بسم الله الرحمن الرحيم

أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد [١]

دكتور/ ناصر بن عبد الله بن علي القفاري

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهـده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبـده ورسوله.

وبعد:

فإن من أصول الإسلام العظيمة الاعتصام بحبل الله جميعاً وعدم التفرق قال تعالى: ((وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ)) [آل عمران:١٠٣] وقال سبحانه: ((إِن الذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِـي شَيْءٍ)) [الأنعام:١٥٩].

وقد كان المسلمون على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق الموافق لصحيح المنقول وصـريح المعقول، فلما قتل عثمان رضي الله عنه وأرضاه ووقعت الفتنة، فاقتتل المسلمون بـصفين، مرقت المارقة[١] التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين، يقتلهم أولى الطائفتين بالحق»[٢] وكان مروقها لما حكم الحكمان، وتفرق الناس على غير اتفاق.

ثم حدث بعد بدعة الخوارج بدع التشيع[٣]، وتتابع خروج الفرق، كما أخبر بذلك المصطفى صلى الله عليه وسلم[٤]. وقد خرج التشيع من الكوفة[٥]، ولذلك جاء في أخبار الشيعة بأنه لم يقبل دعوتهم من أمـصار المسلمين إلا الكوفة[٦]. ثم انتشر بعد ذلك في غيرها، كما خرج الإرجاء أيضاً من الكوفة، وظهـر القـدر،

---

(١) المارقة: لقب من ألقاب الخوارج، والخوارج: هم الذين خرجوا على علي رضي الله عنه بعد التحكيم، فقاتلهم علي يـوم النهروان، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم في الأحاديث الصحيحة، ففي الصحيحين عشرة أحاديـث فـيهم، أخرج البخاري منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائرها (شرح الطحاوية ص ٥٣٠) وساقها جميعاً ابن القيم في تهذيب السنن: ١٤٨/٤-١٥٣، وانظر في عقائدهم وفرقهم: الفرق بين الفرق، ص٧٢ وما بعدها، الملل والنحل: ١٤٦/١ وما بعـدها، الفصل: ٥١/٥-٥٦.

(٢) انظر: صحيح مسلم (بشرح النووي) كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم: ١٦٨/٧.

(٣) انظر: منهاج السنة لابن تيمية: ٢١٨/١-٢١٩.

(٤) انظر: ص (١١٢) هامش رقم (٤).

(٥) مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٣٠١/٢٠.

(٦) بحار الأنوار: ٢٥٩/١٠٠.

والاعتزال، والنسك الفاسد من البصرة، وظهر التجهم من ناحية خراسان.

وكان ظهور هذه البدع بحسب البعد عن الدار النبوية[1] لأن البدعة لا تنمو وتنتشر إلا في ظل الجهل، وغيبة أهل العلم والإيمان، ولذلك قال بعض السلف: (من سعادة الحدث والأعجمي أن يوفقهما الله للعالم من أهل السنة)[2]؛ وذلك لسرعة تأثر هؤلاء بأعاصير الفتنة والبدعة لضعف قدرتهم على معرفة ضلالها، واكتشاف عوارها، ولذا فإن خير منهج لمقاومة البدعة، ودرء الفرقة، هو نشر السنة بين الناس، وبيان ضلال الخـارجين عنها، ولذلك نهض أئمة السنة بهذا الأمر، وبينوا حال أهل البدعة، وردوا شبهاتها، كما فعل الإمام أحمـد في الرد على الزنادقة والجهمية، والإمام البخاري في الرد على الجهمية، وابن قتيبة في الرد على الجهمية والمشبهة، والدارمي في الرد على بشر المريسي وغيرهم.

ولا شك بأن بيان حال الفرق الخارجة عن الجماعة والمجانبة للسنة ضروري لرفع الالتباس، وبيان الحـق للناس، ونشر دين الله سبحانه، وإقامة الحجة على تلك الطوائف، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حي عن بينة، فإن الحق لا يكاد يخفى على أحد، وإنما يضلل هؤلاء أتباعهم بالشبهات والأقوال الموهمة، ولـذلك فـإن أتباع تلك الطوائف هم ما بين زنديق، أو جاهل، ومن الضروري تعليم الجاهل، وكشف حال الزنديق ليعرف ويحذر.

وبيان حال أئمة البدع المخالفة للكتاب والسنة واجب باتفاق المسلمين حتى قيل لـأحمد بـن حنبـل: (الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك، أو يتكلم في أهل البدع؟

فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هـو للمـسلمين، هـذا أفضل).

فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سـبيل الله ودينـه ومنهاجه وشرعته، بدفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لـدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا اسـتولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء[3].

وقد وجد العدو المتربص بالأمة في هذه الفرق الخارجة عن الجماعة وسيلة لإيقاع الفتنة في الأمـة، ولا يبعد أنه اليوم يريد أن يستثمر هذه المسألة لمواجهة بوادر البعث الإسلامي المتنامي في أرجاء المعمورة، والوقوف في وجه الصحوة الإسلامية التي امتدت إلى عقر داره، وهو يتخذ من تقارير مستشاريه -الذين يهتمون أبلـغ

---

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٢٠/٣٠٠-٣٠١.

(2) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ١/٦٠، والقول لأيوب السختياني.

(3) ابن تيمية/ مجموعة الرسائل والمسائل: ٥/١١٠.

الاهتمام بتاريخ تلك الطوائف وعقائدها- منهجاً يحتذيه في علاقته مع المسلمين ودولهم.

ولذا نلحظ أنه يغذي بعض هذه الطوائف، ويهيئ الوسائل لوصولها لدفة الحكم والتوجيه.

ولا شك أن بيان الحق في أمر هذه الفرق فيه تفويت للفرصة أمام العـدو لتوسـيع رقعـة الخـلاف واستمراره؛ فإن ترك رؤوس زنادقة البدع يسعون لإضلال الناس، ويعملون على تكثير سـوادهم، والتغريـر بأتباعهم، ويدعون أن ما هم عليه هو الإسلام، هو من باب الصد عن دين الله وشرعه، حتى أن من أسـباب خروج الملاحدة ظنهم أن الإسلام هو ما عليه فرق أهل البدعة، ورأوا أن ذلك فاسد في العقل فكفروا بالدين أصلاً.

ومعظم الفرق التي خرجت عن الجماعة ضعف نشاطها اليوم، وفتر حماسها، وتقلص أتباعها، وانكفأت على نفسها، وقلت منابذتها لـأهل السنة.

أما طائفة الشيعة فإن هجومها على أهل السنة، وتجريحها لرجالهم، وطعنها في مذهبهم، وسعيها لنـشر التشيع بينهم يزداد يوماً بعد يوم.

ولعل طائفة الإثني عشرية هي أشد فرق الشيعة سعياً في هذا الباب لإضلال العباد إن لم تكـن الفرقـة الوحيدة التي تُكثر من التطاول على السنة، والكيد لها على الدوام مما لا تجده عند فرقة أخرى.

ولقد كانت صلتي بقضية الشيعة تعود إلى مرحلة الماجستير، حيث كان موضوعها فكرة التقريب بـين أهل السنة والشيعة، وبعد أن انتهيت من دراسة مسألة التقريب، رغبت أن أتجه في دراستي للدكتوراه إلى تحقيق بعض كتب التراث، وتقدمت إلى القسم بطلب الموافقة على تحقيق الجزء الأول من الجواب الصحيح لمن بـدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولكن أشار علي بعض الأساتذة الفضلاء في القسم وخارجه بالاستمرار في دراسة قضية الشيعة؛ لأهميتها وضرورة دراستها دراسة علمية موضوعية.

وبعد الاستشارة والاستخارة عقدت العزم على أن أدرس العقائد الأساسية للمذهب الإثني عشري، وأنا على علم بأن الجهد الذي يتطلبه هذا الموضع يفوق الموضوع الأول كثيراً، لأنني -كما سيتبين- أمام دارسـة دين بأكمله، لا كتاب شخص واحد.

وقد اخترت طائفة الإثني عشرية بالذات من بين طوائف الشيعة لعدة أسباب، منها:

أولاً: أن هذه الطائفة بمصادرها في التلقي وكتبها، وتراثها تمثل نحلة كبرى، حتى أنهم يسمون مـسائل اعتقادهم (دين الإمامية)[1] لا مذهب الإمامية، وذلك لانفصالها عن دين الأمة، وبحسبك أن تعرف أن أحـد مصادرها في الحديث عن الأئمة يبلغ مائة وعشرة مجلدات وهو بحار الأنوار لشيخهم المجلسي (ت١١١١هـ).

---

(١) الاعتقادات لابن بابويه يسمى (دين الإمامية) انظر: (الفهرست للطوسي: ص١٨٩، أغا بزرك/ الذريعة: ٢٢٦/٢).

ثانياً: اهتمام هذه الطائفة بنشر مذهبها والدعوة إليه، وعندها دعاة متفرغون ومنظمون، ولها في كـل مكان –غالباً- خلية ونشاط، وتوجه جل اهتمامها في الدعوة لنحلتها في أوساط أهل الـسنة، ولا أظـن أن طائفة من طوائف البدع تبلغ شأو هذه الطائفة في العمل لنشر معتقدها والاهتمام بذلك.

وهي اليوم تسعى جاهدة لنشر مذهبها في العالم الإسلامي، وتصدير ثورتها، وإقامة دولتـها الكـبرى بمختلف الوسائل.

وقد تشيع بسبب الجهود التي يبذلها شيوخ الإثني عشرية الكثيرُ من شباب المسلمين.. ومن يطالع كتاب عنوان المجد في تاريخ البصرة ونجد يهوله الأمر، حيث يجد قبائل بأكملها قد تشيعت.

وقد تحولت سفارات دولة الشيعة في إيران إلى مراكز للدعوة إلى مذهبها في صفوف الطلبة، والعـاملين المسلمين في العالم. وهي تهتم بدعوة المسلمين أكثر من اهتمامها بدعوة الكافرين[(١)].

ولاشك أن المسؤولية كبيرة في إيضاح الحقيقة أمام المسلمين. ولاسيما الذين دخلوا في سلك التشيع حباً لأهل البيت واعتقاداً منهم أن هذا الطريق عين الحق، وطريق الصدق.

ثالثاً: أن هذه هي الطائفة الشيعية الكبرى في عالم اليوم، وقد احتوت معظم الفرق الشيعية التي وجدت على مسرح التاريخ، وتمثل مصادرها في التلقي خلاصة أفكار الاتجاهات الشيعية المختلفـة ومـستقرها الـتي ظهرت على امتداد الزمن، حتى قيل بأن لقب الشيعة إذا أطلق لا ينصرف إلا إليها.

رابعاً: هذه الفرقة لها اهتمام دعائي في الدعوة للتقارب مع أهل السنة، وقد أقامت المراكز، وأرسـلت الدعاة، وأنشأت الجمعيات التي ترفع شعار الوحدة الإسلامية[(٢)].

خامساً: هذه الطائفة تكثر من القول بأن مذهبها لا يختلف عن مذهب أهل الـسنة، وأنهـا مظلومـة ومفترى عليها، ولها اهتمام كبير بالدفاع عن مذهبها، ونشر الكتب والرسائل الكثيرة للدعاية له، وتتبع كتب أهل السنة ومحاولة الرد عليها، مما لا يوجد مثله عند طائفة أخرى.

سادساً: كثرة مهاجمة هذه الطائفة لـأهل السنة، ولا سيما صحابة رسول الله صلى الله عليه وسـلم، وطعنها في أمهات كتب المسلمين، عبر مؤلفاتهم التي يخرج منها سنوياً العشرات من الكتب.. كذلك مهاجمتها بعنف وضراوة لكل من يكتب عنها أو يتعرض لمذهبها بالنقد، تحت ستار أن هذه الكتابات تعيق التقريـب، وتعرقل مساعي الوحدة الإسلامية، فانصرفت أكثر الأقلام عن الكتابة عنها.

سابعاً: استرعى انتباهي تضخم الخلاف حول حقيقة الإثني عشرية لدى الكتاب المعاصرين:

---

(١) انظر سبب ذلك في ص (٧١٤-٧١٥) من هذه الرسالة، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٤٧٨/٢٨.

(٢) انظر: فكرة التقريب بين أهل السنة والشيعة ص ٥١١ وما بعدها.

فمن فريق يرى أنهم كفرة، وأن غلوهم تجاوز الحدود الإسلامية، كما في كتابات الأستاذ محب الـدين الخطيب، وإحسان إلهي ظهير، وإبراهيم الجبهان[١] وغيرهم.

وفريق يرى أن الإثني عشرية طائفة معتدلة لم تجنح إلى الغلو الذي وقعت فيه الفرق الباطنيـة، مثـل: كتابات النشار، وسليمان دنيا، ومصطفى الشكعة[٢] وغيرهم.

وفريق ثالث التبس عليه الأمر حتى ذهب يستفتي شيوخ الشيعة الإثني عشرية فيما كتبه عنهم إحـسان إلهي ظهير، ومحب الدين الخطيب، كما تجد ذلك فيما كتبه البهنساوي في السنة المفترى عليها.

ومن خلال هذه الاختلافات قد تضيع الحقيقة، أو تخفى على الكثير.

ولذلك فقد راعيت في هذه الرسالة -ولا سيما في باب الشيعة المعاصرين- الاسـتماع إلى أصـوات الشيعة المدافعين عن مذهبهم، والناقدين لما كتبه بعض أهل السنة عن معتقدهم، ومناقشة ذلك.

ولقد كتب أسلافنا عن الإثني عشرية، وهي التي يسمونها بـالرافضة، وكان لمصنفاتهم أثرها، كمـا في كتابات أبي نعيم، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والمقدسي، والفيروزآبادي، وما في كتب الفرق والعقيدة، ولكـن تلك الكتابات كانت قبل شيوع كتب الشيعة وانتشارها، وجملة منها يحمل صفة الرد على بعـض مؤلفـات الشيعة، ولا تدرس الطائفة بعقائدها وأفكارها بشكل شامل.

كما أن الإثني عشرية لمهارتها في التقية، قد خفي أمرها؛ حتى نجد في شرح صحيح مسلم القول بـأن الإمامية لا تكفر الصحابة، وإنما ترى أنهم أخطأوا في تقديم أبي بكر[٣]. ونرى شيخ الإسلام ابن تيميـة علـى اهتمامه بالمذهب الرافضي ونقده، يقول: حدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله[٤].

بينما هذه القضية تجدها اليوم مقررة في أمهات كتبهم في عشرات الروايات والعديد من الأبواب.

كما أن أهم كتاب عند الشيعة وهو أصول الكافي لا تجد له ذكراً عند الأشعري، أو ابن حزم، أو ابـن تيمية، وهو اليوم الأصل الأول المعتمد عند الطائفة في حديثها عن الأئمة الذي هو أساس مذهبها.

وأيضاً فإن طبيعة هذا المذهب أنه يتطور من وقت لآخر، ويتغير من جيل لجيل، حتى أن الممقاني أكـبر

---

(١) انظر: الخطوط العريضة للخطيب، والشيعة والسنة لإحسان إلهي ظهير، وتبديد الظلام للجبهان.

(٢) نشأة الفكر الفلسفي للنشار، الجزء الثاني ص١٣، والشيعة وأهل السنة سليمان دنيا، وإسلام بلا مذاهب لمصطفى الشكعة ص ١٩٤.

(٣) شرح صحيح مسلم: ١٧٤/١٥.

(٤) منهاج السنة: ١٢٤/٢.

شيوخهم في هذا العصر يقول: إن ما يعتبر غلواً عند الشيعة الماضين أصبح اليوم من ضرورات المذهب[1]. هذه الطبيعة المتغيرة تقتضي التعرف على الوجه الحقيقي للإثني عشرية في عصرنا.

كما أن جل الردود التي تسود المصنفات التي كتبها الأئمة السابقون رحمة الله عليهم أجمعين هي على شبهات يثيرها الشيعة من كتب السنة نفسها؛ فيرد عليها أهل السنة مبينين أن تلك النصوص التي يتمسك بها الشيعة إما موضوعة، وإما ضعيفة، أو بعيدة عن استدلالهم الفاسد.

ولكن الشيعة لا تؤمن بكتب أهل السنة كلها أصلاً، وهي تثير هذه الشبهات إلى اليوم لتحقيق أمرين:

الأول: إشغال أهل السنة بهذه الشبهات، حتى لا يتفرغوا لنقد كتبهم، ونصوصهم، ورجال رواياتهم.

الثاني: إقناع الحائرين والمتشككين من أهل طائفتهم بدعوى أن ما هم عليه من شذوذ هو موضع اتفاق بين السنة والشيعة.

ولكن كتب الشيعة اليوم قد توفرت بشكل لم يعهد من قبل.. فينبغي أن تكون من أهم ركائز الدراسة والنقد؛ لأن الحجة على كل طائفة إنما تقام بما تصدقه وتؤمن به.

أما الكتابات المعاصرة من قبل أهل السنة عن الإثني عشرية فهي قليلة بالنسبة لما يكتبه الشيعة عن أهل السنة.

وهي بالنسبة للإثني عشرية لا تكفي، فمذهبهم قائم على مئات الكتب التي تخدم المذهب، وتدعو إليه، وتمثل فكره ووجهته، ودراستها ونقدها يحتاج لجهد أكبر، وعمل أوسع.

ولقد رأيت في هذه المؤلفات أنها أغفلت جوانب مهمة في دراسة الإثني عشرية؛ كعقيدتهم مثلاً في أصول الدين، وهو ما حاولت القيام بدراسته في الباب الثاني من هذه الرسالة.

كذلك معرفة آراء المعاصرين من الشيعة وتوجهاتهم، وصلتهم بالفرق القديمة، وكتبهم السابقة، وهو ما يتحدث عنه الباب الرابع.

والموضوع -حقيقة- كان من السعة والتشعب، بحيث يحتاج إلى دراسات جديدة ترتاد آفاقاً ما زالت مجهولة في المذهب الإثني عشري، ولذلك نحوت في دراسة الموضوع منحى علمياً تكشفت فيه معالم جديدة، لعل من أبرزها ما يلي:

أولاً: دراسة مذهب الإثني عشرية في أصول الدين وهي منطقة في معظم مسائلها مجهولة، لأن الشيعة يتسترون عليها، والباحثين من أهل السنة لم يطرقوها. وقد شكل ذلك باباً كاملاً في الرسالة هو الباب الثاني.

---

(١) سيأتي بنصه في ص (٣٧٣).

ثانياً: أماطت هذه الدراسة اللثام عن عقائد لم يطرقها أحد من قبل -حسب علمي- كعقيدة أن القرآن ليس حجة إلا بقيم، وأن جل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم، وعقيدة الظهور، والطينة[1]، ودعوى تنزل كتب إلهية على الأئمة[2].

كما كشفت عن متى بدأت فرية التحريف في المذهب الإثني عشري، وأول كتاب سجلت فيـه هـذه الفرية، واكتشاف واضع هذا الكتاب ومتى وضع.

كذلك تم اكتشاف صلة شيخ الإسلام ابن تيمية ومنهاج السنة بأكبر تحول في تقويم النصوص عنـدهم وتقسيمها إلى صحيح وضعيف وموثق.

وحققت القول بوجود المهدي الذي يقوم عليه مذهب الإثني عشرية اليوم، وعرضت شهادات مهمـة صادرة من أسرة الحسن العسكري، وأهل البيت والحسن العسكري نفسه، ومأخوذة من كتب الشيعة ذاتها.

وغير ذلك مما قد يجده الباحث في هذه الرسالة.

وإنني أذكر هذه المسائل حتى تتضح للقارئ مواضع الإضافة التي يمكن أن يفيد منها.. ذلك أنني حاولت أن أكتفي في المسائل المبحوثة بالإشارة أو الإتيان بنصوص جديدة، كما في مسألة تكفيرهم للشيخين، التي تجد النصوص التي تكشف تورط الشيعة فيها من خلال ما كتبه الشيخ موسى جار الله وإحـسان إلهـي ظهـير، وغيرهما، فحاولت أن أقدم نصوصاً شيعية تعبر عن الشيخين برموز خاصة، ثم أوردت تفسيرها من كتب الإثني عشرية نفسها.

أما عن المنهج الذي حكم أسلوب معالجتي للموضوع، والجديد الذي يحتمل إضافته، فإن أبواب هـذا البحث خير من يتحدث عنه، وإذا كان لابد من إشارات في هذا التقديم فأقول:

قد عمدت في بداية رحلتي مع الشيعة وكتبها ألا أنظر في المصادر الناقلة عنهم، وأن أتعامل مباشرة مـع الكتاب الشيعي؛ حتى لا يتوجه البحث وجهة أخرى.

وحاولت -جهد الطاقة- أن أكون موضوعياً، ضمن الإطار الذي يتطلبه موضوع له صلة وثيقة بالعقيدة كموضعي هذا.

والموضوعية الصادقة أن تنقل من كتبهم بأمانة، وأن تختار المصادر المعتمـدة عنـدهم، وأن تعـدل في الحكم، وأن تحرص على الروايات الموثقة عندهم أو المستفيضة في مصادرهم ما أمكن.

---

(١) قد أشار الشيخ تونسوي في كتابه عقائد الشيعة إلى هذه العقيدة إشارة مقتضبة، ونقل نصاً واحداً من الكافي لا يـصور هذه العقيدة بكاملها.

(٢) والباحثون يخلطون بينها وبين عقدية التحريف عند الشيعة.

أما إنكار ما أقف عليه من منكر، وبيان فساده، فهذا ليس خروجاً عن الموضوعية، بل هو جزء مـن واجب كل مسلم، فمن يتعرض لكتاب الله سبحانه، ويدعي فيه نقصاً وتحريفاً، أو يقول بأن علياً هـو الأول والآخر والظاهر الباطن، وأمثال هذه الكفريات الظاهرة، لا تملك إلا أن تصمه بما يستحقه، وأن تظهر فداحة جرمه، وشناعة معتقده، وإلا كان في الأمر خداع وتغرير بالقارئ المسلم.

ولذلك فإنني أعرض لعقائدهم بمنهج نقدي، وحينما أجد أن المسألة تحتاج إلى دراسة نقدية أكثر تفصيلاً أعقد لذلك مبحثاً مستقلاً، ولا ألتزم ذلك دائماً؛ لأن في جملة من العقائد ما يكفي لمعرفة حقيقتـها بمجـرد عرضها، ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن تصور المذهب الباطل يكفي في بيان فساده، ولا يحتـاج مـع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة؛ لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم لما فيه مـن الألفاظ المجملة المشتركة[1].

ولذلك فإنني أحياناً أكتفي بمجرد تصوير حقيقة القول، والإشارة إلى بطلانه، ولا سـيما في المـسائل الجزئية، كما أنني في مسائل المذهب الكبار كمسألة النص أو الصحابة، أزيد على ذلك بنقد المقالة من خلال الكتاب والسنة، وأقوال أئمتهم، والأمور المعلومة، والمتفق عليها.

وأسلك بوجه عام في مناقشتهم منهج النقد الداخلي للنصوص؛ وذلك عن طريق مقارنة هذه النصوص بعضها ببعض، وبيان ما بينها من تناقض ومفارقات -ما أمكن ذلك-.

كما أنني أحياناً أناقشهم على وفق منطقهم، وبمقتضى مقرراتهم وقواعدهم، وعلى ضوء رواياتهم، ولا يعني هذا الموافقة على تلك الأصول، وقبول تلك الروايات؛ وإنما هو منهج في النقد لكشف حقيقة المـذهب، وخروجه عن أصوله، وعمله ببعض رواياته وترك الآخر.

ثم إنني في عرضي لعقائدهم ألتزم النقل من مصادرهم المعتمدة، لكن لا أغفل في الغالب ما قالته المصادر الأخرى. ووضع الأمرين أمام القارئ مفيد جداً للموازنة والمقارنة، ومعرفة مدى اطلاع الأوائل على معتقـد الشيعة، ومقدار التغير في المذهب الشيعي عبر القرون.

كما قمت بتخريج ما يرد في البحث من الأحاديث والآثـار، والتعريـف بـالفرق والملـل، وبيـان المصطلحات، وكذلك الترجمة للأعلام الذين لهم دور في تأسيس بعض عقائد الشيعة، أو مـا تـدعو حاجـة البحث لمعرفته. أما الترجمة لكل عَلَمٍ يرد فهذا يشغل القارئ عن الموضوع الأساسي، وهو موضـوع مكانـه كتب التاريخ والتراجم، ولذلك فإني التزمت التعريف بكل فرقة ترد؛ لأن هـذا هـو الأقـرب للتخـصص والموضوع.

ولقد اكتنفت دراستي عدة صعوبات:

---

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٣٨/٢ (جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم).

أولها: أن كتب الرواية عند الشيعة لا تحظى بفهرسة، وليس لها تنظيم معين، كما هو الحال في كتب أهل السنة[1]، ولذلك فإن الأمر اقتضى مني قراءة طويلة في كتب حديثهم، حتى تصفحت البحار بكامل مجلداته، وأحياناً أقرأ رواية رواية، وقرأت أصول الكافي، وتصفحت وسائل الشيعة، وكانت الروايات التي أحتاج إليها تبلغ المئات في كل مسألة في الغالب.

فلا تستطيع أن تكتب عن هذه المسألة حتى تستكمل قراءة هذه الأخبار.

وأرجع كثيراً إلى شروح الكافي كشرح جامع للمازندراني، لفهم وجهة نظر شيوخهم في الروايات.

ثانياً: رحلت في البحث عن الكتاب الشيعي إلى مصر، والعراق، والبحرين، والكويت، وباكستان، وحصلت من خلال ذلك على مصادر مهمة أفدت منها في أبواب هذا البحث وفصوله.

ثالثاً: طول المسافة الزمنية التي شملها البحث، والتي امتدت منذ نشأة الشيعة حتى اليوم، فأمامي عشرات الكتب الشيعية في مختلف العصور أمضيت وقتاً طويلاً في تتبعها، وملاحقة التطور العقدي للشيعة في امتدادها.

مصادر الرسالة:

وقد اعتمدت في دراستي عنهم على مصادرهم المعتبرة من كتب التفسير والحديث، والرجال، والعقائد، والفرق، والفقه، والأصول:

أ- ففي كتب التفسير رجعت إلى:

* تفسير علي بن إبراهيم القمي، والذي قالوا عنه بأنه أصل أصول التفاسير عندهم[2]. ووثق رواياته شيخ مشايخهم في هذا العصر الذي يلقبونه بالإمام الأكبر وهو أبو القاسم الخوئي، فقال: (ولذا نحكم بوثاقة جميع مشايخ علي بن إبراهيم القمي الذي روى عنهم في تفسيره مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين)[3]. والقمي عندهم ثقة في الحديث، ثبت معتمد[4]، كان في عصر الإمام العسكري، وعاش إلى سنة (٣٠٧هـ)[5].

* وكذلك تفسير العياشي الذي قال فيه شيخهم المعاصر محمد حسين الطبطبائي: (أحسن كتاب ألف قديماً في بابه، وأوثق ما ورثناه من قدماء مشايخنا من كتب التفسير بالمأثور، فقد تلقاه علماء هذا الشأن منذ

---

(١) يوجد عندهم مفتاح الكتب الأربعة عندي منه اثنا عشر مجلداً، إلا أن طريقة مؤلفه في ترتيبه تجعله أشبه بكتاب لا بفهرس.

(٢) مقدمة تفسير القمي: ص ١٠.

(٣) أبو القاسم الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٦٣/١.

(٤) رجال النجاشي: ص ١٩٧.

(٥) الذريعة: ٣٠٢/٤، مقدمة تفسير القمي: ص ٨.

ألف عام إلى يومنا هذا من غير أن يذكر بقدح، أو يغمض فيه بطرف)[1].

والعياشي هو محمد بن مسعود أبو النضر، عاش في أواخر القرن الثالث، وهو عندهم جليل القدر، واسع الأخبار، بصير بالروايات[2].

* وتفسير فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي، من شيوخهم في القرن الثالث وأوائل القرن الرابع[3]. وقد وثقه شيخهم المجلسي فقال: (أخبار تفسير فرات موافقة لما وصل إلينا من الأحاديث المعتبرة)[4].

هذه أهم كتب التفسير القديمة الموجودة اليوم بين أيديهم[5]. وقد رجعت إليها في أثناء عرض عقيدتهم في القرآن وغيره، ولم أكتف بتوثيق المنقول منها، بل شفعت ذلك بما كتبه شيوخهم المتـأخرون المعتمـدون عندهم، مثل:

* تفسير الصافي لشيخهم محمد محسن المعروف بـالفيض الكاشاني، والذي يصفونه بالعلامة المحقـق، المدقق، جليل القدر، عظيم الشأن[6].

* والبرهان في تفسير القرآن لشيخهم هاشم بن سليمان البحراني المتوفى سنة ١١٠٧ أو ١١٠٩هـ ـ، وهو عندهم العلامة الثقة الثبت المحدث الخبير والناقد البصير[7].

* ومرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، أو مقدمة البرهان لشيخهم أبي الحسن بن محمد العـاملي الفتـوني، تلميذ المجلسي صاحب البحار (ت ١١٤٠هـ) قال عنه صاحب لؤلؤة البحرين بأنه كان محققاً مدققاً[8]، وقال عنه صاحب روضات الجنات: (من أعاظم فقهائنا المتأخرين)[9]، ووصفه شيخهم النوري بالحجة وقال عـن كتابه: (لم يعمل مثله)[10]. ومثل ذلك قال صاحب الذريعة[1]، وغير ذلك من كتب التفسير عنـدهم الـتي

---

(١) الطبطائي/ مقدمة حول الكتاب ومؤلفه: صاج.

(٢) الطوسي/ الفهرست: ١٦٣-١٦٥.

(٣) أغا بزرك الطهراني/ نوابغ الرواة: ص ٢١٦.

(٤) بحار الأنوار: ١/ ٣٧، وانظر في بيان أنه من مصادرهم المعتبرة عند القدامى والمعاصرين: مقدمة تفسير فرات، لمحمد علي الأوردبادي.

(٥) بالإضافة إلى تفسير التبيان للطوسي، ومجمع البيان للطبرسي، والتي قال فيهما بعض شيوخهم بأنهما وضعا على أسـلوب التقية -كما سيأتي-.

(٦) الأردبيلي/ جامع الرواة: ٤٢/٢.

(٧) انظر: أمل الآمل: ٣٤١/٢، يوسف البحراني/ لؤلؤة البحرين ص ٦٣، البلادي/ أنوار البدرين ص ١٣٧.

(٨) يوسف البحراني/ لؤلؤة البحرين: ص ١٠٧.

(٩) الخوانساري/ روضات الجنات: ص ٦٥٨. ط: الثانية، الزرندي/ ترجمة المؤلف (المطبوع مع مقدمة مرآة الأنوار).

(١٠) مستدرك الوسائل: ٣٨٥/٣.

رجعت إليها، وذكرتها تبعاً لما أشرت إليه ووثقته من كتبهم.

وأصحاب الكتب السابقة كلهم قالوا بتحريف القرآن، ولاشك أن من اعتقد ذلك فهو ليس من أهـل القبلة، ولكني أنقل توثيقاتهم لشيوخهم.

ب- أما كتب حديثهم: (وهي رواياتهم عن الأئمة) فقد رجعت لمصادرهم المعتمدة عندهم وهي:

١- الكتب الأربعة: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، قال شيخهم المعاصر محمد صادق الصدر: (إن الشيعة... مجمعة على اعتبار الكتب الأربعة، وقائلة بصحة كل ما فيها من روايات...)[٢].

٢- الكتب الأربعة المتأخرة وهي: الوافي، وبحار الأنوار، والوسائل، ومـستدرك الوسـائل، فتـصبح مصادرهم الرئيسية ثمانية. قال عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري: (وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية، أربعـة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لـمحمد حسين المرحـوم المعاصر النوري)[٣].

وقد تحدثت عن هذه المصادر في فصل: عقيدتهم في السنة.

وأكثر ما رجعت إليه من هذه المصدر الثمانية كتابان هما: أصول الكافي، وبحار الأنوار؛ وذلك لأنهمـا أكثر اهتماماً بمسائل الاعتقاد، ولأن الشيعة تعلق عليهما أهمية بالغة.

قال الصدر عن الكافي: (ويعتبر الكافي عند الشيعة أوثق الكتب الأربعة)[٤]. وتبلغ أخباره (١٦١٩٩)، ولو لم يقم صاحب الكافي بجمع الروايات عن الأئمة في كتابه لما بقي منها إلا النزر اليسير.

وقال: يحكى أن الكافي عرض على المهدي فقال: كاف لشيعتنا.[٥].

هذا ما يقوله الصدر، وينسبه للشيعة عموماً، ولهذا قال محب الدين الخطيب: (إن الكافي عند الشيعة هو كـصحيح البخاري عند المسلمين)[٦].

---

(١) أغا بزرك/ الذريعة: ٢٦٤/٢٠.
(٢) الشيعة: ص ١٢٧.
(٣) منهاج عملي للتقريب (مقال للرافضي محمد الحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية: ص ٢٣٣).
(٤) الشيعة: ص١٣٣.
(٥) الشيعة: ص١٢٣، روضات الجنات، للخوانساري: ١١٦/٦، ومقدمة الكافي، لحسين علي: ص٢٥.
(٦) الخطوط العريضة: ص ٢٨.

وقد يكون في كلام الخطيب هذا بعض التسامح؛ لأن غلوهم في الكافي أكثر، ألا ترى أنهم يقولون: إن الكافي ألّف إبان الصلة المباشرة بمهديهم، وإنه عرض على المعصوم عندهم، فهو كما لو قال بعض أهل السنة: إن صحيح البخاري تم عرضه على الرسول صلى الله عليه وسلم.. لأن الإمام عندهم كالنبي، ولـذا قـالوا: (كانت منابع اطلاعات الكليني قطعية الاعتبار، لأن باب العلم واستعلام حال تلك الكتب[١] بواسطة سـفراء القائم[٢] كان مفتوحاً عليه لكونهم معه في بلد واحد، بغداد)[٣].

أما البحار فقالوا بأنه: (المرجع الوحيد لتحقيق معارف المذهب)[٤]وعظموا من أمره، كما سيأتي مـن خلال صفحات هذه الرسالة[٥].

٣- ورجعت إلى كتب شيوخهم المعتمدين عندهم، والتي يعدونها في الاعتبـار والاعتمـاد كالكتـب الأربعة، منها:

أ- كتاب سليم بن قيس، وهو أول كتاب ظهر للشيعة، كما يقول ابن النديم[٦]، وهو مـن أصـولهم المعتبرة[٧]، ولنا وقفة مع هذا الكتاب ومؤلفه في أثناء الحديث عن فرية التحريف[٨].

ب- كتب شيخهم أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (المتوفى سنة ٣٨١هـ) مثـل: إكمـال الدين، والتوحيد، وثواب الأعمال، وعيون أخبار الرضا، ومعاني الأخبار، والأمالي وغيرها، وكتبه كلـها (لا تقصر في الاشتهار عن الكتب الأربعة التي عليها المدار في هذه الأعصار)[٩]، ولا يستثنى من ذلك إلا خمـسة كتب لم أرجع إليها[١٠].

جـ- كتب شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) وهي مثل كتب

---

(١) التي جمع من خلالها الكافي.

(٢) هو مهديهم المنتظر، وسفراؤه: أبوابه الأربعة، كما سيأتي في فصل الغيبة.

(٣) الحائري/ منهاج عملي للتقريب (ضمن كتاب الوحدة الإسلامية ص٣٣٣). وانظر: ابن طـاوس/ كـشف المحجـة ص ١٥٩.

(٤) البهبودي/ مقدمة البحار: ص ١٩.

(٥) انظر: ص(١٦٤).

(٦) انظر: الفهرست ص٢١٩، الذريعة: ١٥٢/٢، وفي روضات الجنات ٦٧/٤ زعم أنه أول ما صنف ودون في الإسلام.

(٧) انظر: بحار الأنوار: ٣٢/١.

(٨) انظر: ص(٢٢١).

(٩) بحار الأنوار: ٢٦/١.

(١٠) وهي: الهداية، وصفات الشيعة، وفضائل الشيعة، ومصادقة الإخوان، وفضائل الأشهر. (بحار الأنوار:٢٦/١).

ابن بابويه في الاعتبار والاشتهار عندهم إلا كتاب واحد[1]، وغيرها من كتب شيوخهم، والتي تكلف شيخهم المجلسي بتوثيقها في الجزء الأول من بحاره[2]، كما قد ألمحت ببعض توثيقاتهم لهذه الكتب في أثناء البحث، وأذكر توثيق الكتاب الذي لا أنقل منه إلا مرة واحدة في موضع النص المنقول.

د- رجعت إلى كتب العقيدة المعتمدة عندهم مثل:

١- اعتقادات ابن بابويه.

٢- وأوائل المقالات للمفيد، وتصحيح الاعتقاد له أيضاً.

٣- ونهج المسترشدين لـابن المطهر الحلي.

٤- والاعتقادات للمجلسي صاحب البحار.

٥- وعقائد الإمامية للمظفر، من المعاصرين.

٦- عقائد الإمامية الإثني عشرية للزنجاني، معاصر. وغيرها.

وفي عقائدهم التي تفردوا بها رجعت -بالإضافة لما مضى- إلى ما كتب عن هذه العقائد مستقلاً، ففي الغيبة -مثلاً- رجعت إلى كتاب الغيبة لشيخهم محمد بن إبراهيم النعماني، من شيوخهم في القرن الثالث، وقد قال المجلسي عن كتابه هذا: (وكتاب النعماني من أجل الكتب)[3]، ثم نقل عن المفيد ما يتضمن الثناء عليه وتوثيقه[4].

وكذلك كتاب الغيبة للطوسي، وإكمال الدين لـابن بابويه وغيرها.

وفي اعتقادهم في الرجعة، رجعت إلى ما كتبه شيخهم الحر العاملي في الرجعة وهو الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة وهكذا.

هـ- وكذلك رجعت إلى ما كتبه بعض شيوخهم في المقالات والفرق، وهما المقالات والفرق لشيخهم سعد بن عبد الله الأشعري القمي المتوفى سنة (٣٠١هـ)، وفرق الشيعة لشيخهم الحسن بن موسى النوبختي من شيوخهم في القرن الثالث. (وهما كتابان وصلا إلينا من بين كتب فرق الشيعة الضائعة)[5].

و- وفي كتب الرجال رجعت إلى مصادرهم المعتمدة في ذلك، ولاسيما كتبهم الأربعة؛ لأنهم يقولون:

---

(١) وهو الأمالي (انظر: بحار الأنوار:٢٧/١).

(٢) ص(٢٩) وما بعدها.

(٣) بحار الأنوار:٣١/١.

(٤) بحار الأنوار:٣١/١.

(٥) محمد جواد مشكور، مقدمة كتاب المقالات والفرق للقمي: ص/ كا.

(أهم الكتب في هذا الموضوع من مؤلفات المتقدمين هي أربعة كتب، عليها المعول في هذا الباب وهي:

١- معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين لـ أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (من شيوخهم في القرن الرابع) الذي يعرف بـ رجال الكشي.

٢- كتاب الرجال لـ أبي العباس أحمد بن علي النجاشي المتوفى سنة (٤٦٠هـ) المعروف بـ رجال النجاشي.

٣- كتاب الرجال لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي المتوفى سنة (٤٦٠هـ) المعروف بـ رجال الطوسي.

٤- كتاب الفهرست للشيخ الطوسي[١].

وقد أكثرت في النقل من رجال الكشي، لأنهم يعدونه أهم كتبهم في الرجال، وأقدمها، وأوثقها؛ فهو من تأليف الكشي وهو عندهم (ثقة بصير بالأخبار وبالرجال حسن الاعتقاد)[٢]. ومن تهذيب واختصار شيخ الطائفة الطوسي.

ولذا قال شيخهم المصطفوي: (أقدم هذه الكتب: هو رجال الكشي الذي لخصه شيخ الطائفة.. فكفى لهذا الكتاب المنيف شرفاً واعتباراً)[٣].

والخلاصة: أني لم أعمد إلا إلى كتبهم المعتمدة عندهم، في النقل والاقتباس لتصوير المذهب.

ولم أذكر من عقائدهم في هذه الرسالة إلا ما استفاضت أخبارهم به، وأقره شيوخهم.

وقد تكون الروايات من الكثرة فأشير إلى ذلك بذكر عدد الروايات وعناوين الأبواب في المسائل التي أتحدث عنها.

وأذكر ما أجد لهم من تصحيحات وحكم على الروايات بمقتضى مقاييسهم.

كل ذلك حتى لا يقال بأننا نتجه إلى بعض رواياتهم الشاذة، وأخبارهم الضعيفة التي لا تعبر عن حقيقة المذهب، فنأخذ بها.

واهتممت بالنقل (الحرفي) في الغالب رعاية للموضوعية، وضرورة الدقة في النقل والعزو، وهذا ما يفرضه المنهج العلمي في نقل كلام الخصوم.

---

(١) أحمد الحسيني/ مقدمة رجال الكشي، ط: الأعلمي/ كربلاء، ص٤، وانظر: حسن المصطفوي/ مقدمة رجال الكشي، ط: إيران ص١٢، أغا بزرك/ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٠/٨٠-٨١.

(٢) فهرست الطوسي: ص ١٧١-١٧٢.

(٣) مقدمة المصطفوي لرجال الكشي: ص ١٢.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من: تمهيد، وخمسة أبواب.

في التمهيد: التعريف بـ الشيعة، ونشأتها، وجذورها التاريخية، وفرقها، وألقاب الإثني عشرية، وفرقها.

أما الباب الأول: فموضوعه: اعتقادهم في مصادر الإسلام، وينتظم في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: اعتقادهم في القرآن.

الفصل الثاني: اعتقادهم في السنة.

الفصل الثالث: اعتقادهم في الإجماع.

وفي الباب الثاني: درست اعتقادهم في أصول الدين في فصول أربعة:

الفصل الأول: اعتقادهم في توحيد الألوهية.

الفصل الثاني: اعتقادهم في توحيد الربوبية.

الفصل الثالث: اعتقادهم في توحيد الأسماء والصفات.

الفصل الرابع: اعتقادهم في الإيمان وأركانه.

أما الباب الثالث: فهو يتعلق بعقائدهم وأصولهم التي تفردوا بها.

ودرست فيه عقائدهم التالية:

١- الإمامية: وفيها عرضت لعقيدتهم في الصحابة، وأهل البيـت، وحكـام المـسلمين، وقـضاتهم، وعلمائهم، والأمصار الإسلامية وشعوبها، والفرق الإسلامية، والأمة.

٢- العصمة.

٣- التقية.

٤- المهدية والغيبة.

٥- الرجعة.

٦- الظهور.

٧- البداء.

٨- الطينة.

أما الباب الرابع: فهو يتصل بـ الشيعة المعاصرين وصلتهم بأسلافهم، ويقع في أربعة فصول:

الفصل الأول: صلتهم بمصادرهم القديمة.

الفصل الثاني: صلتهم بفرقهم القديمة.

الفصل الثالث: الصلة العقدية بين القدامى والمعاصرين.

الفصل الرابع: دولة الآيات.

أما الباب الخامس: فهو يتعلق بالحكم عليهم، وأثرهم في العالم الإسلامي، ويتكون من فصلين:

الفصل الأول: الحكم عليهم.

الفصل الثاني: أثرهم في العالم الإسلامي.

ومن ثم الخاتمة؛ وفيها عرض لأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وفي ختام هذه المقدمة أدعو الله العلي القدير أن يغفر لشيخي وأستاذي الدكتور/ محمد رشاد سـالم[1]، وأن ينزل عليه الرحمة والرضوان، ويتغمده بواسع عفوه وغفرانه، ويسكنه فسيح جناته، فقد تابع الرسالة منـذ مراحلها الأولى إلى أن وصلت إلى مشارف النهاية، وأذن لي ببدء طبعها، ثم رحل عن هذه الـدنيا رحمـه الله رحمة واسعة، وقد أفدت من توجيهه وعلمه، وغمرني بفضله وخلقه.

وقد قضى رحمه الله حياته في العلم والجهاد، وابتلي بالسجن مرتين، وترك آثاراً عظيمة النفع، وكـان رحمه الله يؤمل أن يقيم مع تلامذته في القسم ما يسميه مكتبة أهل السنة، وتتولى التعاون في إخـراج كتـب التراث في العقيدة، والتأليف في اعتقاد أهل السنة، والرد على الفرق الخارجة عن الجماعة.

وأسأل الله سبحانه أن يجزيه على نيته وعمله خير الجزاء، وأن يحقق آماله في تلامذته ليواصلوا الطريـق بعده.

وأتوجه بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى شيخي الأستاذ الدكتور/ سالم بن عبد الله الدخيل، الذي وافق على استكمال الإشراف على الرسالة، وراجع مراحلها، وتابع خطواتها الأخيرة، واطمأن على سيرها.

---

(١) هو العالم الفاضل الأستاذ الدكتور محمد رشاد بن محمد رفيق سالم، ولد في القاهرة عام ١٣٤٧هـ وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٣٧٩هـ في موضوع موافقة العقل للشرع عند ابن تيمية، وقد اهتم بنشر تراث شيخ الإسلام ابن تيمية ودراسة آرائه، وتبنى إخراج مكتبته العظيمة، وقد حقق منها كتاب درء تعارض العقل والنقل في أحد عشر مجلداً، وكتاب منهاج السنة النبوية في ثمان مجلدات، وكتاب الصفدية في مجلدين، والاستقامة في مجلدين، وغيرها، وتوفي - رحمـه الله - وهو يعمل في تحقيق كتاب نقض التأسيس، في القاهرة في شهر ربيع الآخر عام ١٤٠٧هـ.

وكانت توجيهاته وآراؤه خير رافد ومعين.

وأتقدم بأزكى الشكر وأطيبه لكلية أصول الدين ممثلة في عميدها ومجلسها، ولقسم العقيدة رئيساً وأعضاءً لرعايتهم للبحث، ومتابعة خطواته، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأدعو الله سبحانه أن يجزي بالخير كل من قدم لي مساعدة في هذه الرسالة.. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

والحمد لله أولاً وآخرًا.

تمهيد:

ويشتمل على:

١- التعريف اللغوي للفظ الشيعة.

٢- لفظ الشيعة في القرآن ومعناه.

٣- لفظ الشيعة في السنة ومعناه.

٤- لفظ الشيعة ومعناه في كتب الحديث عند الإثني عشرية.

٥- لفظ الشيعة في التاريخ.

٦- تعريف الشيعة في كتب الإثني عشرية.

٧- تعريف الشيعة في كتب الإسماعيلية.

٨- تعريف الشيعة في المصادر الأخرى.

٩- التعريف المختار للشيعة.

١٠- نشأة الشيعة.

١١- فرق الشيعة.

١٢- ألقاب الشيعة الإمامية الإثني عشرية.

١٣- فرق الإثني عشرية.

تعريف الشيعة:

التعريف اللغوي:

يقول ابن دريد (المتوفى سنة ٣٢١هـ): (فلان من شيعة فلان أي: من يرى رأيه، وشيعت الرجل على الأمر تشييعاً إذا أعنته عليه، وشايعت الرجل على الأمر مشايعة وشياعاً إذا مالأته عليه)[١].

وقال الأزهري (المتوفى سنة ٣٧٠هـ): (والشيعة أنصار الرجل وأتباعه وكل قوم اجتمعوا على أمرهم شيعة. والجماعة شيع وأشياع، والشيعة: قوم يهوون هوى عترة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ويوالونهم.

وشيعت النار تشييعاً إذا ألقيت عليها ما تذكيها به، ويقال: شيعت فلاناً أي: خرجت معه لأودعه، ويقال: شيعنا شهر رمضان بست من شوال أي: أتبعناه بها.. وتقول العرب: آتيك غداً أو شَيعَهُ أي: اليوم الذي يتبعه، والشيعة التي يتبع بعضهم بعضاً، والشيع الفرق الذي يتبع بعضهم بعضاً وليس كلهم متفقين)[٢].

وقال الجوهري (المتوفى سنة ٤٠٠هـ): (تشيع الرجل أي: ادعى دعوى الشيعة، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شِيَع، قال ذو الرمة:

استحدث الركب عن أشياعهم خبراً

[٣].

يعني عن أصحابهم)[٤].

وقال ابن منظور (المتوفى سنة ٧١١هـ): (والشيعة أتباع الرجل وأنصاره، وجمعها شِيَع، وأشياع جمع الجمع، وأصل الشيعة: الفرقة من الناس، ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكور والمؤنث بلفظ واحد ومعنى واحد، وقد غلب هذا الاسم على من يتولى علياً وأهل بيته، حتى صار لهم اسماً خاصاً، فإذا قيل: فلان من الشيعة عرف أنه منهم، وفي مذهب الشيعة كذا أي: عندهم، وأصل ذلك من المشايعة وهي المتابعة والمطاوعة.

والشيعة: قوم يرون رأي غيرهم، وتشايع القوم صاروا شيعاً، وشيع الرجل إذا ادعى دعوى الشيعة،

---

(١) ابن دريد/ جمهرة اللغة:٦٣/٣.

(٢) الأزهري/ تهذيب اللغة:٦١/٣.

(٣) ديوان ذي الرمة ص٤.

(٤) الصحاح:١٢٤٠/٣، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

وشايعه شياعاً وشيعه تابعه، ويقال: فلان يشايعه على ذلك أي: يقويه)[1].

وقال الزبيدي (المتوفى سنة ١٢٠٥هـ): (كل من عاون إنساناً وتحزب له فهو له شيعة، وأصل الـشيعة من المشايعة وهي المتابعة، وقيل: عين الشيعة واو من شوع قومه إذا جمعهم. وقد غلب هذا الاسم الشيعة على كل من يتولى علياً وأهل بيته.. وهم أمة لا يحصون، مبتدعة، وغلاتهم الإمامية المنتظرية يسبون الشيخين، وغلاة غلاتهم يكفرون الشيخين، ومنهم من يرتقي إلى الزندقة)[2].

فالشيعة، والتشيع، والمشايعة في اللغة تدور حول معنى المتابعة، والمناصرة، والموافقة بالرأي، والاجتماع على الأمر، أو الممالأة عليه. ثم غلب هذا الاسم -كما يقوله صاحب اللسان، والقاموس، وتاج العـروس- على كل من يتولى علياً وأهل بيته. وهذه الغلبة محل نظر؛ لأنه إذا تأمل الباحث في المعنى اللغوي للشيعة والذي يدل على المتابعة، والمناصرة، ثم نظر إلى أكثر فرق الشيعة التي غلب إطلاق هذا الاسم عليها يجد أنه لا يـصح تسميتها بـالشيعة من الناحية اللغوية؛ لأنها غير متابعة لأهل البيت على الحقيقة بل هي مخالفة لهـم ومجافيـة لطريقتهم.

ولعل هذا ما لاحظه شريك بن عبد الله حينما سأله سائل: (أيهما أفضل أبو بكر أو علي؟ فقال له: أبو بكر. فقال السائل: تقول هذا وأنت شيعي! فقال له: نعم. من لم يقل هذا فليس شيعياً، والله لقد رقي هـذه الأعواد علي، فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، فكيف نرد قوله، وكيف نكذبـه؟ والله ما كان كذاباً)[3].

فالإمام شريك لاحظ أن غير المتابع لـعلي لا يستحق اسم التشيع؛ لأن معنى التشيع وحقيقته المتابعة.. ولهذا آثر بعض الأئمة أن يطلق عليهم اسم الرافضة[4].

وقد لجأ المتابعون لأهل البيت على الحقيقة، والذين كانوا يلقبون بـالشيعة، لجؤوا إلى ترك هذا اللقب

---

(١) لسان العرب: مادة: شيع.

(٢) تاج العروس:٤٠٥/٥، وانظر من كتب اللغة (مادة شاع): القاموس:٤٧/٣، البستاني/ قطر المحيط:١١٠٠/١، وانظـر: الطريحي/ مجمع البحرين:٣٥٥/٤.

(٣) منهاج السنة:٧/١-٨ تحقيق د. محمد رشاد السالم، وانظر: عبد الجبار الهمداني/ تثبيت دلائل النبوة:٦٣/١. وقال شـيخ الإسلام ابن تيمية: وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجهاً أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكـر وعمر، ورواه البخاري وغيره. انظر: منهاج السنة:١٣٧/٤، وقد جاء ذلك في كتب الشيعة أيـضاً. انظـر: تلخـيص الشافي:٤٢٨/٢ عن إحسان إلهي ظهير: الشيعة وأهل البيت ص٥٢.

(٤) انظر - مثلاً - الملطي/ التنبيه والرد: ص١٨، البغدادي/ الفرق بين الفرق ص٢١، الإسفراييني/ التبصير في الدين ص ١٦، السكسكي/ البرهان ص ٣٦، وانظر: الفرماني/ رسالة في بيان مذاهب بعض الفرق الضالة: الورقة ٢ أ (مخطـوط)، أبـو الحسن العراقي/ ذكر الفرق الضوال: الورقة ١٢ أ (مخطوط).

لما غلب إطلاقه على أهل البدع المخالفين لأهل البيت، كما يشير صاحب التحفة الإثني عـشرية إلى ذلـك فيقول: إن الشيعة الأولى تركوا اسم الشيعة لما صار لقباً للروافض والإسماعيلية، ولقبوا أنفسهم بـأهل الـسنة والجماعة[1].

لفظ الشيعة في القرآن ومعناه:

ومادة شيع وردت في كتاب الله العظيم في اثني عشر موضعاً[2]، وقد أجمل ابن الجـوزي[3] معانيهـا بقوله: (وذكر أهل التفسير أن الشيع في القرآن على أربعة أوجه:

أحدها: الفِرق، ومنه قوله تعالى: ((إِن الذِينَ فَرقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا)) [الأنعام:١٥٩]، وقوله: ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الأَولِينَ)) [الحجر:١]، وقوله: ((وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا)) [القصص:٤][4]، وقوله: ((مِنَ الذِينَ فَرقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا)) [الروم:٦٩].

والثاني: الأهل والنسب، ومنه قوله تعالى: ((هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوهِ)) [القصص:١٥]،[5]أراد من أهله في النسب إلى بني إسرائيل.

والثالث: أهل الملة، ومنه قوله تعالى: ((ثُم لَنَنزِعَن مِن كُل شِيعَةٍ)) [مريم:٦٩]، وقوله: ((وَلَقَدْ أَهْلَكْنَـا أَشْيَاعَكُمْ)) [القمر:٥١]، وقوله: ((كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم)) [سبأ:٥٤]، وقوله: ((إِن مِن شِـيعَتِهِ لإِبْـرَاهِيمَ)) [الصافات:٨٣].

والرابع: الأهواء المختلفة، قال تعالى: ((أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً)) [الأنعام:٦٥][6].

---

(١) التحفة الإثني عشرية: ص ٢٥-٢٦ (مخطوط).

(٢) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص ١٨.

(٣) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي التيمي البغدادي، المعروف بابن الجوزي، صاحب التصانيف الكـثيرة في التفسير والحديث والفقه وغيرها، منها: جامع المسانيد، والمنتظم وغيرهما، توفي عام ٥٩٧هـ. انظر: ابن العماد/ شذرات الذهب:٣٢٩/٤، اليافعي/ مرآة الجنان:٤٨٩/٣ -٤٩٢، معجم المؤلفين:١٥٧/٥.

(٤) قال ابن جرير الطبري ((وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا)) يعني بالشيع: الفرق، تفسير الطبري:٢٧/٢٠، وانظر أبـو عبيـدة/ مجـاز القرآن:١٩٤/١.

(٥) قال ابن قتيبة: ومعنى ((هَذَا مِن شِيعَتِهِ)) أي: من أصحابه بني إسرائيل (تفسير غريب القرآن ص٣٢٩)، وانظر: أبو حيان/ تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ص:١٥٣.

(٦) ابن الجوزي/ نزهة الأعين النواظر:٣٧٦-٣٧٧، وزاد الدامغاني وجهاً خامساً وهو: الشيع والإشاعة، واستشهد لهذا بقوله سبحانه: ((إِن الذِينَ يُحِبونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الذِينَ آمَنُوا)) يعني أن تفشو الفاحشة، كما أن ابن الجوزي ذكـر في الوجه الثاني أن من معاني الشيع الأهل والنسب، واستشهد لها بقوله سبحانه: ((هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوهِ))، بينمـا نجد الدامغاني ذكر أن من معاني الشيعة: الجيش، واستدل لذلك بنفس الآية. وقد اتفقا فيما سوى ذلك من معاني التشيع

ويشير ابن القيم[1] رحمه الله في نص مهم له إلى أن لفظ الشيعة والأشياع غالباً ما يستعمل في الـذم، ويقول: ولعله لم يرد في القرآن إلا كذلك، كقوله تعالى: ((ثُم لَننزِعَن مِنْ كُل شِيعَةٍ أيهُمْ أشَد عَلَى الـرحْمَنِ عِتِياً)) [مريم:٦٩]، وكقولـه: ((إن الذِينَ فَرقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً)) [الأنعام:١٥٩]، وقوله: ((وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ)) [سبأ:٥٤]. ويعلل ابن القيم لذلك بقوله: (وذلك والله أعلم لما في لفظ الشيعة من الشياع والإشاعة التي هي ضد الائتلاف والاجتماع، ولهذا لا يطلق لفظ الشيع إلا علـى فرق الضلال لتفرقهم واختلافهم)[2].

هذه ألفاظ الشيعة في كتاب الله ومعانيها، وهي لا تدل على الاتجاه الشيعي المعروف، وهذا أمر يـدرك بداهة، ولكن الغريب في الأمر أن نجد عند الشيعة اتجاهاً يحاول ما وسعته المحاولة أو الحيلة أن يفسر بعض ألفاظ الشيعة الواردة في كتاب الله بطائفته، ويؤول كتاب الله على غير تأويله، ويحمل الآيات ما لا تحتمل؛ تحريفـاً لكتاب الله وإلحاداً فيه، فقد جاء في أحاديثهم في تفسير قولـه سـبحانه: ((وَإن مِـن شِـيعَتِهِ لَإبْـرَاهِيمَ)) [الصافات:٨٣] قالوا: أي أن إبراهيم من شيعة علي[3]، وهذا مخالف لسياق القرآن، وأصول الإسلام، وهـو نابع من عقيدة غلاة الروافض الذين يفضلون الأئمة على الأنبياء[4]، فهذا التأويل أو التحريف يجعـل خليـل الرحمن أفضل الرسل والأنبياء بعد محمد صلى الله عليه وسلم، يجعله من شيعة علي... وهو أمر يعرف بطلانـه من الإسلام بالضرورة، كما هو باطل بالعقل، والتاريخ.. وهو من وَضع وضاع لا يحسن الوضع.. ولا يعرف كيف يضع.

والذي قاله أهل السنة في تفسير الآية والمنقول عن السلف أن إبراهيم من شيعة نوح عليه السلام وعلى منهاجه وسنته[5]، وهذا التفسير هو الذي يتمشى مع سياق الآية،[6]. لأن الآيات التي قبل هذه الآية كانت في

(انظر الدامغاني/ قاموس القرآن ص٢٧١. تحقيق عبد العزيز الأهدل).

(١) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، توفي سنة ٧٥١هـ، وله من التصانيف الكبـار والصغار شيء كثير، منها: إعلام الموقعين، وزاد المعاد.

(٢) بدائع الفوائد:١٥٥/١. وهذا في الغالب؛ لأنه ورد في القرآن: ((وَإن مِن شِيعَتِهِ لَإبْرَاهِيمَ)).

(٣) البحراني/ تفسير البرهان:٢٠/٤، وانظر: تفسير القمي:٣٢٣/٢، المجلسي/ بحار الأنوار:١٢/٦٨-١٣، عبـاس القمـي/ سفينة البحار:٧٣٢/١، البحراني/ المعالم الزلفى ص٣٠٤، الطريحي/ مجمع البحرين:٣٥٦/٢، وقد نسبوا هذا التفـسير - كذباً وافتراءً - إلى جعفر الصادق، ودينه وعلمه ينفيان ذلك.

(٤) انظر: البغدادي/ أصول الدين ص٢٩٨، القاضي عياض/ الشفاء ص٢٩٠، ابن تيمية/ منهاج السنة:١٧٧/١.

(٥) انظر: تفسير الطبري:٦٩/٢٣، تفسير ابن كثير:١٣/٤، تفسير القرطبي:٩١/١٥، ابن الجوزي/ زاد المسير:٦٧/٧.

(٦) وهناك قول ضعيف في الآية نسب إلى الفراء بأن المعنى: وإن من شيعة محمد لإبراهيم. قال الشوكاني: (ولا يخفى مـا في هذا من الضعف والمخالفة للسياق) (فتح القدير:٤٠١/٤) وقال الألوسي: (وذهب الفراء إلى أن ضمير (شيعته) لنبينا محمد

نوح عليه السلام، ويلاحظ أن من مفسري الشيعة مَن أخذ بقول أهل السنة، وأعرض عما قاله قومه في تأويل الآية.

لفظ الشيعة في السنة ومعناه:

ورد لفظ الشيعة في السنة المطهرة بمعنى الأتباع.. كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في الرجـل[1] الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم: (لم أرك عدلت..) قال فيه عليه الصـلاة والسلام: «سيكون له شـيعة يتعمقون في الدين حتى يخرجوا منه».. الحديث[2]، وكذلك في الحديث الذي أخرجه أبـو داود في المكـذبين بالقدر.. وفيه: «وهم شيعة الدجال»[3].

فالشيعة هنا مرادفة للفظ الأصحاب، والأتباع، والأنصار.

ومن خلال مراجعتي لمعاجم السنة لم أر استعمال لفظ الشيعة على الفرقة المعروفة بهذا الاسم، إلا ما جاء في بعض الأخبار الضعيفة أو الموضوعة والتي جاء فيها لفظ الشيعة كدلالة على أتباع علي، مثـل حـديث: «فاستغفرت لـعلي وشيعته»[4]، وحديث: «مثلي مثل شجرة أنا أصلها وعلي فرعها.. والشيعة ورقها»[5]، وحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لـعلي: «أنت وشيعتك في الجنة»[6].

وقـد ورد في بعض الأخبار أنه سيظهر قوم يدعون الشيعة لـعلي يقال لهم الرافـضة[7]، فقـد روى

صلى الله عليه وسلم، والظاهر ما أشرنا إليه (وهو أن يعود على نوح عليه السلام) وهو المروي عن ابن عباس، ومجاهـد، وقتادة، والسدي، وقلما يقال للمتقدم: هو شيعة للمتأخر) (روح المعاني:٢٣/ ٩٩-١٠٠) الطبرسـي/ مجمـع البيـان (٦٧/٥).

(١) هو: ذو الخويصرة التميمي. أصل الخوارج. (انظر: مسند أحمد:٤/١٢).

(٢) مسند أحمد:٣/١٢-٥، قال عبد الله بن الإمام أحمد: ولهذا الحديث طرق في هذا المعنى صحاح. وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح (المصدر السابق)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة:٤٥٤/٢، قال الألباني: إسناده جيد ورجاله كلهم ثقات.

(٣) سنن أبي داود ٦٧/٥، قال المنذري: وفي إسناده عمر مولى غفرة لا يحتج بحديثه، ورجل من الأنصار مجهول (المنـذري) مختصر أبي داود ٦١/٦، ورواه أيضاً الإمام أحمد ٤٠٧/٥.

(٤) قال العقيلي: لا أصل له، وذكره الكناني من الأحاديث الموضوعة: (تنزيه الشريعة: ٤١٤/١).

(٥) أورده ابن الجوزي في الموضوعات: ٣٩٧/١، والشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٣٧٩.

(٦) وهو حديث موضوع، انظر: ابن الجوزي/ الموضوعات: ٣٩٧/١، الذهبي/ ميزان الاعتدال: ٤٢١/١، ترجمة جميع بـن عمر بن سوار، الشوكاني/ الفوائد المجموعة ص٣٧٩.

(٧) سيأتي بيان معنى الرافضة.

الإمام ابن أبي عاصم أربع روايات في ذكر الرافضة[١]، وقال الشيخ الألباني في تحقيقه لأسانيدها بأنها ضعيفة[٢].

وقد أخرج الطبراني - بإسناد حسن كما يقول الهيثمي - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يا علي! سيكون في أمتي قوم ينتحلون حب أهل البيت، لهم نبز، يسمون الرافضة، قاتلوهم فإنهم مشركون»[٣].

وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى كذب لفظ الأحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافـضة، لأن اسـم الرافضة لم يعرف إلا في القرن الثاني[٤]، وفي ظني أن هذا لا يكفي في الحكم بكذب الأحاديث، إذ لو صحت أسانيدها لكانت من باب الإخبار بما سيقع، وأن الله أخبر نبيه بما سيكون من ظهور الروافض، كما أوحى الله إليه بشأن ظهور فرقة الخوارج[٥]، وإن كانت بذرة الخوارج وجدت في حياته عليه الصلاة والسلام[٦].

لفظ الشيعة ومعناه في كتب الحديث الإثني عشرية:

وفي كتب الحديث عند الشيعة يتكرر في كثير من رواياتهم وأحاديثهم التي ينسبونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى الإمام علي والحسن والحسين وبقية أئمتهم الاثني عشر[٧] يتكرر لفظ الشيعة كمـصطلح يدل على فرقتهم، وعقيدتهم، وأئمتهم، ذلك أنهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي غرس بذرة التشيع، وتعهدها بالسقي حتى نمت وأينعت[٨].. بل وصل بهم الأمر في هذا إلى وضع روايات تدل على أن لفظ الشيعة -كمصطلح لطائفتهم- معروف قبل زمن رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فقد جاء في

---

(١) مثل حديث: (أبشر يا علي! أنت وأصحابك في الجنة، ألا إن ممن يزعم أنه يحبك قوم يرفضون الإسـلام يقـال لهـم: الرافضة، فإذا لقيتهم فجاهدهم فإنهم مشركون. قلت: يا رسول الله، ما العلامة فيهم؟ قال: لا يـشهدون الجمعـة ولا جماعة، ويطعنون على السلف)(السنة لابن أبي عاصم: ٤٧٥/٢) وهذا الحديث قـد أورده الـشوكاني في (الأحاديـث الموضوعة) ص ٣٨٠-٣٨١.

(٢) انظر: السنة لابن أبي عاصم: ٤٧٤/٢-٤٧٦.

(٣) مجمع الزوائد: ٢٢/١٠، وانظر الحديث في المعجم الكبير للطبراني: ٢٤٢/١٢، رقم (١٢٩٩٨) ولكن في إسناده الحجاج بن تميم وهو ضعيف (انظر: تقريب التهذيب:١٥٢/١).

(٤) منهاج السنة: ٨/١.

(٥) ففي الصحيحين عشرة أحاديث فيهم، أخرج البخاري منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائرها، وساقها جميعاً ابـن القـيم في تهذيب السنن: ١٤٨/٧-١٥٣.

(٦) كما دلت على ذلك بعض الأحاديث، كما في قصة الرجل الذي قال للرسول صلى الله عليه وسلم وهو يـوزع بعـض الغنائم: اعدل يا محمد.. انظر الحديث في ذلك في صحيح البخاري (مع فتح الباري) ج١٢ ص٢٩٠، وصـحيح مـسلم (بشرح النووي) ج٧ ص ١٦٥.

(٧) لأن مفهوم السنة عندهم هي ما قاله الرسول والأئمة الإثنا عشرية كما سيأتي.

(٨) ففي أصول الكافي في مسألة النص على الأئمة من الله ورسوله والأئمة - كما يزعمون - ذكر ثلاثة عشر باباً ضـمنها مائة وعشرة أحاديث. (أصول الكافي: ٢٨٦/١-٣٢٨).

أحاديثهم تفسير قوله سبحانه: ((وَإِن مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ)) [الصافات:٨٣] أي: إن إبراهيم من شيعة علي[١]، بل بلغ بهم الزعم إلى القول: (إن الله أخذ ميثاق النبيين على ولاية علي، وأخذ عهد النبيين على ولاية علي)[٢]وأن (ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء)[٣]. إلى آخر هذه الدعاوى، وسيأتي بسط ذلك في نشأة التشيع.

لفظ الشيعة في التاريخ الإسلامي:

في الأحداث التاريخية في صدر الإسلام وردت لفظ الشيعة بمعناها اللغوي الصرف، وهو المناصرة والمتابعة، بل إننا نجد في وثيقة التحكيم بين الخليفة علي، ومعاوية رضي الله عنهما ورود لفظ الشيعة بهذا المعنى، حيث أطلق على أتباع علي شيعة، كما أطلق على أتباع معاوية شيعة، ولم يختص لفظ الشيعة بأتباع علي.

ومما جاء في صحيفة التحكيم: (هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وشيعتهما.. (ومنها): وأن علياً وشيعته رضوا بعبد الله بن قيس، ورضي معاوية وشيعته بعمرو بن العاص.. (ومنها): فإذا توفي أحد الحكمين فلشيعته وأنصاره أن يختاروا مكانه. (ومنها): وإن مات أحد الأميرين قبل انقضاء الأجل المحدود في هذه القضية فلشيعته أن يختاروا مكانه رجلاً يرضون عدله)[٤].

وقال حكيم بن أفلح رضي الله عنه: (لأني نهيتها - يعني عائشة - أن تقول في هاتين الشيعتين شيئاً)[٥]. وقد أورد شيخ الإسلام ابن تيمية هذا النص ليأخذ منه دلالة تاريخية على عدم اختصاص علي باسم الشيعة في ذلك الوقت[٦].

وجاء في التاريخ أن معاوية قال لبسر بن أرطأة حين وجهه إلى اليمن:

(امض حتى تأتي صنعاء؛ فإن لنا بها شيعة)[٧]؛ فإذن لم يظهر مصطلح الشيعة دلالة على أتباع علي فحسب حتى ذلك الوقت.

---

(١) مضى تخرجيه من كتبهم في هامش رقم (٢) ص٤١.

(٢) البحراني/ تفسير البرهان: ٢٦/١.

(٣) أصول الكافي: ٤٣٧/١.

(٤) الدينوري/ الأخبار الطوال: ص١٩٤-١٩٦، وانظر: تاريخ الطبري: ٥٣/٥ - ٥٤، محمد حميد الله/ مجموعة الوثائق السياسية ص: ٢٨١-٢٨٢.

(٥) هذا جزء من حديث طويل في صحيح مسلم في باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض: ١٦٨/٢، ١٧٠.

(٦) انظر: منهاج السنة: ٦٧/٢ (تحقيق د. محمد رشاد سالم).

(٧) تاريخ اليعقوبي: ١٩٧/٢.

ويبدو أن بدء التجمع الفعلي لمن يدعون التشيع، وابتداء التميز بهذا الاسم بدأ بعد مقتل الحسين. يقول المسعودي: وفي سنة خمس وستين تحركت الشيعة في الكوفة[1]. وتكونت حركة التوابين، ثم حركة المختار الكيسانية، وبدأت الشيعة تتكون وتضع أصول مذهبها.. وأخذت تتميز بهذا الاسم.

من هنا يتضح أن اسم الشيعة كان لقباً يطلق على أية مجموعة تلتف حول قائدها، وإن كان بعض الشيعة يحاول أن يتجاهل الحقائق التاريخية ويدعي بأن الشيعة (هم أول من سموا باسم التشيع من هذه الأمة)[2]، ويتناسى بأن معاوية أطلق أيضاً على أتباعه كلمة الشيعة، ولكن الوقائع التاريخية تقول بأن لقب الشيعة لم يختص إطلاقه على أتباع علي إلا بعد مقتل علي رضي الله عنه كما يرى البعض[3]، أو بعد مقتل الحسين كما يرى آخرون[4].

تعريف الشيعة اصطلاحاً:

تعريف الشيعة في كتب الإمامية الإثني عشرية:

١- يعرف شيخ الشيعة القمي[5] (المتوفى سنة ٣٠١هـ) الشيعة بقوله: هم شيعة علي بن أبي طالب[6].
وفي موضع آخر يقول: (الشيعة هم فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته)[7].

ويوافقه على هذا التعريف شيخهم النوبختي[8] حتى في الألفاظ نفسها[1].

---

(١) مروج الذهب: ٣/١٠٠.

(٢) القمي/ المقالات والفرق ص: ١٥، النوبختي/ فرق الشيعة ص ١٨.

(٣) محمد أبو زهرة/ الميراث عند الجعفرية ص ٢٢.

(٤) علي سامي النشار/ نشأة الفكر الفلسفي: ٢/٣٥.

(٥) سعد بن عبد الله القمي، هو عند الشيعة جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصنيف، ثقة. من كتبه: الضياء في الإمامة، ومقالات الإمامية، توفي سنة (٣٠١هـ) وقيل: (٢٩٩هـ).
انظر: الطوسي/ الفهرست ص ١٠٥، الأردبيلي/ جامع الرواة: ١/٣٥٥.

(٦) المقالات والفرق ص٣.

(٧) المصدر السابق ص١٥.

(٨) الحسن بن موسى النوبختي: أبو محمد، متكلم، فيلسوف، قال الطوسي: كان إمامياً حسن الاعتقاد، له مصنفات كثيرة منها: كتاب الآراء والديانات. توفي بعد الثلاثمائة).
انظر في ترجمته: الطوسي/ الفهرست ص٧٥، الأردبيلي/ جامع الرواة: ١/٢٢٨، ابن النديم/ الفهرست ص١٧٧، القمي/ الكنى

مناقشة التعريف الأول:

هذا هو تعريف الشيعة في أهم كتب الشيعة وأقدمها الخاصة بالفرق. وهذا التعريـف لا يـشير إلى أي أصل من أصول التشيع عند الإثني عشرية، والتي تعتبر في نظرهم لب التشيع وأساسه؛ كمسألة النص على علي وولده وغيرها (باستثناء ذكره في الأخيرة لإمامة علي فقط بدون ذكر النص أو بقية الأئمة).

- والتعريف الذي يغفل أصول التشيع التي أحدثها الشيعة فيما بعد هو من التعاريف السليمة لشيعة علي رضي الله عنه أو للشيعة الحقيقيين، وهو يخرج مدعي التشيع من حظيرة الشيعة، لأنهم أحدثوا أصولاً لم يقلـها أئمة أهل البيت، لكنه حسب مقاييس الإثني عشرية لا يعتبر تعريفاً للشيعة، مع أن القمي والنوبختي من الشيعة الإثني عشرية.

- وهذا التعريف يدعي وجود (شيعة علي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم)[٢]، ولا سند لهذه الدعوى من الكتاب والسنة، ووقائع التاريخ الصادقة، والله سبحانه يقول: ((إِن الـدِينَ عِنـدَ اللـهِ الإِسْـلاَمُ)) [آل عمران:١٩] لا التشيع ولا غيره، والصحابة كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم عـصبة واحـدة، وجماعـة واحدة، وشيعة واحدة، تشيعهم وولاؤهم لرسول الهدى صلى الله عليه وسلم.

٢- التعريف الثاني:

يقول شيخ الشيعة وعالمها في زمنه المفيد[٣]، بأن لفظ الشيعة يطلق على (.. أتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه، على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء)[٤]. ثم يذكر أنه

والألقاب: ١٤٨/١، معجم المؤلفين: ٢٩٨/٣، الذهبي/ سير أعلام النبلاء: ٣٢٧/١٥.

(١) فرق الشيعة: ص ٢٠، ١٧.

(٢) ويسميهم فيقول: (منهم المقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي، وأبو ذر جندب بن جنادة الغفاري، وعمار بـن ياسـر، ومن وافق مودته مودة علي، وهم أول من سمي باسم التشيع من هذه الأمة) المقالات والفـرق ص١٥، فـرق الـشيعة ص١٨.

(٣) محمد بن محمد النعمان الكعبري الملقب بالمفيد، نال في زعمهم شرف مكاتبة مهديهم المنتظر، وله قريـب مـن مـائتي مصنف. قال الخطيب البغدادي: كان أحد أئمة الضلال. هلك به خلق من الناس إلى أن أراح الله المسلمين منه. ومـات سنة (٤١٣هـ). انظر في ترجمته: الطوسي/ الفهرست ص١٩٠، ابن النديم/ الفهرسـت، ص١٩٧، القمـي/ الكـنى والألقاب: ١٦٤/٣، البحراني/ لؤلؤة البحرين ص: ٣٥٦، وانظر: الخطيب البغدادي/ تـاريخ بغـداد: ٢٣١/٣، ابـن الجوزي/ المنتظم: ١١/٨.

(٤) أوائل المقالات ص٣٩.

يدخل في هذا التعريف الإمامية والجارودية الزيدية، أما باقي فرق الزيدية فليسوا من الشيعة، ولا تشملهم سمة التشيع[1].

مناقشة التعريف الثاني:

١- لا نجد في تعريف المفيد هذا ذكراً للإيمان بإمامة ولد علي، مع أن من لم يؤمن بهذا فليس من الشيعة عندهم، كما أن هذا التعريف أغفل التصريح ببعض الجوانب الأساسية في التشيع والتي يربط الشيعة وصـف التشيع بها؛ كمسألة النص والعصمة، وغيرها من أصول الإمامية.

٢- يلاحظ أنه نص في تعريفه على: إخراج الفرق المعتدلة من الزيدية، ولا يصدق وصف التـشيع في نظره إلا على غلاة الزيدية وهم الجارودية[2]، وليس ذلك فحسب، بل إنه فتح المجال في تعريفه لدخول الفرق الغالية كلها.

٣- أما قوله في التعريف: (وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء)، فهذا إشارة إلى أصل من أصول الاعتقاد عندهم وهو التقية، فـعلي عند الشيعة في الظاهر تابع للخلفاء الثلاثة وفي الباطن متبوع لهم، فاتباعه للخلفاء -في نظر المفيد وشعيته- ليس على وجه الاقتداء وإنما على وجـه التقيـة، وليس على وجه الاعتقاد وإنما على وجه الموافقة في الظاهر فقط.

٤- أما قوله: (... بالاعتقاد بإمامة علي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم بلا فصل)، فهذا مبني على إنكار الشيعة لصحة خلافة الخلفاء الثلاثة، وقد شرح مفيدهم هذه الجملة، وفصل القول فيها في كتاب آخر[3]

---

(١) أوائل المقالات ص٣٩.

(٢) الجارودية: فرقة من فرق الزيدية، وتنسب إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني الأعمى الكوفي. قال عنه أبو حاتم: كان رافضياً، يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم... ومن مقالة الجارودية: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على علي - رضي الله عنه - بالإشارة والوصف دون التسمية والتعيين، وأن الأمـة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره...

انظر في أبي الجارود والجارودية: رجال الكشي ص١٥١، ٢٢٩، ٢٣٠ (وهي ست روايات في ذمه تضمن بعضها كونه كذاباً كافراً، ومع ذلك فمفيدهم ينظمه في سلك التشيع، لأن التشيع في تعريفه هو هذا الغلو..) وانظر: الطوسي/ الفهرسـت ص١٩٢، الأردبيلي/ جامع الرواة: ٣٣٩/١، القمي/ الكنى والألقاب: ٣٠/١، وانظر: ابن حجر/ تهـذيب التهـذيب: ٣٨٦/٣. وراجع: القمي/ المقالات والفرق ص١٨، النوبختي/ فرق الشيعة ص٢١، نـشوان/ الحـور العـين ص١٥٦، المقريزي/ الخطط: ٣٥٢/٢، الشهرستاني/ الملل والنحل: ١٥٩/١، الملطي/ التنبيه والرد ص٢٣، أحمد بن المرتضى/ المنيـة والأمل ص٢٠، ٩٠، البغدادي/ الفرق بين الفرق ص٣٠، الرازي/ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص٢٤٧، الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ١٤٠/١.

(٣) وهو كتاب الإرشاد أحد المصادر المعتمدة عند الإثني عشرية (اعتمد عليه علماء الإمامية المتقدمون والمتأخرون، واعتبروه من أهم المصادر في موضوعه وأعاروه عناية فائقة وأهمية كبرى...) مقدمة الإرشاد ص: ٧، وانظر في توثيقه عندهم: بحار

له؛ حيث قال: (وكانت إمامة أمير المؤمنين بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون سنة، منها أربع وعـشرون سنة وستة أشهر ممنوعاً من التصرف في أحكامها مستعملاً للتقية والمداراة، ومنها خمس سنين وسـتة أشـهر ممتحناً بجهاد المنافقين من الناكثين والقاسطين والمارقين[1]، ومضطهداً بفتن الضالين، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة -كذا- سنة من نبوته ممنوعاً من أحكامها خائفاً ومحبوساً هاربـاً ومطـروداً لا يتمكن من جهاد الكافرين ولا يستطيع دفعاً عن المؤمنين، ثم هاجر وأقام بعد الهجرة عـشرة سـنين مجاهـداً للمشركين ممتحناً بالمنافقين إلى أن قبضه الله جل اسمه إليه، وأسكنه جنات النعيم)[2].

فوصف التشيع لا يصدق -في نظر المفيد - إلا على من اعتقد خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ممتدة من حين التحاق الرسول بالرفيق الأعلى إلى أن توفي علي[3]، ولا صحة لخلافة الخلفاء الثلاثة، فلا يصدق -حسب تعريفه- وصف التشيع بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على ثلاثة من الصحابة، وبـاقي الصحابة هم -في نظر الشيعة -كفار كالمشركين الذين عاصرهم الرسول صلى الله عليه وسـلم، والحكومـة كافرة، وعلي يعيش بينهم متستراً بالتقية والنفاق[4]، فأي إساءة إلى علي رضي الله عنه وإلى صحابة رسول الله رضوان الله عليهم وإلى الإسلام أبلغ من هذا؟!

٣- التعريف الثالث للشيعة:

وإذا كان المفيد لا ينص في تعريفه للتشيع على مسألة النص والوصية، فإننا نرى في شيخهم الطوسي[5] يربط وصف التشيع بالاعتقاد بكون علي إماماً للمسلمين بوصية من الرسول صلى الله عليه وسلم وبإرادة من

الأنوار ٢٧/١.

(١) ورد في (معاني الأخبار) لشيخهم ابن بابويه القمي: أن المراد بالناكثين: الذين بايعوا بالمدينة ونكثـوا بيعتـه بالبـصرة، والقاسطين: معاوية وأصحابه من أهل الشام، والمارقين: أصحاب النهروان. معاني الأخبار ص٢٠٤.

(٢) الإرشاد ص١٢.

(٣) ونجد شيخهم عبد الله شبر يؤكد في تعريفه للشيعة على هذا المعنى فيقول: (اعلم أن لفظ الشيعة يطلق على من قال بخلافة أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم بلا فصل) (حق اليقين: ١٩٥/١).

(٤) وسيأتي -إن شاء الله- ذكر شواهد ذلك في مبحث حكم منكر إمامة الاثني عشر.

(٥) أبو جعفر محمد بن الحسين بن علي الطوسي، هو عندهم شيخ الإمامية ورئيس الطائفة، وهو مؤلف كتابين من كتبـهم الأربعة (التي هي كالكتب الستة عند أهل السنة)، وهما: تهذيب الأحكام والاستبصار، توفي سنة (٤٦٠هـ) وكانـت ولادته سنة (٣٨٥هـ).

راجع ترجمته لنفسه في الفهرست ص٨٨-١٩٠، البحراني/ لؤلؤة البحرين ص٢٩٣-٣٠٤، القمي/ الكنى والألقاب: ٣٥٧/٢، وانظر: لسان الميزان لابن حجر: ١٣٥/٥.

الله[1].

فـالطوسي هنا يجعل الاعتقاد بالنص هو أساس التشيع، ولهذا يخرج الطوسي السليمانية[2] الزيدية من فرق الشيعة؛ لأنهم لا يقولون بالنص بل يقولون: إن الإمامة شورى، وإنها تصلح بعقد رجلـين مـن خيـار المسلمين، وإنها قد تصلح في المفضول.. ويثبتون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر[3]، ولم يخرجوهم مـن دائـرة التشيع فحسب، بل اعتبروهم نواصب[4]. ولم يكتفوا بذلك، فقد جاء في رجال الكشي أن الزيدية شر مـن النواصب[5]، ويجري هذا الحكم من الإثني عشرية على كل فرق الزيديـة الـتي تقـول بـرأي الـسليمانية كـالصالحية والبترية[6].

ويذهب بعض شيوخهم المعاصرين إلى ما ذهب إليه الطوسي، فيقصر وصف التشيع على مـن يـؤمن بالنص على خلافة علي، فيقول بأن لفظ الشيعة: (علم على من يؤمن بأن علياً هو الخليفة بنص النبي)[7].

ويلاحظ أن مسألة النص هي محل اهتمام الشيعة البالغ في القديم والحديث؛ فنرى مثلاً في القديم شيخهم الكليني يعقد في كتابه الكافي ثلاثة عشر باباً في مسألة النص على الأئمة يضمنها مائة وتـسعة أحاديـث[8]،

---

(1) تلخيص الشافي: ٥٦/٢.

(2) السليمانية: فرقة من فرق الزيدية تُنسب إلى سليمان بن جرير الزيدي، وهي تسمى بالسليمانية عند كثير من أصـحاب الفرق (انظر: مقالات الإسلاميين: ١٤٣/١، اعتقادات فرق المسلمين ص٧٨، الملل والنحل: ١٥٩/١، التبصير في الـدين ص١٧).

ومن أصحاب الفرق من يسميها بالجريرية (الحور العين ص ١٥٦، الخطط/ المقريزي: ٣٥٢/٢)، وقد نص صاحب الفرق بين الفرق أنها تسمى بـ (السليمانية أو الجريرية). (الفرق بين الفرق ص ٣٢)، ويسميها صاحب المنيـة والأمـل أحيانـاً بالسليمانية ص٩٠، وأحياناً بالجريرية ص٩٠.

(3) الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ١٤٣/١.

(4) انظر: الطوسي/ التهذيب: ٣٦٤/١، الحر العاملي/ الوسائل: ٢٨٨/٤، والنواصب: هم قوم يدينون ببغض علي رضي الله تعالى عنه (ابن منظور لسان العرب: ٧٦٢/١) ولكن الرافضة تذهب في مفهوم النصب مذهباً آخر –كما ترى- حـتى تجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً (مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١١٢/٥) بل من قدم أبا بكر على علي فهو ناصـبي (انظر: ابن إدريس/ السرائر ص٤٧١، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٣٤١/٦-٣٤٢).

(5) انظر: رجال الكشي ص٤٥٩.

(6) الصالحية: أصحاب الحسن صالح بن حي. والبترية: أصحاب كثير النوي الأبتر، وقولهما في الإمامة كقـول الـسليمانية، واعتبرهما الشهرستاني فرقة واحدة، لأن مقالتهما واحدة، ولم يذكرهم الأشعري إلا باسم البترية، وقال بأن مذهبهم: أنهم ينكرون رجعة الأموات، ولا يرون لعلي إمامة إلا حين بويع (الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ١٤٤/١، الشهر سـتاني/ الملل والنحل: ١٦١/١).

(7) محمد جواد مغنية/ الشيعة في الميزان ص١٥.

(8) انظر: أصول الكافي: ٢٨٦/١-٣٢٨.

ونرى في الحاضر أحد الروافض يؤلف كتاباً في ستة عشر مجلداً في حديث من أحاديثهم التي يستدلون بها على ثبوت النص على علي وهو حديث (الغدير)[1]. ويسمي كتابه باسم الغدير[2]، فلا غرابة في أن يربط الـشيعة وصف التشيع بقضية النص، لكن اللافت للنظر أن هذا الاهتمام والمبالغة يسري في كل عقائدهم التي هي محل استنكار وتكذيب من جمهور المسلمين، فتراهم في كل عقيدة من هذه العقائد التي هذا شأنها، يجعلونهـا هـي عمود التشيع وأساسه، ويبالغون في إثباتها، ولكن حينما يعرف شيوخهم التشيع لا يذكرون هذه العقائـد في التعريف مع أنهم يعلقون الوصف بالتشيع بالإيمان بها، ولا تشيع بدونها؛ كمسألة الرجعـة مـثلاً، قـالوا في أحاديثهم: «ليس منا من لم يؤمن بكرتنا»[3]. ومع ذلك لا ترى لها ذكراً في تعريف التشيع، وكذلك مـسألة العصمة، والإيمان بخلافة ولد علي وغيرها، بل تجد هذه المبالغة حتى في مسائل الفقه وقضايا الفروع كمـسألة المتعة، قالوا: (ليس منا من لم.. يستحل متعتنا)[4]. فالقوم ليسوا على منهج واضح سليم في ذلك.

٤- تعاريف أخرى للشيعة:

وهنالك تعريفات أخرى للشيعة متفرقة في كتب الشيعة القديم منها والحديث، لا تخرج عما ذكرنا[5]. وهناك تعريفات أخرى اتجهت اتجاهاً خاصاً -في التعريف- لا يشير إلى أصولهم في التشيع المعروفـة؛ فهـذا شيخهم النجاشي[6] يعرف بـالشيعة بقوله:

(الشيعة الذين إذا اختلف الناس عن رسول الله أخذوا بقول علي، وإذا اختلف الناس عن علي أخـذوا بقول جعفر بن محمد)[7].

---

(١) سيأتي ذكره وتخريجه ومناقشته عند ذكر أدلة الشيعة في مسألة الإمامة.

(٢) كتاب الغدير لشيخهم المعاصر عبد الحسين الأميني النجفي، وهو مليء بالأكاذيب والطامات والكفر البواح. انظر: مسألة التقريب بين السنة والشيعة للمؤلف ص٦٦ وما بعدها.

(٣) ابن بابويه/ من لا يحضره الفقيه: ٢٩١/٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة ٤٣٨/٧، تفسير الصافي ٣٤٧/١، المجلسي/ بحار الأنوار: ٩٢/٥٣.

(٤) ابن بابويه/ من لا يحضره الفقيه: ٢٩١/٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة ٤٣٨/٧، تفسير الصافي ٣٤٧/١، المجلسي/ بحار الأنوار: ٩٢/٥٣.

(٥) فمن هذه التعاريف ما يربط التشيع باتباع علي وتقديمه على غيره في الإمامة (انظر: شرح اللمعة: ٢٢٨/٢). ومنها مـا يزيد على ذلك بوجوب الاعتقاد أنه الإمام بوصية من رسول الله وبإرادة من الله تعالى نصاً كما يرى الإمامية، ووصـفاً كما يرى الجارودية (موسوعة العتبات المقدسة المدخل ص٩١، عن هوية التشيع ص١٢).

(٦) أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمد النجاشي، له كتاب الرجال الذي اعتمد عليها شيوخ الإمامية، تـوفي سـنة (٤٥٠هـ).

انظر: الأردبيلي/ جامع الرواة: ٥٤/١، القمي/ الكني: ١٩٩/٣).

(٧) رجال النجاشي ص: ٩.

وإذا اختلف النقل عن جعفر بن محمد بماذا يأخذون؟

لا نجد في التعريف جواباً على ذلك.. إلا إن كان هذا التعريف يشير في توقفه عند جعفر بن محمد إلى أن النقل عنه لا يختلف، وهذا خلاف الواقع، وخلاف المأثور عن جعفر بن محمد حتى في كتب الشيعة نفسها.. أم إن هذا النص موضوع في حياة جعفر بن محمد فتوقف عنده ونقله النجاشي، وأياً كان فهو لا يشير إلى الأئمة الذين هم قبل جعفر، كما لا يشير إلى الأئمة بعده..

ثم إن في هذا التعريف خروجاً عن منهج الإسلام، فهو يقول بأن الناس إذا اختلفوا في النقل عن رسول الله لا يؤخذ بمقاييس الترجيح المعروفة في اختيار النقل الصحيح.. بل يؤخذ بقول علي. وإذا اختلف النقل عن علي يؤخذ بقول جعفر... هكذا يقولون، ثم لماذا لا يختلف القول عن جعفر ويختلف القول عن رسول الله وعلي؟! وهل جعفر أفضل منهما؟!

وثمة تعريفات أخرى في كتب الإثني عشرية تجعل التشيع والشيعة مرادفة للتقوى والصلاح والاستقامة. قال أبو عبد الله: (ما شيعتنا إلا من اتقى الله وأطاعه، وما كانوا يعرفون إلا بالتواضع والتخشع والأمانة)[1]. وقال: (إنما شيعة علي من عف بطنه وفرجه، واشتد جهاده، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه، وخاف عقابه، فإذا رأيت أولئك فأولئك شيعة جعفر)[2] وقال أبو جعفر: (لا تذهب بكم المذاهب فوالله ما شيعتنا إلا من أطاع الله عز وجل)[3][4].

تعريف الشيعة في كتب الإسماعيلية:

ويقول أبو حاتم الرازي -وهو من أكبر الدعاة الإسماعيليين[5]- في كتابه الزينة: (الشيعة لقب لقوم كانوا قد ألفوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) سفينة البحار: ٧٣٣/١.

(٢) سفينة البحار: ٧٣٢/١.

(٣) أصول الكافي: ٧٣/١.

(٤) وقد نقل الشيخ موسى جار الله في آخر الوشيعة ص: ٢٣٠ مثل هذه العبارات عن كتب الشيعة، ثم عقب عليها بقوله: (هؤلاء الشيعة هم شيعة علي كانوا يعرفون بالورع والاجتهاد، واجتناب الصغائر والعداوة، وكان لهم محبة أول الأمة، دين هؤلاء الشيعة كان هو التقوى لا التقية، دين هؤلاء الشيعة كان هو الولاية لله الحق، لنبيه، لأهل بيته، ولصحبه، وللمؤمنين والمؤمنات كافة، أما أولئك الذين دينهم التقية والنفاق وعداوة الصحابة وبغض آل البيت والغلو في البعض الآخر فليسوا بشيعة بشهادة من تعتبرهم الشيعة أئمتها، وباعتراف كتب الشيعة نفسها. ولهذا سماهم الإمام زيد بالرافضة لا الشيعة).

(٥) هو: أبو حاتم أحمد بن حمدان بن أحمد الرازي، من كتبه: أعلام النبوة، والزينة وغيرهما. توفي سنة (٣٢٢هـ).
انظر ترجمته في: ابن حجر/ لسان الميزان: ١٦٤/١، وانظر: أعلام الإسماعيلية ص٩٧.

وعرفوا به، مثل سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر، وكان يقال لهـم: شيعة علي، وأصحاب علي.. ثم لزم هذا اللقب كل من قال بتفضيله بعده[1] إلى يومنا، وتشعبت مـن هـذه الفرقة فرق كثيرة سميت بأسماء متفرقة وألقاب شتى، مثل: الرافضة، والزيدية، والكيسانية وغـير ذلـك مـن الألقاب، وهم كلهم داخلون في جملة هذا اللقب الواحد الذي يسمى الشيعة على تباينهم في المذاهب وتفرقهم في الآراء)[2].

ويلحظ في هذا التعريف أن المؤلف ادعى: أن لقب الشيعة أطلق على طائفة معينة من النـاس في عهـد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ما لم يثبت تاريخياً، وانفرد بادعائه الشيعة، محاولة لإثبات أصالة مذهبهم وشرعيته.

ولنا وقفة عند هذه المسألة في مبحث نشأة الشيعة، كما يلحظ أنه جعل علاقة هؤلاء الصحابة بـعلي بن أبي طالب أساسها الإلف، ولم يدع كغيره النص من الله ورسوله كما تزعم الشيعة.

تعريف الشيعة في المصادر الأخرى:

١- تعريف الأشعري للشيعة:

ولعل من أقدم من عرف الشيعة من أصحاب المقالات والفرق (من غير الشيعة) الإمام الأشعري، حيث قال:

(إنما قيل لهم: الشيعة؛ لأنهم شايعوا علياً رضوان الله عليه ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)[3].

مناقشة التعريف:

تعريف الأشعري هذا يتفق مع ما تذهب إليه المفضلة من الشيعة، وهم الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر وسائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. والشيعة الإثني عشرية لا يعتبرون مجرد تقديم علي على سائر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كافياً في استحقاق وصف التشيع، بل لابد من الاعتقاد بأن خلافـة علي بالنص.. وأنها بدأت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.. ولهذا أخرج الطوسي والمفيد بعض فـرق

---

(١) قوله: (بعده) أي تفضيل علي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على سائر الصحابة، ويمكن أن يشمل هذا الإطـلاق سائر الناس فيدخل فيهم الأنبياء، فيدخل في لقب الشيعة غلاة الروافض كما يدخل فيه من سواهم. ويتبادر معنى آخـر وهو أنه يعني كل من قال بتفضيل علي مطلقاً بعده، أي بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هـذا، وهـو قريب.

(٢) الزينة: ص٢٥٩ (ضمن كتاب: الغلو والفرق الغالية).

(٣) مقالات الإسلاميين: ٦٥/١.

الزيدية من دائرة التشيع -كما مر- ويمكن القول بأن تعريف الأشعري يشمل جميع أقسام الشيعة أو معظمها، ولا يقتصر على من قال بالنص كما يزعم الرافضة.

٢- تعريف ابن حزم:

ومن أدق التعاريف للشيعة -في رأي البعض- تعريف ابن حزم[١] للشيعة حيث قال: (ومن وافق الشيعة في أن علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحقهم بالإمامة وولده من بعـده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً)[٢].

ويختار هذا التعريف أحد الروافض، ويعتبره من أدق التعاريف للشيعة، ويعرض عن تعاريف أهل نحلته، ويعلل الرافضي اختياره لتعريف ابن حزم على غيره بقوله: (وما حدانا إلى تفضيل تعريف ابن حزم هـو: أن الاعتراف بأفضلية الإمام علي رضي الله عنه على الناس بعد رسول الله، وأنه الإمام والخليفة بعده، وأن الإمامة في ذريته هو أس التشيع وجوهره)[٣].

ولكن من يقرأ كلام الشيعة عن عقائدهم؛ كالإمامة والعصمة والتقية وغيرها، يرى أنهم يغالون في كل عقيدة من عقائدهم بحيث يربطون وصف التشيع بالإيمان بتلك العقيدة -كما سلف- ولعل هذا هو ما لاحظه الشهرستاني حينما قدم لنا تعريفاً للشيعة يعتبر من أجمع التعاريف لأصول التشيع وأكثرها شمولاً.

٣- تعريف الشهرستاني[٤]:

يقول الشهرستاني: (الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون مـن غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهمالـه، ولا تفويـضه إلى العامـة وإرساله.

---

(١) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، عالم الأندلس في عصره، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ أو ٣٨٣هـ، وتوفي في الأندلس سنة (٤٥٦هـ) ومن آثاره: المحلى، والفصل وغيرهما.
انظر: المقري/ نفح الطيب: ٢٨٣/٢.

(٢) الفصل: ١٠٧/٢.

(٣) عبد الله فياض/ تاريخ الإمامية ص٣٣.

(٤) محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح المعروف بالشهرستاني. قال السبكي: كان إماماً مبرزاً مقدماً في علـم الكـلام والنظر، برع في الفقه والأصول والكلام، ومن تصانيفه: الملل والنحل، نهاية الإقدام، وغيرهما. توفي سنة (٥٤٨هـ)، وكانت ولادته عام (٤٦٧هـ)، وقيل: (٤٧٩هـ).
انظر: طبقات الشافعية: ١٢٨/٦-١٣٠، مرآة الجنان: ٢٨٤/٣-٢٩٠.

ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمـة وجوبـاً عـن الكبـائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك)[١].

ومن هذا التعريف يتبين أن جميع فرق الشيعة -ما عدا بعض الزيدية - يتفقون على وجـوب اعتقـاد الإمامة، والعصمة، والتقية، وسنرى أن الإثني عشرية يقولون بعقائد أخرى كالغيبـة، والرجعـة، والبـداء.. وغيرها.

كما ينبغي أن يلحظ أن الإمام زيداً وأتباعه لا يحكمون بعصمة الإمام، ولا يمنعون الأمة من تعيين مـن تختاره للإمامة، ولذا يجوز الإمام زيد إمامة المفضول مع وجود الفاضل، ولا يقول بالتقية، وكأن الـشهرستاني يشير إلى ذلك بقوله: (ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك). على أن هناك من الزيدية من يقول بعصمة فاطمـة، وعلي، والحسين[٢]، ومن يقول بالنص على إمامة الثلاثة: علي وولديه[٣]. وأكثر الزيدية على خلاف ذلك[٤].

التعريف المختار للشيعة:

وفي نظري أن تعريف الشيعة مرتبط أساساً بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم، ذلك أن مـن الملحوظ أن عقائد الشيعة وأفكارها في تغير وتطور مستمر؛ فالتشيع في العصر الأول غير التشيع فيما بعـده، ولهذا كان في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدم علياً على عثمان، ولذلك قيـل: شـيعي وعثمـاني، فالشيعي من قدم علياً على عثمان، والعثماني: من قدم عثمان على علي[٥].

فعلى هذا يكون التعريف للشيعة في الصدر الأول: أنهم الذين يقدمون علياً على عثمان فقط[٦].

ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن: الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي كانوا يفضلون أبا بكر

---

(١) الملل والنحل: ١٤٦/٦.

(٢) انظر: ابن المرتضى/ البحر الزخار ص: ٩٦، المقبلي/ العلم الشامخ ص٣٨٦، ابن عباد/ نصرة مذاهب الزيدية ص١٦٤-١٩٦.

(٣) يحيى بن حمزة/ الرسالة الوازعة ص: ٢٨.

(٤) انظر السمرقندي/ المعتقدات: الورقة ٣٥ (مخطوط).

(٥) انظر: نشوان الحميري/ الحور العين ص١٧٩، ابن المرتضى/ المنية والأمل ص٨١.

(٦) وهم وإن سموا بالشيعة فهم من أهل السنة؛ لأن مسألة عثمان وعلي... ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها، لكن المسألة التي يضلل فيها مسألة الخلافة.. وقد كان بعض أهل السنة اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفـاقهم على تقديم أبي بكر وعمر - أيهما أفضل -: فقدم قوم عثمان، وسكتوا، أو ربعوا بعلي، وقدم قوم علياً، وقوم توقفـوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان.

انظر: مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٥٣/٣، ابن حجر/ فتح الباري: ٣٤/٧.

وعمر[1]. وقد منع شريك بن عبد الله -وهو ممن يوصف بالتشيع- إطلاق اسم التشيع على من يفضل عليـاً على أبي بكر وعمر؛ وذلك لمخالفته لما تواتر عن علي في ذلك، والتشيع يعني المناصرة والمتابعـة لا المخالفـة والمنابذة[2].

وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بـأبي العباس بن مسروق قال: حدثنا محمد بن حميد، حدثنا جرير، عن سفيان، عن عبد الله بن زياد بن جدير قال: قدم أبو إسحاق السبيعي الكوفة، قال لنا شمر بن عطية: قوموا إليه، فجلسنا إليه، فتحدثوا، فقال أبو إسحاق: خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمـر وتقديمهما، وقدمت الآن وهم يقولون، ويقولون، ولا والله ما أدري ما يقولون[3].

قال محب الدين الخطيب: هذا نص تاريخي عظيم في تحديد تطور التشيع، فإن أبا إسحاق السبيعي كان شيخ الكوفة وعالمها[4]. ولد في خلافة أمير المؤمنين عثمان قبل شهادته بثلاث سنين، وعمر حتى تـوفي سـنة ١٢٧هـ، وكان طفلاً في خلافة أمير المؤمنين علي، وهو يقول عن نفسه: رفعني أبي حتى رأيت علي بـن أبي طالب يخطب، أبيض الرأس واللحية. ولو عرفنا متى فارق الكوفة، ثم عاد فزارها، لتوصلنا إلى معرفـة الـزمن الذي كان فيه شيعة الكوفة علويين، يرون ما يراه إمامهم من تفضيل أبي بكر وعمر، ومتى أخذوا يفارقون علياً ويخالفونه فيما كان يؤمن به، ويعلنه على منبر الكوفة من أفضلية أخويه صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ووزيريه وخليفتيه على أمته في أنقى وأطهر أزمانها[5].

وقال ليث بن أبي سليم: أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً[6].

وذكر صاحب مختصر التحفة: (إن الذين كانوا في وقت خلافة الأمير رضي الله عنه مـن المهـاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، كلهم عرفوا له حقه، وأحلوه من الفضل محله، ولم ينتقصوا أحـداً مـن إخوانه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلاً عن إكفاره وسبه)[7].

ولكن لم يظل التشيع بهذا النقاء والصفاء، والسلامة والسمو.. بل إن مبدأ التشيع تغير، فأصبحت الشيعة شيعاً، وصار التشيع قناعاً يتستر به كل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين من الأعداء الموتورين الحاسـدين.. ولهذا نرى بعض الأئمة لا يسمون الطاعنين بالشيخين بـالشيعة، بل يسمونهم الرافضة، لأنهم لا يـستحقون

---

(١) منهاج السنة: ٦٠/٢ (تحقيق د. محمد رشاد سالم).

(٢) ومضى نص كلامه في ص٣٢.

(٣) المنتقى ص٣٦٠.

(٤) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب: ٦٣/٨، الخلاصة ص٢٩١.

(٥) حاشية المنتقى ص٣٦٠-٣٦١.

(٦) المنتقى ص٣٦٠-٣٦١.

(٧) مختصر التحفة الإثني عشرية ص٣.

وصف التشيع.

ومن عرف التطور العقدي لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين، وغير المحدثين من العلماء الأعلام أطلق عليهم لقب الشيعة، وقد يكونون من أعلام السنة، لأن للتشيع في زمن السلف مفهوماً وتعريفاً غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة، ولهذا قال الإمام الذهبي في معرض الحديث عمن رمي ببدعة التشيع من المحدثين، قال: (إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى؛ كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثير في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى؛ كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا!

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه وتعرض لسبهم.

والغالي في زمننا وعُرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين فهذا ضال مفتر)[1].

إذن: التشيع درجات وأطوار ومراحل.. كما أنه فرق وطوائف.

والفرقة التي سنخصها بالحديث هي الإثنا عشرية، والطور من التشيع الذي سندرسه هو الذي يستقي عقيدته ودينه من الأصول الأربعة عندهم، وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، والتي يعتبرونها كالكتب الستة عند أهل السنة، وما ألحق بها في الاعتبار من المصادر الأربعة المتأخرة عندهم وهي: الوافي، والبحار، والوسائل، ومستدرك الوسائل. وكذلك ما رأى شيوخ الشيعة أنه بدرجة هذه الكتب من مؤلفاتهم وهي كثيرة.

وقبل أن ندع الحديث حول تعريف الشيعة نشير إلى أنه يلحظ على تعريفات الشيعة الواردة في معظم كتب المقالات، أنها دأبت على القول في التعريف للشيعة (الإمامية) بأنهم أتباع علي.. إلخ، وهذا يؤدي إلى نتيجة خاطئة تخالف إجماع الأمة كلها. هذه النتيجة هي أن يكون علي شيعياً يرى ما يراه الشيعة، وعلي رضي الله عنه بريء مما تعتقده الشيعة فيه وفي بنيه. ولذلك لابد من وضع قيد واحتراز في التعريف رفعاً للإبهام، فيقال: هم الذين يزعمون اتباع علي؛ حيث إنهم لم يتبعوا علياً على الحقيقة، وليس أمير المؤمنين على ما يعتقدون.

أو يقال: بأنهم المدعون التشيع لـعلي، أو الرافضة كما سبق، ولذلك عبر عنهم بعض أهل العلم بقوله:

---

(١) الذهبي/ ميزان الاعتدال: ١/٥-٦، ابن حجر/ لسان الميزان: ١/٩-١٠.

(الرافضة المنسوبون إلى شيعة علي)[1]، فهم أيضاً ليسوا على منهج شيعة علي المتبعين له، بـل هـم أدعيـاء ورافضة.

---

(1) منهاج السنة: ١٠٦/٢.

نشأة الشيعة وجذورها التاريخية:

إن الشيعة بأصولها ومعتقداتها لم تولد فجأة، بل مرت بمراحل كثيرة ونشأت تدريجياً.. وانقسمت إلى فرق كثيرة. ولاشك أن التتبع التاريخي والفكري للمراحل والأطوار التي مر بها التشيع يحتاج إلى بحث مستقل، ولهذا سيكون الحديث هنا عن أصل النشأة وجذورها التاريخية، ولا يعنينا تتبع مراحلها ونشوء فرقها.. وسنبدأ بعرض رأي الشيعة من مصادرها المعتمدة عندها، ثم نذكر بعد ذلك آراء الآخرين.

فالمنهج العلمي والموضوعية توصي بأخذ آراء أصحاب الشأن فيما يخصهم أولاً.

رأي الشيعة في نشأة التشيع:

لم يكن لهم رأي موحد في هذا، ونستطيع أن نستخلص ثلاثة آراء في نشأة التشيع كلها جاءت في كتبهم المعتمدة، وسنتعقب كل رأي بالمناقشة والنقد.

الرأي الأول:

أن التشيع قديم ولد قبل رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه ما من نبي إلا وقد عرض عليه الإيمان بولاية علي.. وقد وضع الشيعة أساطير كثيرة لإثبات هذا الشأن، ومن ذلك ما جاء في الكافي عن أبي الحسن قال: (ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلا بنبوة محمد صلى الله عليه وآله، ووصية علي عليه السلام)[1].

وعن أبي جعفر في قوله الله عز وجل: ((وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا)) [طه: ١١٥] قال: (عهدنا إليه في محمد والأئمة من بعده فترك ولم يكن له عزم)[2]، وإنما سمي أولو العزم أولي العزم لأنه عهد إليهم في محمد والأوصياء من بعده، والمهدي وسيرته، وأجمع عزمهم على أن ذلك كذلك والإقرار به)[3].

وجاء في البحار: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال -كما يزعمون-: «يا علي! ما بعث الله نبياً

---

(١) الكليني/ أصول الكافي: ٤٣٧/١.

(٢) وهذا التفسير بعيد عن الآية.. بل إلحاد في آيات الله، وقد جاء تفسير الآية عن السلف وغيرهم: (ولقد وصينا آدم وقلنا له: ((إِن هَذَا عَدُو لكَ وَلِزَوْجِكَ فَلاَ يُخْرِجَنكُمَا مِنَ الْجَنةِ)) فنسي ما عهد إليه في ذلك (أي ترك) ولو كان له عزم ما أطاع عدوه إبليس الذي حسده. قال قتادة: (وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا) أي صبراً). (تفسير الطبري: ٢٢٠/١٦-٢٢٢).

(٣) الكليني/ الكافي: ٤١٦/١، وانظر: ابن بابويه القمي/ علل الشرائع: ص١٢٢، الكاشاني/ الصافي: ٨٠/٢، تفسير القمي: ٦٥/٢، هاشم البحراني/ الحجة ص: ٦٣٥-٦٣٦، المجلسي/ البحار: ٣٥/١١، ٢٧٨/٢٦، الصفار/ بصائر الدرجات: ص٢١.

إلا وقد دعاه إلى ولايتك طائعاً أو كارهاً»[١]. وفي رواية أخرى لهم عن أبي جعفر قال: (إن الله تبارك وتعالى أخذ ميثاق النبيين بولاية علي)[٢].

وعن أبي عبد الله قال: (ولايتنا ولاية الله لم يبعث نبي قط إلا بها)[٣]. وعقد لذلك شيخهم البحراني باباً بعنوان: (باب أن الأنبياء بعثوا على ولاية الأئمة)[٤]، وقالوا: (ثبت أن جميع أنبياء الله ورسله وجميع المـؤمنين كانوا لـعلي بن أبي طالب محبين، وثبت أن المخالفين لهم كانوا له ولجميع أهل محبته مبغضين.. فلا يـدخل الجنة إلا من أحبه من الأولين والآخرين فهو إذن قسيم الجنة والنار)[٥].

وجاءت رواياتهم في هذا المعنى في كثير من كتبـهم المعتمـدة عنـدهم: في الكـافي[٦]، والـوافي[٧]، والبحار[٨]، ومستدرك الوسائل[٩]، والخصال[١٠]، وعلل الشرائع[١١]، والفصول المهمة[١٢]، وتفسير فرات[١٣]، والصافي[١٤]، والبرهان[١٥]، وغيرها كثير. حتى قال الحر العاملي صاحب وسائل الشيعة -أحـد مـصادرهم المعتمدة في الحديث-: (بأن رواياتهم التي تقول: بأن الله حين خلق الخلق أخذ الميثاق على الأنبياء تزيد علـى ألف حديث)[١٦]

ولم تكتف مبالغات الشيعة بالقول بما سلف، بل قالت بأن: (الله عز اسمه عرض ولايتنا على السماوات

---

(١) انظر: البحار: ٦٠/١١، البحراني/ المعالم الزلفى ص٣٠٣، وهذه الرواية موجودة في بـصائر الـدرجات للـصفار، وفي الاختصاص للمفيد.

(٢) المعالم الزلفى ص٣٠٣.

(٣) النوري الطبرسي/ مستدرك الوسائل: ١٩٥/٢، المعالم الزلفى ص٣٠٣.

(٤) المعالم الزلفى ص٣٠٣.

(٥) الكاشاني/ تفسير الصافي: ١٦/١.

(٦) الكليني/ أصول الكافي: ٨/٢.

(٧) الكاشاني/ الوافي: المجلد ج ٢ ص ١٥٥، ج ٣ ص ١٠.

(٨) المجلسي/ البحار: ٣٥: ١٥١، القمي/ سفينة البحار: ٧٢٩/١.

(٩) النوري/ مستدرك الوسائل: ١٩٥/٢.

(١٠) الصدوق/ الخصال: ٢٧٠/١.

(١١) الصدوق/ علل الشرائع: ص١٢٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٧٤.

(١٢) الحر العاملي/ الفصول المهمة ص: ١٥٨.

(١٣) تفسير فرات: ص١١، ١٣.

(١٤) تفسير الصافي: ٨٠/٢.

(١٥) البحراني: ٨٦/١.

(١٦) الفصول المهمة ص١٥٩.

والأرض والجبال والأمصار)[1]. ولهذا قال شيخهم هادي الطهراني -أحد آياتهم ومراجعهم في هذا العـصر-: (تدل بعض الروايات على أن كل نبي أمر بالدعوة إلى ولاية علي رضي الله عنه، بل عرضت الولاية على جميع الأشياء فما قبل صلح، وما لم يقبل فسد)[2].

نقد هذا الرأي:

هناك من الآراء والمعتقدات ما يكفي في بيان فسادها مجرد عرضها، وهذا الرأي من هذا الصنف، إذ إن فساده وبطلانه من الأمور المعلومة بالضرورة.. وكتاب الله بين أيدينا ليس فيه شيء من هذه المزاعم.

لقد كانت دعوة الرسل عليهم السلام إلى التوحيد لا إلى ولاية علي والأئمة كما يفترون.

قال الله تعالى: ((وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَاْ فَاعْبُدُونِ)) [الأنبيـاء: ٢٥]، وقال تعالى: ((وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ)) [النحل:٣٦]. فكـل رسل الله وأنبيائه كانوا يدعون قومهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

فقد قال نوح، وهود، وصالح، وشعيب عليهم السلام لقومهم: ((اعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْـرُهُ)) [الأعراف:٥٩،٦٥،٧٣،٨٥].

وقد قال صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...»[3].

وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال: «إنك تقدم على قـوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عز وجل...»[4].

فلم يرد في السنة الصحيحة إلا ما ينقض هذا الرأي. كما أن (أئمة السلف متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان)[5].

فأين ما يزعمون من أمر ولاية علي؟

وإذا كانت ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، فلماذا ينفرد بنقلها الروافض، ولا يعلم بها أحد

---

(١) النوري/ مستدرك الوسائل: ١٩٥/٢.

(٢) هادي الطهراني/ ودايع النبوة ص١٥٥.

(٣) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب: ((فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصلاَةَ وَآتَوُاْ الزكَاةَ فَخَلُواْ سَـبِيلَهُمْ)) (١١/١)، ومـسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (٥١/١-٥٢)، وغيرهما.

(٤) رواه البخاري ومسلم بألفاظ متقاربة، وما ذكر لفظ مسلم، انظر: صحيح البخاري كتاب الزكاة، باب وجوب الزكـاة (١٠٨/٢)، وصحيح مسلم كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين (٥٠/١-٥١).

(٥) شرح الطحاوية ص٧٥.

غيرهم؟ ولماذا لم يعلم بذلك أصحاب الديانات؟ بل لماذا لم تسجل هذه الولاية في القرآن وهو المهيمن على الكتب كلها، والمحفوظ من لدن رب العزة جل وعلا في علاه؟!

إن هي إلا دعوى بلا برهان، والدعاوى لا يعجز عن التنطع بها أحد إذا لم يكن له من دينه أو عقله أو حيائه ما يحميه!!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذه كتب الأنبياء التي أخرج الناس ما فيها من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ليس في شيء منها ذكر علي.. وهؤلاء الذين أسلموا من أهل الكتاب لم يذكر أحد منهم أنه ذكر علي عندهم، فكيف يجوز أن يقال: إن كلاً من الأنبياء بعثوا بالإقرار بولاية علي، ولم يذكروا ذلك لأممهم، ولا نقله أحد منهم؟!)[1].

وكيف تتطاول هذه الأساطير على الأنبياء فتزعم أن آدم عليه السلام وبقية الأنبياء -ما عدا أولي العزم- قد تركوا أمر الله في الولاية؟! إن هذا إلا بهتان عظيم، فالولاية باطلة والافتراء على الأنبياء باطل.

ومن المفارقات العجيبة: ذلك الغلو الذي لا يقف عند حد في مسألة عصمة الأئمة.. وهذا الجفاء في حق صفوة الخلق وهم الأنبياء، أليس ذلك دليلاً على أن واضعي هذه الأساطير هم قوم قد فرغت عقولهم ونفوسهم من العلم والإيمان، وشحنت بالحقد والتآمر على المصلحين والأخيار، وأرادوا الدخول على الناس لإفساد أمرهم من طريق التشيع؟ بلى؛ إنه لا يتجرأ على مثل هذه الافتراءات إلا زنديق، وكأنهم بهذه المقالة يجعلون أتباع الأئمة أفضل من أنبياء الله –ما عدا أولي العزم– لأن الأتباع اتبعوا، والأنبياء تركوا، إن هذا لهو الضلال المبين!!

لقد أخذ الله الميثاق على الأنبياء عليهم السلام لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه، هكذا قال ابن عباس[2] وغيره. قال تعالى: ((وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ)) [آل عمران:٨١].

فكأن هؤلاء أرادوا -كعادتهم- أن يجعلوا ما للنبي صلى الله عليه وسلم هو من حق علي، ثم إن الإيمان بتفصيل ما بعث به محمد لم يؤخذ عليهم، فكيف يؤخذ عليهم موالاة واحد من الصحابة دون غيره من المؤمنين؟!

وقد أجمع المسلمون على أن الرجل لو آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وأطاعه، ومات في حياته قبل أن يعلم أن الله خلق أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً لم يضره ذلك شيئاً، ولم يمنعه من دخول الجنة. فإذا كان هذا في

---

(١) منهاج السنة: ٤/٤٦.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٦/٥٥٧ وما بعدها (من الأجزاء المحققة).

أمة محمد صلى الله عليه وسلم فكيف يقال: إن الأنبياء يجب عليهم الإيمان بواحد من الصحابة[1]؟!

وأين عقول هؤلاء القوم الذين يصدقون بهذه الترهات! كيف يؤخذ على من قبلنا من الأنبياء وأممهم الميثاق على طاعة علي في إمامته (هذا -كما يقول شيخ الإسلام - كلام المجانين، فإن أولئك ماتوا قبل أن يخلق الله علياً فكيف يكون أميراً عليهم؟! وغاية ما يمكن أن يكون أميراً على أهل زمانه، أما الإمارة على من خلق قبله، وعلى من يخلق بعده، فهذا من كذب من لا يعقل ما يقول، ولا يستحي مما يقول.. وهذا من جنس قول ابن عربي الطائي وأمثاله من ملاحدة المتصوفة الذين يقولون: إن الأنبياء كانوا يستفيدون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء والذي وجد بعد محمد بنحو ستمائة سنة، فدعوى هؤلاء في الإمامة من جنس دعوى هؤلاء في الولاية، وكلاهما يبني أمره على الكذب والغلو والشرك والدعاوى الباطلة، ومناقضة الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة)[2].

فما الغاية والهدف من هذه المقالة التي لا يخفى كذبها على أحد؟

هل الغاية صد الناس عن دين الله؟!

لأن هذا معلوم بطلانه بداهة، فإذا رفعوا هذه الدعوى ونسبوها للإسلام، واطلع عليها أصحاب تلك الديانات وغيرهم، ورأوا بطلانها في العقل والنقل شكوا في الإسلام نفسه!!

ثم ماذا يقول أهل العلم والعقل عن هذا التحليل الغريب لفساد الأشياء أو صلاحها من الجمادات والنباتات والمياه... إلخ، وأن هذا بسبب موقفها من ولاية علي.

ماذا يقول العالم عن هذا؟! هل هذا هو الدين الذي يريدون أن يقدموه للناس؟!

أو أن الهدف تشويه الإسلام والصد عنه!!

ولا يستغرب هذا الرأي من الشيعة، فهم أهل مبالغات غريبة، يكذبون بالحقائق الواضحات، والأخبار المتواترات، ويصدقون بما يشهد العقل والنقل بكذبه... وإذا كانوا يقولون بهذا الرأي فيمن يدعون إمامته، فإنهم أيضاً يقولون في أعداء الأئمة وأعداء الشيعة -في اعتقادهم- ما يقارب هذا الرأي، فقد قالوا في الخليفتين الراشدين العظيمين: أبي بكر وعمر، قالوا مثلاً: (وقع في الخبر أن القائم رضي الله عنه إذا ظهر يحييهم ويلزمهم بكل ذنب وفساد وقع في الدنيا، حتى قَتْل قابيل وهابيل، ورَمْي إخوة يوسف له في الجب، ورمي إبراهيم في النار وسايرها)، وكذا روي عن الصادق: (أنه ما أزيل حجر من موضعه، ولا أريقت محجمة دم إلا وهو في أعناقهما -يعني الخليفة الأول والثاني-)[3].

---

(1) انظر: منهاج السنة: ٤/٤٦.

(2) منهاج السنة: ٤/٧٨.

(3) البحراني/ درة نجفية ص: ٣٧، وانظر: رجال الكشي ص: ٢٠٥-٢٠٦، وانظر: الأنوار النعمانية: ١/٨٢.

الرأي الثاني (من آراء الشيعة):

ويزعم بعض الروافض في القديم والحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي وضع بذرة التشيع، وأن الشيعة ظهرت في عصره، وأن هناك بعض الصحابة الذين يتشيعون لـعلي، ويوالونه في زمنه صـلى الله عليه وسلم.

يقول القمي: (فأول الفرق الشيعة، وهي فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمـان الـنبي صلى الله عليه وسلم وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته، منهم المقداد بـن الأسـود الكنـدي، وسلمان الفارسي، وأبو ذر جندب بن جنادة الغفاري، وعمار بن ياسر المذحجي.. وهم أول من سمو باسـم التشيع من هذه الأمة[١]. ويشاركه في هذا الرأي النوبختي[٢]، والرازي[٣].

ويقول محمد حسين آل كاشف الغطا (المتوفى سنة ١٣٧٣هـ): (إن أول من وضع بـذرة التـشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة -يعني أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام[٤]- جنباً إلى جنب، وسواء بسواء، ولم يزل غارسها يتعاهدها بالسقي والري حتى نمت وازدهرت في حياته، ثم أثمرت بعد وفاته[٥]. وقال بهذا الرأي طائفة من الشيعة المعاصرين[٦].

مناقشة هذا الرأي:

أولاً: يلاحظ أن من أول من قال بهذا الرأي القمي في كتابه المقالات والفرق والنوبختي في كتابه فـرق الشيعة. وقد يكون من أهم الأسباب لنشوء هذا الرأي هو أن بعض علماء المسلمين أرجع التشيع في نـشأته وجذوره إلى أصول أجنبية، وذلك لوجود ظواهر واضحة تثبت ذلك سيأتي الحديث عنها[٧]. فبسبب ذلك قام الشيعة بمحاولة إعطاء التشيع صفة الشرعية، والرد على دعوى خصومهم برد التشيع إلى أصل أجنبي، فـادعوا

---

(١) المقالات والفرق ص١٥.

(٢) فرق الشيعة ص١٧، وقد وَهِمَ الشيبـي في نقله لرأي النوبختي، حيث نسب إليه أنه يقول بأن التشيع نشأ بعـد وفـاة الرسول صلى الله عليه وسلم (انظر: الصلة بين التصوف والتشيع ص٢٢).

(٣) انظر: الرازي (من شيوخ الإسماعيلية) الزينة ص: ٢٠٥ (مخطوط).

(٤) لاحظ أن هذا اعتراف منه بأن بذرة التشيع غير بذرة الإسلام.

(٥) أصل الشيعة: ص ٤٣.

(٦) انظر: محسن العاملي/ أعيان الشيعة: ١٣/١، ١٦، محمد جواد مغنية/ الإثنا عشرية وأهل البيت ص٢٩، هاشم معـروف/ تاريخ الفقه الجعفري ص: ١٠٥، الوابلي/ هوية التشيع ص: ٢٧، الشيرازي/ هكذا الشيعة ص٤، محمد الحسني/ في ظلال التشيع ص: ٥٠-٥١، الزين/ الشيعة في التاريخ ص: ٢٩، ٣٠، المظفر/ تاريخ التشيع ص ١٨، الصدر/ بحـث حـول الولاية ص: ٦٣، أحمد تفاحة/ أصول الدين: ص ١٨، ١٩.

(٧) انظر: ص١٠١ من هذا الكتاب.

هذه الدعوى، وحاولوا تأييدها وإثباتها بكل وسيلة؛ فوضعوا روايات كثيرة في ذلك[1]، ونسبوها إلى رسـول الله صلى الله عليه وسلم، وزعموا أنها رويت من طرق أهل السنة، وهي روايات (لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة، بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة)[2].

ثانياً: إن هذا الرأي لا أصل له في الكتاب والسنة، وليس له سند تاريخي ثابت، بل هو رأي يجافي أصول الإسلام وينافي الحقائق الثابتة، فقد جاء الإسلام لجمع هذه الأمة على كلمة سواء، لا ليفرقها شيعاً وأحزابـاً، ولم يكن بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم شيعة ولا سنة، والله سبحانه وتعالى يقول: ((إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ)) [آل عمران:١٩] لا التشيع ولا غيره، وهم يعترفون في قولهم: (إن بذرة التشيع وضـعت مـع بذرة الإسلام جنباً إلى جنب...) إن التشيع غير الإسلام. والله يقول: ((وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَـلَ مِنْهُ)) [آل عمران: ٨٥].

ومن الحقائق التاريخية المتواترة والتي تكشف خطأ هذا الرأي ومجانبته للحقيقة أنه لم يكن للشيعة وجود زمن أبي بكر وعمر وعثمان[3]. وقد اضطر بعض شيوخ الشيعة للإذعان لهذه الحقيقة وهم الذين مردوا علـى إنكار الحقائق المتواترات.

يقول آيتهم ومجتهدهم الأكبر في زمنه محمد حسين آل كاشف الغطاء: (... ولم يكن للشيعة والتـشيع يومئذ (في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما) مجال للظهور؛ لأن الإسلام كـان يجـري علـى مناهجـه القويمة...)[4]. ومثل هذا اعترف شيخهم الآخر محمد حسين العاملي، فقال: (إن لفظ الشيعة قد أهمل بعد أن تمت الخلافة لـأبي بكر، وصار المسلمون فرقة واحدة إلى أواخر أيام الخليفة الثالث)[5].

ونحن نقول: إنه أهمل لأنه لم يوجد أصلاً، إذ كيف يهمل، ولا يظهر، والحكومة كافرة في نظركم، كما هو متواتر في كتبكم -كما سيأتي نقله وبيانه- وهل كان المسلمون شيعاً في عهد الرسول... وفرقة واحدة في عهد الخلفاء الثلاثة؟!

---

(١) في كتب الموضوعات عند أهل السنة روايات كثيرة من وضع الروافض في هذا الباب (انظر -مثلاً -: الموضوعات لابـن الجوزي: ٣٣٨/١ وما بعدها، الشوكاني/ الفوائد المجموعة ص ٣٤٢ وما بعدها، الكتاني/ تنزيه الشريعة: ٣٥١/١ ومـا بعدها، ولهم وسائل الطرق ومسالك في الاستدلال والاحتجاج على أهل السنة كتبت عنها في رسالتي: فكرة التقريـب ص: ٥١ وما بعدها.

(٢) ابن خلدون/ المقدمة: ٥٢٧/٢، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي.

(٣) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (ففي خلافة أبي بكر وعمر لم يكن أحد يسمى من الشيعة، ولا تضاف الشيعة إلى أحد). (منهاج السنة: ٦٤/٢ تحقيق د. محمد رشاد سالم).

(٤) أصل الشيعة: ص ٤٨.

(٥) الشيعة في التاريخ ص: ٣٩-٤٠.

ثالثاً: زعموا أن الشيعة كانت تتألف من عمار، وأبي ذر، والمقداد، فهل قال هؤلاء بعقيدة من عقائد الشيعة من دعوة النص، وتكفير الشيخين: أبي بكر وعمر وأكثر الصحابة، أو أظهروا البراءة والسب لهم أو كراهيتهم؟ كلا. لم يوجد شيء من ذلك.. وكل ما قاله الشيعة من دعاوى في هذا وملأوا به المجلدات لا يعدو أن يكون وهماً من الأوهام نسجته خيالات الحاقدين والأعداء[1].

قال ابن المرتضى -وهو شيعي زيدي-: (فإن زعموا أن عماراً، وأبا ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي كانوا سلفهم؛ لقولهم بإمامة علي عليه السلام، أكذبهم كون هؤلاء لم يظهروا البراءة من الشيخين ولا السب لهم، ألا ترى أن عماراً كان عاملاً لـعمر بن الخطاب في الكوفة[2]، وسلمان الفارسي في المدائن)[3][4]. وهذه الحقائق التاريخية الثابتة تنسف كل ما شيده الشيعة من دعاوى في هذا عبر القرون.

رابعاً: يرى الشيخ موسى جار الله أن هذه المقالة من الشيعة مغالطة فاحشة خرجت من حدود كل أدب، وأنها افتراء على النبي صلى الله عليه وسلم ولعب بالكلمات، ويتعجب من قولهم: (إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة)، فيقول: (أي حبة بَذَرَ النبي حتى أنبتت سنابل اللعن والتكفير للصحابة وخير الأمة، وسنابل الاعتقاد بأن القرآن محرف بأيدي منافقي الصحابة، وأن وفاق الأمة ضلال، وأن الرشاد في خلافها، حتى توارت العقيدة الحقة في لجّ من ضلال الشيعة جم)[5].

الرأي الثالث:

يجعل تاريخ ظهور الشيعة يوم الجمل. قال ابن النديم[6]: (إن علياً قصد طلحة والزبير ليقاتلهما حتى يفيئا إلى أمر الله جل اسمه، فسمى من اتبعه على ذلك الشيعة، فكان يقول: شيعتي، وسماهم عليه السلام الأصفياء، الأولياء، شرطة الخميس، الأصحاب)[7].

هذا رأي انفرد به ابن النديم -حسب علمي- وهو فيما يبدو يشير إلى تاريخ ظهور الشيعة بمعنى

---

(١) كقولهم: (إن الزبير والمقداد وسلمان حلقوا رؤوسهم ليقاتلوا أبا بكر..) (رجال الكشي رقم ٢١٠ ص: ١٣٣). وأخبارهم في هذا تملأ مجلدات.. ويلاحظ في الرواية السابقة: أنهم ذكروا الزبير، والزبير كان من حارب علياً فيما بعد، ونسوا ذكر أبي ذر، وعمار، وآل البيت.

(٢) انظر: ابن الأثير/ أسد الغابة: ٦٤/٤، ابن حجر/ الإصابة: ٥٠٦/٢، ابن عبد البر/ الاستيعاب: ٤٧٣/٢.

(٣) طبقات ابن سعد: ٨٧/٤.

(٤) المنية والأمل ص: ١٢٤، ١٢٥.

(٥) الوشيعة ص: مه.

(٦) محمد بن إسحاق بن محمد بن أبي يعقوب النديم، كان معتزلياً متشيعاً. من تصانيفه: الفهرست، توفي سنة (٤٣٨هـ). (لسان الميزان: ٧٢/٥).

(٧) ابن النديم/ الفهرست ص: ١٧٥.

الأنصار والأتباع، وتاريخ إطلاق لقب الشيعة على أنصار علي رضي الله عنه وأن علياً عليه السلام هو الـذي لقبهم بذلك حيث يقول: (شيعتي).

ولاشك أن هذا القول لا يدل على بداية الأصول الفكرية للتشيع، فهو يعني هنا المعنى اللغوي للـشيعة وهو الأنصار، ولهذا استخدم أيضاً ألقاباً أخرى تدل على ذلك كالأصحاب والأولياء، كما أن الوثائق التاريخية -كما سلف- أثبتت أن لقب (شيعتي) والشيعة كما استعمله علي رضي الله عنه قد استعمله معاوية رضي الله عنه.

ويصف د. مصطفى كامل الشيبي -شيعي معاصر- رأي ابن النديم هذا بالغربة، حيث جعل التشيع لقباً أطلقه علي بنفسه على أصحابه[1].. وما أدري ما وجه الغرابة في أن يدعو علي أنصاره بقوله: (شيعتي).

أما د. النشار فيرى في كلام ابن النديم بعض الغلو[2] ولا يذكر النشار وجه الغلو الذي يصف به كلام ابن النديم.

آراء غير الشيعة في نشأة التشيع:

القول الأول:

أن التشيع ظهر بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حيث وجد من يرى أحقية علي رضي الله عنـه بالإمامة. وهذا الرأي قال به طائفة من القدامى والمعاصرين، منهم العلامة ابن خلدون، وأحمد أمين، وبعـض المستشرقين، وهذا القول منهم مبني على ما نقله البعض من وجود رأي يقول بأحقية قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخلافة بعده.

يقول ابن خلدون: (اعلم أن مبدأ هذه الدولة -يعني دولة الشيعة - أن أهل البيت لما توفي رسـول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يرون أنهم أحق بالأمر، وأن الخلافة لرجالهم دون من سواهم)[3].

ويقول أحمد أمين: (كانت البذرة الأولى للشيعة الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أن أهل بيته أولى الناس أن يخلفوه)[4]. كما قال بمثل ذلك بعض المستشرقين[1].

---

(١) الصلة بين التصوف والتشيع ص: ١٨.

(٢) نشأة الفكر الفلسفي: ٣٢/٢.

(٣) العبر: ١٧٠/٣-١٧١.

(٤) فجر الإسلام ص: ٢٦٦، وانظر: ضحى الإسلام: ٢٠٩/٣، وقال د. علي الخربوطلي: (ونحن نرى أن التشيع بدأ بعد أن آلت الخلافة إلى أبي بكر دون علي بن أبي طالب) (الإسلام والخلافة ص: ٦٢). كما يقول بهذا الرأي محمد عبد الله عنان (انظر: تاريخ الجمعيات السرية ص: ١٣).

مناقشة هذا الرأي:

وهذا الرأي يستند القائلون به إلى الرأي القائل بأحقية القرابة بالإمامة. ولا شك أنه إذا وجد من يـرى أحقية علي بالإمامة، وأن الإمامة ينبغي أن تكون في القرابة، فقد وجد رأي يقول باستخلاف سعد بن عبادة، وأن الإمامة ينبغي أن تكون في الأنصار، وهذا لا دلالة فيه على ميلاد حزب معين، أو فرقة معينة، وتعدد الآراء أمر طبيعي، وهو من مقتضيات نظام الشورى في الإسلام، فهم في مجلس واحد تعددت آراؤهم (وما انفصلوا حتى اتفقوا، ومثل هذا لا يعد نزاعاً)[٢]، (وقد اندرجوا تحت الطاعة عن بكرة أبيهم لـأبي بكر رضي الله عنه وكان علي رضي الله عنه سامعاً لأمره، وبايع أبا بكر على مـلأ مـن الأشـهاد، ونهـض إلى غـزو بـني حنيفة)[٣](وكانوا -على حال ألفة، واجتماع كلمة- يبذلون في طاعة أئمتهم مهج أنفسهم، وكرائم أمـوالهم على السبيل التي كانوا عليها مع نبيهم..)[٤].

ولو كان هذا الرأي القائل بأحقية القرابة بالإمامة يمثل البذرة والنواة للتشيع لكان له ظهور ووجود زمن أبي بكر وعمر، ولكنه رأي إن ثبت فهو كسائر الآراء التي أثيرت في اجتماع السقيفة، ما إن وجد حتى اختفى بعد أن تمت البيعة.. واجتمعت الكلمة.. واتفق الرأي من الجميع. وموقف أمير المؤمنين علي رضـي الله عنـه ينفي استمرار مثل هذه الآراء أو بقائها بين الصحابة، فقد تواتر عنه رضي الله عنه -من وجوه كثيرة- أنه قال على منبر الكوفة: (خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر)[٥]. فكيف يرى غيره من الصحابة فيه ما لم يـره في نفسه؟!

والشيعة ليس لها ذكر أو وجود في عهد أبي بكر ولا عمر ولا عثمان، فكيف يقال بنشأتها بعـد وفـاة

---

(١) انظر: دائرة المعارف الإسلامية: ٥٨/١٤.

(٢) ابن تيمية/ منهاج السنة: ٣٦/١.

(٣) الجويني/ الإرشاد ص: ٤٢٨.

(٤) الناشئ الأكبر/ مسائل الإمامة ص: ١٥.

(٥) قال ابن تيمية: (روي عن علي من نحو ثمانين وجهاً وأكثر أنه قال على منبر الكوفة هذا القول -كما مر- وقد ثبـت في صحيح البخاري من رواية رجال همدان خاصة التي يقول فيها علي: لو كنت بواباً على باب جنة لقلت لهمدان: ادخلـي بسلام. من رواية سفيان الثوري عن منذر الثوري وكلاهما من همدان، قال البخاري: حدثنا محمد بـن كـثير، أخبرنـا سفيان، حدثنا جامع بن أبي راشد، حدثنا أبو يعلى عن محمد بن الحنفية قال: (قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسـول الله صلى الله عليه وسلم؟) قال: أبو بكر قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين). (صحيح البخاري مع فتح الباري، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل أبي بكر ج٧ ص٢٠).
قال ابن تيمية: وهذا يقوله لابنه الذي لا يتقيه.. الفتاوى: ٤٠٧/٤-٤٠٨، منهاج السنة: ١٣٧/٤-١٣٨).

الرسول صلى الله عليه وسلم[1]؟! وقد أقر بهذه الحقيقة بعض شيوخ الشيعة كما سلف[2].

القول الثاني:

أن التشيع لـعلي بدأ بمقتل عثمان رضي الله عنه، يقول ابن حزم: (ثم ولي عثمان، وبقي اثـني عـشر عاماً، وبموته حصل الاختلاف، وابتدأ أمر الروافض)[3]. والذي بدأ غرس بذرة التشيع هو عبد الله بـن سـبأ اليهودي[4]، والذي بدأ حركته في أواخر عهد عثمان، وأكد طائفة من الباحثين القدماء والمعاصرين علـى أن

---

(١) وما ذكره بعضهم من ظهور جماعة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ترى أحقية علي بالإمامة.. ليس لـه أصـل تاريخي ثابت، ويبدو أن عمدته رواية اليعقوبي في تاريخه والتي تقول: بأن جماعة منهم سلمان وأبو ذر وعمـار والمقـداد تخلفوا عن بيعة أبي بكر ومالوا إلى علي. (تاريخ اليعقوبي: ١٢٤/٢). وروايات اليعقوبي، ومثله المسعودي يجب الاحتـراز والحذر منهما - لجنوحهما للرفض - ولاسيما فيما يوافق ميولهما المذهبية، وفيما ينفردان به من نقول. يقول القاضي أبو بكر بن العربي: (لا تسمعوا لمؤرخ كلاماً إلا للطبري، وغير ذلك هو الموت الأحمر والداء الأكبر). وقـال في المـسعودي المؤرخ: (إنه مبتدع محتال). (العواصم من القواصم ص: ٢٤٨-٢٤٩).

وأيضاً لأن الطبري يروي بالسند فيسهل فحص رواياته والتحقق منها.

(٢) انظر: ص: ٦٦.

(٣) الفصل: ٨/٢، ومثل قول ابن حزم هذا قال طائفة من العلماء والباحثين مثل: الشيخ عثمان بن عبد الله الحنفي صـاحب الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقة (انظر: الفرق المفترقة ص:٦) ومثل المستشرق: فلهوزن (انظر: الخـوارج والـشيعة ص: ١١٢).

(٤) عبد الله بن سبأ رأس الطائفة السبئية، وكانت تقول بألوهية علي، كما تقول برجعته، وتطعن في الصحابة... أصله مـن اليمن وكان يهودياً يتظاهر بالإسلام، رحل لنشر فتنته إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة، ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه فأخرجه أهلها، فانصرف إلى مصر وجهر ببدعته. قال ابن حجر: (عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة ضـال مضل، أحسب أن علياً حرقة بالنار) اهـ. وقد تكاثر ذكر أخبار فتنته وشذوذه وسعيه في التآمر هو وطائفته في كتـب الفرق والرجال والتاريخ وغيرها من مصادر السنة والشيعة جميعاً.

انظر في ذلك: الملطي/ التنبيه والرد ص: ١٨، الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٨٦/١، البغدادي/ الفرق بين الفـرق ص٢٣٣، الشهرستاني/ الملل والنحل: ١٧٤/١، الإسفراييني/ التبصير في الدين ص٧١-٧٢، الرازي/ اعتقـادات فـرق المـسلمين ص٨٦، ابن المرتضى/ المنية والأمل ص٢٩، ابن حجر/ لسان الميزان: ٢٨٩/٣، ابن عساكر/ تهـذيب تـاريخ دمـشق: ٤٣١/٧، السمعاني/ الأنساب: ٤٦/٧، ابن الأثير/ اللباب: ٥٢٧/١، المقدسي/ البدء والتاريخ: ١٢٩/٥، تاريخ الطبري: ٣٤٠/٤، ابن الأثير/ الكامل: ٧٧/٣، ابن كثير/ البداية والنهاية: ١٦٧/٧، ابن خلدون/ العبر: ١٦١/٢، ١٦٠، الطبري/ تبصير أولي النهى الورقة (١٤) (مخطوط).

ومن مصادر الشيعة: الناشئ الأكبر/ مسائل الإمامة ص ٢٢-٢٣، القمي/ المقالات والفرق ص٢٠، النوبختي/ فـرق الـشيعة ص٢٢، وأورد الكشي عدة روايات في ابن سبأ (رجال الكشي، انظـر الروايـات رقـم: ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، من ص ١٠٦-١٠٨)، ابن أبي الحديد/ شرح نهج البلاغة: ٣٠٨/٢.

ابن سبأ هو أساس المذهب الشيعي والحجر الأول في بنائه[1]. وقد تواتر ذكره في كتب السنة والشيعة على حد سواء.

ونبتت نابتة من شيعة العصر الحاضر تحاول أن تنكر وجوده بجرة قلم دون مـبرر واقعـي، أو دليـل قاطع[2]، بل ادعى البعض منهم أن عبد الله بن سبأ هو عمار بن ياسر[3]. وهذه الدعوى هي محاولة أو حيلـة لتبرئة يهود من التآمر على المسلمين.. كما هي محاولة أو حيلة لإضفاء صفة الشرعية على الرفض، والرد على دعوى خصومهم برد أصل التشيع إلى أصل يهودي.

وقد اتفق القدماء من أهل السنة والشيعة على السواء على اعتبار ابن سبأ حقيقة واقعيـة، وشخـصية تاريخية، فكيف ينفى ما أجمع عليه الفريقان؟! أما القول بأن ابن سبأ هو عمار بن ياسر فهو قول يرده العقـل والنقل والتاريخ، وكيف تلصق تلك العقائد التي قال بها ابن سبأ بـعمار بن ياسر، وهل هذا إلا جـزء مـن التجني على الصحابة والطعن فيهم؟!

ولست بحاجة إلى دراسة هذه المسألة؛ فقد خرجت دراسات موضوعية مستوفية لهذه القضية[4]، فـلا

---

(1) انظر - مثلاً -: ابن تيمية الذي يعتبر ابن سبأ أول من أحدث القول بالعصمة لعلي، وبالنص عليه في الخلافة، وأنـه أراد إفساد دين الإسلام، كما أفسد بولس دين النصارى (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية/ جمع عبد الرحمن بن قاسـم: ٥١٨/٤). وكذا ابن المرتضى في كتابه المنية والأمل ص١٢٥، ومن المعاصرين - مثلاً - أبو زهرة الذي ذكر أن عبد الله بن سبأ هو الطاغوت الأكبر الذي كان على رأس الطوائف الناقمين على الإسلام الذين يكيدون لأهله، وأنه قال برجعـة علي، وأنه وصي محمد، ودعا إلى ذلك.

وذكر أبو زهرة أن فتنة ابن سبأ وزمرته كانت من أعظم الفتن التي نبت في ظلها المذهب الشيعي (انظـر: تـاريخ المـذاهب الإسلامية: ٣١/١-٣٣)، وسعيد الأفغاني الذي يرى أن ابن سبأ أحد أبطال جمعية سرية (تلمودية) غايتها تقويض الدولة الإسلامية، وأنها تعمل لحساب دولة الروم (انظر: عائشة والسياسة ص: ٦٠)، وانظر: القصيمي في الصراع: ٤١/١.

(2) وهو: مرتضى العسكري في كتابه (عبد الله بن سبأ..) ص: ٣٥ وما بعدها.

(3) وهو: علي الوردي في كتابه (وعاظ السلاطين) ص: ٢٧٤، وقلده في هذا الشيعي الآخر: مصطفى الشيبـي في كتابـه (الصلة بين التصوف والتشيع) ص: ٤٠-٤١، ويرى الأستاذ علي البصري أن الوردي هذا مقلد للأستاذ هدايت الوحكيم الهلي أستاذ بجامعة لندن في تلك الآراء والذي نشرها في كتابه: (تخس إمام) أي: الإمام الأول. وأن الوردي قـام بنـشر ترجمتها تقريباً في كتابه (وعاظ السلاطين).

(انظر: مجلة الثقافة الإسلامية/ بغداد/ العدد ١١، السنة الأولى، مقال علي البصري بعنوان من طلاب الشهرة علي الوردي).

(4) من أبرز هذه الدراسات وأهمها: رسالة (عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة) للدكتور/ سليمان العودة، وقد تـوفرت لديه أدلة قاطعة على وجود ابن سبأ وسعيه في الفتنة. وهذه دراسة جادة ومستوفية وقد نـاقش المـشككين والمنكـرين والقائلين أن ابن سبأ هو عمار بن ياسر، وأثبت زيف هذه الأقوال بالحجة والبرهان.

وكذلك د. عمار الطالبي أثبت بطلان هذه الأقوال في كتابه: (آراء الخوارج) ص٧٤-٨١. وللدكتور عزت عطيـة مناقـشة لهؤلاء وتزييف لأقوالهم في كتابه (البدعة) ص٦٤ وما بعدها. وقدم الدكتور سعدي الهاشمي محاضرة قيمة في هذا الموضوع

حاجة للوقف عندها طويلاً.. ويكفي -هنا- الاستشهاد بما جاء في كتب الشيعة المعتمدة عن ابن سبأ تمشياً -أولاً- مع خطة البحث في الاعتماد على أصولهم، وثانياً: لأن الإنكار لوجود ابن سبأ جاء من جهة الـشيعة، فالاحتجاج عليهم من كتبهم المعتمدة يسقط دعواهم من أساسها. وثالثاً: لأن في عرض آراء ابن سـبأ مـن كتب الشيعة تصويراً لأصل الشيعة وجذورها من كلام الشيعة أنفسهم، وهو موضوع هذا البحث.

فماذا تقول كتب الشيعة عن ابن سبأ؟! فالشيعي سعد بن عبد الله القمـي شـيخ الطائفـة وفقيههـا ووجهها، كما ينعته النجاشي[1] المتوفى سنة (٢٢٩-٣٠١) يقر بوجود ابن سبأ، ويذكر أسماء بعض أصـحابه الذين تآمروا معه، ويلقب فرقته بـالسبئية، ويرى أنها أول فرقة في الإسلام قالت بالغلو، ويعتبر ابن سبأ (أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم، وادعى أن علياً -رضي الله عنـه- أمـره بذلك)، ويذكر القمي أن علياً بلغه ذلك فأمر بقتله ثم ترك ذلك واكتفى بنفيه إلى المدائن[2].

كما ينقل عن جماعة من أهل العلم -كما يصفهم-: (أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسـلم، ووالى علياً وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعـد وفـاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في علي بمثل ذلك، وهو أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب وأظهر البراءة من أعدائه.. وأكفرهم، فمن هاهنا قال من خالف الشيعة أن أصـل الـرفض مـأخوذ مـن اليهودية[3]. ثم يذكر القمي موقف ابن سبأ حينما بلغه نعي علي حيث ادعى أنه لم يمت وقال برجعته، وغـلا فيه[4].

هذا ما يقوله القمي عن ابن سبأ، والقمي عند الشيعة ثقة واسع المعرفـة بالأخبـار[5]، ومعلوماتـه -عندهم- مهمة نظراً لقدم فترتها الزمنية، ولأن سعداً القمي كما روى شيخهم الملقب عندهم بـالصدوق قد لاقى إمامهم المعصوم -في نظرهم- الحسن العسكري وسمع منه[6]. ونجد شيخهم الآخر النوبختي يتحدث عـن

أثبت فيها وجود ابن سبأ بالأدلة من الفريقين (انظر: محاضرات الجامعة الإسلامية عام ١٣٩٨-١٣٩٩هـ: (ابـن سـبأ حقيقة لا خيال) ص: ٢٠١-٢٢٣).

(١) رجال النجاشي ص: ١٢٦.

(٢) المقالات والفرق ص٢٠.

(٣) المقالات والفرق ص٢٠.

(٤) المقالات والفرق ص٢١.

(٥) انظر: الطوسي/ الفهرست ص١٠٥، الأردبيلي / جامع الرواة: ٣٥٢/١.

(٦) انظر: ابن بابويه القمي/ إكمال الدين ص: ٤٢٥-٤٣٥.

ابن سبأ ويتفق فيما يقوله عن ابن سبأ مع القمي حتى في الألفاظ نفسها[١]، والنوبختي ثقة معتمد عنـدهم[٢].
وعالمهم الكشي[٣] يروي ست روايات في ذكر ابن سبأ[٤] وذلك في كتابه المعروف بـرجال الكشي والذي هو من أقدم كتب الشيعة المعتمدة في علم الرجال، وتشير تلك الروايات إلى أن ابن سبأ ادعى النبوة، وأنه زعم أن أمير المؤمنين هو الله -تعالى الله وتقدس- وأن علياً استتابه فلم يتب، فأحرقه بالنار، كما ينقل الكشي لعن الأئمة لـعبد الله بن سبأ، وأنه كان يكذب على علي، كقول علي بن الحسين: (لعن الله من كذب علينا، إني ذكرت عبد الله بن سبأ فقامت كل شعرة في جسدي، لقد ادعى أمراً عظيماً، ما له لعنه الله، كان علي رضي الله عنه –والله- عبداً لله صالحاً، أخو رسول الله، ما نال الكرامة من الله إلا بطاعته)[٥].

ثم قال الكشي بعد ذكر تلك الروايات: (ذكر أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسـلم ووالى علياً، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بالغلو، فقال في إسلامه بعد وفاة رسـول الله صلى الله عليه وسلم في علي رضي الله عنه مثل ذلك، وكان أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وأكفرهم، فمن ها هنا قال من خالف الشيعة: أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية)[٦]. هذه مقالة الكشي وهي تتفق مع كلام القمي والنوبختي وكلهم يوثقون قولهم هذا بنسبته إلى أهل العلم.

ثم إن هذه الروايات الست كلها جاءت في رجال الكشي، والذي يعتبرونه أحد الأصول الأربعة الـتي عليها المعول في تراجم الرجال، وقام الطوسي شيخ الطائفة عندهم بتهذيب الكتاب، فصار عندهم أكثر ثقـة وتحقيقاً حيث اجتمع في تأليفه الكشي الذي هو عندهم ثقة، بصير بالأخبار وبالرجال، مع الطوسـي وهـو صاحب كتابين من صحاحهم الأربعة، ومؤلف كتابين من كتبهم الأربعة المعول عليهـا في علـم الرجـال عندهم[٧].

ثم إن كثيراً من كتب الرجال الأخرى عندهم جاءت على ذكر ابن سبأ[٨]، كما جاء ذكر ابن سبأ في

---

(١) انظر: فرق الشيعة للنوبختي ص٢٢-٢٣.
(٢) انظر: الطوسي/ الفهرست ص٧٥، الأردبيلي/ جامع الرواة: ٢٢٨/١، عباس القمي/ الكنى والألقاب: ١٤٨/١، الحائري/ منتقبس الأثر: ١٢٥/١٦.
(٣) وهو عندهم (ثقة بصير بالأخبار والرجال) (الطوسي/ الفهرست ص١٧١).
(٤) رجال الكشي ص: ١٠٦-١٠٨، ٣٠٥.
(٥) رجال الكشي: ص١٠٨.
(٦) رجال الكشي ص: ١٠٨-١٠٩.
(٧) وما نقلناه عن الكشي هو من تهذيب الطوسي واختياره؛ لأن الأصل – كما يقولون – مفقود لا يعرف له أثر. (انظـر: مقدمة رجال الكشي ص ١٧-١٨، يوسف البحراني/ لؤلؤة البحرين ص: ٤٠٣).
(٨) لعل أقدم مصدر عند الشيعة تحدث عن ابن سبأ والسبئية هو كتاب: مسائل الإمامـة ص: ٢٢-٢٣ لعبـد الله الناشـئ

أهم وأوسع كتبهم الرجالية المعاصرة وهو تنقيح المقال[1] لشيخهم عبد الله الممقاني[2] المتوفى سنة ١٣٥١هـ.

ولهذا يلحظ أن ثمة اتجاهاً أخيراً لدى بعض شيوخ الشيعة المعاصرين إلى العدول عن إنكاره، يقول مثلاً محمد حسين الزين: (وعلى كل حال فإن الرجل -أي: ابن سبأ - كان في عالم الوجود، وأظهر الغلـو، وإن شك بعضهم في وجوده وجعله شخصاً خيالياً.. أما نحن -بحسب الاستقراء الأخير- فـلا نـشك بوجـوده وغلوه)[3].

ذلك أن إنكار وجود ابن سبأ هو تكذيب منهم -وإن لم يصرحوا- لشيوخهم الذين ذكروا ابن سبأ، ولكتبهم في الرجال التي تكاثر فيها ذكره، وهو اعتراف منهم -وإن لم يشعروا- أن كتب الرجـال لـديهم ليست مرجعاً يوثق به وإجماعها لا يعتد به.

وهكذا تعترف كتب الشيعة بأن ابن سبأ هو أول من قال بالوصية لـعلي ورجعته وطعن في الخلفـاء الثلاثة والصحابة.. وهي آراء وعقائد أصبحت فيما بعد من أسس المذهب الشيعي، وذلك حينما صيغت هذه الآراء وغيرها على شكل روايات وأحاديث ونسبت لآل البيت زوراً وبهتاناً، فوجدت القبول لدى كثير مـن العوام وغيرهم ولا سيما العجم.

القول الثالث:

ويقول بأن منشأ التشيع كان سنة ٣٧هـ، ومن أشهر القائلين بهذا الرأي صاحب مختصر التحفة الإثني عشرية حيث يقول: (إن ظهور اسم الشيعة كان عام ٣٧هـ)[4]. كما يقول بهـذا الـرأي الأسـتاذ وات منتوجمري (Montgomery Watt) حيث يذكر (أن بداية حركة الشيعة هي أحد أيام سنة ٦٥٨م -

---

الأكبر (المتوفى سنة ٢٩٣هـ).

(راجع ترجمته في وفيات الأعيان: ٩١/٣-٩٢، أنباء الرواة: ١٢٨/٢-١٢٩).

ومن كتبهم في الرجال التي جاءت على ذكر ابن سبأ: المازندراني/ منتهى المقال (غير مرقم الصفحات)، الاسترابادي/ منـهج المقال في تحقيق أحوال الرجال ص٢٠٣-٢٠٤، الأردبيلي/ جامع الرواة: ٤٨٥/١، ابن داود الحلـي/ الرجـال: ٧١/٢، التستري/ قاموس الرجال: ٤٦١/٥ وما بعدها، رجال الطوسي ص: ٥١.

ومن كتبهم في الحديث والفقه التي جاء فيها ذكر ابن سبأ: ابن بابويه القمي/ من لا يحضره الفقيـه: ٢١٣/١، الخـصال ص: ٦٢٨، الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣٢٢/٢، المجلسي/ بحار الأنوار: ٢٨٦/٢٥ وما بعدها.

(١) تنقيح المقال: ١٨٣/٢.

(٢) انظر: الأعلمي/ مقتبس الأثر: ٢٣٠/٢١.

(٣) الشيعة في التاريخ ص: ٢١٣.

(٤) مختصر التحفة ص: ٥.

٣٧هـ)[١]. ويبدو أن هذا القول يربط نشأة التشيع بموقعة صفين، حيث وقعت سنة ٣٧هـ بين الإمام علي ومعاوية رضي الله عنهما وما صاحبها من أحداث، وما أعقبها من آثار، ولكن هذا الرأي لا يعني بداية الأصول الشيعية؛ حيث إننا لا نجد في أحداث هذه السنة فيما نقله المؤرخون من نادى بالوصية، أو قال بالرجعة، أو دعا إلى أصل من أصول الشيعة المعروفة، كما أن أنصار الإمام علي لا يمكن أن يقال بأنهم على مذهب الشيعة، أو أصل من أصول الشيعة، وإن كان في أصحاب الإمام علي كما في أصحاب معاوية من أعداء الإسلام الذين تظاهروا بالإسلام ليكيدوا له بالباطن ما لا ينكر، وقد كان للسبئيين أثر في إشعال الفتنة لا يجحد، وهم وجدوا قبل ذلك، كما أننا نلحظ أنه بعد حادثة التحكيم وفي بنود التحكيم أطلق لفظ الشيعة على الجانبين بلا تخصيص كما سبق[٢].

القول الرابع:

بأن التشيع ولد إثر مُثلَ الحسين. يقول شتروتمان[٣] (Strotnmann, R) (إن دم الحسين يعتبر البذرة الأولى للتشيع كعقيدة)[٤].

الرأي المختار:

عرضنا فيما سبق معظم الآراء في نشأة التشيع، وناقشنا ما يحتاج إلى مناقشة.. والذي أرى أن الشيعة كفكر وعقيدة لم تولد فجأة، بل إنها أخذت طوراً زمنياً، ومرت بمراحل.. ولكن طلائع العقيدة الشيعية وأصل أصولها ظهرت على يد السبئية باعتراف كتب الشيعة التي قالت بأن ابن سبأ أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي، وأن علياً وصي محمد -كما مر- وهذه عقيدة النص على علي بالإمامة، وهي أساس التشيع كما يراه شيوخ الشيعة كما أسلفنا ذكره في تعريف الشيعة. وشهدت كتب الشيعة بأن ابن سبأ وجماعته هم أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرحامه وخلفائه وأقرب الناس إليه رضي الله عنهم والطعن في الصحابة الآخرين، وهذه عقيدة الشيعة في الصحابة كما هي مسجلة في كتبهم المعتمدة. كما أن ابن سبأ قال برجعة علي[٥] والرجعة من أصول الشيعة كما سيأتي. كما أن ابن سبأ قال

---

(١) Montgomery Watt, Islam and the Integration of Society p,104 .

(٢) انظر: ص ٣٨.

(٣) رودلف شتروتمان من المستشرقين المتخصصين في الفرق ومذاهبها، وله عنها مباحث. من آثاره: الزيدية، وأربعة كتب إسماعيلية.
(انظر: نجيب العقيقي/ المستشرقون: ٧٨٨/٢).

(٤) دائرة المعارف الإسلامية: ٥٩/١٤.

(٥) انظر: القمي/ المقالات والفرق ص: ٢١، النوبختي/ فرق الشيعة ص: ٢٣، الناشئ الأكبر/ مسائل الإمامة ص: ٢٢-٢٣، الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٨٦/١، الملطي/ التنبيه والرد ص: ١٨، البغدادي/ الفرق بين الفرق ص: ٢٣٤،

بتخصيص علي وأهل البيت بعلوم سرية خاصة. كما أشار إلى ذلك الحسن بن محمد بن الحنفية[1] (ت ٩٥ أو ١٠٠هـ) في رسالة الإرجاء[2].

وهذه المسألة أصبحت من أصول الاعتقاد عند الشيعة، وقد ثبت في صحيح البخاري ما يدل على أن هذه العقيدة ظهرت في وقت مبكر، وأن علياً رضي الله عنه سئل عنها، وقيل له: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن أو مما ليس عند الناس؟ فنفى ذلك نفياً قاطعاً[3].

هذه أهم الأصول التي تدين بها الشيعة[4]، وقد وجدت إثر مقتل عثمان رضي الله عنه في عهد علي رضي الله عنه ولم تأخذ مكانها في نفوس فرقة معنية معروفة، بل إن السبئية ما كادت تطل برأسها حتى حاربها علي رضي الله عنه[5]، ولكن ما تلا ذلك من أحداث هيأ جواً صالحاً لظهور هذه العقائد، وتمثلها في جماعة، وذلك كمعركة صفين، وحادثة التحكيم التي أعقبتها، ومقتل علي، ومقتل الحسين.. كل هذه الأحداث دفعت

الإسفراييني/ التبصير في الدين ص: ٧٢، الرازي/ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: ٢٤٢، الإيجي / المواقف ص: ٤١٩.

(١) قال ابن حجر: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، أبو محمد المدني، وأبوه يعرف بابن الحنفية. له رسالة في الإرجاء أخرجها محمد بن يحيى العدني في كتاب الإيمان. انظر تهذيب التهذيب: ٣٢/٢.

(٢) رسالة الإرجاء (ضمن كتاب الإيمان، لمحمد بن يحيى العدني ص ٢٤٩-٢٥٠).

(٣) وقد أخرج الإمام البخاري هذا الحديث في باب كتابة العلم (البخاري مع الفتح: ٢٠٤/١) وباب حرم المدينة (البخاري مع الفتح ٨١/٤) وباب فكاك الأسير (١٦٧/٦)، وباب ذمة المسلمين وجوارهم (٢٧٣/٦) وباب إثم من عاهد ثم غدر (٢٧٩/٦-٢٨٠) وباب إثم من تبرأ من مواليه (٤١/١٢-٤٢) وباب العاقلة (٢٤٦/١٢) وباب لا يقتل مسلم بكافر (٢٦٠/١٢)، وباب ما يكره من التعمق والتنازع والغلو (٢٧٥/١٣-٢٧٦). وأخرجه مسلم في باب فضل المدينة وبيان تحريمها (مسلم مع النووي: ١٤٣/٩-١٤٤) وكتاب الذبائح (مسلم مع النووي ١٤١/١٣). وأخرجه النسائي (المجتبى: ١٩/٨). والترمذي (٦٦٨/٤). وأحمد (المسند: ١٠٠/١).

(٤) مما ينبغي أن يلحظ: أن ربط نشأة التشيع بابن سبأ هو في التشيع المتضمن لهذه الأصول الغالية، أما (التشيع المتوسط والذي مضمونه تفضيل علي وتقديمه على غيره ونحو ذلك فلم يكن هذا من إحداث الزنادقة، بخلاف دعوى النص فيه والعصمة فإن الذي ابتدع ذلك كان منافقاً زنديقاً).

(ابن تيمية/ مجموعة الفتاوى: ٤٦٦/٢٠) وهو ابن سبأ وعصابته من اليهود والمنافقين والحاقدين والموتورين.

(٥) فقد أمر بإحراق أولئك الذين ادعوا فيه الألوهية. (انظر: ابن تيمية/ منهاج السنة: ٢١٩/١ تحقيق د. محمد رشاد سالم، فتح الباري: ٢٧٠/٢، الملطي/ التنبيه والرد ص: ١٨، الإسفراييني/ التبصير في الدين: ص ٧٠). وأما السبابة الذين يسبون أبا بكر وعمر فإن علياً لما بلغه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: إنه أراد قتله، فهرب منه. وأما المفضلة الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر فروي أنه قال: (لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري). (منهاج السنة: ٢١٩/١-٢٢٠).

القلوب والعواطف إلى التشيع لآل البيت، فتسلل الفكر الوافد من نافذة التشيع لـ علي وآل بيته، وصار التشيع وسيلة لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد ومنافق وطاغوت، ودخلت إلى المسلمين أفكار ومعتقدات أجنبية اكتست بثوب التشيع وتيسر دخولها تحت غطائه، وبمرور الأيام كانت تتسع البدعة ويتعاظم خطرها، حيث قد وجد لـ ابن سبأ خلفاء كثيرون.

ولم يكن استعمال لقب الشيعة في عهد علي رضي الله عنه إلا بمعنى الموالاة والنصرة، ولا يعني بحال الإيمان بعقيدة من عقائد الشيعة اليوم.. ولم يكن يختص إطلاق هذا اللقب بـ علي رضي الله عنه، يدل على ذلك ما جاء في صحيفة التحكيم من إطلاق اسم الشيعة على كل من أتباع علي وأتباع معاوية كما سلف[1].

فإذن كانت الأحداث التي جرت على آل البيت -مقتل علي، مقتل الحسين، إلخ- هي من العوامل المؤثرة للاندفاع إلى التشيع لآل البيت، وكان التعاطف والتأثر لما حل بالآل هو شعور كل مسلم، ولكن قد استغل هذا الأمر من قبل الأعداء الذين يتربصون بالمسلمين الدوائر فدخلوا من هذا المنفذ، وأشاعوا الفرقة في صفوف الأمة، وحققوا بالكيد والحيلة ما عجزوا عنه بالسلاح والسنان، ودخل أتباع الديانات الأخرى، والمتآمرون، والمتربصون في التشيع، وبدأوا يضعون أصولاً مستوحاة من دينهم، ألبسوها ثوب الإسلام.. كما سندرس هذا في أصل التشيع.

---

(١) انظر ص: ٣٨.

أصل التشيع أو أثر الفلسفات القديمة في المذهب الشيعي: [الجذور التي مدت المذهب الشيعي بأصوله]:

اختلفت أنظار العلماء والباحثين في مرجع الأصول العقدية للتشيع؛ فمن قائل بأنهـا ترجـع لأصـل يهودي، ومن قائل بأنها ترجع لأصل فارسي، ومن قائل بأن المذهب الشيعي كان مباءة للعقائد الآسيوية القديمة كالبوذية[١] وغيرها:

القول بالأصل اليهودي:

من الباحثين من يرى أن أصل التشيع ذو صبغة يهودية وذلك باعتبارين:

الأول:

أن ابن سبأ كان أول من قال بالنص والوصية، والرجعة، وابن سبأ يهودي، وهذه الآراء صارت مـن أصول المذهب الشيعي، ولهذا أشار القمي، والنوبختي والكشي، وهم من شيوخ الشيعة القدامى إلى هذا، وذلك حينما استعرضوا آراء ابن سبأ والتي أصبحت فيما بعد من أصول الشيعة، قالوا: (فمن هنا قال مـن خـالف الشيعة: إن أصل الرفض كان مأخوذاً من اليهودية)[٢].

الاعتبار الثاني:

هو وجود تشابه في الأصول الفكرية بين اليهود والشيعة، ولعل أول بيان لذلك وأشمله هو ما روي عن الشعبي[٣] في هذا الباب[٤]. كما أشار ابن حزم إلى شيء من ذلك حينما قال: (سار هؤلاء الشيعة في سـبيل

---

(١) البوذية: هم أتباع بوذا، ولها انتشار بين عدد من الشعوب الآسيوية، وتتباين عقائد الأتباع حول هذه النحلـة؛ فتجعـل البوذية اليابانية «بوذا» جوهراً إلهاً حالاً في الكون، وبوذية الهند -وهي الأصل- لا إله لها، وبوذيـة الـصين مالـت إلى الاعتقاد بفكرة كائن مطلق يتمثل في شخصيات مختلفة بوذا واحد منها. وانظر عن البوذية (محمد سيد كيلاني/ ذيل الملل والنحل ص ١٣، ٢٦، ٣١، محمد أبو زهرة/ الديانات القديمة ص: ٥٣، سليمان مظهر/ قصة الديانات ص: ٧٣).

(٢) انظر: القمي/ المقالات والفرق ص: ٢٠ النوبختي/ فرق الشيعة ص: ٢٢، رجال الكشي ص: ١٠٨.

(٣) عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي، راوية من التابعين، يضرب المثل بحفظه، (ت ١٠٢هـ). (تهذيب التهذيب: ٥/٥).

(٤) رواه الخلال في كتاب السنة، قال محقق الكتاب: إسناده لا يصح، لأن فيه عبد الرحمن بن مالك بن مغول متروك، ولكن الأمور المذكورة واقعة من الرافضة (السنة للخلال: ٢/٥٦٣-٥٦٥)، وانظر: منهاج الـسنة لابـن تيميـة: ١/٦-١٠، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة. (انظر: كاشف الغمة في اعتقاد أهـل الـسنة ص٦١١)، ابـن الجـوزي/ الموضوعات: ١/٣٣٨، ابن بكر/ التمهيد والبيان: ص ٢٣٣-٢٣٤، (القسم المخطوط).

اليهود القائلين.. إن إلياس عليه السلام، وفنحاس بن العازار بن هارون عليه السلام أحياء إلى اليوم)[١]. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن في الشيعة من الجهل والغلو واتباع الهوى ما أشبهوا فيه النصارى من وجه واليهود من وجه، وأن الناس مازالوا يصفونهم بذلك، ثم نقل ما روي عن الشعبي من مشابهة الشيعة لليهود والنصارى[٢]... وقد قال بهذا الرأي جمع من الباحثين[٣].

القول بالأصل الفارسي (فارسية التشيع):

يقرر بعض الباحثين أن التشيع نزعة فارسية، وذلك لعدة اعتبارات:

الأول: ما قاله ابن حزم والمقريزي من أن الفرس كانت من سعة الملك، وعلو اليد على جميع الأمم، وجلالة الخطر في أنفسها بحيث إنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأسياد، وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم، فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب، كان العرب عند الفرس أقل الأمم خطراً، تعاظمهم الأمر، وتضاعفت لديهم المصيبة، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى، وفي كل ذلك يظهر الله الحق.. فرأوا أن كيده على الحيلة أنجع، فأظهر قوم منهم الإسلام، واستمالوا أهل التشيع، بإظهار محبة أهل البيت، واستبشاع ظلم علي -بزعمهم- ثم سلكوا بهم مسالك حتى أخرجوهم عن طريق الهدى[٤].

الثاني: أن العرب تدين بالحرية، والفرس يدينون بالملك والوراثة في البيت المالك، ولا يعرفون معنى الانتخاب للخليفة، وقد انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، ولم يترك ولداً، فأولى الناس بعده ابن عمه علي بن أبي طالب، فمن أخذ الخلافة كـأبي بكر وعمر وعثمان، فقد اغتصب الخلافة من مستحقها، وقد اعتاد الفرس أن ينظروا إلى الملك نظرة فيها معنى التقديس، فنظروا هذا النظر نفسه إلى علي وذريته، وقالوا: إن طاعة الإمام واجبة، وطاعته طاعة الله سبحانه وتعالى[٥]. وكثير من الفرس دخلوا في الإسلام ولم

---

(١) الفصل: ٣٧/٥.

(٢) منهاج السنة: ٦/١.

(٣) من هؤلاء الأستاذ أحمد أمين، حيث قال: (فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة، وقالت الشيعة: إن النار محرمة على الشيعي إلا قليلاً كما قال اليهود: ((لَن تَمَسَنَا النارُ إلا أيامًا مَعْدُودَةً)). والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم: إن نسبة الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه...) انظر: فجر الإسلام ص: ٢٧٦، ويرى جولد تسيهر أن فكرة الرجعة تسربت إلى التشيع من طريق المؤثرات اليهودية والنصرانية (انظر: العقيدة والشريعة ص ٢١٥). وكذلك يرى فريد لندر أن التشيع قد استمد أفكاره الرئيسة من اليهودية. (انظر: المصدر السابق: ص ١٠٠ وما بعدها)، ويقول فلهوزن بالأصل اليهودي، ويشير إلى بعض أوجه التشابه في الأفكار بين اليهود والشيعة (أحزاب المعارضة ص: ١٧٠).

(٤) ابن حزم/ الفصل: ٢٧٣/٢، وانظر: المقريزي/ الخطط: ٣٦٢/٢.

(٥) انظر: محمد أبو زهرة/ تاريخ المذاهب الإسلامية: ٣٧/١، أحمد أمين/ فجر الإسلام: ص٢٧٧، عرفان عبد الحميد/ دراسات في الفرق: ٢٣، فلهوزن/ أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام: ص ١٦٨، فلوتن/ السيادة العربية: ص ٧٦.

يتجردوا من كل عقائدهم السابقة التي توارثوها أجيالاً، وبمرور الزمان صبغوا آراءهم القديمة بصبغة إسـلامية، فنظرة الشيعة إلى علي وأبنائه هي نظرة آبائهم الأولين إلى الملوك الساسانيين.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: (إنا نعتقد أن الشيعة قد تأثروا بالأفكار الفارسية حول الملـك والوراثـة، والتشابه بين مذهبهم ونظام الملك الفارسي واضح، ويزكي هذا: أن أكثر أهل فارس من الشيعة، وأن الـشيعة الأولين كانوا من فارس)[١].

الثالث: حينما فتح المسلمون بلاد الفرس تزوج الحسين بن علي رضي الله عنه ابنة يزدجرد أحد ملوك إيران، بعدما جاءت مع الأسرى، فولدت له علي بن الحسين، وقد رأى الفرس في أولادها من الحسين وارثين لملوكهم الأقدمين، ورأوا أن الدم الذي يجري في عرق علي بن الحسين وفي أولاده دم إيراني من قبل أمه ابنـة يزدجرد والذي من هو من سلالة الملوك الساسانيين المقدسين عندهم[٢]، أضف إلى ذلك أن اسم فاطمة -فيما يقال- اسم مقدس عند الفرس؛ لأن لها مقاماً محموداً في تاريخ الفرس القديم[٣].

الرابع: وتلمح الأصل الفارسي أيضاً في روايات عديدة عند الإثني عشرية، تفرد سلمان الفارسي -رضي الله عنه وبرأه الله مما يفترون- بخصائص وصفات فوق مرتبة البشر، حيث جاء في أخبارهم: (أن سلمان بـاب الله في الأرض، من عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً)[٤]. وهذا الوصف لـسلمان اعتاد الـشيعة في رواياتهم على إطلاقه على أئمتهم الاثني عشر، كما أثبتت رواياتهم بأن سلمان (يبعث الله إليه ملكاً ينقر في أذنه يقول كيت وكيت)[٥]و(عن الحسن بن منصور قال: قلت للصادق عليه السلام: (أكان سلمان محدثاً؟ قـال: نعم. قلت: من يحدثه؟ قال: ملك كريم. قلت: إذا كان سلمان كذا فصحابه أي شيء هو؟ قال: أقبل علـى شأنك))[٦]. فهي تثبت الوحي لـسلمان وتوحي بأن صاحبه وهو علي فوق ذلك؟! بل أثبتـت أخبـارهم لـسلمان علم الأئمة والأنبياء، كما جعلت له أمر الإمام والنبي، فقالت: (... سلمان أدرك علم الأول وعلم

---

(١) محمد أبو زهرة/ تاريخ المذاهب الإسلامية: ٣٨/١.

(٢) انظر في أن أم علي بن الحسين هي ابنة يزدجرد: تاريخ اليعقوبي: ٢٤٧/٢، صحيح الكافي: ٥٣/١. وانظر في أثر ذلـك: سميرة الليثي/ الزندقة والشعوبية: ص ٥٦، عبد الله الغريب/ وجاء دور المجوس: ص ٧٧، النشار/ نشأة الفكر الفلـسفي: ١١/٢، عبد الرزاق الحصان/ المهدي والمهدوية: ص ٨٢، رونلدسن/ عقيدة الشيعة: ص١٠١.

(٣) لأن لفاطمة أثراً جميلاً -كما يعتقدون- في الكشف عن سمرديس المجوسي الذي استولى على عرش الكيـانيين، فكانـت فاطمة بطلة، وكانت فاطمة مقدسة، ولولاها لما علم شيء من أمر سمرديس المجوسي هذا، ولولاها لما دبر أبوها أوتـانس وصحبه مؤامرة عليه. (انظر: عبد الرزاق الحصان/ المهدي والمهدوية: ص ٨٤، عن هيرودوتس: ٤٦٢/٢، المقدسي/ البدء والتاريخ: ١٣٤/٤، ٩٥/٦).

(٤) رجال الكشي: ص ١٥.

(٥) رجال الكشي: ١٦.

(٦) رجال الكشي: ص ١٩.

الآخر) ثم فسرت ذلك، فقالت: (يعني علم النبي صلى الله عليه وسلم، وعلم علي، وأمرالنبي صـلى الله عليـه وسلم وأمر علي)[١].

وجاء في رواياتهم أن سلمان أحد الشيعة الذين بهم - كما يفترون- (ترزقون، وبهم تنـصرون، وبهـم تمطرون)[٢]. بل بلغ الغلو ببعض الفرق الشيعية أن قالت بتأليه سلمان، وقد وجدت هذه الفرقة في عـصر أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣٣٠هـ، وأشار إليها في مقالاته حيث قال: (وقد قال في عصرنا هـذا قـائلون بألوهية سلمان الفارسي)[٣]. وقد تكون هذه الروايات في كتب الإثني عشرية هي من آثار هذه الفرقـة، لأن كتب الإثني عشرية قد استوعبت معظم آراء الفرق الشيعية بكل ما فيها من شذوذ.. وبقاؤها في كتبهم قـد يؤذن بخروج طوائف منها مرة أخرى.

بل نلحظ أن هناك اتجاهاً داخل الدوائر الشيعية لتعظيم بعض العناصر الفارسية التي شاركت في التآمر والكيد ضد دولة الخلافة الراشدة وهو أبو لؤلؤة الفارسي المجوسي قاتل الخليفة العظيم عمر بن الخطاب، فقـد أطلق عليه عندهم بابا شجاع الدين[٤]، واعتبروا يقوم مقتل عمر رضي الله عنه بيد هذا المجوسي عيـداً مـن أعيادهم، وقد ساق شيخهم الجزائري روايات لهم في ذلك[٥]، كما يعظمون يوم النيروز، كفعل المجـوس[٦]، وقد اعترفت أخبارهم بأن يوم النيروز من أعياد الفرس[٧].

القول بأن المذهب الشيعي مباءة للعقائد الآسيوية القديمة:

ويضيف البعض أن المذهب الشيعي كان مباءة ومستقراً للعقائد الآسيوية القديمة كـالبوذية وغيرها[٨]. يقول الأستاذ أحمد أمين: (وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح[٩]، وتجسيم الله[١٠]، والحلول[١] ونحـو

---

(١) رجال الكشي: ص ١٦.

(٢) رجال الكشي: ص ٦-٧.

(٣) مقالات الإسلاميين: ٨٠/١.

(٤) انظر: عباس القمي/ الكنى والألقاب: ٥٥/٢.

(٥) انظر: الأنوار النعمانية: ١٠٨/١.

(٦) انظر: الأعلمي/ مقتبس الأثر: ٢٠٢/٢٩-٢٠٣، المجلسي/ بحار الأنوار، باب عمل يوم الـنيروز: ٤١٩/٩٨، وانظـر: وسائل الشيعة، باب استحباب صوم يوم النيروز والغسل فيه، ولبس أنظف الثياب والطيب: ٣٤٦/٧.

(٧) انظر: بحار الأنوار: ١٠٨/٤٨.

(٨) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة: ٣٧/١.

(٩) تناسخ الأرواح: انتقال الروح بعد الموت من بدن إلى آخر؛ إنساناً أو حيواناً. قال بهذه النظرية بعض الهنود، وفيثـاغورس من اليونان، وتسربت للعالم الإسلامي. (انظر: المعجم الفلسفي ص ٥٥، التعريفات للجرجاني: ص٩٣).

(١٠) المقصود وصف الله جل شأنه بصفات المخلوقين، وقد وجد هذا عند طوائف من الشيعة كالهشامية أتباع هـشام بـن الحكم وغيرها -كما سيأتي- أما لفظ الجسم فإن للناس فيه أقوالاً متعددة اصطلاحاً غير معناه اللغوي.

ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة[٢] والفلاسفة والمجوس[٣] قبل الإسـلام)[٤]. ويـشير بعـض المستشرقين إلى تسرب الكثير من العقائد غير الإسلامية إلى الشيعة ويقول: (إن تلك العقائد انتقلت إليها مـن المجوسية، والمانوية[٥]، والبوذية وغيرها من الديانات التي كانت سائدة في آسيا قبل ظهور الإسلام)[٦].

ويذكر صاحب مختصر التحفة: (أن مذهب الشيعة له مشابهة تامة مع فرق اليهود والنصارى والمشركين والمجوس)، ثم يذكر وجه شبه المذهب الشيعي بكل طائفة من هذه الطوائف[٧].

كما يذكر البعض أنه تتبع مذاهب الشيعة فوجد عندها كل المذاهب والأديان الـتي جـاء الإسـلام لمحاربتها[٨].

الرأي المختار في أصل التشيع:

والذي أرى أن التشيع المجرد من دعوى النص والوصية ليس هو وليد مؤثرات أجنبية، بل إن التشيع لآل

انظر في ذلك: ابن تيمية/ التدمرية: ص ٣٢-٣٣ (ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام – ج٣) منهاج السنة: ٩٧/٢ وما بعدها، ١٤٥/٢ وما بعدها، درء تعارض العقل والنقل: ١١٨/١-١١٩، التعريفات للجرجاني: ص ١٠٣.

(١) الحلول: هو الزعم بأن الإله قد يحل في جسم عدد من عباده، أو بعبارة أخرى أن اللاهوت يحل في الناسوت، (المعجـم الفلسفلي: ص ٧٦.

(٢) البراهمة: هم المنتسبون إلى رجل مهم يقال له: براهم، الملل والنحل: ٢٥١/٢، أو: برهام من ملوك الفرس، المنية والأمل: ص ٧٢. يقرون بالله، ويجحدون الرسل.. وهم فرق مختلفة، انظر الملل والنحل: ٢٥١/٢ المنية والأمل: ص ٧٢.

(٣) المجوس: هم عبدة النار، ويقولون بأصلين؛ أحدهما: النور، والآخر: الظلمة. والنور أزلي، والظلمة محدثة. ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين، إحداهما: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، والثانية: بيان سبب خلاص النـور مـن الظلمـة، وجعلوا الامتزاج مبدأ، والخلاص معاداً. انظر: الملل والنحل: ٢٣٢/١ وما بعدها، الرازي/ اعتقـادات فـرق المـسلمين والمشركين ص ١٣٤، وانظر: أخبار أمم المجوس/ ألكسندر سيبيل.

(٤) فجر الإسلام: ص ٢٧٧.

(٥) المانوية: أصحاب ماني بن فاتك، كان في الأصل مجوسياً، ثم أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية، وقد خالفتـه المجـوس وسعت في قتله، حتى قتله بهرام بن هرمز بن سابور وذلك بعد عيسى - عليه السلام - وبقي مذهبه في أتباعه. والمانويـة يقولون بالأصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، وأن النور خير من الظلمة وهو الإله المحمود.

انظر: الملل والنحل: ٢٤٤/١ وما بعدها، المنية والأمل: ص ٦٠، شرح الطحاوية: ص ١٨، الرازي/ اعتقادات فرق المـسلمين والمشركين: ص ١٣٨.

(٦) فلوتن/ السيادة العربية: ص ٨٣-٨٤.

(٧) انظر: مختصر التحفة ص ٢٩٨ وما بعدها.

(٨) انظر: بركات عبد الفتاح/ الواحدانية: ص ١٢٥.

البيت وحبهم أمر طبيعي، وهو حب لا يفرق بين الآل، ولا يغلو فيهم، ولا ينتقص أحداً من الصحابة، كما تفعل الفرق المنتسبة للتشيع، وقد نما الحب وزاد للآل بعدما جرى عليهم من المحن والآلام بدءاً من مقتل علي، ثم الحسين.. إلخ.

هذه الأحداث فجرت عواطف المسلمين، فدخل الحاقدون من هذا الباب، ذلك أن آراء ابن سبأ لم تجد الجو الملائم؛ لتنمو وتنتشر إلا بعد تلك الأحداث.. لكن التشيع بمعنى عقيدة النص على علي، والرجعة، والبداء، والغيبة، وعصمة الأئمة.. إلخ فلا شك أنها عقائد طارئة على الأمة، دخيلة على المسلمين، ترجع أصولها لعناصر مختلفة، ذلك أنه قد ركب مطية التشيع كل من أراد الكيد للإسلام وأهله، وكل من احتال ليعيش في ظل عقيدته السابقة باسم الإسلام، من يهودي، ونصراني، ومجوسي، وغيرهم. فدخل في التشيع كثير من الأفكار الأجنبية والدخيلة -كما سيتبين في الدراسة الموسعة لأصولهم- ولهذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن المنتسبين للتشيع قد أخذوا من مذاهب الفرس والروم، واليونان، والنصارى، واليهود، وغيرهم أموراً مزجوها بالتشيع، ويقول: وهذا تصديق لما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم، وساق بعض الأحاديث الواردة في أن هذه الأمة ستركب سنن من كان قبلها...، وقال بأن هذا بعينه صار في المنتسبين للتشيع[1].

---

(1) منهاج السنة: ١٤٧/٤، وانظر الأحاديث في ذلك في: صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لتتبعن سنن من كان قبلكم): ١٥١/٨، وفي صحيح مسلم، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لتتبعن سنن من كان قبلكم) رقم ٢٦٦٩، المسند ٤٥٠/٢-٥١١، ٥٢٧.

فرق الشيعة:

حفلت كتب المقالات والفرق بذكر فرق الشيعة وطوائفهم... والملفت للنظر هو: كثرة هذه الفـرق، وتعددها بدرجة كبيرة حتى تكاد تنفرد الشيعة بهذه السمة، أو قل: بهذا البلاء...، فبعد وفاة كل إمـام مـن الأئمة عند الشيعة تظهر فرق جديدة، وكل طائفة تذهب في تعيين الإمام مذهباً خاصاً بها.. وتنفـرد بـبعض العقائد والآراء عن الطوائف الأخرى، وتدعي أنها هي الطائفة المحقة.

وهذا الاختلاف والتفرق كان محل شكوى وتذمر من الشيعة نفسها، قال أحد الشيعة لإمامه -كما في رجال الكشي -: (جعلني الله فداك، ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم؟ فقال: وأي الاختلاف؟. فقال: إني لأجلس في حلقهم بـالكوفة فأكاد أشك في اختلافهم في حديثهم.. فقال أبو عبد الله: (أجـل هـو كمـا ذكرت، أن الناس أولعوا بالكذب علينا، وإني أحدث أحدهم بالحديث، فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله، وإنما يطلبون الـدنيا، وكـل يحـب أن يـدعى رأساً))[1].

فيدل هذا النص على أن حب الرياسة، ومتاع الدنيا الزائل كان وراء تشيع الكثيرين، وأن هؤلاء أولعوا بالكذب على آل البيت.. ولهذا كثر الخلاف والتفرق.

وقد ذكر المسعودي -وهو شيعي-[2] أن فرق الشيعة بلغت ثلاثاً وسبعين فرقة[3]. وكل فرقـة تكفـر الأخرى، ولهذا زعم الرافضي مير باقر الداماد[4] أن الفرق المذكورة في حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة[5]. هي فرق الشيعة، وأن الناجية منها هي طائفته الإمامية[1]، وأما أهل السنة والمعتزلة وغيرهم من سائر

---

(١) رجال الكشي: ص ١٣٥-١٣٦، بحار الأنوار: ٢٤٦/٢.

(٢) علي بن الحسين بن علي المسعودي المؤرخ. قال ابن حجر: كتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً، ويعتبره الإثنا عـشرية - في تراجمهم - من شيوخهم. توفي سنة ٤٣٦هـ، انظر ابن حجر/ لسان الميزان: ٢٢٤/٤، ابن شاكر الكـتبي/ فـوات الوفيات ١٢/٣، وانظر: عباس القمي/ الكنى والألقاب: ١٦٠/٣، الأردبيلي/جامع الرواة: ٥٧٤/١.

(٣) مروج الذهب: ٢٢١/٣، وانظر: الرازي/ اعتقادات فرق المسلمين: ص ٨٥.

(٤) محمد باقر بن محمد الإسترابادي الشهير بداماد، من شيوخ الشيعة في الدولة الصفوية. توفي سنة ١٠٤٠هـ مترجم له في: الكنى والألقاب: ٢٠٦/٢، المحبي/ خلاصة الأثر: ص ٣٠١، الحكيمي/ تاريخ العلماء: ص ٨٣.

(٥) حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة هو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: حديث صحيح مـشهور في الـسنن والمسانيد الفتاوى ٣٤٥/٣ جمع عبد الرحمن بن قاسم. وقال المقبلي: حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة رواياتـه كثيرة يشد بعضها بعضاً بحيث لا يبقى ريبة في حاصل معناها. العلم الشامخ: ص ٤١٤. ويلحظ أن أحاديـث افتـراق الأمة: منها ما لا نص فيه على الهالك، وهذه قد أخرجها أكثر المحدثين منهم أصحاب السنن إلا النسائي وغيرهم، ومنها ما فيه بيان أن واحدة ناجية والباقين هلكى، وهذه لم يخرجها من أصحاب السنن إلا أبو داود في كتـاب الـسنة رقـم

الفرق فجعلهم من أمة الدعوة، أي ليسوا من أمة الإجابة، فهم في اعتقاده لم يدخلوا في الإسلام. وهذه المقالة قد قالها الشيعة من قبل، وأشار إلى ذلك الشهرستاني[٢]، والرازي[٣].

وقد ورد في دائرة المعارف: أنه ظهر من فروع الفرق الشيعية ما يزيد كثيراً عن الفرق الاثنين والسبعين فرقة المشهورة[٤]، بينما يذكر المقريزي أن فرق الشيعة بلغت ثلاثمائة فرقة[٥].

ومرد هذا الاختلاف في الغالب هو اختلافهم حول الأئمة من آل البيت، فيذهبون مـذاهب شـتى في أعيان الأئمة، وفي عددهم، وفي الوقف على أحدهم وانتظاره، أو المضي إلى آخر والقول بإمامته.. فضلاً عما تباينوا فيه من التفريع أو تنازعوا فيه من التأويل، ولهذا قال العلامة ابن خلدون بعدما ساق اختلافهم في تعيين الأئمة: (وهذا الاختلاف العظيم يدل على عدم النص)[٦]أي يدل على أنهم ليسوا على شيء فيما ذهبوا إليه من دعوى أن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على علي والأئمة الآخرين.. إذ لو كان من عند الله لما كان هذا الاختلاف والتباين، ولكن لما وجدوا فيه اختلافاً كثيراً كان من أعظم الأدلة على عدم وجود نص صـحيح، كما قال تعالى: ((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)) [النساء:٨٢].

٤٥٧٣، وأخرجها الدارمي: ٢٤١/٢، وأحمد: ١٠٢/٤، والحاكم: ١٢٨/١، والآجري في الشريعة: ص١٨. ومنها: مـا يحكم بنجاة كل الفرق سوى واحدة وهي الزنادقة، وهذه قد حكم عليها علماء الحديث بأنها موضوعة.

انظر: كشف الخفاء: ٣٦٩/١، والأسرار المرفوعة: ص ١٦١.

وكما أخرج أهل السنة حديث افتراق الأمة، فقد رواه الشيعة أيضاً بلفظ: (إن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة تهلـك إحدى وسبعون ويتخلص فرقة، قالوا: يا رسول الله، ومن تلك الفرقة؟ قال: الجماعة الجماعة الجماعة)، وبلفظ آخر: (إن أمتي ستفترق بعدي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة ناجية، واثنتان وسبعون في النار) انظر: ابن بابويه القمي/ الخـصال: ٥٨٤/٢-٥٨٥.

وليس في رواياتهم هذا التصريح بأن هذه الفرق كلها من الشيعة، كما فيها تصريح بأن الناجية الجماعة وليست الشيعة.

(١) جمال الدين الأفغاني/ التعليقات على شروح الدواني للعقائد العضدية، ضمن كتاب الأعمال الكاملة للأفغـاني دراسـة وتحقيق: محمد عمارة: ٢١٥/١، وقد نسب رشيد رضا هذا الكتاب لمحمد عبده. تفسير المنار: ٢٢١/٨، لكن حقق محمد عمارة أنه للأفغاني. انظر: محمد عمارة/ الأعمال الكاملة للأفغاني: ١٥٥/١-١٥٦، الأعمال الكاملـة/ لمحمـد عبـده: ٢٠٩/١.

(٢) الملل والنحل: ١٦٥/١.

(٣) الرازي: اعتقادات فرق المسلمين: ص ٨٥.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية: ٦٧/١٤.

(٥) الخطط: ٣١٥/٢.

(٦) ابن خلدون/ لباب المحصل: ص ١٣٠.

وأمر الإمامة عندهم هو أصل الدين، فلا يقبل فيها الخلاف، كما يقبل في الفروع. وقد عد شيخ الشيعة الزيدية في زمنه أحمد بن يحيى المرتضى[١] المتوفى سنة ٨٤٠هـ، اختلاف الشيعة عند موت كل إمام في القائم بعده أوضح دليل على إبطال ما يدعون من النص[٢].

وإذا رجعنا إلى كتب الفرق -أو غيرها- التي ذكرت طوائف الشيعة، فإننا نجد بينها اختلافاً في الأصول التي انبثقت منها صنوف الفرق الشيعية الكثيرة والمختلفة، فـالجاحظ يـرى أن الـشيعة فرقتـان: الزيديـة والرافضة: يقول: (اعلم رحمك الله أن الشيعة رجلان: زيدي، ورافضي، وبقيتهم بدد لا نظام لهم)[٣]. ويأخذ بهذا التقسيم شيخ الشيعة المفيد، ويقول: بأن الشيعة رجلان: إمامي، وزيدي[٤].

أما الإمام الأشعري رحمه الله فيجعل أصول فرق الشيعة ثلاث فرق: الغاليـة، والرافـضة الإماميـة، والزيدية. ويبلغ مجموع الفرق الشيعية عنده خمساً وأربعين فرقة، حيث جعل الغالية خمـس عـشرة فرقـة، والرافضة أربعاً وعشرين فرقة، والزيدية ست فرق[٥]. وهو يعتبر الإثني عشرية من فرق الرافـضة (الإماميـة) ويسميها بـالقطعية، ويصفهم بأنهم جمهور الشيعة[٦].

وقد سار على منهج الأشعري في تقسيم فرق الشيعة الرئيسة إلى ثلاث.. طائفة مـن كتـاب الفـرق وغيرهم مثل: الرازي حيث سماها زيدية، وإمامية، وكيسانية[٧]. ومثل الإسفرايني، وكذلك ابن المرتضى حيث قال: والشيعة ثلاث: زيدية، وإمامية، وباطنية[٨]، وشيخ الإسلام ابن تيمية الذي صنف الـشيعة إلى ثـلاث درجات، شرها الغالية، وهم الذين يجعلون لـعلي شيئاً من الألوهية، أو يصفونه بالنبوة.. والدرجة الثانية وهم الرافضة.. والدرجة الثالثة المفضلة من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما[٩]. وغير هؤلاء من أهل العلم بالفرق والمقالات[١٠].

---

(١) وهو من كبار شيوخ الشيعة الزيدية حتى كانت مصنفاته الفقهية عمدة زيدية اليمن، ومن المنتسبين لأهل البيت. انظـر: الشوكاني/ البدر الطالع: ١٢٢/١.

(٢) المنية والأمل: ص ٢١.

(٣) ثلاث رسائل للجاحظ نشرها السندوبي ص: ٢٤١. أو رسائل الجاحظ، رسالة استحقاق الإمامة ص ٢٠٧ تحقيق عبـد السلام هارون.

(٤) الإرشاد: ص ١٩٥.

(٥) مقالات الإسلاميين: ٦٦/١، ٨٨، ١٤٠.

(٦) مقالات الإسلاميين: ١ /٩٠.

(٧) اعتقادات فرق المسلمين: ص ٧٧.

(٨) المنية والأمل: ص ٢٠، وانظر المقدسي/ البدء والتاريخ: ١٢٥/٥.

(٩) ابن تيمية / التسعينية: ص ٤٠ ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام، المجلد (٥) ط. كردستان ١٣٢٩هـ.

(١٠) انظر: زين العابدين بن يوسف الأسكوبي حيث قال: (أما الشيعة فهم اثنتان وعشرون فرقة، أصولهم ثلاث فرق: غلاة،

أما عبد القاهر البغدادي فيرجع فرق الشيعة إلى أربع فرق: زيدية، وإمامية، وكيسانية، وغلاة، ويلقـب الجميع بـالرافضة[١]، ويصل عدد فرق الشيعة عنده -باستثناء الفرق الغالية[٢]- إلى عشرين فرقة[٣] ويعتـبر الإثنا عشرية من فرق الإمامية، ويسميهم بـالقطعية، كما يسميهم بـ الإثني عشرية[٤] وإن كان قبل ذلـك ذكر القطعية والإثني عشرية كاسمين لفرقتين مختلفتين من فرق الإمامية[٥] لا فرقة واحدة[٦].

أما الشهرستاني فيرى أن الشيعة فرق كثيرة، لأنه يقول: (لهم في تعدية الإمام كلام وخـلاف كـثير، وعند كل تعدية وتوقف: مقالة، ومذهب، وخبط)[٧]ولكنه يرجعهم إلى خمس فـرق: كيـسانية، وزيديـة، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية[٨].

أما صاحب الحور العين فيرجع الفرق الشيعية الكثيرة إلى ست فرق[٩]، ويصل عدد فرق الشيعة عند ابن قتيبة إلى ثمان[١٠].

وأبو الحسين الملطي يرى أن الشيعة ثماني عشرة فرقة، ويلقبهم جميعاً بـالرافضة[١١]، ويشايعه في هـذا الرأي السكسكي في كتابه البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان[١٢]. ولكن الغريب أن الملطي يسمي الإثـني عشرية بـالإسماعيلية[١٣].

وزيدية، وإمامية) الرد على الشيعة - الورقة ٩ (مخطوط).

(١) الفرق بين الفرق: ص ٢١.

(٢) حيث وصل عدد الغلاة عنده إلى عشرين فرقة (الفرق بين الفرق: ص ٢٣٢).

(٣) الفرق بين الفرق: ص ٢٣.

(٤) الفرق بين الفرق: ص ٦٤.

(٥) الفرق بين الفرق: ٥٣.

(٦) ولهذا أشار محيي الدين عبد الحميد إلى أن سرد البغدادي في الفرق بين الفرق يدل على أن الإثني عشرية غـير القطعيـة، هامش مقالات الإسلاميين: ٩٠/١، وفاته أن البغدادي نص على أن القطعية والإثني عشرية فرقة واحدة. الفـرق بـين الفرق: ص ٦٤.

(٧) الملل والنحل: ١٤٧/١.

(٨) الملل والنحل: ١٤٧/١.

(٩) الحور العين: ص ١٤٥.

(١٠) ابن قتيبة/ المعارف: ص ٦٢٢-٦٢٣.

(١١) التنبيه والرد: ص ١٨.

(١٢) البرهان: ص ٣٦.

(١٣) انظر: التنبيه والرد: ص ٣٢-٣٣.

وابن الجوزي يعتبر الشيعة اثنتي عشرة فرقة، ويسميها بـ الرافضة[١]، ويوافقه على هذا التقسيم الإمـام القرطبي[٢].

والذي يلاحظ على إطلاق اسم الرافضة على كل فرق الشيعة هو أنه ينبغي استثناء الزيدية، أو بعبارة أدق استثناء الزيدية ما عدا فرقة الجارودية منها؛ لأن الجارودية سلكت مسلك الروافض، ولذلك فـإن شـيخ الشيعة المفيد اعتبر الجارودية هي الشيعة، وما عداها من فرق الزيدية، فليسوا بـشيعة، وذلـك لأن طائفـة الجارودية هي التي تشاركه في أساس مذهبه في الرفض[٣].

أما كتب الفرق عند الشيعة الإثني عشرية فإنها تأخذ بمنهج آخر في ذكر الفرق، فهي تذكر فرق الشيعة حسب الأئمة حيث تجد أن الشيعة تفترق إلى فرق كثيرة بعد وفاة كل إمام، وقد وصل عدد فرق الـشيعة في المقالات والفرق للقمي، وفرق الشيعة للنوبختي إلى ما يربو على ستين فرقة، ويلاحظ أن الإثني عشرية كانـت عند النوبختي والقمي فرقة من أربع عشرة، أو خمس عشرة فرقة افترقت إليها الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري سنة (٢٦٠هـ)[٤].

أما كتب الرواية عندهم فإن الكليني في الكافي يذكر رواية تجعل فرق الشيعة ثلاث عشرة فرقة كلها في النار إلا واحدة[٥].

هذا ودراسة نشأة الفرق الشيعية وتطورها يحتاج إلى بحث آخر، وهو أقرب إلى البحث التاريخي، فـلا نستطرد في حكاية تفاصيله، ولكن من الملاحظ -كما سيأتي في عرض آراء وعقائد الإثني عشرية - أن طائفة الإثني عشرية قد استوعبت جل الآراء والعقائد التي قالت بها الفرق الشيعية الأخرى، وأنها كانت بمثابة النـهر الذي انسكبت فيها كل الجداول والروافد الشيعية المختلفة، ودراسة هذه المسألة، دراسة مقارنة بين روايـات الإثني عشرية وآراء الفرق الأخرى هو أيضاً يحتاج إلى دراسة مستقلة، وقد أشرت إلى بعض الوجوه في هـذا الباب في رسالة الماجستير[٦].

فهذه الفرق لم تفن -كما يقال- بل إن أكثرها باق، وهو يطل علينا خلال الفكر الإثني عشري. وقـد

---

(١) تلبيس إبليس: ص ٣٢ تحقيق خير الدين علي.

(٢) بيان الفرق/ الورقة ١ (مخطوط).

(٣) انظر: المفيد/ أوائل المقالات ص: ٣٩، وانظر عن الجارودية ص: ٤٢ من هذه الرسالة هامش رقم ٣.

(٤) انظر: النوبختي/ فرق الشيعة ص: ٩٦ حيث ذكر أن أصحاب الحسن العسكري افترقوا أربع عشرة فرقة بعد وفاته، بينما ذكر القمي أنهم خمس عشرة فرقة. القمي/ المقالات والفرق: ص١٠٢.

(٥) أصول الكافي المطبوع على هامش مرآة العقول: ٣٤٤/٤، وقد حكم المجلسي على هذه الرواية - حسب مقاييـسهم - بأنها ترتقي إلى درجة الحسن. مرآة العقول: ٣٤٤/٤.

(٦) انظر: فكرة التقريب بين أهل السنة والشيعة: ص ٣٤٦ وما بعدها.

انحصرت الفرق الشيعية المعاصرة بثلاث فرق، هي[1]:

١- الإثنا عشرية.

٢- الإسماعيلية[2].

٣- الزيدية[3].

---

(١) انظر: النشار/ نشأة الفكر الفلسفي: ١٢/٢، العاملي/ أعيان الشيعة: ٢٢/١، محمد مهدي شمس الدين/ نظام الحكم والإدارة في الإسلام: ص ٦١، هبة الدين الشهرستاني/ مقدمة فرق الشيعة: ص / كا.

(٢) الإسماعيلية: وهم الذين قالوا: الإمام بعد جعفر إسماعيل بن جعفر، ثم قالوا بإمامة محمد بن إسماعيل بن جعفر، وأنكروا إمامة سائر ولد جعفر، ومن الإسماعيلية انبثق القرامطة والحشاشون والفاطميون والدروز وغيرهم، وللإسماعيلية فرق متعددة وألقاب كثيرة تختلف باختلاف البلدان، إذ لهم -كما يقول الشهرستاني- دعوة في كل زمان، ومقالة جديدة بكل لسان، وأما مذهبهم فهو كما يقول الغزالي وغيره: (إنه مذهب ظاهره الرفض وباطنه الكفر المحض). أو كما يقول ابن الجوزي: (فمحصول قولهم تعطيل الصانع وإبطال النبوة والعبادات وإنكار البعث)، ولكنهم لا يظهرون هذا في أول أمرهم. ولهم مراتب في الدعوة، وحقيقة المذهب لا تعطى إلا لمن وصل إلى الدرجة الأخيرة، وقد اطلع على أحوالهم وكشف أستارهم جملة من أهل العلم كالبغدادي الذي اطلع على كتاب لهم يسمى: (السياسة والبلاغ الأكيد والناموس الأكبر) ورأى من خلاله أنهم دهرية زنادقة يتسترون بالتشيع، والحمادي اليماني الذي اندس بينهم وعرف حالهم وبين ذلك في كتابه: (كشف أسرار الباطنية)، وابن النديم الذي اطلع على (البلاغات السبعة) لهم، وقرأ البلاغ السابع ورأى فيه أمراً عظيماً من إباحة المحظورات والوضع من الشرائع وأصحابها.. وغيرهم، ولهم نشاطهم اليوم، كما لهم كتبهم السرية. قال أحدهم: (إن لنا كتباً لا يقف على قراءتها غيرنا، ولا يطلع على حقائقها سوانا) مصطفى غالب/ الحركات الباطنية في الإسلام: ص ٦٧، وانظر: أبو حاتم الرازي الإسماعيلي/ الزينة: ص ٢٨٧ ضمن كتاب الغلو والفرق الغالية، الغزالي/ فضائح الباطنية: ص ٣٧ وما بعدها، الملل والنحل: ٦٧/١، ١٩١، البغدادي/ الفرق بين الفرق: ص٢٩٤، ٦٢١، ابن النديم/ الفهرست: ص ٢٦٧-٢٦٨، الملطي/ التنبيه والرد: ص ٢١٨، المقدسي/ البدء والتاريخ: ١٢٤/٥، الإسفراييني/ التبصير في الدين، ابن الجوزي/ تلبيس إبليس: ص ٩٩، وانظر: الإسماعيلية: إحسان إلهي ظهير.

(٣) الزيدية: وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملل والنحل: ١٥٤/١، مقدمة البحر الزخار: ص٤٠، وسموا بالزيدية نسبة إليه يحيى بن حمزة/ الرسالة الوازعة ص ٢٨، السمعاني/ الأنساب: ٣٤٠/٦، وقد افترقوا عن الإمامية حينما سئل زيد عن أبي بكر وعمر فترضى عنهما فرفضه قوم فسموا رافضة.. وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيدية لاتباعهم له، وذلك في آخر خلافة هشام بن عبد الملك سنة إحدى وعشرين أو اثنتين وعشرين منهاج السنة: ٢١/١، الرسالة الوازعة: ص ٨٧-٨٨، والزيدية يوافقون المعتزلة في العقائد انظر: المقبلي/ العلم الشامخ: ص ٣١٩، الملل والنحل: ١٦٢/١، الرازي/ المحصل: ص ٢٤٧. والزيدية فرق: منهم من لم يحمل من الانتساب إلى زيد إلا الاسم فهم روافض في الحقيقة يقولون: إن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غير علي، وهؤلاء الجارودية أتباع أبي الجارود - كما سبق - ومنهم من يقترب من أهل السنة كثيراً وهم أصحاب الحسن بن صالح بن حي الفقيه القائلون بأن الإمامة في ولد علي رضي الله عنه، ويقول ابن حزم: (إن الثابت عن الحسن بن صالح هو: أن الإمامة في جميع قريش، ويتولون جميع الصحابة إلا أنهم يفضلون علياً على جميعهم). انظر: ابن حزم/ الفصل: ٢٦٦/٢، وانظر في اعتدال الزيدية الحقة في مسألة

وطائفة الإثني عشرية هي أكبر هذه الطوائف اليوم، كما كانت تمثل أكثرية الشيعة وجمهورها في بعض فترات التاريخ. فقد وصفهم طائفة من علماء الفرق بـ(جمهور الشيعة)، ومن نعتهم بهـذا: الأشـعري[1]، والمسعودي[2]، وعبد الجبار الهمداني[3]، وابن حزم[4]، ونشوان الحميري[5]. وهذه الأغلبية للإثـني عـشرية ليست في كل العصور إذ نلاحظ -مثلاً- أن ابن خلدون يقرر أن شيعة محمد بن الحنفية كانت أكثر شيعة أهل البيت[6] -أي: في عصرها- ثم لم تلبث أن تقلص أتباعها حتى اختفت، كذلك يقول البلخي -كما يحكي عنه صاحب الحور العين -: أن الفطحية[7] أعظم فرق الجعفرية وأكثرهم جمعاً[8] يعني في زمنه.

الصحابة: ابن الوزير/ الروض الباسم ص ٤٩-٥٠، المقبلي/ العلم الشامخ: ص ٣٢٦)، وانظر بحثي عن الزيدية في: فكرة التقريب ص ١٤٦ وما بعدها.

(١) مقالات الإسلاميين:٩٠/١.

(٢) مروج الذهب: ١٩٩/٤.

(٣) المغني جـ٢ القسم الثاني ص ١٧٦.

(٤) الفصل: ٣٨/٥، ١٥٨/٤.

(٥) الحور العين: ص ١٦٦.

(٦) تاريخ ابن خلدون: ١٧٢/٣.

(٧) وهم أتباع عبد الله بن جعفر بن محمد الصادق، وهو أكبر أولاد الصادق، وسموا الفطحية؛ لأن عبد الله كان أفطح الرأس، كما يدعون بالعمارية نسبة إلى رئيس لهم يعرف بعمار، وقد قال النوبختي بأنه مال إلى هذه الفرقة جل مـشايخ الـشيعة وفقهائها، ولكن عبد الله لم يعش بعد وفاة أبيه سوى سبعين يوماً فرجعوا عن القول بإمامته. (انظر: مسائل الإمامـة ص ٤٦، فرق الشيعة للنوبختي ص ٧٧-٧٨، مقالات الإسلاميين ١٠٢/١، الحور العين ص ١٦٣-١٦٤). قال صاحب الزينة أبو حاتم الرازي الإسماعيلي المتوفى سنة٣٢٢هـ: وقد انقرضت هذه الفرقة فليس أحد يقول بهذا القول، وعاش عبـد الله بعد أبيه سبعين يوماً ولم يخلف ذكراً، الزينة: ص٢٨٧. ولعل هذا من أسباب انقراضها، وقد بقيت روايات أتبـاع هـذا المذهب مدونة في كتب الإثني عشرية المعتمدة، كما سيأتي في فصل السنة.

(٨) الحور العين: ص ١٦٤.

ألقاب الشيعة الإمامية الإثني عشرية:

من الألقاب التي يطلقها بعض كتاب الفرق والمقالات وغيرهم على الإثني عشرية ما يلي:

الشيعة:

لقب الشيعة في الأصل يطلق على فرق الشيعة كلها، ولكن هذا المصطلح اليوم إذا أطلق -في نظر جمع من الشيعة وغيرهم- لا ينصرف إلا إلى طائفة الإثني عشرية. ومن قال بهذا الرأي: شتروتمان[١]، والطبرسي[٢]، وأمير علي[٣]، وكاشف الغطا[٤]، ومحمد حسين العاملي[٥]، وعرفان عبد الحميد[٦]، وغيرهم[٧].

وأقول بهذا الرأي، لا لأن الإثني عشرية يمثلون القاعدة الكبيرة من بين الفرق الشيعية فحسب، بل لسبب أهم -لم أر من تعرض بالدراسة والبيان، وبحثه يحتاج إلى دارسة مستقلة تعتمد على التحليل والمقارنة- وهو أن مصادر الإثني عشرية في الحديث والرواية قد استوعبت معظم آراء الفرق الشيعية الـتي خرجـت في فتـرات التاريخ المختلفة إن لم يكن كلها -كما سلف- فأصبحت هذه الطائفة هي الوجه المعبر عن الفـرق الـشيعية الأخرى.

الإمامية:

هذا اللقب عند كثير من أصحاب الفرق والمقالات يطلق على مجموعة من الفـرق الـشيعية، ولكـن تخصص فيما بعد عند جمع من المؤلفين وغيرهم ب الإثني عشرية، ولعل من أول من ذهب إلى ذلك شيخ الإثني عشرية في زمنه المفيد في كتابه أوائل المقالات[٨]، وأشار السمعاني إلى أن ذلك هو المعروف في عصره فقـال:

---

(١) انظر: دائرة المعارف الإسلامية: ٦٨/١٤.

(٢) مستدرك الوسائل: ٣١١/٣.

(٣) يقول أمير علي: (أصبحت الإثنا عشرية مرادفة للشيعة). (روح الإسلام: ٩٢/٢).

(٤) يقول الغطا: (يختص اسم الشيعة اليوم على إطلاقه بالإمامية)، وهو يعني بالإمامية الإثني عشرية، كما يدل عليه ما بعـد هذه الجملة. انظر: أصل الشيعة وأصولها: ص٩٢.

(٥) يقول العاملي: (بما أن الزيدية اليوم ومثلهم الإسماعيلية لا يعرفون إلا بهذين الانتسابين، وبما أن الفطحية والواقفية لا وجود لها في هذا العصر انحصر اسم الشيعة بالإمامية الإثني عشرية). الشيعة في التاريخ ص ٤٣.

(٦) يقول عرفان: (مصطلح الشيعة إذا أطلق من غير تحديد وحصر لا يعني إلا المذهب الإثني عشري). مجلة كلية الدراسـات الإسلامية، العدد الأول، ١٣٨٧هـ ص ٣٥.

(٧) انظر مثلاً: السامرائي/ الغلو والفرق الغالية ص ٨٢، أحمد زكي تفاحة/ أصول الدين وفروعه عنـد الـشيعة: ص ٢١، إحسان إلهي ظهير/ الشيعة والتشيع ص ٩.

(٨) أوائل المقالات: ص ٤٤.

(وعلى هذه الطائفة - يشير إلى الإثني عشرية - يطلق الآن الإمامية)[1]. وقال ابن خلدون: (وأما الإثنا عشرية فربما خصوا باسم الإمامية عند المتأخرين منهم)[2]. وأشار صاحب مختصر التحفة الإثني عشرية إلى أن الإثـني عشرية هي المتبادرة عند إطلاق لفظ الإمامية[3]. ويقول الشيخ زاهد الكوثري: (والمعروف أن الإمامية هـم: الإثنا عشرية)[4].

ويلاحظ أن كاشف الغطا -من شيوخ الشيعة المعاصرين- يستعمل لقب الإمامية بإطلاق على الإثـني عشرية[5]، ومن شيوخ الشيعة الآخرين من يرى أن الإمامية فرق، منهم الإثنا عشرية، والكيسانية، والزيديـة، والإسماعيلية[6]. وبعدما عرفنا أن الإمامية صار لقباً من ألقاب الإثني عشرية نعرج على ما قيل في تعريفه:

الإمامية:

ويقول شيخ الشيعة في زمنه المفيد: (الإمامية هم القائلون بوجوب الإمامة، والعصمة، ووجوب النص، وإنما حصل لهم هذا الاسم في الأصل لجمعها في المقالة هذه الأصول، فكل من جمعها فهو إمامي وإن ضم إليها حقاً في المذهب كان أم باطلاً، ثم إن من شمله هذا الاسم واستحقه لمعناه، قد افترقت كلمتهم في أعيان الأئمة وفي فروع ترجع إلى هذه الأصول وغير ذلك، فأول من شذ من فرق الإمامية الكيسانية)[7].

فالمفيد هنا يجعل لقب الإمامية لقباً عاماً يشمل كل من قال بهذه الأركان الثلاثة التي ذكرها: الإمامـة، العصمة، النص، ولكنه في كتاب آخر له يضيق نطاق هذا المصطلح حتى يكاد يقصره على طائفة الإثني عشرية حيث يقول: (الإمامية علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب الـنص الجلـي، والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي، وساقها إلى الرضا علي بن موسى عليه السلام)[8].

فأنت تلاحظ أنه شرط هنا النص الجلي، بينما في الموضع السابق أطلق القول بالنص ليـشمل الجلـي والخفي، كما أنه أضاف هنا حصر الأئمة بولد الحسين، وسياق الإمامة فيهم إلى الرضا علي بن موسـى، في

---

(١) الأنساب: ٣٤٤/١، ابن الأثير/ اللباب: ٨٤/١، السيوطي/ لب الألباب في تحرير الأنساب، حرف الهمزة، لفظ إمامية.
(٢) تاريخ ابن خلدون: ٢٠١/١.
(٣) مختصر التحفة الإثني عشرية: ص ٢٠.
(٤) الكوثري/ في تعليقاته على كتاب التنبيه والرد للملطي: ص ١٨.
(٥) أصل الشيعة وأصولها: ص ٩٢.
(٦) محسن الأمين/ أعيان الشيعة: ٢١/١.
(٧) العيون والمحاسن: ٩١/٢.
(٨) أوائل المقالات: ص ٤٤.

حين أنه لم يشترط ذلك فيما سبق حتى أدخل فيهم الكيسانية[1].. وكأنه لاحظ هذا التغير في الرأي فقـال: (لأنه وإن كان -أي لقب الإمامية - في الأصل علماً على من دان من الأصول بما ذكرناه دون التخصيص لمن قال في الأعيان بما وصفناه، فإنه قد انتقل عن أصله، لاستحقاق فرق من معتقديه ألقاباً، بأحاديث لهم بأقاويل أحدثوها، فغلبت عليهم في الاستعمال، دون الوصف بـالإمامية، وصار هذا الاسـم في عـرف المـتكلمين وغيرهم من الفقهاء والعامة علماً على من ذكرناه)[2].

وإذا تجاوزت تعريف المفيد هذا إلى كتب الفرق والمقالات الأخرى لاستطلاع آراء غـير الـشيعة في تعريف الإمامية نلاحظ أن أكثر مؤلفي الفرق لم يخصوا الإمامية بـ الإثني عشرية، بل كان لقـب الإماميـة عندهم أعم من ذلك وأشمل، فـالشهرستاني يقول: (الإمامية هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنـه نـصاً ظاهراً، وتعييناً صادقاً من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين)[3]، ومثله الأشعري حيث يقـول: (.. وهم يدعون الإمامية لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب)[4]. ومن أصحاب الفرق مـن قـال بـأن (تسميتهم الإمامية) لأنهم يزعمون أن الدنيا لا تخلو عن إمام، إما ظاهراً مكشوفاً، وإما باطناً موصوفاً[5]. ولكن ابن المرتضى يقول: والإمامية (سميت بذلك لجعلها أمور الدين كلها للإمام، وأنه كالنبي، ولا يخلو وقت مـن إمام يُحتاج إليه في أمر الدين والدينا)[6].

فمن هؤلاء من راعى في سبب التسمية مسألة النص، ومنهم من اعتبر في سبب التسمية قولهم بأن الدنيا لا تخلو من إمام، ومنهم من جمع إلى ذلك قولهم بأن أمور الدين كلها للإمام، وهي أقوال متقاربة يرجع بعضها إلى بعض.. ومصطلح الإمامية ظهر بعد شيوع مصطلح الشيعة، ويبدو أن ظهوره مرتبط ببدء الاهتمام الشيعي بمسألة الإمام والإمامة، وظهور الفرق الشيعية التي تقول بإمامة أفراد من أهل البيت، وسيأتي بحـث ذلـك في موضوع الإمامة.

وقد ذكر ابن أبي الحديد أن مقالة الإمامية -فضلاً عن لقبها- لم تشتهر إلا متأخرة. يقـول ابـن أبي الحديد: (لم تكن مقالة الإمامية ومن نحا نحوهم من الطاعنين في إمامة السلف مشهورة حينئذ -يعني في العصر

---

(1) سيأتي التعريف بها ص (١٨٠) من هذه الرسالة.

(2) أوائل المقالات: ص ٤٤.

(3) الملل والنحل: ١٦٢/١.

(4) مقالات الإسلاميين: ٨٦/١.

(5) عثمان بن عبد الله العراقي/ ذكر الفرق الضوال: ق ١٢ أ (مخطوط)، وانظر مثل ذلك عند القرطبي في كتابه (بيان الفرق) ق٢ ب (مخطوط)، وانظر: شرح الاثنتين والسبعين فرقة: ق١٢ أ (١مخطوط).

(6) المنية والأمل: ٢١.

الأموي- على هذا النحو من الاشتهار)[1].

الإثنا عشرية:

هذا المصطلح لا نجده في كتب الفرق والمقالات المتقدمة، فلم يذكره القمي (ت ٢٩٩هـ أو ٣٠١هـ) في المقالات والفرق، ولا النوبختي (ت ٣١٠هـ) في فرق الشيعة، ولا الأشعري (ت٣٣٠هـ) في مقالات الإسلاميين. ولعل أول من ذكره المسعودي[2].(ت٣٤٩هـ) من الشيعة، أما من غير الشيعة فلعله عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ) حيث ذكر أنهم سموا بـ الإثني عشرية لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه[3].

قال الرافضي المعاصر محمد جواد مغنية: الإثنا عشرية نعت يطلق على الشيعة الإمامية القائلة باثني عشر إماماً تعينهم بأسمائهم[4].

وظهور هذا الاسم كان بلا شك بعد ميلاد فكرة الأئمة الاثني عشر، والتي حدثت بعد وفاة الحسن العسكري (توفي سنة٢٦٠هـ) حيث أنه: (قبل بوفاة الحسن لم يكن أحد يقول بإمامة المنتظر إمامهم الثاني عشر، ولا عرف من زمن علي ودولة بني أمية أحد ادعى إمامة الاثني عشر)[5].

ولكن يرى صاحب مختصر التحفة الإثني عشرية أن زمن ظهور الإمامية الإثني عشرية سنة مائتين وخمس وخمسين[6].

ويبدو أنه عين هذا التاريخ بالذات؛ لأن تلك السنة (٢٥٥هـ) هي التي زعمت الإثنا عشرية أنه ولد فيها إمامهم الثاني عشر[7]، والذي يزعمون حياته إلى اليوم، وينتظرون خروجه، فإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن يحدد التاريخ بسنة ٢٦٠هـ؛ لأن دعوى وجود الإمام الثاني عشر المنتظر إنما ظهرت بعد وفاة الحسن العسكري (والذي توفي سنة ٢٦٠هـ).

---

(١) شرح نهج البلاغة: ٥٢٢/٤.

(٢) التنبيه والإشراف: ص ١٩٨.

(٣) الفرق بين الفرق: ص٦٤.

(٤) الإثنا عشرية وأهل البيت: ص١٥.

(٥) منهاج السنة: ٢٠٩/٤.

(٦) انظر: مختصر التحفة: ص ٢١.

(٧) كما نص على ذلك الكليني في الكافي: ٥١٤/١، والمفيد في الإرشاد ص٣٩٠، والطبرسي في أعلام الورى: ص٣٩٣. ونجد في الأعلام للزركلي: ٢١٥/٢، والعقل عند الشيعة، رشدي عليان: ص٥٦، وتاريخ الإمامية، عبد الله فياض: ص١٨٣، بأن الولادة المزعومة كانت سنة (٢٥٦هـ).

أما الإثنا عشر الذي تقول الجعفرية بأنهم أئمتها، فهم: أمير المؤمنين علي بـن أبي طالـب، والحـسن والحسين، وذرية الحسين.

وفيما يلي بيان بأسمائهم وألقابهم، وكناهم، وسنة ميلاد كل إمام ووفاته:

م	اسم الإمام	كنيته	لقبه	سنة ميلاده ووفاته

١	علي بن أبي طالب	أبو الحسن	المرتضى	٢٣ قبل الهجرة، ٤٠ بعد الهجرة
٢	الحسن بـن علي	أبو محمد	الزكي	٢-٥٠ هـ
٣	الحسين بن علي	أبو عبد الله	الشهيد	٣-٦١ هـ
٤	علي بـن الحسين	أبو محمد	زيـ ـ ـن العابدين	٣٨-٩٥ هـ
٥	محمد بـن علي	أبو جعفر	الباقر	٥٧-١١٤ هـ
٦	جعفر بـن محمد	أبو عبد الله	الصادق	٨٣-١٤٨ هـ
٧	موسى بـن جعفر	أبو إبراهيم	الكاظم	١٢٨-١٨٣ هـ
٨	علي بـن موسى	أبو الحسن	الرضا	١٤٨-٢٠٣ هـ
٩	محمد بـن علي	أبو جعفر	الجواد	١٩٥-٢٢٠ هـ
١٠	علي بـن محمد	أبو الحسن	الهادي	٢١٢-٢٥٤ هـ
١١	الحسن بـن علي	أبو محمد	العسكري	٢٣٢-٢٦٠هـ
١٢	محمد بـن الحسن	أبو القاسم	المهدي	يزعمون أنه ولد سنة ٢٥٥ أو ٢٥٦ هـ ـ ـ ـ ـ ويقولون بحياته إلى اليوم

[1].

القطعية:

وهو من ألقاب الإثني عشرية عند طائفة من أصحاب الفرق، كـ الأشعري[2] والشهرستاني[3] والإسفراييني[4] وغيرهم[5]. وهم يسمون بـ القطعية؛ لأنهم قطعوا على موت موسى بن جعفر الصادق[6]، وهذا ما تذهب إليه الإثنا عشرية.

يقول المسعودي: (وفي سنة ستين ومائتين قبض أبو محمد الحسن بن علي.. وهو أبو المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر عند القطعية من الإمامية)[7]، ومنهم من يعتبر القطعية فرقة من فرق الإمامية وليس من ألقاب الإثني عشرية[8].

أصحاب الانتظار:

يلقب الرازي الإثني عشرية بأصحاب الانتظار، وذلك لأنهم يقولون بأن الإمام بعد الحسن العسكري ولده محمد بن الحسن العسكري وهو غائب وسيحضر.. ويقول: وهذا المذهب هو الذي عليه إمامية زماننا[9]. والانتظار للإمام مما يشترك في القول به جمع من فرق الشيعة على اختلاف بينهم في تعيينه، ولا يختص به طائفة

---

(١) انظر عن الإثني عشر: الكليني/ أصول الكافي: ٤٥٢/١ وما بعدها، المفيد/ الإرشاد، الطبري/ أعلام الورى، الأربلي/ كشف الغمة. وانظر: الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٩١/٩٠، الشهرستاني/ الملل والنحل: ١٦٩/١، ابن خلدون/ لباب المحصل: ص١٢٨ وغيرها.

(٢) مقالات الإسلاميين: ٩٠/١-٩١.

(٣) الملل والنحل: ١٦٩/١.

(٤) التبصير في الدين: ٣٣.

(٥) انظر: الحور العين: ص ١٦٦.

(٦) انظر: القمي/ المقالات والفرق: ص ٨٩، الناشئ الأكبر/ مسائل الإمامة ص٤٧،الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٩٠/١، عبد الجبار الهمداني/ المغني ج٢٠، القسم الثاني ص ١٧٦، المسعودي/ مروج الذهب: ٢٢١/٣.

(٧) مروج الذهب: ١٩٩/٤.

(٨) مختصر التحفة الإثني عشرية: ص ١٩-٢٠. ولاشك أن القطعية هم أسلاف الإثني عشرية، وسموا بهذا بعد القطع بإمامة موسى، وافترقوا بذلك عن الإسماعيلية.. ولكن إذا لاحظنا أن الشيعة تختلف بعد موت كل إمام فإن فرقة القطعية قد حل بها هذا الانقسام.. وانفصل منها فرق لم تعتقد بالإثني عشر. أي أنه قد صار من فرق القطعية من لم يكن من الإثني عشرية، فالقطعية أعم من الإثني عشرية.

(٩) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: ص ٨٤-٨٥.

الإثني عشرية.

الرافضة:

ذهب جمع من العلماء إلى إطلاق اسم الرافضة على الإثني عشرية كـ الأشعري في المقالات[1]، وابـن حزم في الفصل[2].

كما يلاحظ أن كتب الإثني عشرية تنص على أن هذا اللقب من ألقابها، وقد أورد شيخهم المجلسي في كتابه البحار -وهو أحد مراجعهم في الحديث- أربعة أحاديث من أحاديثهم في مدح التسمية بـ الرافضة[3]، وكأنهم أرادوا تطييب نفوس أتباعهم بتحسين هذا الاسم لهم، ولكن في هذه الأحاديث ما يفيد أن الناس بدأوا يسمونهم بـ الرافضة من باب الذم لا المدح، ولا تجيب هذه المصادر الشيعية عن سبب تسمية الناس لهم بهـذا الاسم على سبيل الذم والسب لهم[4]. ولكن المصادر الأخرى تذكر أن ذلك لأسباب تتعلق بموقفهم من خلافة الشيخين، يقول أبو الحسن الأشعري: (وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر)[5].

---

(1) انظر: مقالات الإسلاميين: ٨٨/١.

(2) الفصل: ١٥٧/٤-١٥٨.

(3) ذكرها المجلسي في باب سماه: (باب فضل الرافضة ومدح والتسمية بها). ومن أمثلة ما ذكره في هذا الباب: عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك، اسم سمينا به استحلت به الولاة دماءنا وأموالنا وعذابنا، قال: وما هو؟ قلت: الرافضة، فقال جعفر: إن سبعين رجلاً من عسكر موسى عليهم السلام فلم يكن في قوم موسى أشد اجتهاداً وأشد حباً لهارون منهم، فسماهم قوم موسى الرافضة، فأوحى الله إلى موسى أن أثبت لهم هذا الاسم في التوراة فإني نحلتـهم، وذلك اسم قد نحلكموه الله.

(البحار: ٩٦/٦٨-٩٧، وانظر أيضاً: تفسير فرات: ص ١٣٩، البرقي/ المحاسـن: ص١٥٧، الأعلمـي/ دائـرة المعـارف: ٢٠٠/١٨).

(4) هناك رأي يقول بأن أول من أطلق اسم الرافضة المغيرة بن سعيد، والذي تنسب إليه طائفة المغيرية، وقـد قتلـه خالـد القسري سنة (١١٩هـ) وذلك أنه بعد وفاة محمد الباقر، مال إلى إمامة النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن، وأظهر المقالة بذلك فبرئت منه شيعة جعفر بن محمد فسماهم الرافضة.

انظر: القمي/ المقالات والفرق: ص ٧٦-٧٧، النوبختي/ فرقة الشيعة: ص٦٢-٦٣، القاضي عبد الجبار/ المغني ج٢٠ القـسم الثاني ص ١٧٩.

ويبدو أن مصدر هذا الزعم هو الرافضة، وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال: (فهم اليوم يزعمون أن الذي سماهم رافضة المغـيرة حيث فارقوه) تاريخ الطبري: ١٨١/٧، وقد عد عبد الله فياض الرواية المنسوبة للمغيرة من تسميته الشيعة بالرافضة ضعيفة لا تصمد للنقد، إذ لو كان الذي سماهم بذلك هو المغيرة لم يوجب ذلك حنق الشيعة، واستحلال الولاة لدمائهم كمـا تذكره رواية الشيعة، تاريخ الإمامية: ص٧٥.

(5) مقالات الإسلاميين: ٨٩/١، وانظر أيضاً في سبب التسمية بالرافضة: الشهرستاني/ الملل والنحـل: ١٥٥/١، الـرازي/ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٧٧، والإسفراييني/ التبصير في الدين ص٣٤، الجـيلاني/ الغنيـة: ٧٦/١، ابـن

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية قول الأشعري هذا وعقب عليه بقوله: (قلت: الصحيح أنهم سموا رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج بـالكوفة أيام هشام بن عبد الملـك)[1].. وهذا الرأي لـابن تيمية يعود لرأي الأشعري، لأنهم ما رفضوا زيداً إلا لما أظهر مقالته في الشيخين ومذهبه في خلافتهما[2]، فالقول بأنهم سموا رافضة لرفضهم زيداً أو لرفضهم مذهبه ومقالته مؤداهما -في نظري- واحـد. إلا أن شيخ الإسلام راعى الناحية التاريخية، في ملاحظته على الأشعري، ذلك أن رفض إمامة أبي بكر وعمـر قد وجدت عند بعض فرق الشيعة كـالسبئية ونحوها قبل خلافهم مع زيد، ولكن لم يلحقهم هـذا الاسـم (الرافضة) ولم يوجد إلا بعدما أعلنوا مفارقتهم لـزيد لترضيه عن الشيخين وتسمية زيد لهم بـالرافضة.

هذا وهناك أقوال أخرى في سبب تسميتهم بـالرافضة[3]. على أن هناك من أصحاب الفرق من أطلق اسم الرافضة على عموم فرق الشيعة[4].

الجعفرية:

وتسمى الإثنا عشرية بـالجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق إمامهم السادس -كما يزعمون- وهو مـن باب التسمية للعام باسم الخاص. روى الكشي أن: شيعة جعفر في الكوفة (أو من يدعون التشيع لـ ـجعفر) سموا بـالجعفرية، وأن هذه التسمية نقلت إلى جعفر فغضب ثم قال: (إن أصحاب جعفر منكم لقليـل، إنمـا أصحاب جعفر من اشتد ورعه وعمل لخالقه)[5].

وقد جاء في الكافي ما يدل على أن الناس كانوا يطلقون على من يدعي التشيع لـ ـجعفر الـصادق:

المرتضى/ المنية والأمل ص:٢١.

(١) منهاج السنة: ١٣٠/٢.

(٢) راجع: تاريخ الطبري: ١٨٠/٧-١٨١، ابن الأثير/ الكامل: ٢٤٦/٤، ابن كثير/ البداية والنهاية: ٣٢٩/٩-٣٣٠، ابـن العماد الحنبلي/ شذرات الذهب: ١٥٨/١، تاريخ ابن خلدون: ٩٩/٣.

(٣) فقيل: سموا رافضة.. لتركهم نصرة النفس الزكية، ابن المرتضى/ المنية والأمل: ص٢١، وانظر هامش رقـم ١ ص ١١١، وقيل: لتركهم محبة الصحابة، علي القاري/ شم العوارض في ذم الروافض، الورقة ٢٥٤ب (مخطوط)، وقيل: لرفضهم دين الإسلام، انظر: الإسكوبي/ الرد على الشيعة: الورقة ٢٣ (مخطوط)، وانظر: محي الدين عبد الحميـد/ هـامش مقـالات الإسلاميين: ٨٩/١.

(٤) كالبغدادي في الفرق بين الفرق، والإسفراييني في التبصير في الدين، والملطي في التنبيه والرد، والسكسكي في البرهـان في عقائد أهل الأديان وغيرهم. وانظر الملاحظة على ذلك: ص (١١٧).

(٥) رجال الكشي: ص ٢٥٥.

جعفري خبيث، وأن بعض الشيعة اشتكى من ذلك لـجعفر فأجابه: (ما أقل والله من يتبع جعفراً منكم، إنما أصحابي من اشتد ورعه، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه، فهؤلاء أصحابي)[1]. فهذا يدل -إن صـحت الروايـة- على أن اسم الجعفرية كان شائعاً في زمن جعفر، وأن جعفراً لا يرضى عن الكثيرين منهم، كما يدل علـى أن لقب الجعفري كان يطلق على الإسماعيلية والإثني عشرية؛ لأن الافتراق بين الطائفتين تم بعد وفاة جعفر.

وقد أطلق اسم الجعفرية على طائفة من الشيعة انقرضت كانت تقول بأن الإمام بعد الحسن العـسكري أخوه جعفر[2]. وهناك ألقاب أخرى للإثني عشرية تطلق عليهم في بعض البلدان[3].

الخاصة:

وهو لقب يطلقه شيوخ الشيعة على طائفتهم، ويلقبون أهل السنة والجماعة بالعامة.

جاء في دائرة المعارف الشيعية ما نصه: (الخاصة في اصطلاح بعض أهل الدارية: الإمامية الإثنا عشرية، والعامة: أهل السنة والجماعة)[4].

ويجري كثيراً استعمال هذا اللقب في رواياتهم للأحاديث، فيقولون: هذا عن طريق العامة، وهذا عـن طريق الخاصة[5].

---

(١) أصول الكافي: ٧٧/٢.

(٢) الرازي/ اعتقادات فرق المسلمين ص: ٨٤، مختصر التحفة الإثني عشرية: ص٢١.

(٣) مثل لقب (المتأولة) يطلق في الأعصار الأخيرة على شيعة جبل عامل وبلاد بعلبك وجبل لبنان، وهو جمع متوالي إلى اسم فاعل من توالى، مأخوذ من الولاء والموالاة وهي الحب، لموالاتهم -فيما يزعمون- أهل البيت وقيل: إنهم سموا بذلك لأنهم كانوا يقولون في حروبهم: مت ولياً لعلي، فسمي الواحد منهم متوالياً لذلك.

انظر: حاضر العالم الإسلامي: ١٩٣/١-١٩٤، أعيان الشيعة: ٢٢/١.

ومثل لقب (قزلباش) وهو لفظ تركي معناه ذو الرأس الأحمر... والآن اسم قزلباش في بلاد إيران مشهور، وفي بـلاد الهنـد والروم والشام يسمون كل شيعي قزلباش.

انظر: أعيان الشيعة ٢٣/١-٢٤. وسيأتي في فرق الإثني عشرية أن القزلباشية من فرق الإثني عشرية.

(٤) دائرة المعارف: ١٢٢/١٧.

(٥) انظر مثلاً غاية المرام لهاشم البحراني، ومن رواياتهم: (ما خالف العامة ففيه الرشاد) انظر: أصول الكافي: ٦٨/١، وسائل الشيعة: ٧٦/١٨.

فرق الإثني عشرية:

الإثنا عشرية امتداد للشيعة الإمامية (بمعناها العام) وفصيلة من فصائلها.. بل هي فرقة واحدة من خمس عشرة فرقة انقسمت إليها الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري[1] سنة (٢٦٠هـ) ومع ذلك فقد انبثق من الإثني عشرية فرق كثيرة.

يقول الأستاذ محمود الملاح وهو من المعنيين بتتبع هذه الفرقة: (وفي عصرنا هذا نجد الإثني عشرية منقسمة إلى:

- أصولية
- وأخبارية[2].
- وشيخية[3].
- وكشفية[4].

---

(١) انظر القمي/ فرق الشيعة: ص ١٠٢ وما بعدها.

(٢) سيأتي التعريف بهما.

(٣) الشيخية: وقد يقال لها: الأحمدية، هم أتباع الشيخ أحمد الإحسائي (المولود سنة ١١٦٦هـ، والمتوفى سنة ١٢٤١هـ). وهو من شيوخ الإثني عشرية.

وقد قال الألوسي - رحمه الله - عن الإحسائي وأتباعه: (ترشح كلماتهم بأنهم يعتقدون في أمير المؤمنين علي على نحو ما يعتقده الفلاسفة في العقل الأول) كما نسب إليه القول بالحلول، وتأليه الأئمة، وإنكار المعاد الجسماني، وأن من أصول الدين الاعتقاد بالرجل الكامل وهو المتمثل في شخصه، وقد اختلف الشيعة الإثنا عشرية في شأنه بين مادح كالخوانساري في روضات الجنات: (٩٤/١)، وقادح مثل محمد مهدي القزويني في كتابه: ظهور الحقيقة على فرقة الشيخية، ومتوقف مثل علي البلادي في أنوار البدرين (ص ٤٠٨)، ومنهم من زعم التوسط في شأنه فقال: (..اختلف الناس فيه بين من يقول بركنيته وبين من يقول بكفره، والتوسط خير الأمور، والحق أنه من أكابر علماء الإمامية) -ثم امتدحه بجملة كلمات- إلى أن قال: (نعم له كلمات في مؤلفاته بجملة -كذا- متشابهة لا يجوز من أجلها التهجم والجرأة على تكفيره). (محمد حسين آل كاشف الغطا/ (حاشية) المصدر السابق ص ٤٠٨-٤٠٩). وهذا الاختلاف قد يدل على أن الكثير من الإثني عشرية تهون عندهم عظائم هذا الرجل وضلالاته.. (انظر في مذهب الشيخية: الألوسي/ نهج السلامة: ص ١٨-١٩(مخطوط)، مختصر التحفة: ص ٢٢، الأعلمي الحائري/ مقتبس الأثر: ١٣٦/٢٠، محمد حسن آل الطلقاني/ الشيخية نشأتها وتطورها، مجلة العرفان مجلد ٣٣ ص ١٩٩، أعيان الشيعة: ٣٩٠/٨، محسن عبد الحميد/ حقيقة البابية والبهائية ص:٣٦، مصطفى عمران/ تهافت البابية والبهائية ص ٣٤، جولد تسيهر/ العقيدة والشريعة: ص٢٧٠، مبارك إسماعيل/ التيارات الفكرية ص ١١٠.

(٤) الكشفية: هم أصحاب كاظم بن قاسم الرشتي (المتوفى سنة ١٢٥٩هـ) تلميذ الإحسائي (مؤسس الشيخية) والقائم مقامه من بعده، والآخذ بنهجه مع زيادة في الغلو والتطرف، وسميت بالكشفية لما ينسب إلى زعيمها من الكشف والإلهام.

- وركنية[1].

- وكريمخانية[2].

- وقزلباشية[3].

وكلها داخلة في المجموعة الإثني عشرية وأصولها مبثوثة في كتب الإثني عشرية، وهي بعد هذا يكفـر

يقول الشيخ الألوسي عن الكشفية: الكشفية لقب لقبهم به بعض وزراء علي رضا باشا أعلى الله درجته، وهم أصـحاب السيد كاظم الحسيني الرشتي وهو تلميذ الإحسائي وخريجه، لكن خالفه في بعض المسائل، وكلماته ترشح بما هو أدهـى وأمر مما ترشح به كلمات شيخه، حتى إن الإثني عشرية يعدونه من الغلاة، وهو يبرأ مما تشعر به ظواهر كلماتـه، وقـد عاشرته كثيراً فلم أدرك منه ما يقول فيه مكفروه من علماء الإثني عشرية، نعم عنده على التحقيق غير ما عندهم في الأئمة وغيرهم مما يتعلق بالمبدأ والمعاد.. ولا أظن مخالفاته لشيخه تجعله وأصحابه القائلين بقوله فرقة غير الشيخية (نهج الـسلامة ص١٩)، ومنهم من اعتبره فرقة مستقلة لتصريحه بذلك في قوله في كتابه دليل الحيران ص ١٣٦: (هذا مسلك لم يسبقني إليه أحد قبلي) (انظر: آل طعمة/ مدينة الحسين ص٣٤) ولذلك يعتبره محمد حسين آل كاشف الغطا هو الذي خرج عن الجادة القويمة، وزاغ زيغاً عظيماً، وأنه أدخل على الشيعة الإمامية أشد فتنة وأعظم بلية، ومنه وأتباعه نشأت بلية البابيـة بخلاف شيخه الإحسائي: (محمد حسين آل كاشف الغطا/ حاشية على أنـوار البـدرين ص ٤٠٨-٤٠٩، وانظـر في الكشفية أيضاً: مصطفى عمران/ تهافت البابية ص ٣٧- ٣٩، آل طعمة/ مدينة الحسين، وفيه بحث مطول عن الكـشفية من كتب زعيمها وتلامذته ص ٢٤ وما بعدها، عبد الرزاق الحسين / البابيون والبهائيون ص ١٠).

(١) الركنية: أتباع مرزا محمد كريم بن إبراهيم خان الكرماني، من تلامذة الرشتي وعلى مذهبه، سميت بذلك؛ لقولها بـالركن الرابع والشيعي الكامل، واعتباره من أصول الدين والمتمثل في شخص زعيمهم. انظر: آل طعمة/ مدينة الحسين ص ٥٦.

ومنهم من يعتبر الركنية والكشفية من ألقاب الشيخية والجميع فرقة واحدة. انظر: مجلة العرفان مجلد ٣٣ ص١٩٩، محمـد آل الطلقاني/ الشيخية ص ٢٧٤.

(٢) كريمخانية: هم أتباع محمد الفجري الكرماني كريمخان، وهو على مذهب الشيخية ولذلك قال فيه الحـائري: (رئـيس الطائفة الشيخية). مقتبس الأثر: ٢٤/٢٧٤-٢٧٥.

(٣) القزلباشية: هم صوفية متشيعة من أتباع الصفويين، ولفظ القزلباش معناه الرؤوس الحمر، لتغطية رؤوسهم بشعار أحمـر، وهو عبارة عن قنلسوة يلبسونها كشعار لهم وقد وصفها بعضهم بقوله: (لقد أمر حيدر بن جنيد الصفوي أتباعـه بـأن ترتفع من وسط عمامتهم، ذات الأكوار العديدة قطعة مدببة على هيئة الهرم مقسمة من قمتها إلى إطرافها إلى اثنتي عشرة شقة تذكر بعلي وأبنائه الاثني عشر، ومن هنا سمي الصوفية من أتباع الصفويين بالقزلباش اتصالاً بهذا الشعار الاثني عشري الأحمر). وقد زعم محسن الأمين أن القزلباش لقب للاثني عشرية في بعض البلدان - كما مر- ولعله أراد التستر على كثرة فرق طائفته وانقساماتها كعادته.

(انظر: مصطفى الشيبي/ الفكر الشيعي: ص٤٠٥-٤٠٦، أعيان الشيعة: ١/٢٣، ٢٤).

بعضها بعضاً)[1].

وزاد بعض الباحثين من الشيعة[2] أسماء أخرى هي: القرتية[3]، البابية[4]، والكوهرية[5].

وزاد بعضهم أيضاً النوربخشية[6]، ثم إنه كما يقول الألوسي: (ولا يبعد أن تظهر فـرق أخـرى مـن

---

(١) الآراء الصريحة: ص٨١.

(٢) آل طعمة/ مدينة الحسين: ص٥٥-٥٦.

(٣) القرتية: أصحاب امرأة اسمها هند، وكنيتها أم سلمة، ولقبها قرة العين، لقبها بذلك كاظم الرشتي في مراسلاته إذ كانـت من أصحابه، وهي من قلدت الباب بعد موت الرشتي ثم خالفته في عدة أشياء منها: التكاليف، فقيل: إنها كانت تقـول بحل الفروج ورفع التكاليف بالكلية. قال الألوسي أبو الثنا: وأنا لم أحس منها بشيء من ذلك مع أنها حبست في بيتي نحو شهرين.. والذي تحقق عندي أن البابية والقرتية طائفة تعتقد في الأئمة نحو اعتقاد الكشفية فيهم، ويزعمون انتهاء التكليف بالصلوات الخمس وأن الوحي غير منقطع. نهج السلامة: ص٢١، وانظر عن القرتية: آل طعمة/ مدينة الحـسين ص٥٦، ٢٣٩، وما بعدها، وغالب الكتب التي ألفت في البابية تحدثت عن هذه المرأة وأتباعها (انظر مراجع هامش (٤) من هـذه الصفحة).

(٤) البابية: أتباع الباب ميرزا علي محمد الشيرازي (١٢٣٥-١٢٦٥هـ) وهو من الإمامية الإثني عشرية، ادعى أنـه البـاب للإمام الذي ينتظرونه، وأنه وحده الناطق عنه، ثم ادعى أنه هو إمامهم الغائب، ثم زعم أن الله - سبحانه - قد حل فيـه، وله ضروب من الكفر والضلال. انظر في مذهب البابية: محسن عبد الحميد/ حقيقة البابية والبهائية، مـصطفى عمـران/ تهافت البابية والبهائية، محمود الملاح/ البابية والبهائية، إحسان إلهي ظهير/ البابية.

(٥) الكوهرية: هم أتباع الآخوند ملا حسن كوهر المروجون لنحلته في كربلاء حتى اليوم (آل طعمة/ مدينـة الحـسين: ص ٥٥) وكان للكشفية أثر بليغ في ظهورها (آل طعمة/ مدينة الحسين ص ٢٣٩) يؤلهون الأئمة ويقولون بنفي العقاب عـن مرتكب المعاصي (انظر: آل طعمة/ مدينة الحسين ص ٥٣-٥٤).

(٦) النوربخشية: نسبة إلى محمد نوربخش القوهستاني يكنى بأبي القاسم (المولود سنة ٧٩٥هـ، والمتوفى سنة ٨٦٩هـ) يدعي الإثنا عشرية أنها فرقة من فرقهم، وهي توجد في وديان هملايا، وكوهستان بلتستان المتصلة بتبت الصينية، وقـد ادعـى المهدية لنفسه، وطبق الأحاديث الواردة عن طريق أهل السنة في اسم المهدي وكنيته على شخصه، وأنكر مهدي الـشيعة وانفصل عنها، وبهذا رأى بعضهم أنه ليس من فرق الإثني عشرية، بل هو من الصوفية أصحاب وحدة الوجود. (إحسان إلهي ظهير/ الشيعة ص: ٣١٦).

ولكن لا يمنع هذا أن يكون من الإثني عشرية في الأصل وادعى دعوى المهدية، وأخذ بروايات أهل السنة لانطباقها عليه، لأنه كان يقول بالأئمة الاثني عشر، ولهذا اكتفى في يوم بيعته بالمهدية بقبول اثني عشر تيمناً بعدد الأئمة. الشيبـي/ الفكـر الشيعي: ص ٣٣٢.

كما زار -عندما قدم العراق- العتبات الشيعية المقدسة (المصدر السابق ص ٣٣٣). أما المنزع الصوفي فإن الصلة بين التصوف والتشيع قائمة ووثيقة.

(انظر في مذهب هذه الطائفة: الشيعة والتشيع: ص ٣١٤، مصطفى الشيبـي/ الشيعي: ص ٣٢٨ وما بعدها).

الإمامية بعد)[1]. نسأل الله تعالى العافية.

ومن خلال تتبعي لنصوص الإثني عشرية التي تنسبها للأئمة وترويها في كتبها المعتمدة وجدت أنها تحمل في ثناياها بذور نحل مختلفة وأهواء متباينة.. يجد فيها كل صاحب هوى وغلو وبدعة بغيته ومرامه... فهي قـد اتسعت بحكم معتقد التقية، وكثرة الكذب والافتراء على الأئمة، وانضواء الملحدين والمتآمرين في صـفوفهم، وعجز شيوخ الشيعة عن تنقية المذهب مما علق به من كيد الملحدين عبر القرون، وفقدان الموازين الـصحيحة الثابتة لتمحيص الروايات وتحقيقها، اتسعت بسبب ذلك وغيره لاحتواء تلك البذور السامة وذلك الركام الهائل من الأخبار المظلمة.

أما الحديث المفصل عن كل فرقة بذاتها فهذا موضوع يطول الحديث فيه، وقد لا يـدخل في صـلب الموضوع الرئيسي لبحثنا والمعني بدارسة أصولهم لا نشأة فرقهم، وأخبار أصحابها وأقوالها وآرائهـم. ولعلنـا نكتفي بالحديث عن افتراق الشيعة إلى أصولية وأخبارية؛ لأن الأصولية هي أساس المذهب الإثني عشري، وتمثل الأكثرية، ويقابلها الإخبارية، وإن كانت أقل منها، أما ما سواها من فرق فهي ليست بذلك الحجم الذي تمثله الأصولية.. ولذلك اكتفينا بالتعريف الموجز عنها في الهوامش السابقة.

كما أن الخلاف الأصولي الأخباري يمثل خلافاً في بنية المذهب الإثني عشري، فهو خلاف بين رجـال الشيعة الذين جمعوا تراث المذهب الإثني عشري؛ فتجد الحر العاملي صاحب وسـائل الـشيعة، والكاشـاني صاحب الوافي، والنوري الطبرسي صاحب مستدرك الوسائل كلهم أخبارية مع أنهم مصنفو مصادرهم المعتمدة في الرواية عندهم. بل يعتبرون ابن بابويه صاحب من لا يحضره الفقيه أحد مصادرهم الأربعة المتقدمـة هـو رئيس الأخباريين[2]، ويقابلهم الطوسي صاحب الاستبصار والتهذيب، والمرتضى المنسوب له -أو لأخيه- نهج البلاغة وغيرهما، وهما من الأصوليين.

فإذن الخلاف بين الأصوليين والأخباريين هو خلاف بين أركان المذهب ومشيدي بنائـه، فلنتوقـف للتعريف بهاتين الفرقتين:

فالأخباريون يمنعون الاجتهاد، ويعملون بأخبارهم، ويرون أن ما في كتب الأخبار الأربعة عند الشيعة[3] كلها صحيحة قطعية الصدور عن الأئمة، ويقتصرون على الكتاب والخبر، ولذلك عرفوا بالإخبارية نـسبة إلى

---

(1) أبو الثناء الألوسي/ نهج السلامة: ص٢٢.

(2) انظر: الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة: ص ٤، كما أنك تلاحظ أن من شيوخ الإخبارية من ظهر واشتهر عنـدهم كمحمد حسين آل كاشف الغطا صاحب أصل الشيعة وأصولها، وأيضاً تلاحظ كثرة الأخباريين في بعض الجهات مثـل البحرين.. كما أن من كبار شيوخ الطائفة الأصولية الذين يمثلون الكثرة الغالبة.. محسن الحكـيم، وشـريعت مـداري، والخوئي، والخميني وغيرهم.

(3) وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وسيأتي الحديث عنها في فصل (السنة عند الإثني عشرية).

الأخبار وينكرون الإجماع ودليل العقل[1]، ولا يرون حاجة إلى تعلم أصول الفقه، ولا يرون صحته، ويقابلهم الأصوليون أو المجتهدون، وهم القائلون بالاجتهاد، وبأن أدلة الأحكام: الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل، ولا يحكمون بصحة كل ما في الكتب الأربعة.. ويمثلون الأكثرية[2].

لكن شيخهم الأنصاري يكشف -حسب ما ينقله عن محققهم غلام رضا القمي - أن الأخباريين لا يعتمدون في الأدلة الشرعية إلا على أخبار الشيعة فقط، ويقبلونها على علاتها بلا تفريق بين صحيحها وسقيمها. يقول ما نصه: (ويعجبني في بيان وجه تسمية هذه الفرقة الأخباريين المرموقة بالأخبارية وهو أحد أمرين:

الأول: كونهم عاملين بتمام الأقسام من الأخبار من الصحيح والحسن والموثق والضعيف[3] من غير أنه يفرقوا بينها في مقام العمل في قبال المجتهدين.

الثاني: أنهم لما أنكروا الأدلة الثلاثة بما فيها القرآن الكريم وخصوا الدليل بالواحد منها، أعني الأخبار فلذلك سموا بالاسم المذكور)[4].

فهم هنا استجابوا لأساطيرهم التي تقول بنقص القرآن؛ فأعرضوا عن كتاب الله في مقام الاحتجاج، واعتمدوا على تلك الأساطير، فهم بهذا أخرجوا أنفسهم عن دائرة الإسلام، ومع ذلك فإن جملة من شيوخ الشيعة تدعي مع هذا الكفر البواح الذي أعلنته طائفة الأخبارية: أن الخلاف بين الأصولين والأخبارين (يقتصر على بعض الوجوه البسيطة ككل خلاف يحدث بين أبناء الطائفة الواحدة تبعاً لاختلاف الرأي والنظر)[5].

وقال صاحب الأصوليون والإخباريون فرقة واحدة: (إني بحسب تتبعي وفحصي كتب الأصوليين والأخباريين لم أجد فرقاً بين هاتين الطائفتين إلا في بعض الأمور الجزئية التي لا توجب تشنيعاً ولا قدحاً)[6].

فهل هم إذن وجهان لعملة واحدة؟!

ولقد حاول بعض الشيعة المعاصرين أن يخفف من وقع الكلمة السابقة حول عملهم بالأخبار وردهم

---

(١) انظر: العقل عند الشيعة الإمامية، رشدي عليان.

(٢) انظر: حسن الأمين/ دائرة المعارف: ص ١٠٧، عز الدين/ بحر العلوم/ التقليد في الشريعة: ص ٩٢، فرج العمران/ الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة: ص ١٩.

(٣) سيأتي إيضاح لهذه المصطلحات في فصل (قولهم في السنة).

(٤) القلائد على الفرائد، حاشية على رسائل الشيخ الأنصاري، مبحث حجية القطع.

انظر: التقليد في الشريعة الإسلامية: ص ٩٣.

(٥) التقليد: ص ٩٢، وانظر: البحراني/ الحدائق ١٦٩/١-١٧٠.

(٦) فرج العمران/ الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة ص: ٢-٣.

للقرآن، فقال: (كيف ينكر الأخباريون وهم من المسلمين دليلية الكتاب)[١]، ثم التمس لذلك مخرجاً بما ذكره شيخهم الاسترابادي من (أن القرآن ورد على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعية)[٢].. فلا يجـوز فهمـه والعمل به إلا بمقتضى أخبارهم[٣]. فكأن نهاية القولين واحدة، لأن أخبارهم قد حرفـت معـاني القـرآن، وصرفتها عن مدلولها -كما سيأتي- ولا سيما وهذه الطائفة لا تفرق بين صحيح الأخبار وباطلها.

أما بداية افتراق الإثني عشرية إلى: أصولية، وأخبارية فيذكر البحراني أن شيخهم محمد أمين الاسترابادي (المتوفى سنة ١٠٣٣هـ) (هو أول من فتح باب الطعن على المجتهـدين، وتقـسيم الفرقـة.. إلى أخبـاري ومجتهد)[٤]. ومنهم من يذكر أنه أقدم من ذلك، وأن الاسترابادي هو الذي جدده[٥].

هذا وقد جرى بين هاتين الفرقتين ردود ومنازعات وتكفير وتشنيع حتى إن بعضهم يفتي بتحريم الصلاة خلف البعض الآخر[٦]، وكان من شيوخ طائفة الأخبارية من لا يلمس مؤلفات الأصوليين بيده تحاشـياً مـن نجاستها، وإنما يقبضها من وراء ملابسه[٧].

وقد كفر الاسترابادي (الأخباري) بعض الأصوليين ونسبهم إلى تخريب الدين[٨] -على حد تعـبيره- كما نسب الكاشاني (الأخباري) صاحب الوافي - أحد مصادرهم الثمانية- جمعاً من علمائهم إلى الكفـر[٩]، ورد عليه بعضهم بأن له من المقالات التي جرى فيها على مذهب الصوفية والفلاسفة ما يوجب الكفر كقوله بوحدة الوجود[١٠].. وهكذا يكفر بعضهم بعضاً كما كان أسلافهم من قبل، كما صورته جملة من رواياتهم -كما سيأتي[١١]- مع أن الطائفتين كلاهما من الإثني عشرية.

أما عناصر الخلاف بين الفريقين فقد ألف في شأنها شيخهم جعفر كاشف الغطا كتاباً بعنـوان: الحـق

---

(١) عز الدين/ التقليد: ص ٩٣.
(٢) الفوائد المدنية: ص٤٧-٤٨، التقليد ص ٩٤، الحدائق: ١٦٩/١.
(٣) الفوائد المدنية: ص٤٧-٤٨، التقليد ص ٩٤، الحدائق: ١٦٩/١.
(٤) لؤلؤة البحرين: ص١١٧.
(٥) انظر: الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة: ص ٤.
(٦) انظر: محمد جواد مغنية/ مع علماء النجف: ص ٧٤.
(٧) محمد آل الطلقاني/ الشيخية: ص ٩.
(٨) انظر: لؤلؤة البحرين/ للبحراني: ص ١١٨.
(٩) انظر: لؤلؤة البحرين/ للبحراني: ص ١٢١.
(١٠) وهو البحراني/ انظر لؤلؤة البحرين: ص١٢١.
(١١) انظر: مبحث الغيبة من هذه الرسالة.

المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الإخباريين[1] أنهى فيه عناصر الخلاف إلى ثمانين، بينما نرى شيخهم البحراني يحاول أن يقلل من مسائل الخلاف بينهما فيهبط بها ليقصرها على ثمان[2] أو أقل[3]؛ لأنه يرى أن هذا الخلاف يؤدي إلى القدح في شيوخ الطرفين وفتح باب الطعن والتشنيع على الشيعة[4]. ومن بعده محسن الأمين الذي جعلها خمساً[5]، وصنف ثالث توسط فجعلها ثلاثاً وأربعين[6] أو أربعين[7] أو تسعاً وعشرين[8].

والتقليل من الخلاف يعود إلى أنهم يرجعون بعض المسائل إلى بعض، أو يحكمون بأن الأمر فيه خلاف عند هؤلاء وهؤلاء، فلا يعتبر حينئذ خلافاً بين طرفين، أو أن الخلاف ليس بخلاف حقيقي كخلافهم حول الإجماع الذي يثبته الأصوليون وينكره الأخباريون، ولكن شيخهم البحراني يعتبر هذا ليس بخلاف ثابت؛ لأن الإجماع وإن ذكره المجتهدون (الأصوليون) في الكتب الأصولية وعدوه في جملة الأدلة.. إلا أنك تراهم في مقام التحقيق في الكتب الاستدلالية يناقشون في ثبوته وحصوله وينازعون في تحققه ووجود مدلوله حتى يضمحل أثره بالكلية[9].

وليس الغرض هنا بسط مسائل الخلاف بينهم[10] وإنما الإشارة إلى انقسام الشيعة على نفسها إلى حزبين متعاديين متنازعين في أصول الاستدلال وغيرها، وإن حاول بعضهم أن يخفف من هذا.. وهنا أشير إلى أن الخلاف الذي وقع بين هاتين الفرقتين من الإثني عشرية قد كشف أموراً كثيرة من حقائق المذهب بحكم

---

(١) طبع في طهران عام ١٣١٦هـ، انظر: الذريعة من ٣٧/٧-٣٨.

(٢) انظر: عز الدين بحر العلوم/ التقليد: ص ٩٥.

(٣) لأني رجعت إليها في الحدائق فلم أجده أثبت أكثر من أربعة فروق، وانظر الحدائق: ١٦٧/١وما بعدها.

(٤) الحدائق: ١٦٧/١.

(٥) انظر: أعيان الشيعة: ٤٥٣/١٧-٤٥٨.

(٦) وهو شيخهم عبد الله بن صالح البحراني في كتابه منية الممارسين، انظر: الحدائق ١٦٧/١.

(٧) وهو شيخهم عبد الله السماهيجي (انظر: روضات الجنات: ٣٦/١).

(٨) وهو: الخوانساري. انظر: روضات الجنات ٣٦/١ وما بعدها.

(٩) الحدائق: ١٦٨/١.

(١٠) انظر هذه المسائل في: مقتبس الأثر للحائري: ٢٩٦/٣ وما بعدها، الخوانساري/ روضات الجنات: ٣٦/١، البحراني/ الحدائق: ١٦٧/١ وما بعدها، الكشكول: ٣٨٦/٢-٣٨٩، محمد صادق بحر العلوم/ دليل القضاء الشرعي أصوله وفروعه: ٢٢/٣-٢٦، محسن الأمين/ أعيان الشيعة: ٤٥٣/١٧-٤٥٨، عز الدين بحر العلوم/ التقليد ص: ٩٥ وما بعدها، الغريفي/ الاجتهاد والفتوى: ص ٩٩.

هذا وقد ذكر بعضهم بأن أهم النقاط التي جرى فيها الخلاف هي أربع، إحداها: تنويع الحديث إلى صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف، حيث قرره الأصوليون ومنعه الأخباريون، والثانية: مسألة التقليد، فالأصوليون لا يجوزون تقليد الميت، ولكن الأخباريين يجوزونه، وثالثها، ورابعها: الإجماع والعقل حيث قال الأصوليون بالاحتجاج بهما بعد الكتاب والسنة، ومنع من ذلك الأخباريون. انظر: الغريفي/ الاجتهاد والفتوى: ص ٩٩.

ارتفاع التقية في صولة النزاع، وما كانت لتبين لو لم يكن هذا الخلاف.

وإن دراسة واعية متأنية للخلف بين الطرفين لتكشف الكثير من أسرار المذهب[1].

---

(١) وقد استفدت مما جرى من خلاف بينهما في فصل: قولهم في السنة، وفصل الإجماع.

الباب الأول: اعتقادهم في مصادر الإسلام:

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عقيدتهم في كتاب الله.

الفصل الثاني: عقيدتهم في السنة.

الفصل الثالث: عقيدتهم في الإجماع.

الفصل الأول: اعتقادهم في القرآن الكريم:

في هذا الفصل نتناول -بمشيئة الله- أقوال الشيعة التي تبين اعتقادهم في كتاب الله سبحانه، فنعرض -أولاً- لمذهبهم في حجية القرآن وخروجهم في هذا الأمر عما أجمع عليه المسلمون، وذلك بقولهم: إن القرآن ليس بحجة إلا بقيم. هو أحد الاثني عشر، وكذا قولهم: إن علم القرآن عند الأئمة، وقد اختصوا بمعرفته لا يشركهم فيه أحد، وكذا زعمهم بأن قول الإمام يخصص عام القرآن، ويقيد مطلقه.. إلخ.

ثم نعرض -ثانياً- لعقيدتهم في تأويل القرآن، ونتناول فيه قولهم: بأن للقرآن معاني باطنة لا يعرفها إلا الأئمة، وقولهم الآخر: بأن جل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم.

ثم نتناول -ثالثاً- عقيدتهم في نص القرآن وندرس هل الشيعة تقول بنقص القرآن وتغييره؟

هذا والشيعة تقول بأن القرآن مخلوق، حيث اقتفت أثر المعتزلة في ذلك، وسنتناول هذه المسألة في فصل عقيدتهم في الأسماء والصفات إن شاء الله.

كما أن للشيعة دعوى شائعة في كتبها، ولم أر من خصها بدراسة، أو إشارة، وهي دعواهم تنزّل كتب إلهية على الأئمة، وقد خفيت هذه المسألة حتى رأيت من الباحثين من خلط بينها وبين ما ينسب للشيعة من قولهم بتحريف القرآن كـجولد سيهر، ومحب الدين الخطيب، وإحسان إلهي ظهير.

وكذلك تدعي الشيعة بأن عند أئمتها جميع الكتب التي نزلت على الأنبياء.

وسنعرض لهذه المسألة والتي قبلها في مبحث (الإيمان بالكتب) والذي هو أحد أركان الإيمان. وإنما أشرت إليها هنا حتى يتسنى تصور عقائدهم المتعلقة بكتاب الله في مكان واحد، وقد أرجأت الحديث عن المسائل الثلاث للموضعين المذكورين، لأنها بهما أولى فيما يظهر.

هذا وعقائد الشيعة الإثني عشرية في كتاب الله بهذه الصورة لم تنل العناية من تناول مسألة الشيعة -حسب اطلاعي- وقد أكثر المعاصرون من الحديث عن مسألة واحدة وهي ما يقال عن الشيعة من قولهم بنقص

القرآن وتغييره.

وسنرى أيضاً أن هذه القضية لم تسلم من الخلط والتعميم انسياقاً وراء ما قاله غلاة الـشيعة في هـذه المسألة؛ والله المستعان.

المبحث الأول: اعتقادهم في حجية القرآن:

سنقسم هذا المبحث إلى مسائل ثلاث: الأولى: قولهم: إن القرآن ليس بحجة إلا بقيم، والثانية: حـصر علم القرآن ومعرفته بالأئمة، والثالثة: زعمهم بأن قول الإمام يخصص عام القرآن، ويقيد مطلقه.. إلخ.

المسألة الأولى: اعتقادهم أن القرآن ليس حجة إلا بقيم:

أثناء مطالعتي في كتب الشيعة رأيت هذه المسألة يؤكد عليها في أكثر من كتاب من كتبـهم المعتمـدة عندهم، وما كان يخطر بالبال أن تذهب طائفة من الطوائف التي تزعم لنفسها الإسلام إلى القول: (بأن القرآن ليس حجة) والله يقول -لمن طلب آية تدل على صدق الرسول-: ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ)) [العنكبوت:٥١].

فالقرآن العظيم هو الشاهد والدليل والحجة، ولكن شيخ الشيعة ومن يسمونه بـ(ثقة الإسلام) الكليني يروي في كتابه: أصول الكافي والذي هو عندهم كـصحيح البخاري عند أهل السنة[١] يروي ما نصه: (... أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم: وأن علياً كان قيم القرآن، وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله)[٢].

كما توجد هذه المقالة أيضاً في طائفة من كتبهم المعتمدة كـرجال الكشي[٣]، وعلـل الـشرائع[٤]، والمحاسن[٥]، ووسائل الشيعة[٦]، وغيرها.

فماذا يعنون بهذه العقيدة: أيعنون بذلك أن النص القرآني لا يمكن أن يحتج به إلا بالرجوع لقول الإمام؟ وهذا يعني أن الحجة هي في قول الإمام لا قول الرحمن، أم يعنون أن القرآن لا يؤخذ بنظامه إلا بقوة السلطان وهو القيم على تنفيذه؟ ولكن ورد عندهم في تتمة النص ما ينفي هذا الاحتمال وهو قولهم: (فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجئ، والقدري، والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته فعرفت أن القرآن

---

(١) انظر: فصل (اعتقادهم في السنة) من هذا الكتاب.

(٢) أصول الكافي: ١٨٨/١.

(٣) رجال الكشي: ص٤٢٠.

(٤) الصدوق/ علل الشرائع: ص ١٩٢.

(٥) البرقي/ المحاسن: ص ٢٦٨.

(٦) الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١٤١/١٨.

لا يكون حجة إلا بقيم)[1].

ومعنى هذا أن قول الإمام هو أفصح من كلام الرحمن، ويظهر من هذا أنهم يرون أن الحجـة في قـول الإمام لأنه الأقدر على البيان من القرآن، ولهذا سموه بالقرآن الصامت، وسمو الإمام بالقرآن الناطق، ويـروون عن علي أنه قال: (هذا كتاب الله الصامت وأنا كتاب الله الناطق)[2]. وقال: (ذلك القرآن فاسـتنطقوه فلـن ينطق لكم أخبركم عنه...)[3].

ويقولون -في رواياتهم-: (وعلي تفسير كتاب الله)[4]، ومرة أخرى يدعون بأن الائمة هـم القـرآن نفسه[5]، وحيناً يزعمون بأن القرآن لم يفسر إلا لرجل واحد هو علي[6]. وما ندري لم يكون علي قيم القرآن وهو القرآن نفسه؟! وإذا كان هو القرآن أو القيم عليه فلماذا يفسر له، وكيف يفسر له وهو تفسيره؟! إنهـا أقوال يضرب بعضها بعضاً، وهي برهان أكيد على أنها من وضع زنديق أراد إفساد دين المسلمين، وكيف يقال مثل ذلك في كتاب أنزله الله سبحانه وتعالى ليكون هداية للناس ((إِن هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلتِي هِيَ أَقْـوَمُ)) [الإسراء:٩].

قال الخليفة الراشد علي رضي الله عنه: (كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهـو حبـل الله

---

(١) الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١٤١/١٨.

(٢) الحر العاملي/ الفصول المهمة: ص ٢٣٥.

(٣) أصول الكافي: ٦١/١.

(٤) البحار: ٢٠٩/٣٧، الطبرسي/ الاحتجاج: ص ٣١-٣٣، البروجردي/ تفسير الصراط المستقيم: ٢٠/٣٠.

(٥) ولهذا نجدهم يفسرون قوله سبحانه: (.. وَاتَبَعُواْ النورَ الذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ..) يقولون: النور: علي والأئمة علـيهم الـسلام (فالأئمة بناء على هذا أنزلوا من السماء إنزالاً) الكافي: ١٩٤/١، ويفسرون قوله تعالى: (وَإِذَا تُتلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِنَاتٍ قَالَ الذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَـذَا أَوْ بَدلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبدلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتبِعُ إلا مَـا يُـوحَى إِلَي)[يونس:١٥].

يقولون: (ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَـذَا أَوْ بَدلْهُ) يعني: أمير المؤمنين.

(انظر: تفسير العياشي: ١٢٠/٢، أصول الكافي: ٤١٩/١، تفسير البرهان: ١٨٠/٢، تفسير نور الـثقلين: ٢٩٦/٢، تفـسير القمي: ٣١٠/١، بحار الأنوار: ٨٠/٣٦).

ومثل ذلك تفسيرهم لقوله تعالى: (أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَلُهُ بَـل لاَ يُؤْمِنُـونَ)[الطـور:٣٣] (فَلْيَـأْتوا بِحَـدِيثٍ مِثْلِـهِ إِن كَـأْنوا صَادِقِينَ)[الطور:٣٤].

جاء في تفسير القمي: (أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَلُهُ) يعني: أمير المؤمنين (بَل لاَ يُؤْمِنُونَ) أنه لم يتقوله ولم يقمه برأيه، ثم قـال: (فَلْيَـأْتوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ) أي: رجل مثله من عند الله (إِن كَأْنوا صَادِقِينَ). (انظر: تفسير القمي: ٣٣٣/٢، البحـراني/ البرهـان في تفسير القرآن: ٢٤٢/٤، بحار الأنوار: ٨٥/٣٦) ومثل ذلك كثير.

(٦) أصول الكافي: ٢٥٠/١.

المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألـسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعـا إليه هدي إلى صراط مستقيم)[1].

وقال ابن عباس رضي الله عنه: ضمن الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية: ((فَمَنْ اتَبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُ وَلاَ يَشْقَى)) [طه:١٢٣][2].

ومسألة أن كتاب الله هو الحجة والإمام لا تحتاج إلى بسط الأدلة، والتوسع في إقامة البراهين، ولقد آثرنا فيما عرضنا من دليل أن نأخذه من كتاب الله سبحانه، وما جاء عن بعض أهل البيت في مصادر أهل الـسنة. وقبل أن ننهي الحديث في هذه القضية نشير إلى ما ينقضها من كتب الشيعة نفسها كبرهان على تناقـضهم، كما نشير إلى الهدف من وضع تلك المقالة.

ففي بعض مصادرهم المعتمدة جاء النص التالي: (ذكر الرضا رضي الله عنه يوماً القرآن فعظم الحجـة فيه.. فقال: (هو حبل الله المتين وعروته الوثقى.. جعل دليل البرهان[3] وحجة على كل إنسان، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)[4].

وفي نص آخر لهم: (.. فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن، فإنـه شـافع مشفع، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل..)[5].

---

(١) قال ابن كثير في تعليقه على هذا الخبر: (وقد وهم بعضهم في رفعه، وقصارى هذا الحديث أن يكون مـن كـلام أمـير المؤمنين علي رضي الله عنه). انظر: ابن كثير/ فضائل القرآن: ص ١٥. وقد أخرجه مرفوعاً الترمذي، في ثواب القـرآن، باب ما جاء في فضل القرآن رقم (٢٩٠٦): ١٧٢/٤، والدارمي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب فـضل القـرآن ص:٨٣١، ورواه الإمام أحمد في مسنده: ٧٠٣/٢ رقم (٧٠٤)، تحقيق أحمد شاكر.
والحديث في سنده مقال. قال الترمذي: (هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث -أحد رجال السند- مقال). (انظر: الترمذي: ١٧٢/٤)، وقال الحافظ ابن العربي المالكي: وحديث الحارث لا ينبغي أن يعول عليـه. (انظر: عارضة الأحوذي: ٣٠/١١). قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده ضعيف جداً من أجل الحـارث. (انظـر: المـسند ٧٠٤/٢) وقال الشيخ الألباني: إسناده ضعيف، فيه الحارث الأعور، وهو لين، بل اتهمه بعض الأئمة بالكذب، ولعل أصله موقوف على علي رضي الله عنه فأخطأ الحارث فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم انظر: شرح الطحاوي، الطبعة الـتي خرج أحاديثها الألباني ص: ٦٨، وهذا الأثر مروي عن علي في كتب الشيعة: انظر: تفسير العياشـي: ٣/١، البرهـان: ٧/١، تفسير الصافي: ١٥/١، بحار الأنوار: ٧/١٩.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير الطبري: ٢٢٥/١٦.

(٣) كذا وردت في المصدر المنقول عنه، وقد تكون صوابها «الحيران» لأن البرهان لا يحتاج إلى دليل.

(٤) انظر: (المجلسي/ البحار: ١٤/٩٢، ابن بابويه/ عيون أخبار الرضا: ١٣٠/٢.

(٥) انظر: تفسير العياشي: ٢/١، البحار: ١٧/٩٢.

وفي نهج البلاغة المنسوب لـعلي[1]. رضي الله عنه والذي هو عند الشيعة: لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[2] جاء النص التالي: (فالقرآن آمر زاجر، وصامت ناطق، حجة الله على خلقه..)[3].

ولهذه النصوص شواهد أخرى وهي تكشف لنا مدى التناقض والاضطراب الواقع في مـصادر هـؤلاء القوم؛ فرواياتهم -كما ترى- يعارض بعضها بعضاً، لكنهم في حالة التناقض تلك قد وضعوا لهم منهجاً خطيراً وهو الأخذ بما خالف العامة -وهم أهل السنة عندهم- كما سيأتي تفصيل ذلك في معتقدهم في الإجمـاع - فيأخذون بالجانب الشاذ عن الجماعة، وإن جاء نص يخالفه، وإن استيقظ شيخ من شيوخهم، واستمع إلى نداء الحق، وأعلن مخالفته لضلالهم قالوا في ذلك كله: تقية -كما سيأتي في مبحث التقية-.

والمتأمل لتلك المقالة التي تواترت في كتب الشيعة يلاحظ أنها من وضع عدو حاقد أراد أن يصد الشيعة عن كتاب الله سبحانه، ويضلهم عن هدى الله، فما دامت تلك المقالة ربطت حجية القرآن بوجـود القـيم، والقيم هو أحد الأئمة الإثني عشر؛ لأن القرآن فسر لرجل واحد وهو علي، وقد انتقل علم القرآن من علي إلى سائر الأئمة الإثني عشر، كل إمام يعهد بهذا العلم إلى من بعده، حتى انتهى إلى الإمام الثاني عشر[4] وهو غائب مفقود عند الإثني عشرية منذ ما يزيد على أحد عشر قرناً، ومعدوم عند طوائف من الشيعة وغيرهم.

فما دامت هذه المقالة ربطت حجية القرآن بهذا الغائب أو المعدوم فكأن نهايتها أن الاحتجاج بـالقرآن متوقف لغياب قيمه أو عدمه، وأنه لا يرجع إلى كتاب الله، ولا يعرج عليه في مقام الاستدلال؛ لأن الحجة في قول الإمام فقط، وهو غائب فلا حجة فيه حينئذ، ولذلك فإن طائفة الأخبارية من الإثني عشرية (أنكروا-كما يعترف شيوخ الإثني عشرية - الأدلة الثلاثة[5] بما فيها القرآن الكريم، وخصوا الدليل بالواحد أعني الأخبـار فلذلك سمو بالاسم المذكور)[6].

وحسبك بهذا ضلال وإضلال عن صراط الله... وتلك ليست هي نهاية التآمر على كتاب الله، وعلـى الشيعة، ولكنها حلقة من حلقات، ومؤامرة ضمن سلسلة مؤامرات طوحت بـالشيعة بعيـداً عـن جماعـة

---

(١) لقد شك في صحة نسبة الكتاب إلى علي النقاد قديماً وحديثاً. قال الذهبي: (ومن طالع نهج البلاغة جزم بأنه مكـذوب على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه)، ثم بين علامات ذلك. انظر: ميزان الاعتدال: ١٢٤/٣، ترجمة الشريف المرتـضى. وسيأتي - إن شاء الله - حديث عنه في فصل السنة، وذكر للمصادر الناقدة له.

(٢) ذكر الهادي كاشف الغطا -أحد شيوخ الشيعة المعاصرين- أن إنكار نسبته إلى علي يعد عندهم من إنكار الضروريات. وقال: (إن جميع ما فيه حاله كحال ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم). انظر: مدارك نهج البلاغة ص: ١٩٠.

(٣) نهج البلاغة ص:٢٦٥، تحقيق صبحي الصالح، البحار: ٢٠/٩٢.

(٤) سنبين هذا بالتفصيل - إن شاء الله - في فصل السنة.

(٥) يعني: الإجماع، والعقل، والقرآن الكريم.

(٦) انظر: التقليد في الشريعة الإسلامية ص: ٩٣، وقد مضى الحديث عن ذلك ص: (١٤٣) من هذه الرسالة.

المسلمين، وهي مقدمة أو إرهاص لبدء المحاولة في تفسير كتاب الله على غير وجهه، وزعمهم أن هذا هو مـا جاء عن القيم والإمام من أهل البيت، والحجة فيه لا في غيره، وهو الناطق عن القرآن، والمبين له.. ولا حجـة في القرآن إلا به.

المسألة الثانية: اعتقادهم بأن الأئمة اختصوا بمعرفة القرآن لا يشركهم فيه أحد:

فإنه مما علم من الإسلام بالضرورة أن علم القرآن لم يكن سراً تتوارثه سلالة معينة، ولم يكن لـ ـعلي اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الطليعة الأولى الذين حازوا شرف تلقي هذا القرآن عن رسول البشرية محمد بن عبد الله ونقله إلى الأجيـال كافـة.. ولكن الشيعة تخالف هذا الأصل وتعتقد أن الله سبحانه قد اختص أئمتهم الإثني عشري بعلم القرآن كله، وأنهم اختصوا بتأويله، وأن من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضل.

وتذكر بعض مصادر أهل السنة بأن بداية هذه المقالة، وجذورها الأولى ترجع لـابن سبأ فهو القائـل: (بأن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي)[1]وقد استفاض ذكر هذه المقالة في كتب الإثـني عـشرية بألوان الأخبار وصنوف الروايات:

١- جاء في أصول الكافي في خبر طويل عن أبي عبد الله قال: (إن الناس يكفيهم القرآن ولو وجدوا له مفسراً، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله فسره لرجل واحد، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب)[2].

٢- وجاء في طائفة من مصادر الشيعة المعتمدة لديهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قـال: «إن الله أنزل علي القرآن وهو الذي من خالفه ضل، ومن يبتغي علمه عند غير علي هلك»[3].

٣- وزعمت أيضاً كتب الشيعة أن أبا جعفر قال: (يا قتادة، أنت فقيه أهل البصرة؟ فقـال: هكـذا يزعمون، فقال أبو جعفر رضي الله عنه: بلغني أنك تفسر القرآن؟ فقال له قتادة: نعم -إلى أن قال: ويحك يـا قتادة إنما يعرف القرآن من خوطب به)[4].

٤- وفي تفسير فرات: (.. إنما على الناس أن يقرأوا القرآن كما أنزل، فـإذا احتـاجوا إلى تفـسيره

---

(١) الجوزجاني/ أحوال الرجال ص: ٣٨.

(٢) أصول الكافي: ٢٥/١، وسائل الشيعة: ١٣١/١٨.

(٣) وسائل الشيعة: ١٣٨/١٨، وانظر: بحار الأنوار: ٣٠٢/٧، ٢٣/١٩، الطبري (الرافضي)/ بـشارة المـصطفى ص: ١٦، أمالي الصدوق ص: ٤٠.

(٤) الكافي، كتاب الروضة: ٤١٥/١٢، رقم (٤٨٥) (المطبوع مع شرح جامع للمازندراني)، وسـائل الـشيعة: ١٣٦/١٨، تفسير الصافي: ٢١/١-٢٢، البرهان في تفسير القرآن: ١٨/١، بحار الأنوار: ٢٣٧/٢٤-٢٣٨.

فالاهتداء بنا وإلينا)[1].

ورواياتهم في هذا الباب كثيرة جداً، ولو ذهبت أنقل ما بين يدي منها لاستغرق مجلداً.

ففي الكافي مجموعة من الأبواب كل باب يتضمن طائفة من أخبارهم في هذا الموضوع مثل:

باب (أن الأئمة رضي الله عنهم ولاة أمر الله وخزنة علمه)[2].

باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة[3].

باب أن من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة[4].

باب أن الراسخين في العلم هم الأئمة[5].

باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم[6].

أما صاحب البحار فقد ضرب بسهم وافر -كعادته- في هذا المضمار، ومن أبوابه في ذلك:

باب أنهم أهل علم القرآن، وذكر في هذا الباب (٥٤) رواية[7].

وباب أنهم خزان الله على علمه وفيه (١٤) رواية[8].

كما ذكر أيضاً طائفة من روايات هذا الموضوع ضمن:

(باب أنهم لا يحجب عنهم علم السماء والأرض)[9].

وباب أنهم لا يحجب عنهم شيء[10].

وفي وسائل الشيعة للحر العاملي (باب عدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلا بعد

---

(١) تفسير فرات ص:٩١، وسائل الشيعة: ١٤٩/١٨.
(٢) أصول الكافي: ١٩٢/١.
(٣) أصول الكافي: ٢١٠/١.
(٤) أصول الكافي: ٢١٢/١.
(٥) أصول الكافي: ٢١٣/١.
(٦) أصول الكافي: ٢١٣/١.
(٧) البحار: ١٨٨/٢٣-٢٠٥.
(٨) البحار: ١٠٥/٢٦.
(٩) البحار: ١٠٩/٢٦.
(١٠) البحار: ١٣٧/٢٦.

معرفة تفسيرها من كلام الأئمة رضي الله عنهم فيه ثمانون حديثاً من أحاديثهم)[1].

وفي الفصول المهمة في أصول الأئمة (باب أنه لا يعرف تفسير القرآن إلا الأئمة)[2].

وفي تفسير الصافي يخصص إحدى مقدمات تفسيره لهذه القضية وهي: (المقدمة الثانية في نُبَذٌ مما جاء في أن علم القرآن كله إنما هو عند أهل البيت رضي الله عنهم)[3].

أما صاحب مقدمة البرهان فيقول: (الفصل الخامس في بيان ما يدل على أن علم تأويل القرآن بل كلـه عند أهل البيت عليهم السلام)[4]. ويذكر في هذا الفصل طائفة من أخبارهم في هذه المسألة، ثم يقول: (أقول: والأخبار في هذا الباب أكثر من أن تحصى)[5].

ولو ذهبنا نستقصي الكتب الشيعية التي تعرضت لهذا لطال بنا المقام؛ لأن هذا من أصولهم، قال أحـد آياتهم[6]: (اعلم أن علم القرآن مخزون عند أهل البيت، وهو مما قضت به ضرورة المذهب)[7].

ومن العجب أنهم بدعواهم أن علم القرآن عند الأئمة نسبوا إلى الأئمة علم كل شئ، فيقول أبو عبد الله - كما يزعمون -: (إني لأعلم ما في السموات، وأعلم ما في الأرضين، وأعلم ما في الجنة، وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، ثم مكث هنيئة فرأى أن ذلك كبر على من سمعه فقال: علمت ذلك من كتـاب الله أن الله يقول: فيه تبيان كل شيء)[8].

لاحظ أن هذا النص الذي يزعم صاحبه -ونبرئ جعفراً منه، فإمامته ودينه ينفيان ذلك عنه- العلم بكل شيء يجهل أقرب الأشياء لديه.. حيث إن القرآن ليس فيه (تبيان كل شيء) وإنما هذا تحريف لقـول تعـالى: ((تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ)) [النحل:٨٩] وهو يزعم أن هذه آية من القرآن، ففضحه الله بذلك.. وهذا برهان أن هذه النصوص من وضع ملحد اندس في صفوف المسلمين للكيد للإسلام وأهله.

مناقشة هذه المقالة ونقدها:

أ- مناقشة النصوص:

---

(١) وسائل الشيعة: ١٨/١٢٩-١٥٢.

(٢) الحر العاملي/ الفصول المهمة ص: ١٧٣.

(٣) تفسير الصافي: ١/١٩.

(٤) مقدمة البرهان: ص١٥.

(٥) مقدمة البرهان: ص١٦.

(٦) وهو حسين البروجردي من شيوخهم المعاصرين.

(٧) تفسير الصراط المستقيم ٣/٤.

(٨) البحار: ٢٦/١١١.

كما يلاحظ القارئ أنه لا يسمح المقام بجمع نصوصهم في هذه المسألة لكثرتهـا، إذ جمعهـا ونقـدها يستغرق صحفات كثيرة.. وحسبنا أننا ذكرنا بعض الأمثلة عليها، إذ كلها تحوم حول معـنى واحـد، هـو اختصاص الأئمة الاثني عشر بعلم القرآن، وأنه مخزون عندهم، وبه يعلمون كل شيء.. وسنتوقف عند كـل نص عرضناه لنناقشه ونحلله.. ثم نعود لأصل المقالة وننقدها:

النص الأول: (الذي يقول بأن الرسول لم يبين القرآن إلا لـعلي...).

الله سبحانه يقول: ((وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)) [النحل:٤٤] وكتب الشيعة تقول -كما سلف-: ليست من وظيفة الرسول بيان القرآن للناس، وإنما مهمته بيان (شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب) أما بيان القرآن للناس وتفسيره فهو رسالة علي لا محمد[١].

وكلام الإثني عشرية هنا يذكر بكلام فرقة من فرقة الغلاة وهم الغرابية التي قالت: إن محمداً صـلى الله عليه وسلم كان أشبه بعلي من الغراب بالغراب، وأن الله عز وجل بعث جبريل عليه السلام بالوحي إلى علـي فغلط جبريل عليه السلام وأنزل الوحي على محمد[٢].

ما الفرق بين هذه المقالة، ونص الإثني عشرية؟! إن الإثني عشرية أعطوا علياً الرسالة بـدون دعـوى الغلط، وزعموا أن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم التعريف بـعلي فقط.

وأترك للقارئ تدبر بقية المعاني، فهي ناطقة بذاتها.

النص الثاني:

يقول بأن من ابتغى علم القرآن عند غير علي فقد هلك[٣].

أقول: من ابتغى علم القرآن من القرآن، أو من سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، أو مـن صـحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فيهم علي فقد اهتدى، والقول بأن من طلب علم القرآن عند غـير علـي هلك ليس من دين الإسلام، وهو مما علم بطلانه من الإسلام بالضرورة، فلم يخص النبي صلى الله عليه وسـلم أحداً من الصحابة بعلم من الشريعة دون الآخرين. قال تعالى: ((وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)) [النحل:٤٤] فالآية تدل على أن البيان للناس وليس لفرد أو طائفة منهم ولو كان أهل بيته.

وقد نفى أمير المؤمنين علي أن يكون قد خصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعلم دون الناس[٤].

---

(١) انظر نص ص: (١٦٢).

(٢) ابن حزم/ الفصل: ٤٢/٥، وانظر: البغدادي/ الفرق بين الفرق ص: ٢٥٠، الإسفراييني/ التبصير في الدين: ص ٧٤، ابن المرتضى/ المنية والأمل ص: ٣٠، الملطي/ التنبيه والرد ص: ١٥٨ وسماها (الجمهورية).

(٣) انظر نصه ص: (١٦٣).

(٤) تقدم الإشارة لهذا الحديث، وتخريجه من كتب السنة: ص: (٧٩).

وقد خاطب النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة، ومن بعدهم، ورغبهم في تبليغ سنته ولم يخص أحـداً منهم فقال -كما يروي زيد بن ثابت وغيره-: «نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غـيره، فإنـه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه...»[1] وقد روت هذا الحديث كتب الإثـني عشرية المعتمدة[2] فيكون حجة عليها.

أما النص الثالث:

فهو يدعي أن القول لم يخاطب به سوى الأئمة الاثني عشر، ومن هنا فلا يعرف القرآن سـواهم (إنمـا يعرف القرآن من خوطب به)[3]، ولهذا يعتبر صحابة رسول الله، والتابعون وأئمة الإسلام على امتداد العصور قد (هلكوا وأهلكوا) بقيامهم بتفسير القرآن وفق أصوله، أو اعتقادهم أن في كتاب الله مـا لا يعـذر أحـد بجهالته، ومنه ما تعرفه العرب من كلامها، ومنه ما لا يعرفه إلا العلماء، ومنه ما لا يعلمه إلا الله[4].

فـالشيعة تزعم أنه لا يعرف القرآن سوى الأئمة، وأنهم يعرفون القرآن كله.

وهذه دعوى تفتقر إلى الدليل، وزعم يكذبه العقل والنقل، وينقضه واقع التفسير عندهم -كما سيأتي-.

النص الرابع:

يبين أن وظيفة الناس جميعاً سوى الأئمة الاثني عشر هو قراءة القرآن فقط.

ولا يجوز لأحد أن يتولى منصب تفسير القرآن[5]، حتى ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن وظيفته بيان (شأن ذلك الرجل..)، كما أنه من باب أولى ليس لأحد من الصحابة والسلف والأئمة أن يتولى شيئاً من

---

(1) أخرجه أحمد: ١٨٣/٥، واللفظ له، والدارمي/ مقدمة، باب الاقتداء بالعلماء: ٧٣/١، وأبو داود، كتاب العلـم، بـاب فضل نشر العلم، ٦٨/٤-٦٩، وابن ماجه، المقدمة، باب من بلغ علماً: ٨٤/١، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع: ٣٣/٥-٣٤، وابن حبان في صحيحه (انظر: موارد الظمآن، كتاب العلـم، بـاب روايـة الحديث لمن فهمه ولمن لم يفهمه ص: ٤٧)، قال ابن حجر في تخريج المختصر: حديث زيد بن ثابت هذا صحيح خرجـه أحمد وأبو داود، وابن حبان، وابن أبي حاتم، والخطيب، وأبو نعيم، والطيالسي، والترمذي، وفي الباب عن معاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وأنس وغيرهم.

(انظر: فيض القدير: ٢٨٥/٦). وقد ذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٦٨٩/١-٦٩٠، وللشيخ عبـد المحـسن العباد دراسة حول هذا الحديث بعنوان: (دراسة حديث نضر الله امرأً سمع مقالتي) رواية ودراية.

(2) انظر: أصول الكافي: ٤٠٣/١، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٦٣/١٨.

(3) انظر: ص (١٣٣-١٣٤).

(4) روي هذا المعنى عن ابن عباس (انظر: تفسير الطبري: ٧٦/١ تحقيق وتخريج أحمد شاكر، ومحمود شاكر، وانظر: تفـسير ابن كثير: ٥/١).

(5) انظر نصه: (١٣٤).

ذلك، وإن احتاج أحد لتفسير آية فليرجع إلى من عنده علم القرآن: إلى أئمتهم.. وماذا سيجد من يرجـع إلى تفاسير الشيعة كـتفسير القمي والعياشي، والبرهان، وتفسير الصافي، أو ما في الكافي، والبحار مـن تفـسير لآيات القرآن يزعمون نسبتها لأئمتهم؟! سيجد تأويلات باطنية ليس لها صلة بنص القرآن، ولا سياق الآيات ولا معانيها ومفهوماتها.. كما سنرى نماذج من ذلك.

إن أوضح برهان في رد هذه الدعاوى هو واقع التفسير عند هؤلاء القوم، ثم إن النص المذكور يدعو إلى الإعراض عن تدبر القرآن وفهم معانيه، وهذا من الصد عن دين الله وشرعه.. ولعل الدافع لوضع مثل هـذه الروايات هو محاولة منع جمهور الشيعة من قراءة كتاب الله وتدبره وفهمه؛ لأن في ذلك افتـضاحاً لكـذب مؤسسي هذا المذهب وكشفاً لأضاليلهم، وتعرية لمناهجهم الباطنية في تأويل كتاب الله.

ب- نقد هذه المقالة:

تقوم هذه المقالة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أودع علياً علم القرآن، وقد وجد لهـذه المقالـة أصل في حياة أمير المؤمنين، وأظهرت السبئية القول بأن عند علي غير ما عند الناس، فنفى أمير المؤمنين ذلـك نفياً قاطعاً وقال: (والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة! ما عندنا إلا ما في القـرآن، إلا فهمـاً يعطـى رجـل في كتابه...)[1]كما مر.

وما يجب أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ((لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)) [النحل:٤٤] يتناول هذا وهذا. وقد قال أبو عبد الـرحمن الـسلمي[2]: (حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن -كـعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما- أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنـا القرآن والعلم والعمل جميعاً)[3]. ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة، وذلك أن الله تعالى قال: ((كِتَـاب

---

(١) تقدم تخريجه ص: (٧٩).

(٢) مقرئ الكوفة، الإمام العلم عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي صلى الله عليـه وسلم، وقد أخذ القراءات عن عثمان، وعلي، وزيد، وأبي، وابن مسعود.
انظر: الذهبي/ سير أعلام النبلاء: ٢٦٧/٤، السيوطي/ طبقات الحفاظ: ص١٩.
وهو غير أبي عبد الرحمن السلمي شيخ الصوفية، صاحب حقائق التفسير (ت٤١٢) الذي نسب إلى جعفر الصادق أقـوالاً في تأويل القرآن على طريقة الباطنية.
وجعفر بريء من ذلك (انظر: ابن تيمية/ منهاج السنة: ١٤٦/٤، والفتاوى: ٢٤٢/١٣-٢٤٣، وانظر في ترجمـة الـسلمي الأخير: الخطيب البغدادي/ تاريخ بغداد: ٢٤٨/٢-٢٤٩، الذهبي ميزان الاعتدال: ٥٢٣/٣).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٣٣١/١٣، وقد أخرجه الطبري في تفسيره: ٨٠/١، وقال المحقق في تعليقه على هذا الأثر: (هذا إسناد صحيح متصل). انظر: تفسير الطبري، تحقيق وتعليق محمود شاكر، وأحمد شاكر. وأخرجه الطـبري: ٨٠/١ من طريق الحسين بن واقد، حدثنا الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود قال: (كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيـات

أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ)) [ص:٢٩]. وقال: ((أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ)) [النساء:٨٢]،[محمد:٢٤] وقال: ((أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ)) [المؤمنون:٦٨]. وتدبر القرآن بدون فهم معانيه لا يمكن، وكذلك قال تعالى: ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)) [يوسف:٢]. وعقل القرآن متضمن لفهمه، ومن المعلوم أن كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى بذلك.

ولهذا لم تعد فئة من الشيعة تهضم هذه المقالة. وخرجت عن القول بكل ما فيها، فقالت بأن ظواهر القرآن لا يختص بعلمها الاثنا عشر، بل يشركهم غيرهم فيها، أما بواطن الآيات فمن اختصاص الأئمة. وقام خلاف كبير حول حجية ظواهر القرآن بين الأخباريين والأصوليين، فالفئة الأولى ترى أنه لا يعلم تفسير القرآن كله ظاهره وباطنه إلا الأئمة، والأخرى ترى حجية ظواهر القرآن لعموم الأدلة في الدعوة لتدبر القرآن وفهمه[(١)].

إن دعوى أن القرآن لم يفسر إلا لعلي هي مخالفة لقول الله سبحانه: ((وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)) [النحل:٤٤]. فالبيان للناس لا لعلي وحده -كما سبق- فليس لمن قال بهذه المقالة إلا أحد طريقين: إما القول بأن الرسول لم يبلغ ما أنزل إليه، وإما أن يكذب القرآن، وهي مخالفة للعقل وما علم من الإسلام بالضرورة، ودعوى أن علم القرآن اختص به الأئمة ينافيه اشتهار عدد كبير من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بتفسير القرآن كالخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت وغيرهم. (وكان علي رضي الله عنه يثني على تفسير ابن عباس)[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر علي، وابن عباس يروي عن غير واحد من الصحابة؛ يروي عن عمر وأبي هريرة وعبد الرحمن بن عوف وعن زيد بن ثابت وأبي بن كعب وأسامة بن زيد وغير واحد من المهاجرين والأنصار. وروايته عن علي قليلة جداً، ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن علي، وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن

لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن).

قال المحقق: (هذا إسناد صحيح). وهو موقوف على ابن مسعود، ولكنه مرفوع معنى؛ لأن ابن مسعود إنما تعلم القرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فهو يحكي ما كان في ذلك العهد النبوي المنير (أخرجه الطبري في تفسيره: ٨٠/١) وقال شعيب الأرناؤوط: (رجاله ثقات). انظر تعليقه على سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/٤.

(١) تعرضت لهذه المسألة كثير من كتب التفسير وأصول الفقه عندهم. انظر: الخوئي/ البيان: ص ٢٦٣ وما بعدها، البروجردي/ تفسير الصراط المستقيم: ١٧٥/٢ وما بعدها، المظفر/ أصول الفقه: ١٣٠/٣، الحكيم/ الأصول العامة للفقه المقارن: ص ١٠٢-١٠٥، الميثمي/ قوامع الفضول: ص ٢٩٨.

(٢) انظر: ابن عطية/ المحرر الوجيز: ١٩/١، ابن جزي/ التسهيل: ٩/١.

بن عوف وأبي هريرة وغيرهم... وما يعرف بأيدي المسلمين تفسير ثابت عن علي، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي منها عن علي قليل جداً، وما ينقل من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر)[1].

ثم إن تعميم القول بأن الأئمة يعلمون القرآن كله غلو فاحش، ذلك أنه كما يقول ابن جرير الطبري: (إن مما أنزل الله من القرآن ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك تفصيل ما هو مجمل في ظاهر التنزيل، وبالعباد إلى تفسيره الحاجة من شرائع الدين؛ كأوامره، ونواهيه، وحلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه. فلا يعلم أحد من خلق الله تأويل ذلك إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يعلمه رسول الله إلا بوحي الله. ومنه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار، وذلك ما فيه من أمور استأثر الله بعلمها؛ كوقت قيام الساعة والنفخ في الصور.. ومنه ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان العربي الذي نزل به القرآن)[2].

هذا وقولهم: إن علم القرآن انفرد بنقله علي يفضي إلى الطعن في تواتر شريعة القرآن من الصحابة إلى سائر الأجيال، لأنه لم ينقلها -على حد زعمهم- عن رسول الله إلا واحد هو علي.

وبعد: فهذه المقالة مؤامرة، الهدف منها الصد عن كتاب الله سبحانه والإعراض عن تدبره، واستلهام هديه، والتفكر في عبره، والتأمل في معانيه ومقاصده. فالقرآن في دين الشيعة لا وسيلة لفهم معانيه إلا من طريقة الأئمة الاثني عشر، أما غيرهم فمحروم من الانتفاع به، وهي محاولة -أو حيلة- مكشوفة الهدف، مفضوحة القصد؛ لأن كتاب الله نزل بلسان عربي مبين وخوطب به الناس أجمعون ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)) [يوسف:٢]، ((هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ)) [آل عمران:١٣٨]. وأمر الله عباده بتدبره، والاعتبار بأمثاله، والاتعاظ بمواعظه، ومحال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله: اعتبر بما لا فهم لك به ولا معرفة من البيان والكلام[3].

وهي محاولة للصد عن ذلك العلم العظيم في تفسير القرآن، والذي نقله إلينا صحابة رسول الله والسلف والأئمة.. فهذه الكنوز العظيمة لا عبرة بها ولا قيمة لها في دين الشيعة، لأنها ليست واردة عن الأئمة الاثني عشر، وقد صرح بذلك بعض شيوخهم المعاصرين فقال: (إن جميع التفاسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها ولا يعتد بها)[4].

---

(١) منهاج السنة: ١٥٥/٤.

(٢) تفسير الطبري: ٧٣/١-٧٤، ٨٧-٨٨.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٨٢/١.

(٤) محمد رضا النجفي/ الشيعة والرجعة: ص ١٩.

والقيمة في كتب التفسير عندهم وحدها.

وإذا ذهبنا نبحث عن هذه القيمة في كتبهم فماذا نجد؟

لقد حولت كتب التفسير المعتمدة عندهم كـ تفسير القمي والعياشي والصافي والبرهان وكتب الحديث كـ الكافي والبحار تأويلات لكتاب الله منسوبة لآل البيت تكشف في الكثير الغالب عن جهل فاضح بكتاب الله، وتأويل منحرف لآياته، وتعسف بالغ في تفسيره، ولا يمكن أن تصح نسبتها لعلماء آل البيت، فهي تأويلات لا تتصل بمدلولات الألفاظ، ولا بمفهومها، ولا بالسياق القرآني -كما سيأتي أمثلة ذلك- ومعنى ذلك -بناء على هذه العقيدة- أن هذا هو مبلغ علم علماء آل البيت، وفي ذلك من الزراية عليهم، ونسبة الجهل إليهم الشيء الكثير من قوم يزعمون محبتهم والتشيع لهم.

وأمر آخر أكبر وأخطر وهو: أن تلك التأويلات هي علم القرآن، ومعانيه، وأنه لا معنى للقرآن أعظم منها، لأنها خرجت من المصدر الأصيل والوحيد والصحيح للتلقي. وهذا تهوين من أمر القرآن وشأنه، بل محاربة له وصد عنه بوسيلة ماكرة خبيثة.

المسألة الثالثة: اعتقادهم بأن قول الإمام ينسخ القرآن ويقيد مطلقه ويخصص عامه:

بناءً على اعتقاد الشيعة بأن الإمام هو قيم القرآن، وهو القرآن الناطق[١] وأنهم هم خزنة علم الله وعيبة[٢] وحيه[٣]، وأنه بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكمل التشريع، بل إن بقية الشريعة أودعها الرسول لـعلي، وأخرج علي منها ما يحتاجه عصره، ثم أودع ما بقي لمن بعده، وهكذا إلى أن بقيت عند إمامهم الغائب[٤].

بناءً على ذلك فإن مسألة تخصيص عام القرآن، أو تقييد مطلقه، أو نسخه هي مسألة لم تنته بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن النص النبوي، والتشريع الإلهي استمر ولم ينقطع بوفاة الرسول، بل استمر عندهم إلى بداية القرن الرابع الهجري وذلك بوقوع الغيبة الكبرى[٥]. والتي انتهت بها صلتهم بالإمام، وانقطع تلقي الوحي الإلهي عنه؛ لأنهم يعتقدون (أن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى)[٦].

---

(١) انظر: مسألة أن القرآن ليس بحجة إلا بقيم ص: (١٢٧).

(٢) العيبة: زبيل من أدم، ومن الرجل موضع سره. (انظر: أصول الكافي: (الهامش): ١٩٢/١).

(٣) انظر: أصول الكافي: باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه: ١٩٢/١.

(٤) انظر: فصل السنة.

(٥) انظر: مسألة الغيبة في موضعها من هذه الرسالة.

(٦) المازندراني/ شرح جامع (علي الكافي): ٢٧٢/٢.

وقالوا: يجوز لمن سمع حديثاً عن أبي عبد الله (يعنون جعفر بن محمد الصادق) أن يرويه عن أبيه أو أحد أجداده؛ بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى[1] فكان للإمام -في اعتقادهم- تخصيص القرآن أو تقييده أو نسخه، وهو تخصيص أو تقييد أو نسخ للقرآن بالقرآن، لأن قول الإمام كقول الله كما يفترون!!.

ذلك أنهم يرون -كما يقول أحد آياتهم في هذا العصر-: (أن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، ولكنه -سلام الله عليه- أودعها عند أوصيائه: كل وصي يعهد بها إلى الآخر، لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة: من عام مخصص، أو مطلق، أو مقيد، أو مجمل مبين إلى أمثال ذلك، فقد يذكر النبي عاماً ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته، ولا قد يذكره أصلاً، بل يودعه عند وصيه إلى وقته)[2].

ومسألة النسخ والتخصيص والتقييد... ليست إلا جزءاً من وظيفة الأئمة الكبرى وهي (التفويض في أمر الدين) والتي يقررها صاحب الكافي في باب يعقده في هذا الشأن بعنوان: (باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة عليهم السلام في أمر الدين)[3].

فالأئمة قد فوضوا في أمر هذا الدين، كما فوض رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلهم حق التشريع. تقول كتب الشيعة عن الأئمة: (إن الله عز وجل.. فوض إلى نبيه صلى الله عليه وسلم فقال: ((وَمَا آتَاكُمُ الرسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)) [الحشر:٧] فما فوض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قد فوضه إلينا)[4].

وقال أبو عبد الله -كما تزعم كتب الشيعة -: (لا والله ما فوض الله إلى أحد من خلقه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة. قال عز وجل: ((إنا أَنزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِ لِتَحْكُمَ بَيْنَ الناسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ)) [النساء:١٠٥] وهي جارية في الأوصياء)[5].

ثم إن الأئمة هم مستودع علوم الملائكة والأنبياء والرسل، وعندهم جميع الكتب التي نزلت من السماء، كما تقرره كتبهم المعتمدة في روايات كثيرة كما سيأتي[6].. فهذه المهام التشريعية هي من فيض هذه العلوم المخزونة عند الأئمة.

أما التطبيق العملي لهذه العقيدة فهو ذلك الكم الهائل من الروايات في مسائل العقيدة وغيرها، والتي

---

(١) المازندراني/ شرح جامع (علي الكافي): ٢٧٢/٢.
(٢) محمد حسين آل كاشف الغطا/ أصول الشيعة ص: ٧٧.
(٣) أصول الكافي: ٢٦٥/١.
(٤) أصول الكافي: ٢٦٦/١.
(٥) أصول الكافي: ٢٦٨/١.
(٦) انظر: فصل السنة، ومبحث (الإيمان بالكتب).

شذوا بها عن أمة الإسلام. فمثلاً ألفاظ الكفر والكفار والشرك والمشركين الواردة في كتاب الله سبحانه، والتي تعم كل من كفر بالله وأشرك.. جاءت عندهم روايات كثيرة تخص هذا العموم بالكفر بولاية علي والشرك باتخاذ إمام معه -كما سيأتي-[1] فخصصوا عموم الكتاب بلا مخصص، أو حرفوا النصوص وزعموا أنه تخصيص، واعتبروا مسألة الإمامة أخطر من الشرك والكفر، بلا دليل من عقل أو نقل صحيح، وخرجوا عن إجماع المسلمين، وما تواتر من نصوص الدين، وتجاهلوا حتى اللغة التي نزل بها القرآن العظيم ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)) [يوسف:٢].

وسنرى أمثلة كثيرة فيما سيأتي لهذا الضرب من التحريف.

نقد هذه العقيدة:

قد ختم الله سبحانه بمحمد صلى الله عليه وسلم الرسالات، وأكمل برسالته الدين، وانقطع بموته الوحي. وهذه أمور معلومة من دين الإسلام بالضرورة. وهذه المقالة تقوم على إنكار هذه الأركان، أو تنتهي بقائلها إلى ذلك، وهذا بلا شك نقض لحقيقة شهادة أن محمداً رسول الله، والتي لا يتم إسلام أحد إلا بالإيمان بها.

ولعل المتأمل لهذه المقالة، والمحلل لأبعادها يدرك أن الهدف من هذه المقالة تبديل دين الإسلام، وتغيير شريعة سيد الأنام؛ إذ إن كلام الله سبحانه عرضة للتبديل والتغيير بناسخ، أو مخصص، أو مقيد، أو مبين، أو عام يزعم شيوخ الشيعة نقله عن أئمتهم.

ولعل صورة التغيير تبدو بشكل أوضح وأجلى، إذا أدركنا ما جبل عليه هؤلاء القوم من الكذب حتى جعلوه ديناً وقربة -كما سيأتي[2]- (ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في سائر الطوائف)[3]. وقد شهد طائفة من أئمة المسلمين بأنه لم ير أكذب وأشهد بالزور منهم، وأنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً، وأن الناس كانوا يسمونهم بالكذابين، ونهى أهل العلم عن أخذ الحديث عن هؤلاء الروافض[4]، (بل في كتب هؤلاء نصوص تتضمن شكوى آل البيت من كذب هؤلاء وبهتانهم)[5].

---

(١) سيأتي شواهد لذلك في مبحث: أمثلة من تأويلات الشيعة لآيات القرآن، ومبحث توحيد الألوهية.

(٢) انظر: مسألة التقية.

(٣) انظر: المنتقى: ص ٢٢.

(٤) انظر: منهاج السنة: ١٦/١، ١٧، السيوطي/ تدريب الراوي: ٣٢٧/١.

(٥) انظر: البحار: ٢٦٣/٢٥، الممقاني/ تنقيح المقال: ١٧٤/١ (المقام الثالث من المقدمة)، وانظر: رجال الكشي رقم: ١٧٤، ٢١٦، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٩، ٥٨٨، ٦٥٩، ٧٤١، ٩٠٩، ١٠٠٧، ١٠٤٧، ١٠٤٨، وسيأتي ذكر بعض ذلك في (اعتقادهم في السنة).

وهذه الدعوى تقوم على أن دين الإسلام ناقص ويحتاج إلى الأئمة الاثني عشر لإكماله، وأن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لم يكمل بهما التشريع.. إذ أن بقية الشريعة مودعة عند الأئمة، وأن رسول الهدى صلى الله عليه وسلم لم يبلغ ما أنزل إليه من ربه، وإنما كتم بعض ما أنزله إليه وأسره لـعلي.. وكـل ذلك كفر بالله ورسوله، ومناقضة لأصول الإسلام، قال تعالى: ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا)) [المائدة:٣].

ويقول سبحانه: ((وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ)) [النحل:٨٩]، وقال تعالى: ((لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ)) [آل عمران:١٨٧]، وقال تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُوْلَـئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ، إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ...))[(١)].

وقد نسب الإمام الأشعري هذه المقالة إلى الصنف الخامس عشر من أصناف الغالية من الشيعة -حسب تقسيمه- فهم الذين (يزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع، ويهبط عليهم الملائكة، وتظهر علـيهم الأعـلام والمعجزات، ويوحى إليهم)[(٢)].

وهذه العقائد أصبحت من أصول الإثني عشرية[(٣)]؛ لأنها شربت مذاهب الغلاة حتى الثمالة.

وقد أشار أبو جعفر النحاس (المتوفى سنة ٣٣٨هـ) إلى هذه المقالة ولم ينسبها لأحد فقـال: (وقـال آخرون: باب الناسخ والمنسوخ إلى الإمام، ينسخ ما يشاء)[(٤)]وعد ذلك من عظيم الكفر، ثم بين بطلانه بقوله: (لأن النسخ لم يكن إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا بالوحي من الله جل وعز إما بقرآن مثله على قول قـوم، وإما بوحي من غير القرآن[(٥)]، فلما ارتفع هذان بموت النبي صلى الله عليه وسلم ارتفع النسخ)[(٦)].

المبحث الثاني: اعتقادهم في تأويل القرآن:

وفيه مسألتان: الأولى: اعتقادهم بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر، والثانية: قولهم بأن جل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم.

---

(١) البقرة، الآيتان: ١٥٩، ١٦٠.

(٢) مقالات الإسلاميين: ٨٨/١.

(٣) انظر في دعوى الإثني عشرية أن الأئمة يوحى إليهم وتهبط عليهم الملائكة: فصل السنة من هذا الكتاب، وانظر في قـول الإثني عشرية بأن الأئمة تظهر عليهم المعجزات: مبحث الإيمان بالأنبياء من هذا الكتاب.

(٤) الناسخ والمنسوخ: ص ٨.

(٥) يعني سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم قال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى))[النجم:٣-٤].

(٦) الناسخ والمنسوخ: ص ٨-٩.

المسألة الأولى: اعتقادهم بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر:

وهذه المسألة قد أخذت بعداً كبيراً وخطيراً عند الشيعة، حيث تحول كتاب الله عندهم بتأثير هذا المعتقد إلى كتاب آخر غير ما في أيدي المسلمين، وقد ذهب شيوخ الشيعة وفي تطبيق هذا المبدأ شوطاً بعيداً، وقـدم الشيعة مئات الروايات والتي تؤول آيات الله على غير تأويلها.. ونسبوها للأئمة الاثني عشر. وليس لهذا التأويل الباطني من ضابط، ولا له قاعدة يعتمد عليها.. وسيجد القارئ في تأويلهم لآيات القرآن محاولة يائسة لتغـيير هذا الدين وتحوير معالمه وطمس أركانه.

فأركان الدين تفسر بالأئمة، وآيات الشرك والكفر تؤول بالشرك بولاية علي وإمامته، وآيات الحـلال والحرام تفسير بالأئمة وأعدائهم، وهكذا يخرج القارئ لهذه التأويلات بدين غير دين الإسلام. وهذا الدين لـه ركنان أساسيان هما: الإيمان بإمامة الاثني عشر، والكفر واللعن لأعدائهم.

جاء في أصول الكافي للكليني ما نصه: (.. عن محمد بن منصور قال: سألت عبداً صالحاً[1] عن قول الله عز وجل: ((قُلْ إِنمَا حَرمَ رَبيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ)) [الأعراف:٣٣]. قال: فقال: (إن القرآن له ظهر وبطن، فجميع ما حرم الله في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أحل الله تعالى في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق)[2].

تقرر هذه الرواية الواردة في أصح كتبهم الأربعة مبدأ أن للقرآن معان باطنة تخالف الظاهر مخالفة تامة، وتضرب المثل بما أحل الله وحرم في كتابه من الطيبات، والخبائث، وأن المقصود بذلك رجال بأعيـانهم هـم الأئمة الاثنا عشر، وأعداؤهم وهم كل خلفاء المسلمين.. وهذا التأويل لا أصل له من لغة أو عقل، أو ديـن، وهو محاولة لتغيير دين الإسلام من أساسه ودعوة إلى التحلل والإباحية!!

وفي هذا النص الوارد في أصح كتبهم يظهر من خلاله الدافع إلى القول بأن القرآن له ظهر وبطن، وهو أن كتاب الله سبحانه خلا من ذكر أئمتهم الاثني عشر، ومن النص على أعـدائهم، وهـذا الأمـر أقـض مضاجعهم، وأفسد عليهم أمرهم، وقد صرحوا بأن كتاب الله قد خلا من ذكر الأئمة فقالوا: (لو قرئ القرآن كما أنزل لألفينا مسمين)[3]. فلما لم يكن لأصل مذهبهم وهو (الإمامة) والأئمة ذكر في كتاب الله قالوا بهذه المقالة لإقناع أتباعهم، وترويج مذهبهم بين الأغرار والجهلة، وحتى يجعلوا لهذه المقالـة القبـول أسـندوها - كعادتهم- لبعض آل البيت.

ومسألة القول بأن لنصوص القرآن باطناً يخالف ظاهرها شاعت في كتب القوم وأصبحت أصـلاً مـن

---

(١) يعنون به موسى الكاظم والذي يعتبرونه إمامهم السابع (انظر: أصول الكافي: الهامش: ٣٧٤/١).

(٢) أصول الكافي: ٣٧٤/١، النعماني/ الغيبة: ص ٨٣، تفسير العياشي: ١٦/٢.

(٣) انظر: تفسير العياشي: ١٣/١، المجلي/ البحار: ٣٠/١٩، هاشم البحراني/ البرهان: ج١ ص٢٢.

أصولهم، لأنه لا بقاء لمذهبهم إلا بها أو ما في حكمها، ولهذا عقد صاحب البحار باباً لهذا بعنوان: (بـاب أن للقرآن ظهراً وبطناً)[1]وقد ذكر في هذا الباب (٨٤) رواية، وهذه الروايات هي قليل من كثير مـا أورده في كتابه في هذا الموضوع.. فقد قال في صدر هذا الباب إنه: (قد مضى كثير من تلك الأخبار في أبواب كتـاب الإمامة ونورد هنا مختصراً من بعضها)[2]، ثم ساق الروايات الأربع والثمانين.

وفي تفسير البرهان عقد باباً مماثلاً لما في البحار بعنوان: (باب في أن القرآن له ظهر وبطن)[3].

وفي مقدمة تفسير البرهان أفاض القول في هذه المسألة، فقد ذكر خمسة فصول حشر فيها روايات أئمته في هذا الباب انتخبها من مجموعة كبيرة من كتبهم المعتمدة[4]. وقد قررت كثير من كتب التفسير عنـدهم في مقدماتها هذه المسألة كأصل من أصولهم كـتفسير القمي[5]، والعياشي[6]، والصافي[7] وغيرها.

ومن نصوصهم في هذه المسألة: (أن للقرآن ظهراً وبطناً، وببطنه بطن إلى سبعة أبطن)[8].

وعن جابر الجعفي قال: (سألت أبا جعفر عن شيء من تفسير القرآن فأجابني، ثم سألت ثانية فأجـابني بجواب آخر، فقلت: جعلت فداك! كنت أجبت في هذه المسألة بجواب غير هذا قبل اليوم؟ فقال لي: يا جابر! إن للقرآن بطناً، وللبطن بطناً وظهراً، وللظهر ظهراً، يا جابر! وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفـسير القرآن، إن الآية لتكون أولها في شيء وآخرها في شيء، وهو كلام متصل يتصرف على وجوه)[9].

وتقرر نصوص الشيعة أن لكل آية معنى باطنياً، بل قالوا أكثر من ذلك؛ فقالوا: لكل آية سبعة بطون. ثم طاشت تقديراتهم فقالت: بأن لكل آية سبعين باطناً، واستفاضت بشأن ذلك أخبارهم؛ قال أحد شـيوخهم: (.. لكل آية من كلام الله ظهر وبطن.. بل لكل واحدة منها كما يظهر من الأخبار المستفيضة سبعة وسبعون بطناً)[10]. وما ندري ما كنه هذه البطون؟! والمعنى الذي يحاولون إثباته لا يعدو أحد أمرين: إثبات إمامة الاثني

---

(١) انظر: البحار: ٩٢/٧٨-١٠٦.
(٢) انظر: البحار: ٩٢/٨٧.
(٣) البرهان: ١/١٩.
(٤) مرآة الأنوار: ص ٤-١٩.
(٥) انظر: تفسير القمي: ١/١٤، ١٦.
(٦) انظر: تفسير العياشي: ١/١١.
(٧) تفسير الصافي: ١/٢٩.
(٨) تفسير الصافي: ١/٣١.
(٩) تفسير العياشي: ١/١١، البرقي/ المحاسن: ص ٣٠٠، البرهان في تفسير القرآن: ١/٢٠-٢١، تفسير الصافي: ١/٢٩، بحار الأنوار: ٩٢/٩٥، وسائل الشيعة: ١٨/١٤٢.
(١٠) أبو الحسن الشريف/ مرآة الأنوار: ص ٣.

عشر، أو الطعن في مخالفيهم وتكفيرهم، فلماذا تتعدد هذه البطون؟!

والناظر في رواياتهم التي تذهب هذا المذهب الباطني، والتي تتسع لعرضها المجلدات؛ يجد أنهـا لا تعـدو هذين الموضوعين. قالوا: (وقد دلت أحاديث متكاثرة كادت أن تكون متواترة على أن بطونها وتأويلـها بـل كثير من تنزيلها وتفسيرها في فضل شأن السادة الأطهار... بل الحق المتبين أن أكثر آيات الفـضل والإنعـام والمدح والإكرام، بل كلها فيهم وفي أوليائهم نزلت، وأن جل فقرات التوبيخ والتشنيع والتهديد والتفظيع؛ بل جملتها في مخالفيهم وأعدائهم... إن الله عز وجل جعل جملة بطن القرآن في دعوة الإمامة والولاية، كما جعل جل ظهره في دعوة التوحيد والنبوة والرسالة..)[1]. وسيأتي تفصيل ذلك في مسألة (أن جل القرآن نزل فـيهم وفي أعدائهم).

نقد هذه المقالة:

لا شك أن للقرآن العظيم أسراره ولفتاته، وإيماءاته وإيحاءاته، وهو بحر عظيم لا تنفذ كنوزه ولا تنقضي عجائبه، ولا ينتهي إعجازه.. وكل ذلك مما يتسع له اللفظ ولا يخرج عن إطار المعنى العام.. ولكـن دعـوى أولئك الباطنيين غريبة عن هذا المقصد، وهي تأويلات -كما سـيأتي- لا تتـصل بمـدلولات الألفـاظ ولا بمفهومها، ولا بالسياق القرآني، بل هي مخالفة للنص القرآني تماماً، هدفها هو البحث في كتاب الله عن أصـل يؤيد شذوذهم، وغايتها الصد عن كتاب الله ودينه، وحاصل هذا الاتجاه الباطني في تأويل نصوص الشريعة هو الانحلال عن الدين[2].

وعموم البشر على اختلاف لغاتهم يعتبرون ظاهر الكلام هو العمدة في المعـنى، وأسـلوب الأحـاجي والألغاز لا وجود له إلا في الفكر الباطني، ولو اتخذ هذا الأسلوب قاعدة لما أمكن التفاهم بحال، ولما حـصل الثقة بمقال؛ لأن المعاني الباطنية لا ضابط لها ولا نظام.

والمتأمل لهذه المقالة يدرك خطورة هذا الاتجاه الباطني في تفسير القرآن، وأنه يقتـضي بطـلان الثقـة بالألفاظ، ويسقط الانتفاع بكلام الله وكلام رسوله، فإن ما يسبق إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضابط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى، وبهذا الطريق يحاول الباطنية التوصل إلى هدم جميـع الشريعة بتأويل ظواهرها، وتنزيلها على رأيهم. ولو كانت تلك التأويلات الباطنية هي معاني القرآن، ودلالاته لما تحقق به الإعجاز، ولكان من قبيل الألغاز، والعرب كانت تفهم القرآن من خلال معانيه الظاهرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (من ادعى علماً باطناً، أو علماً بباطن وذلك يخالف العالم الظـاهر كـان مخطئاً، إما ملحداً زنديقاً، وإما جاهلاً ضالاً... وأما الباطن المخالف للظاهر المعلوم، فمثل ما يدعيه الباطنيـة

---

(١) أبو الحسن الشريف/ مرآة الأنوار: ص ٣.

(٢) انظر: ابن حجر/ فتح الباري: ٢١٦/١.

القرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم) ثم يقول: (وهؤلاء الباطنية قد يفسرون: ((وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ)) [يس:١٢] أنه علي.. وقوله: ((فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ)) [التوبة:١٢] أنهم طلحة والزبير، ((وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ)) [الإسراء:٦٠] بأنها بنو أمية)[١].

هذه التأويلات التي ينقلها ابن تيمية وينسبها للباطنية موجودة بعينها عند الإثني عشرية، فالتأويل المذكور للآية الأولى: ((وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ)) [يس:١٢] جاء عندهم في خمس روايات أو أكثر[٢]، وسجل في طائفة من كتبهم المعتمدة[٣]، وليس في الآية أية دلالة على هذا التأويل[٤]. وكذلك الآية الثانية: ((فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ)) [التوبة:١٢] ورد تأويلها بذلك في طائفة من كتبهم المعتمدة[٥] وبلغت رواياتها عندهم أكثر من ثمان روايات[٦]، ومثلها الآية الثالثة: ((وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ)) [الإسراء:٦٠] جاء تأويلها عند الإثني عشرية بما قاله شيخ الإسلام في أكثر من اثنتي عشرة رواية[٧]، وتناقل هذا التأويل مجموعة من مصادرهم المعتمدة[٨].

وسنجد أنهم قالوا بأكثر من هذا، وأعظم من هذا، ولكن نقلنا هذا لنبين أن ما يذكره علماء الإسلام عن الباطنية من تأويلات منحرفة قد ورثته طائفة الإثني عشرية، وأصبح منهجاً من مناهجها. وكان علماء الإسلام يستنكرون هذا التأويل الباطني، لأن (من فسر القرآن وتأوله على غير التفسير المعروف من الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام)[٩].

وما وصل لعلماء الإسلام السابقين من تأويلات باطنية هي قليل من كثير مما كشفته اليوم مطابع النجف وطهران، وما استجد بعدهم من مقالات صنعتها يد التلبيس والتزوير والتي لم تتوقف إلى اليوم، حيث فسروا

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣/٢٣٦-٢٣٧.

(٢) انظر: اللوامع النورانية في أسماء علي وأهل بيته القرآنية: هاشم البحراني: ص٣٢١-٣٢٣.

(٣) انظر من ذلك: تفسير القمي: ٢/٢١٢، ابن بابويه القمي/ معاني الأخبار: ص٩٥، هاشم البحراني/ تفسير البرهان: ٤/٦- الكاشاني/ تفسير الصافي: ٤/٢٤٧، تفسير شبر: ص٤١٦.

(٤) قال السلف في تفسير الآية: إن الإمام المبين ها هنا هو أم الكتاب، أي: وجميع الكائنات مكتوبة في كتاب مسطور مضبوط في لوح محفوظ. انظر: تفسير ابن كثير: ٣/٥٩١.

(٥) انظر: البرهان: ٢/١٠٦، ١٠٧، تفسير الصافي: ٢/٣٢٤، تفسير العياشي: ٢/٧٧-٧٨، وانظر: تفسير القمي: ١/٢٨٣.

(٦) راجع المصادر السابقة.

(٧) انظر: البرهان ٢/٤٢٤-٤٢٥.

(٨) انظر: تفسير القمي: ٢/٢١، تفسير العياشي: ٢/٢٩٧، تفسير الصافي: ٣/١٩٩-٢٠٢، البرهان: ٢/٤٢٤-٤٢٥، تفسير شبر ص: ٢٨٤، وانظر: مقتبس الأثر (دائرة المعارف الشيعية): ٢٠/٢١.

(٩) الفتاوى: ١٣/٢٤٣.

كثيراً من آيات القرآن على هذا النحو من التأويل الباطني، وزعموا أن جل آيات القرآن العظيم نزل فيهم وفي أعدائهم، كما سيتبين هذا في المسألة التالية:

المسألة الثانية: قولهم بأن جُل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم:

يقول الشيعة بأن: (جُل القرآن إنما نزل فيهم (يعني في الأئمة الاثني عشر) وفي أوليائهم وأعدائهم)[١]، مع أنك لو فتشت في كتاب الله وأخذت معك قواميس اللغة العربية كلها، وبحثت عن اسم من أسماء هـؤلاء الإثني عشر فلن تجد لها ذكراً، ومع ذلك فإن شيخهم البحراني يزعم بأن علياً وحده ذكر في القرآن (١١٥٤) مرة ويؤلف في هذا الشأن كتاباً سماه: اللوامع النورانية في أسماء علي وأهل بيته القرآنية[٢] يحطـم فيـه كـل مقاييس لغة العرب، ويتجاوز فيه أصول العقل والمنطق، ويفضح من خلاله قومه على رؤوس الأشهاد بتحريفاته التي سطرها في هذا الكتاب وجمعها -وقد كانت متفرقة قد لا تعرف- من طائفة مـن مـصادرهم المعتـبرة عندهم.

وتأتي بعض رواياتهم لتقول: (إن القرآن نزل أربعة أرباع: ربع حلال، وربع حرام، وربع سنن وأحكام، وربع خبر ما كان قبلكم، ونبأ ما يكون بعدكم، وفصل ما بينكم)[٣]. وهذا يعني أنه ليس للأئمة ذكر صريح في القرآن.

ولكن تأتي رواية أخرى لهم بتقسيم آخر لكتاب الله تجعل فيه نصيب الأئمة وأعدائهم ثلـث القـرآن، وكأنها تحاول أن تتلافى ما وقع في الرواية السابقة من نسيان لذكر الأئمة، إلا أنها لم تجعل للأئمة وأعدائهم إلا ثلث القرآن لا جله، تقول الرواية: (نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام)[٤]. ولكن تأتي رواية ثالثة يزيد فيها نصيب الأئمة ومخالفيهم من الثلث إلى النصف؛ تقول الروايـة: (نزل القرآن على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع في فرائض وأحكام)[٥].

ويلاحظ أنه ليس للأئمة ميزة ينفردون بها في القرآن عن مخالفيهم بالنسبة للتقسيم المذكور، وقد تفطـن بعضهم لهذا فوضع رواية رابعة بنفس النص السابق، إلا أنه زاد فيها: (ولنا كرائم القرآن)[٦]. وقد أشـار إلى

---

(١) تفسير الصافي: ٢٤/١، وهذا النص جعله صاحب الصافي عنواناً للمقدمة الثانية.

(٢) وقد طبع في المطبعة العلمية بقم ١٣٩٤هـ.

(٣) أصول الكافي: ٦٢٧/٢.

(٤) أصول الكافي: ٦٢٧/٢، البرهان: ٢١/١ تفسير الصافي: ٢٤/١، اللوامع النورانية: ص ٦.

(٥) أصول الكافي: ٦٢٧/٢، البرهان: ٢١/١.

(٦) تفسير العياشي: ٩/١، تفسير فرات: ١، ٢، بحار الأنوار: ٣٠٥/٢٤، الكراجكي/ كنز الفوائد: ص ٢، البرهان: ٢١/١، اللوامع النورانية: ص ٧.

ذلك صاحب تفسير الصافي فقال: (وزاد العياشي: ولنا كرائم القرآن)[1]. فانتهوا بهذا إلى القول بـأن أكثـر القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم.

يقول شيخهم الفيض الكاشاني -مؤلف الوافي أحد مصادرهم المعتمدة عندهم في الحـديث- يقـول: (وردت أخبار جمة عن أهل البيت في تأويل كثير من آيات القرآن بهم وبأوليائهم، وبأعدائهم، حتى أن جماعة من أصحابنا صنفوا كتباً في تأويل القرآن على هذا النحو جمعوا فيها ما ورد عنهم في تأويل القرآن آية آية، إما بهم أو بشيعتهم، أو بعدوهم، على ترتيب القرآن. وقد رأيت منها كتاباً كاد يقرب من عشرين ألف بيت، وقد روي في الكافي، وفي تفسير العياشي، وعلي بن إبراهيم القمي، والتفسير المسموع من أبي محمد الزكي أخباراً كثيرة من هذا القبيل)[2].

هذه شهادة أو اعتراف من أحد أساطينهم تؤكد شيوع هذه المقالة بينهم، وأنها أصبحت هي القاعـدة المتبعة في كتب التفسير المعتمدة عندهم، وفي أصح كتب الحديث لديهم.. فهم بهذا صرفوا كتـاب الله عـن معانيه، وحرفوه عن تنزيله، وجعلوا منه كتاباً غير ما في أيدي الناس.

وهم يعتبرون هذا هو الأصل والقاعدة، حتى قال بعض شيوخهم: (إن الأصل في تنزيل آيات القـرآن.. إنما هو الإرشاد إلى ولاية النبي والأئمة صلوات الله عليهم؛ بحيث لا خير خبر به إلا وهو فـيهم وفي أتبـاعهم وعارفيهم، ولا سوء ذكر فيه إلا وهو صادق على أعدائهم وفي مخالفيهم)[3]. ولهذا نرى شيوخهم يتـسابقون في تحريف آيات القرآن العظيم، وتطبيق هذه العقيدة.

يعقد شيخهم الحر العاملي في كتابه: الفصول المهمة في أصول الأئمة باباً في هذا الشأن بعنوان: (بـاب أن كل ما في القرآن من آيات التحليل والتحريم، فالمراد بها ظاهرها، والمراد بباطنها أئمة العدل والجـور)[4]، فهو يعتبر آيات أحكام الحلال المقصود بها أئمتهم، وآيات الحرام المقصود بها خلفاء المسلمين باستثناء الإمـام علي وبقية الأئمة الاثني عشر، وهذا بلا شك باب من أبواب الإباحية، وهو ما عليه طوائف الباطنية، ولكنـه يعد هذه المقالة أصلاً من أصول الأئمة.

وفي كتاب الكافي -أصح كتاب عندهم- روايات كثيرة في هذا.

وحسبك أن تقرأ: (باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) لتفاجأ بإحدى وتسعين رواية حشدها

---

(١) تفسير الصافي: ٢٤/١.

(٢) الكاشاني/ تفسير الصافي: ٢٤/١-٢٥.

(٣) أبو الحسن الشريف/ مرآة الأنوار (مقدمة البرهان) ص ٤، وانظر: اللوامع النورانية: ص ٥٤٨.

(٤) الفصول المهمة في أصول الأئمة: ص ٢٥٦.

في هذا الباب، وحرف بها آيات القرآن عن معانيها[1]. وهذا باب من مجموعة أبواب[2] على هذا النهج وكلها تضمنت عشرات الروايات التي تجعل من كتاب الله كتاباً شيعياً لا موضوع له سوى أئمة الشيعة وأتباعهم، وأعدائهم.

وفي كتاب البحار أحد مصادرهم المعتمدة عندهم في الحديث أبواب كثيرة هي بمثابة قواعد وأصول في تفسير القرآن عندهم، وقد حشد في هذه الأبواب روايات كثيرة كلها تذهب هذا المذهب في كتاب الله سبحانه. ولعله يكفي أن تقرأ عناوين بعض هذه الأبواب لتدرك مدى مجافاتها للغة العرب، ومناقضتها للعقل، ومنافاتها لأصول الإسلام، وأنها من أعظم الإلحاد في كتاب الله، والتحريف لمعانيه.

ولنستعرض قسماً من هذه العناوين فيما يلي: قال المجلسي:

باب (تأويل المؤمنين والإيمان والمسلمين والإسلام بهم وبولايتهم عليهم السلام، والكفار والمشركين، والكفر والشرك، والجبت والطاغوت واللات والعزى، والأصنام بأعدائهم ومخالفيهم)[3]وقد ذكر تحت هذا الباب مائة حديث لهم.

باب (أنهم عليهم السلام الأبرار والمتقون، والسابقون والمقربون، وشيعتهم أصحاب اليمين، وأعداؤهم الفجار والأشرار وأصحاب الشمال)[4]، وذكر فيه (٢٥) رواية لهم.

باب (أنهم عليهم السلام وولايتهم العدل والمعروف والإحسان والقسط والميزان، وترك ولايتهم وأعدائهم الكفر والفسوق والعصيان والفحشاء والمنكر والبغي)[5]. وأورد فيه (١٤) حديثاً من أحاديثهم.

وأبواب أخرى على هذا النمط -كما سيأتي- تكشف عن محاولة لتغيير دين الإسلام؛ حيث حصرت كل معاني الإسلام في بيعه رجل، وغيرت مفهوم الشرك في عبادة الله، والكفر به، والطواغيت والأصنام إلى مفاهيم غريبة تكشف هوية واضع هذه المفتريات، فأعداء الأئمة كل خليفة من خلفاء المسلمين -باستثناء الاثني عشر- من أبي بكر إلى أن تقوم الساعة، وكل من بايع هؤلاء الخلفاء من الصحابة ومن بعدهم إلى نهاية الدنيا، هؤلاء هم الأعداء الذين تؤول بهم ألفاظ الكفر والشرك كما سيأتي في مبحث (الإمامة).

---

(١) انظر: أصول الكافي: ٤١٢/١ وما بعدها.

(٢) مثل: باب أن الأئمة رضي الله عنهم العلامات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه (أصول الكافي: ٢٠٦/١)، باب أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الأئمة (المصدر السابق: ١ /٢٠٧)، باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة (المصدر السابق: ٢١٠/١) وغيرها من الأبواب.

(٣) بحار الأنوار: ٣٥٤/٢٣-٣٩٠.

(٤) بحار الأنوار: ١/٢٤-٩.

(٥) بحار الأنوار: ١٨٧/٢٤-١٩١.

فأين أركان الإيمان، وأصول الإسلام، وشرائعه، وأحكامه؟! كلها انحصرت في الإمامة، وأصبح الشرك والكفر والأصنام من المعروف، إذ لا شرك ولا كفر إلا الشرك مع الإمام أو الكفر بولايته.. كما تدل عليـه هذه الروايات. أليس هذا من أعظم الكفر والزندقة؟ وهل يبلغ كيد عدو حاقد أبلغ من هذا؟! وهو وإن كان كيد جاهل لوضوح فساده، وظهور بطلانه، لكن لا ينقضي عجب المسلم العاقل كيف تعيش أمة تعد بالملايين أسيرة لهذه الترهات والأباطيل؟!

ونمضي في استعراضنا لعناوين بعض الأبواب من البحار، يقول صاحب البحار:

باب أنهم الصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر الطاعات، وأعداؤهم الفواحش والمعاصي، وتضمن هذا الباب (١٧) رواية[١]، وهذا هو عين مذهب الباطنية الذين (يجعلون الشرائع المأمور بها، والمحظـورات المنـهي عنها: لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها.. والتي يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسول صلوات الله عليهم، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله)[٢].

ويستمر صاحب البحار ليقدم لنا الإثنا عشرية على حقيقتها من خلال أبوابه، لأنه يكتب كتابه في ظل الدولة الصفوية والتي ارتفعت فيها التقية إلى حد ما، فيقول:

باب أنهم عليهم السلام آيات الله وبيناته وكتابه.. وفيه (٢٠) رواية[٣].

وباب أنهم السبع المثاني، وفيه (١٠) روايات[٤].

وباب أنهم عليهم السلام الصافون والمسبحون وصاحب المقام المعلوم وحملة عرش الرحمن، وأنهم السفرة الكرام البررة، وفيه (١١) رواية[٥].

وباب أنهم كلمات الله، وفيه (٢٥) رواية[٦].

وباب أنهم حرمات الله، وفيه (٦) روايات[٧].

وباب أنهم الذكر وأهل الذكر، وفيه (٦٥) رواية[٨].

---

(١) البحار: ٢٨٦/٢٤-٣٠٤.
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٢٩/٣.
(٣) انظر: بحار الأنوار: ٢٠٦/٢٣-٢١١.
(٤) بحار الأنوار: ١١٤/٢٤-١١٨.
(٥) بحار الأنوار: ٨٧/٢٤-٩١.
(٦) بحار الأنوار: ١٧٣/٢٤-١٨٤.
(٧) بحار الأنوار: ١٨٥/٢٤-١٨٦.
(٨) بحار الأنوار: ١٧٢/٢٣-١٨٨.

وباب أنهم أنوار الله، وفيه (٤٢) رواية[١].

وباب أنهم خير أمة وخير أئمة أخرجت للناس، وفيه (٢٤) رواية[٢].

وباب أنهم المظلومون، وفيه (٣٧) رواية[٣].

وباب أنهم المستضعفون، وفيه (١٣) رواية[٤].

وباب أنهم أهل الأعراف الذين ذكرهم الله في القرآن، وفيه (٢٠) رواية[٥].

وباب تأويل الوالدين والولد والأرحام وذوي القربى بهم عليهم السلام وفيه (٢٣) رواية[٦].

فالأئمة كما ترى في هذه الأبواب يكونون أحياناً ملائكة، وأحياناً كتباً سماوية، أو أنوارًا إلهية إلخ، ومع ذلك فهم المظلومون والمستضعفون، وهي دعاوى لا تحتاج إلى نقد فهي مرفوضة لغة وعقلاً، فضلاً عن الشرع وأصول الإسلام، وهي عناوين يناقض بعضها بعضاً.. ولكنه يمضي في هذا النهج حتى يفسر الجمادات ويؤولها بالأئمة، يقول: باب أنهم الماء المعين، والبئر المعطلة، والقصر المشيد، وتأويل الـسحاب، والمطـر، والظـل، والفواكه وسائر المنافع بعلمهم وبركاتهم. وقد أورد في هذا الباب إحدى وعشرين رواية[٧] انتخبها - كعادته - من طائفة من كتبهم المعتمدة.

ويغلو ويشتط، ويتجاوز الحد، ليصل إلى أوصاف الرب جل جلاله فيقول: باب أنهم جنب الله وروحه ويد الله، وأمثالها، ويذكر فيه ستاً وثلاثين رواية[٨].

ويجعلهم هم الكعبة والقبلة.. ويعقد باباً لهذا بعنوان: باب أنهم رضي الله عنـهم حـزب الله وبقيتـه وكعبته[٩] وقبلته، وأن الأثارة من العلم علم الأوصياء، ويقدم في هذا الباب سبع روايات[١٠].

---

(١) بحار الأنوار: ٣٠٤/٢٣-٣٢٥.

(٢) بحار الأنوار: ١٥٣/٢٤-١٥٨.

(٣) بحار الأنوار: ٢٢١/٢٤-٢٣١.

(٤) انظر: بحار الأنوار: ١٦٧/٢٤-١٧٣.

(٥) بحار الأنوار: ٢٤٧/٢٤-٢٥٦.

(٦) بحار الأنوار: ٢٥٧/٢٤-٢٧٢.

(٧) البحار: ١٠٠/٢٤-١١٠.

(٨) البحار: ١٩١/٢٤-٢٠٣.

(٩) ربما أن البهرة (إسماعيلية الهند واليمن) الذين يذهبون للحج؛ لأن الكعبة - كما يقولون- رمز على الإمام (إسـلام بـلا مذاهب: ص٢٤٠)، قد استقوا هذا «الإلحاد» من هذه الروايات، فإن الروافض هم الباب والوسيلة لغلو الفرق الباطنية.

(١٠) البحار: ٢١١/٢٤-٢١٣.

ويمضي في هذا الشطط في طائفة من الأبواب عرضها يمثل في الحقيقة أبلغ رد وأعظم نقـد لمـذهب الشيعة، وهو ينسف بنيانهم من القواعد، وهو يؤكد عظمة هذا الدين الإسلامي، فبضدها تتميز الأشياء -فلولا المر ما عرف طعم الحلو- فهذه التأويلات أشبه ما تكون بمحاولات مسيلمة الكذاب، وهي تعطـي الـدليل القاطع على أنها ليست من عند الله سبحانه، يعرف هذا من له أدنى صلة بلغة العرب فضلاً عن دين الإسـلام وقواعده وأصوله، لأن الله سبحانه أنزل هذا القرآن بلسان عربي مبين.

وكتاب البحار المعتمد عند الشيعة يكاد يجعل الأئمة هم كل شيء ورد به القرآن.. فيمـضي في هـذه الأبواب ليقرر ما شاء له هواه وتعصبه، ويصل به الأمر ليلقي كل ما في نفسه وما يخطر بباله بلا خوف مـن انكشاف فضيحته، ولا حياء من زيادة وقاحته فيقول:

باب أنهم البحر واللؤلؤ والمرجان، ويضمن هذا الباب سبع روايات[١].

فهل هم جماد؟ أو هذا عندهم رمز باطني، وإشارة سرية إليهم!! ولكنهم ليسوا بجماد، فهو يعقد بابـاً بعنوان:

باب أنهم الناس، ولا يذكر فيه سوى ثلاث روايات[٢]. ويقرر في هذا الباب بأن غير الأئمة ليسوا مـن الناس.. ويعود ليتابع بسط مذهبهم الغريب الشاذ، والذي لم يكن معروفاً عن الإثني عـشرية عنـد علمـاء المسلمين السابقين، بل هذا المذهب مشتهر عن الباطنية[٣].. يعود ليعقد باباً بعنوان: باب نادر في تأويل النحل بهم، وذكر في هذا سبع روايات[٤].

وباباً آخر بعنوان: باب في تأويل الأيام والشهور بالأئمة، ويتضمن هذا الباب أربعة أحاديث[٥].

ولو ذهبنا ننقل أحاديث تلك الأبواب، ونتعقبها بالتحليل والنقد لاستوعب ذلك مجلدات.

وقد اخترنا هنا ذكر الأبواب حتى لا يقال بأننا نعمد إلى الروايات الشاذة عندهم فنذكرها، كما أننـا سنذكر بعد هذا أمثلة من روايات هذه الأبواب ونختار منها -في الغالب- ما يشترك في ذكرها مجموعة مـن كتبهم المعتمدة. وهذه الأبواب التي أوردناها هي قليل من كثير، وقد جاءت في أكبر موسوعة حديثيـة عنـد

---

(١) البحار: ٢٤/٩٧-٩٩.

(٢) البحار: ٢٤/٩٤-٩٦.

(٣) وقد أشار بعض شيوخهم إلى أن المذهب يتطور ويتغير من زمن لآخر، كما سيأتي الحديث عن ذلك في بـاب (الـشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم).

(٤) البحار: ٢٤/١١٠-١١٣.

(٥) البحار: ٢٤/٢٣٨-٢٤٣.

الشيعة وهو كتاب البحار، والذي قال شيوخهم المعاصرون في وصفه: (أجمع كتاب في فنون الحديث)[١]، (لم يكتب قبله ولا بعده جامع مثله)[٢]، (وقد صار مصدراً لكل من طلب باباً من أبواب علوم آل محمد صلى الله عليه وسلم)[٣]، (هو المرجع الوحيد في تحقيق معارف المذهب)[٤]. أما مؤلفه فهو عندهم: (شـيخ الإسـلام والمسلمين)[٥]، (رئيس الفقهاء والمحدثين، آية الله في العالمين، ملاذ المحدثين في كل الأعصار، ومعاذ المجتهدين في جميع الأمصار)[٦]إلى آخر الألقاب التي خلعوها عليه.

وتلك الروايات مصدرها طائفة من كتبهم المعتمدة، لأنه يقول: (اجتمع عندنا بحمد الله سوى الكتـب الأربعة[٧] نحو مائتي كتاب، ولقد جمعتها في بحار الأنوار)[٨]. ويقول صاحب الذريعة: (وأكثر مآخذ البحـار من الكتب المعتمدة والأصول المعتبرة)[٩].

وإن من له أدنى صلة باللسان العربي -كما قلت- يدرك أن هذه الأبواب وتلك الروايـات إلحـاد في كتاب الله، وتحريف لكلامه سبحانه عن مواضعه. وأن مثل هذه التحريفات لا تلتبس إلا على أعجمي جاهل بالإسلام ولغة العرب، ولعلها برهان واقعي على أن من حاول المساس بكتاب الله سبحانه سقط إلى هذا الدرك الهابط، وليس هذا النهج في كتب الروايات والأحاديث فحسب، فأنت إذا طالعت عمدة التفسير عند الطائفة (وأصل أصول التفاسير)[١٠]أن أول كتاب وضع الأساس لهذا اللون من تفسير الشيعة هو تفسير القرآن الـذي

---

(١) محسن الأمين/ أعيان الشيعة: ٢٩٣/١.

(٢) أغا بزرك الطهراني/ الذريعة: ٢٦/٣.

(٣) أغا بزرك الطهراني/ الذريعة: ٢٦/٣-٢٧.

(٤) البهبودي/ مقدمة البحار: ص ١٩.

(٥) الأردبيلي/ جامع الرواة: ٧٨/٢.

(٦) مقدمة البحار: ص٣٩.

(٧) الكتب الأربعة هي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وسيأتي إن شاء الله حديث عنها في مبحث: (عقيدتهم في السنة).

(٨) اعتقادات المجلسي ص: ٢٤ (عن كتاب الفكر الشيعي/ مصطفى الشيبي ص: ٦١).

(٩) الذريعة: ٢٦/٣-٢٧.

(١٠) انظر: مقدمة تفسير القمي: ١١/١ لديها، وهو تفسير القمي ألفيته قد أخذ من تلك التفاسير الباطنية بنـصيب وافـر، ومثله تفسير العياشي وهو من كتب التفسير القديمة المعتمدة عندهم، وعلى نفس الطريق تجد تفسير البرهـان، وتفـسير الصافي وغيرها، وهي تعتمد على تفسير الآيات -بما زعموا- أنه المأثور عن جعفر الصادق أو بقية الاثني عشر. ولو ذهنا ندرس ونعرض كل كتاب تفسير على حدة لطال الموضوع وخرجنا عن المقام، وحسبنا أن نذكر أمثلة من روايـاتهم في هذا الباب.

أصل هذه التأويلات وجذورها، وأمثلة لها:

وضعه في القرن الثاني للهجرة جابر الجعفي[1].

وقد أشار إلى هذا التفسير طائفة من شيوخ الشيعة[2]، وكان هذا التفسير -كما تشير بعض رواياتهم- موضع التداول السري، فيروي الكشي بسنده عن المفضل بن عمر الجعفي، قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تفسير جابر؟ فقال: لا تحدث به السفلة فيذيعوه)[3].

وتجد روايات كثيرة متفرقة في كتب الشيعة مروية عن هذا الجعفي، وينسبها لـجعفر بن محمد أو أبيه[4]. ويبدو أن الشيعة لا يمكن أن تثبت لها قدم، أو تحتج بدليل من كتاب الله إلا بمثل هذه التأويلات

أ- أصل هذه التأويلات:

مضى القول بأن كتب الشيعة تزعم أن القرآن لا يحتج به إلا بقيم، وأن هذا القيم -والمتمثل بالاثني عشر- عنده علم القرآن كله ولا يشركه في ذلك أحد، ثم جعلت لهذا القيم وظيفة (المشرع) في تخصيص عام النصوص، وتقييد مطلقها، وبيان مجملها، ونسخ ما شاء منها، لأنه مفوض في أمر الدين كله، ثم بررت ضرورة وجود هذا القيم لتأويل القرآن بقولها: بأن للقرآن معان باطنة تخالف الظاهر، ثم كشفت عن علم هذا الباطن المدخر عند الأئمة بأنه يعني الأئمة الاثني عشر وأعداءهم -وهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان- ومعظم موضوعات القرآن لا تتعدى -عندهم- هذا الشأن، ثم وضعت هذه النظريات موضع التنفيذ، حيث قام شيوخ الشيعة بوضع مئات الروايات في تفسير معاني القرآن بالأئمة أو مخالفيهم، أو بعقيدة أخرى من عقائدهم التي شذوا بها عن جماعة المسلمين.

ويرى بعض الباحثين جولد سيهر/ مذاهب التفسير الإسلامي ص: ٣٠٣-٤٠٤.

(١) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، توفي سنة (١٢٧هـ)، قال ابن حبان: كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ. كان يقول: إن علياً يرجع إلى الدنيا، وروى العقيلي بسنده عن زائدة أنه قال: جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال النسائي وغيره: متروك. وقال يحيى: لا يكتب حديثه ولا كرامة، قال ابن حجر: ضعيف رافضي.

انظر: ميزان الاعتدال: ٣٧٩/١-٣٨٠، تقريب التهذيب ١٢٣/١، الضعفاء للعقيلي: ١٩١/١-١٩٦.

أما هذا الجعفي في كتب الشيعة فأخبارهم في شأنه متناقضة، فأخبار تجعله ممن انتهى إليه علم أهل البيت، وتضفي عليه صفات أسطورية من علم الغيب ونحوه، وأخبار تطعن فيه.. لكنهم يحملون أخبار الطعن فيه على التقية، ويقولون بتوثيقه كعادتهم في توثيق من على مذهبهم، وإن كان كاذباً انظر: وسائل الشيعة: ٥١/٢٠، رجال الكشي: ص ١٩١، جامع الرواة: ١٤٤/١. وانظر تفصيل ذلك في: فصل عقيدتهم في السنة.

(٢) الطوسي/ الفهرست ص: ٧٠، أغا برزك/ الذريعة: ٢٦٨/٤، العاملي/ أعيان الشعية: ١٩٦/١.

(٣) رجال الكشي: ص١٩٢.

(٤) قال المظفر من شيوخ الشيعة المعاصرين: (روى عن الباقر خاصة سبعين ألف حديث.. وقيل: إنه ممن انتهى إليه علم الأئمة). محمد المظفر/ الإمام الصادق ص ١٤٣. ولكن في رجال الكشي عند ترجمته لجابر الجعفي. قال زرارة: سألت أبا عبد الله رضي الله عنه عن أحاديث جابر فقال: (ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل علي قط) (رجال الكشي: ص ١٩١) وهذه شهادة منهم تثبت كذب جابر في مروياته عن الصادق وأبيه، وسيأتي مزيد بيان لهذا في فصل

الباطنية، ولهذا بدأ هذا النهج مبكراً كما نلاحظ، بل يمكن أن يقال: إن جذور هذه العقيدة قد نبتت في أروقة السبئية.. لأن ابن سبأ هو الذي حاول أن يجد لقوله بالرجعة مستنداً من كتاب الله بالتأويل الباطـل وذلـك حينما قال: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأن محمداً يرجع. وقد قال الله عز وجل: ((إِنَّ الَّـذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ)) [القصص:٨٥][(١)].

وقد نقلت لنا بعض كتب أهل السنة نماذج من تأويلات الشيعة لكتاب الله، ولكن ما انكشف لنا اليوم أمر لا يخطر على البال. ويبدو أن ما نسبه بعض أئمة السنة لغلاة الشيعة من تأويلات قد ورثتها الإثنا عشرية. فالإمام الأشعري[(٢)]، وكذلك البغدادي[(٣)]، والشهرستاني[(٤)] وغيرهم يحكون عن المغيرة بن سعيد أحد الغـلاة باتفاق السنة والشيعة والذي تنسب إليه طائفة المغيرية[(٥)] أنه ذهب في تأويل الشيطان في قول الله جل شـأنه: ((كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَانِ اكْفُرْ)) [الحشر:١٦] بـعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وهذا التأويل بعينه قد ورثته الإثنا عشرية، ودونته في مصادرها المعتمـدة، حيـث جـاء في تفـسير العياشي[(٦)]، والصافي[(٧)]، والقمي[(٨)]، والبرهان[(٩)]، وبحار الأنوار[(١٠)]، عن أبي جعفـر في قـول الله: ((وَقَـالَ

السنة.

(١) وهذا النص في: تاريخ الطبري ٣٤/٤، تاريخ ابن الأثير (٧٧/٣).

(٢) مقالات الإسلاميين: ٧٣/١.

(٣) الفرق بين الفرق: ص ٢٤٠.

(٤) الملل والنحل: ١٧٧/١.

(٥) المغيرية: أتباع المغيرة بن سعيد، عدهم أصحاب الفرق من غلاة الشيعة، نسب إليه القول بألوهية علي، ودعـوة النبـوة، والتجسيم، وضلالات أخرى، وقد جاء في كتب الإثني عشرية ذمه ولعنه عن الأئمة.. قتله خالد بن عبد الله القسري سنة (١١٩هـ).

انظر: تاريخ الطبري: ١٢٨/٧-١٣٠، الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٦٩/١-٧٤، البغدادي/ الفرق بين الفرق ص: ٢٣٨-٢٤٢، ابن حزم/ الفصل: ٤٣/٥-٤٤، الشهرستاني/ الملل والنحل: ١٧٦-١٧٨، نشوان الحميري/ الحـور العـين: ص ١٦٨، الذهبي/ ميزان الاعتدال: ١٦٠/٤-١٦٢، المقريزي/ الخطط: ٣٥٣/٢.

وانظر من كتب الشيعة: القمي/ المقالات والفرق: ص ٥٥، رجال الكشي، الروايـات رقـم: ٣٣٦، ٣٣٩، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٥١١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٩.

(٦) تفسير العياشي: ٢٢٣/٢.

(٧) الكاشاني/ تفسير الصافي: ٨٤/٣.

(٨) تفسير القمي (انظر: تفسير الصافي: ٨٤/٣) ولم أجده في الطبعة التي عندي من تفسير القمي.

(٩) البحراني/ البرهان: ٣٠٩/٢.

(١٠) بحار الأنوار: ٣٧٨/٣ (ط. كمباني).

الشَّيْطَانُ لَما قُضِيَ الأَمْرُ)) [إبراهيم:٢٢] قال: (هو الثاني، وليس في القرآن شيء: (وقال الشيطان) إلا وهـو الثاني) فكأن كتب الإثني عشرية تزيد على المغيرية بوضع هذا الإلحاد في كتاب الله قاعدة مطردة.

وفي الكافي عن أبي عبد الله قال: (وكان فلاناً شيطاناً)[١]، قال المجلسي في شرحه على الكـافي: المـراد بفلان عمر)[٢].

فهذه الروايات التي تسندها كتب الشيعة الإثني عشرية إلى أبي جعفر الباقر هي من أكاذيب المغيرة بـن سعيد وأمثاله، فقد ذكر الذهبي عن كثير النواء[٣] أن أبا جعفر قال: (برئ الله ورسوله من المغيرة بن سـعيد، وبيان بن سمعان فإنهما كذبا علينا أهل البيت)[٤]، وروى الكشي في رجاله عن أبي عبد الله قـال: (لعـن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا)[٥]. وساق الكشي روايات عديدة في هذا الباب[٦]. وأشـارت روايـات الكشي إلى أن المغيرة بن سعيد كان يأخذ ضلاله من مصدر يهودي، ففي رجال الكشي أن أبا عبد الله قـال يوماً لأصحابه: (لعن الله المغيرة بن سعيد ولعن يهودية كان يختلف إليها يتعلم منها السحر والشعبذة (كـذا) والمخاريق)[٧].

ويلاحظ أنه اتفق كل من الأشعري، والبغدادي، وابن حزم، ونشوان الحميري على أن جابر الجعفـي الذي وضع أول تفسير للشيعة على ذلك النهج الباطني كان خليفة المغيرة بن سعيد[٨] الذي قال: بأن المـراد بالشيطان في القرآن هو أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، فهي عناصر خطرة يستقي بعضها من بعض عملـت على إفساد التشيع.

ب- أمثلة من تأويلات الشيعة لآيات القرآن:

حين احتج شيخ الشيعة في زمنه -والذي إذا أطلق لقب (العلامة) عندهم انصرف إليه ابن المطهر الحلي - على استحقاق علي للإمامة بقوله: (البرهان الثلاثة قوله تعالى: ((مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ)) [الـرحمن:١٩]* ((بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاَ يَبْغِيَانِ)) [الرحمن:٢٠] قال: علي وفاطمة، ((بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاَ يَبْغِيَانِ)) [الرحمن:١٩] الـنبي

---

(١) الكليني/ الكافي (المطبوع بهامش مرآة العقول): ٤١٦/٤.
(٢) مرآة العقول: ٤١٦/٤.
(٣) كثير النواء: شيعي (وروي أنه رجع عن تشيعه، قال الذهبي: ضعفوه، ومشاه ابن حبان: الكاشف: ٣/٣).
(٤) ميزان الاعتدال: ١٦١/٤.
(٥) رجال الكشي: رقم ٣٣٦.
(٦) مضى الإشارة إليها في ص: (٢٠٥) هامش رقم: (٥).
(٧) رجال الكشي: رقم ٤٠٣.
(٨) الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٧٣/١، البغدادي/ الفرق بين الفرق ص: ٢٤٢، ابن حزم/ المحلى: ٤٤/٥، نشوان/ الحور العين ص ١٦٨.

صلى الله عليه وسلم، ((يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ)) [الرحمن:٢٢]، الحسن والحسين).

حينما احتج ابن المطهر بذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل مـا يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شر من كثير منه. والتفسير بمثل هذا طريق الملاحدة، بل هو شر من كثير منه، والتفسير بمثـل هـذا طريـق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح والطعن فيه)[١].

وأقول: كيف لو رأى شيخ الإسلام ما أودع في الكافي والبحار، وتفسير العياشي، والقمي، والبرهان، وتفسير الصافي وغيرها من تحريف لمعاني القرآن سموه تفسيراً؟!.

وبين يدي مجموعة كبيرة من هذا اللون يستغرق عرضها المجلدات..[٢]ركام هائل من الروايات حجبت الشيعة عن نور القرآن وهديه.. فالتوحيد الذي هو أصل دعوة الرسل وجوهر رسالتهم.. هو عندهم ولايـة الإمام، فيروون عن أبي جعفر أنه قال: (ما بعث الله نبياً قط إلا بولايتنا والبراءة من عدونا، وذلك قول الله في كتابه: ((وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ)) [النحل:٢٣])[٣]. ورواياتهم في هذا الباب كثيرة -كما سيأتي-[٤].

والإله في كتاب الله هو الإمام، فقوله تعالى: ((لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَـهَيْنِ اثْنَـيْنِ إِنَّمَـا هُـوَ إِلَـهٌ وَاحِـدٌ)) [النحل:٥١] قال أبو عبد الله -كما يزعمون-: (يعني بذلك لا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد)[٥]. والرب هو الإمام عندهم. وقد يلتمس لهم في هذا التأويل عذر؛ لأن للرب في اللغة استعمالات أخرى كرب البيـت، ورب المال بمعنى صاحب، ولكن يمنع من ذلك أن تأويلهم للرب في الإمام جرى في آيات هـي نـص في الله سبحانه ولا تحتمل وجهاً آخر. وفي قوله سبحانه عن المشركين: ((وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَـا لاَ يَـنفَعُهُمْ وَلاَ يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا)) [الفرقان:٥٥]. قال القمي في تفسيره: (الكافر: الثاني -يعني عمر رضي الله عنه وأرضاه- كان على أمير المؤمنين عليه السلام ظهيراً)[٦]. فاعتبر أمير المؤمنين علياً هو الـرب. وقـال

---

(١) منهاج السنة: ٦٦/٤.

(٢) كنت عملت قائمة من هذه التأويلات رتبت موادها على حروف المعجم، فأذكر في كل مادة: عدد المواضع التي ذكرت فيها في كتاب الله، وتأويلات الشيعة لها في هذه المواضع.. وخرجت من ذلك بمادة كبيرة جداً، إلا أن المـشرف رأى - ووافقته على ذلك - الاستغناء عنها بما عرضنا هنا وذلك لأسباب منهجية.

(٣) تفسير العياشي: ٢٦١/٢، البرهان: ٣٤٣/٢، تفسير الصافي: ١٣٤/٣ تفسير نور الثقلين: ٦٠/٣.

(٤) في مبحث: عقيدتهم في توحيد الألوهية.

(٥) تفسير العياشي: ٢٦١/٢، البرهان في تفسير القرآن: ٣٧٣/٢، تفسير نور الثقلين: ٦٠/٣.

(٦) تفسير القمي: ١١٥/٢.

الكاشاني في البصائر[1] عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن تفسيرها فقال -كما يفترون-: (إن تفـسيرها في بطن القرآن: علي هو ربه في الولاية، والرب هو الخالق الذي لا يوصف) فهذا قد يفهم منه أن علياً هو الرب الذي لا يوصف[2] -كما يفترون- لأن الآية نص في حق الباري سبحانه؟!

وقد حاول صاحب تفسير الصافي تفادي هذا الأمر فقال في توضيح النص السالف: (يعني أن الرب على الإطلاق الغير المقيد بالولاية هو الخالق جل شأنه)[3]. ولكن نص الآية لا يؤيده فيما ذهب إليه؛ إذ إن (الرب) الوارد في الآية لم يقيد بالولاية.. فهو لا ينصرف إلا إلى الحق جل شأنه، وليس هناك أية قرينة صارفة للفظ عن معناه؛ ولهذا قال طائفة من السلف في تفسيرها: (وكان الكافر معيناً للشيطان على ربه مظـاهراً لـه علـى معصيته)[4].

وفي قوله سبحانه: ((وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا)) [الزمر:٦٩] قال المفسرون: أي أضاءت يوم القيامة إذا تجلى الحق جل وعلا للخلائق لفصل القضاء[5]. ولكن شيخ المفسرين عند الشيعة إبراهيم القمـي يـروي بسنده عن المفضل بن عمر أنه سمع أبا عبد الله رضي الله عنه يقول في قوله: ((وَأَشْرَقَتْ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَـا)) [الزمر:٦٩] قال: (رب الأرض يعني إمام الأرض، فقلت: فإذا خرج يكون ماذا؟ قال: إذاً يستغني الناس عـن ضوء الشمس ونور القمر ويجتزون (كذا) بنور الإمام)[6].

ويؤولون الآيات المتعلقة بصفات الله سبحانه بالأئمة، وعلى سبيل المثال قالوا: (إن الأخبار المستفيـضة تدل على تأويل وجه الله بالأئمة عليهم السلام)[7]يعنون أخبار الشيعة، وقد ذكر المجلسي جملة من هذه الأخبار في باب عقده بعنوان: (باب أنهم عليهم السلام جنب الله ووجه الله ويد الله وأمثالها)[8].

فهل يعني أنهم يفسرون قوله سبحانه: ((كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ)) [القصص:٨٨]، وقوله: ((وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ)) [الرحمن:٢٧] بهذا المعنى، وأن الأئمة لهم البقاء الدائم، بل ينفردون بذلك؟! ما كنت أظن أن الأمر يصل بهم إلى هذا حتى وقعت عيني على رواياته في كتبهم المعتمدة، ففي الآيـة الأولى

---

(١) يعني بصائر الدرجات لشيخهم الصفار.

(٢) لاحظ في هذا النص إشارة إلى مذهبهم في تعطيل الله من صفاته -كما سيأتي-، وانظر النص في: تفسير الصافي: ٢٠/٤، البرهان: ١٧٢/٣، تفسير نور الثقلين: ٢٥/٤، مرآة الأنوار: ص٥٩.

(٣) تفسير الصافي: ٢٠/٤، مرآة الأنوار: ص ٥٩.

(٤) تفسير الطبري: ٢٦/١٩-٢٧، تفسير ابن كثير: ٣٣٨/٣.

(٥) تفسير ابن كثير: ٧٠/٤.

(٦) تفسير القمي: ٢٥٣/٢، البرهان: ٨٧/٤، تفسير الصافي: ٣٣١/٤.

(٧) مرآة الأنوار: ص ٣٢٤.

(٨) انظر: بحار الأنوار: ١٩١/٢٤.

يقول الصادق -كما يزعمون-: (نحن وجه الله)[1]، وفي الآية الثانية يقول: (نحن الوجه الذي يؤتى الله منه)[2]. ولكن الأئمة ماتوا كالآخرين: ((كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)) [الرحمن:٢٦] وقد حاول صاحب الكافي أن يجعل لأئمة الشيعة ميزة ينفردون بها في حكم الموت العام فقال: (إن الأئمة يعلمون متى يموتون ولا يموتـون إلا باختيـار منهم)[3]. ولكنهم ماتوا على كل حال، ولو كان الموت حسب اختيارهم لما كان للتقية وجود.. ويقولون: إن الأسماء الحسنى الواردة في قوله سبحانه: ((وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) [الأعراف:١٨٠] هي الأئمة، ويروون عن أبي عبد الله أنه قال: (نحن والله الأسماء الحسنى الذي لا يقبل من أحد إلا بمعرفتنا، قـال: ((فَـادْعُوهُ بِهَـا)) [الأعراف:١٨٠])[4].

وسيأتي المزيد من الشواهد في مبحث عقيدتهم في الأسماء والصفات إن شاء الله.

وهذه التأويلات التي تفسر الإله والرب و(الله) وصفاته بالإمام هي من آثار السبئية التي تذهب إلى القول بألوهية علي، وهذا الأثر السام لا يزال ينخر في كيان الإثني عشرية، ولهذا لا يزال إلى اليوم بعض شيوخ هذه الطائفة يصرح ويجاهر بهذه المقالة (كما سيأتي)[5]. وقد جاء في رجال الكشي بعض الروايـات الـتي تفيـد استنكار جعفر لهذه التأويلات الباطنية التي تؤله الأئمة، فقد ذكر عند جعفر -كما يروي الكشي- أن بعض الشيعة قال في قوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ)) [الزخرف:٨٤] قال: هو الإمام، فقال أبو عبد الله: (لا والله لا يأويني وإياه سقف بيت أبدًا، هم شر من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا، والله ما صغر عظمة الله تصغيرهم شيء قط.. والله لو أقررت بما يقول في أهل الكوفة لأخذتني الأرض، وما أنا إلا عبد مملوك لا أقدر على شيء ضر ولا نفع)[6].

وكما يسمى الإمام بالرب والإله عندهم، فهو أيضاً يعبر عنه بالرسول. قال صاحب مرآة الأنوار: (قد ورد تأويل الرسول بالإمام، والرسل بالأئمة في بعض الآيات بحيث يمكن سحبه إلى غيرها)[7]. أي أنه يمكـن اعتبار الرسل حيثما وقعت في القرآن يراد بها الأئمة.. ومما يدل على ذلك قولهم: (إن عمدة بعثة الرسل لأجل

---

(١) انظر: تفسير القمي: ١٤٧/٢، الكراجكي/ كنز الفوائد ص ٢١٩، ابن شهراشوب/ مناقب آل أبي طالب: ٦٣/٣، بحار الأنوار: ١٩٣/٢٤، تفسير شبر: ص٣٧٨.

(٢) تفسير القمي: ٣٤٥/٢، ابن شهراشوب/ مناقب آل أبي طالب: ٣٤٣/٣، الكاشاني/ تفسير الـصافي: ١١٠/٥، بحـار الأنوار: ١٩٢/٢٤.

(٣) أصول الكافي: ٢٥٨/١.

(٤) تفسير العياشي: ٤٢/٢، تفسير الصافي: ٢٥٤/٢-٢٥٥، البرهان: ٥١/٢.

(٥) انظر: الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم من هذه الرسالة.

(٦) رجال الكشي: ص ٣٠٠.

(٧) مرآة الأنوار ص: ١٦٣.

الولاية فيصح تأويل رسالة الرسل بما يتعلق بها)[1]. وهذا ليس بدليل؛ لأنه مبني على تأويل باطني لا يسلم لهم، ذلك أن عمدة بعثة الرسل هي التوحيد؛ لأن الله يقول: ((وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ)) [النحل:٣٦]، ((وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَـهَ إِلا أَنَـا فَاعْبُـدُونِ)) [الأنبياء:٢٥].

ومن أمثله تأويلهم للرسول بالإمام ما يرونه عن الصادق في تفسير قوله تعالى: ((وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُـولٌ)) [يونس:٤٧]. قال: (أي في كل قرن إمام يدعوهم إلى طريق الحق)[2]. والأئمة أيضاً يعبر عنهم بالملائكـة في القرآن، جاء في أخبارهم -كما يقولون- ما يدل على أن المراد بالملائكة بحسب البطن في القرآن الأئمة، سواء كان المذكر بلفظ الملائكة أو غيرها مما يفيد معناه كالذين يحملون العرش وأمثاله[3].

والأئمة هم القرآن -كما مر[4]- وهم الكتاب، ففي تفسير القمي عن الصادق في قوله سبحانه: ((الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ)) [البقرة:١-٢] قال: الكتاب علي ولا شك فيه[5]. وهم الكلمة في قوله سـبحانه: ((وَلَوْلا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ)) [الشورى:٢١] قالوا: الكلمة الإمام[6]، وقولـه سـبحانه: ((لاَ تَبْـدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللّهِ)) [يونس:٦٤] قالوا: لا تغيير للإمامة[7]. وفي قوله سبحانه: ((...سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللّهِ)) [لقمان:٢٧] قال إمامهم أبو الحسن علي بن محمد: (نحـن الكلمـات الـتي لا تـدرك فـضائلنا ولا تستقصى)[8]. وأخبارهم في هذا كثيرة أورد منها المجلسي في البحار (٢٥) رواية[9].

وإطلاق الكلمة على الإمام قد يوضح مدى التأثر بـالنصرانية في إطلاق الكلمة على المـسيح عليـه السلام لكن تسمية المسيح كلمة الله؛ لأن مثله عند الله كمثل آدم خلقه من تراب، ثم قال له كن فيكون، فهو مخلوق بالكلمة، وأما علي فهو مخلوق كما خلق سائر الناس[10].

---

(١) مرآة الأنوار: ص ١٦٣.

(٢) مرآة الأنوار ص: ١٦٤، وانظر: تفسير العياشي: ١٢٣/٢، البرهان: ١٨٦/٢، تفسير الصافي: ٤٠٥/٢، بحار الأنـوار: ٣٠٦/٢٤-٣٠٧.

(٣) مرآة الأنوار: ص ٣٠٣.

(٤) انظر: ص (١٢٨-١٢٩) من هذه الرسالة.

(٥) تفسير القمي: ٣٠/١، تفسير العياشي: ٢٦/١، البرهان: ٥٣/١، تفسير الصافي: ٩١/١-٩٢.

(٦) تفسير القمي: ٢٧٤/٢، البرهان: ١٢١/٤، بحار الأنوار: ١٧٤/٢٤.

(٧) تفسير القمي: ٣١٤/١، بحار الأنوار: ١٧٥/٢٤.

(٨) بحار الأنوار: ١٧٤/٢٤، تحف العقول ص: ٣٥٥، ابن شهراشوب/ مناقب آل أبي طالـب: ٥٠٨/٣، الاحتجـاج ص ٥٥٢.

(٩) انظر: بحار الأنوار: باب أنهم كلمات الله: ١٧٣/٢٤-١٨٥.

(١٠) منهاج السنة: ١٨/٣.

والصراط المستقيم في قوله تعالى: ((اهدِنَـا الصرَاطَ المُستَقِيمَ)) [الفاتحة:٦]. هو أمير المؤمنين[١] عندهم.

والشمس هي علي، فيروون عن الصادق في قوله: ((وَالشمْسِ وَضُحَاهَا)) [الشمس:١] قال: (الشمس أمير المؤمنين، وضحاها: قيام القائم)[٢]. فهل يعني هذا أنه لما مات أمير المؤمنين اختفت الشمس من الوجود؟! والناس في ظلمة حتى يشرق ضحى القائم المنتظر؟!

والمسجد، والمساجد، والكعبة، والقبلة هي الإمام والأئمة، فيروون عن الصادق في قوله تعالى: ((وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُل مَسْجِدٍ)) [الأعراف:٢٩]. قال: (يعني الأئمة)[٣]. وفي رواية أخرى عنه في قولـه تعـالى: ((خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُل مَسْجِدٍ)) [الأعراف:٣١] قال: (يعني الأئمة)[٤]. وفي قوله تعالى: ((وَأَن الْمَسَاجِدَ لِلهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا)) [الجن:١٨] قال: (إن الإمام من آل محمد فلا تتخذوا من غيرهم إماماً)[٥]، ويقـول الصادق -عندهم-: (..نحن البلد الحرام، ونحن كعبة الله، ونحن قبلة الله)[٦].

والسجود: هو ولاية الأئمة وبهذا يفسرون قوله تعالى: ((وَقَدْ كَانُوا يُـدْعَوْنَ إِلَـى الـسجُودِ وَهُـمْ سَالِمُونَ)) [القلم:٤٣]. حيث قالوا: (أي يدعون إلى ولاية علي في الدنيا)[٧].

ولعل مثل هذه الروايات هي السبب في شيوع عبادة الأئمة، وأضرحتهم، وعمارة المـشاهد وتعطيـل المساجد، لأن المشاهد هي المساجد، والإمام هو كعبة الله وقبلته، ولهذا صنفوا كتباً سموها: مناسك المشاهد أو مناسك الزيارات، أو المزار[٨]، واعتنوا ببيان فضائلها وآدابها، وأخذت هذه المسائل في كتبهم المعتمدة قـسماً كبيراً[٩] -كما سيأتي تفصيله-[١٠].

---

(١) تفسير القمي: ٢٨/١، تفسير العياشي: ٤٢/١، البرهان: ٨٩/١، تفسير الصافي: ٨٥/١، بحار الأنوار: ٢١١/٢٣.
(٢) البرهان: ٤٦٧/٤، مرآة الأنوار ص: ٢٠٠، وانظر: تفسير القمي: ٢٤٢/٢، وفيه أن النهار هم الأئمة.
(٣) تفسير العياشي: ١٢/٢، البرهان: ٨/٢، تفسير الصافي: ١٨٨/٢، مرآة الأنوار: ص١٧٥، نور الثقلين: ١٧/٢.
(٤) تفسير العياشي: ١٣/٢، البرهان: ٩/٢.
(٥) البرهان: ٣٩٣/٤.
(٦) انظر: الكراجكي / كنز الفوائد ص: ٢، بحار الأنوار: ٣٠٣/٢٤، مرآة الأنوار: ص ٢١٣.
(٧) تفسير القمي: ٣٨٣/٢، البرهان: ٣٧٢/٤، تفسير الصافي: ٢١٤/٥-٢١٥، مرآة الأنوار: ص ١٧٦.
(٨) مثل كتاب: مناسك الزيارات للمفيد، وكتاب المزار لمحمد علي بن الفضل، والمزار لمحمد المشهدي، والمزار لمحمد بن همام، والمزار لمحمد بن أحمد. ذكرها العاملي في وسائل الشيعة ونقل عنها.
انظر: وسائل الشيعة: ٤٨/٢٠-٤٩، وانظر: ابن تيمية: منهاج السنة: ١٧٥/١، الفتاوى: ٤٩٨/١٧.
(٩) كما في أصول الكافي، والوافي، والبحار، ووسائل الشيعة وغيرها، وسيأتي ذكر مواضعها وشيء من نصوصها.
(١٠) انظر: (فصل عقيدتهم في توحيد الألوهية).

والتوبة ومعناها معروف (الرجوع من المعاصي إلى طاعة الله) ولكن الشيعة تفسر التوبة بالرجوع مـن ولاية أبي بكر وعمر وبني أمية إلى ولاية علي، ففي قوله سبحانه: ((فَاغْفِرْ لِلذِينَ تَـابُوا وَاتَبَعُـوا سَـبِيلَكَ)) [غافر:٧] جاء تأويلها عندهم في ثلاث روايات، تقول الأولى: ((فَاغْفِرْ لِلذِينَ تَابُوا)) [غافر:٧] من ولاية فلان وفلان، يعنون أبا بكر وعمر وبني أمية، وتقول الرواية الثانية: ((فَاغْفِرْ لِلذِينَ تَابُوا)) [غـافر:٧] مـن ولايـة الطواغيت الثلاثة، يعنون أبا بكر وعمر وعثمان ومن بني أمية، ((وَاتَبَعُوا سَبِيلَكَ)) [غافر:٧] يعني ولاية علي، وتقول الثالثة: ((فَاغْفِرْ لِلذِينَ تَابُوا)) [غافر:٧] من ولاية هؤلاء وبني أمية ((وَاتَبَعُوا سَبِيلَكَ)) [غافر:٧] هـو أمير المؤمنين[١].

وكل الروايات الثلاث المذكورة منسوبة لـأبي جعفر محمد الباقر، وعلمه ودينه ينفيان صحة ذلك عنه.

وهذه الأخبار تقدم لنا مفهوماً جديداً للتوبة، إذ هي في حقيقتها موالاة رجل، ومعاداة آخـر، ولـيس هناك بُعْد آخر غير هذا.. فالتوبة لا تكون إلا في مسألة ولاية الإمام، وغيرها لا يستحق الإنابة والرجوع، ولهذا لم يرد له ذكر، وكأن الشيعة بهذا تجعل من والى علياً ليس عليه ذنب، وإن بلغت ذنوبه مثل قـراب الأرض، وتجعل موالاة أفضل الخلق بعد النبيين أبي بكر وعمر وعثمان هو الكفر الذي لا ينفع معه عمل.

فهل هذا هو الإسلام.. وهل الرسول وصحبه لم يجاهدوا إلا لإقرار هذا الأمر؟!

ثم ما تأثير مثل هذه الروايات على من يؤمن بها ويعتقد أنها صادرة من محمد الباقر؟ ألا تهون في نفـسه المعصية، وتدفعه إلى ارتكاب كل موبقة.. وتثبطه عن عمل الخير، واصطناع المعروف.. بلى، إن هذا وراد، بل قد يكون حاصلاً، فقد اطلعت في الكافي على شهادة هامة في هذا الباب تتضمن شكوى أحد الشيعة لإمامـه من سوء أخلاق أبناء طائفته، وأنه ليعجب من البون الشاسع بين ما يجده عند أصحابه وبين ما يراه عند أهـل السنة[٢]، وقد نقل لنا الشوكاني ملاحظات قيمة في هذا سجلها أثناء خلطته مع الشيعة[٣]، وسيأتي حديث في هذا الشأن في فصل (أثرهم في العالم الإسلامي).

---

(١) البرهان: ٩٢/٤-٩٣، تفسير الصافي: ٣٣٥/٤، وانظر: تفسير القمي: ٢٥٥/٢.

(٢) نصه ما يلي:

عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله رضي الله عنه: إني أخالط الناس فيكثر عجبي من أقوام لا يتولونكم ويتولون فلاناً وفلاناً (يعني أبا بكر وعمر، وهو يشير بهذا لأهل السنة) لهم أمانة وصدق ووفاء، وأقوام يتولونكم (يعـني الـشيعة) ليس لهم تلك الأمانة ولا الوفاء والصدق؟ فاستوى أبو عبد الله رضي الله عنه جالساً فأقبل علي كالغضبان، ثم قـال: لا دين لمن دان الله بولاية إمام جائر ليس من الله، ولا عتب على من دان بولاية إمام عادل من الله قلت: لا دين لأولئك ولا عتب على هؤلاء، ثم قال: ألا تسمع لقول الله عز وجل: (اللهُ وَلِي الذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِنَ الظُلُمَاتِ إِلَى النُورِ)[البقرة: ٢٥٧] يعني من ظلمات الذنوب إلى نور التوبة والمغفرة لولايتهم كل إمام عادل من الله.. (أصول الكافي: ٣٧٥/١).

(٣) يقول الشوكاني: (جربنا وجرب غيرنا فلم يجدوا رافضياً يتنزه عن شيء من محرمات الدين كائناً ما كان) (طلب العلم ص ٧٣)، وستأتي - إن شاء الله - بقية ملاحظاته في فصل: (أثرهم في العالم الإسلامي).

والصلاة، والزكاة، والحج، والصيام.. أركان الإسلام ومبانيه العظام هي عند الشيعة بمعـنى الأئمـة في القرآن، فيروون عن أبي عبد الله: (نحن الصلاة في كتاب الله عز وجل، ونحن الزكاة، ونحن الـصيام، ونحـن الحج)[1].. بل إن الدين كله هو عندهم ولاية علي، ويروون عن جعفر الصادق في تفسير قوله تعـالى: ((إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِينَ)) [البقرة:١٣٢]. قال: (ولاية علي رضي الله عنه ((فَلاَ تَمُوتُن إِلا وَأَنتُم مـسْلِمُونَ)) [البقرة:١٣٢] لولاية علي)[2]. وفي تفسير القمي في قوله تعالى: ((أَنْ أَقِيمُوا الدِينَ..)) [الشورى:١٣] قـال: الإمام، ((وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ)) [الشورى:١٣]، كناية عن أمير المؤمنين رضي الله عنه، ((كُبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَـا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ)) [الشورى:١٣] من أمر ولاية علي، ((اللّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ)) [الشورى:١٤] كناية عن علي عليه السلام[3].

وإذا كان الأمر كذلك لماذا لا يسمى دين (المنتظر) أو دين الولاية، أو الولاية نفسها.. وحقيقة الأمر أن هذا دين آخر غير دين الإسلام، هذا الدين معناه طاعة رجل وقد ورثته الإثنا عشرية -فيمـا يظهـر- عـن الكيسانية[4] -حيث إنهم- كما يقول الشهرستاني: (يجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل، حتى حملهم ذلـك على تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج وغير ذلك على الرجال... ومـن اعتقـد أن الدين طاعة رجل ولا رجل له؛ لأنه غائب في سردابه، فلا دين له..)[5]. فقد انحصر الدين عندهم بولاية رجل هو علي، وأصبح ما يدل عليه الدين من الطاعة لله ورسوله واتباع المعروف والانتهاء عن المنكر خارجاً عـن

---

(١) بحار الأنوار: ٣٠٣/٢٤.

(٢) البرهان: ١٥٦/١، مرآة الأنوار ص: ١٤٨.

(٣) تفسير القمي: ٢٧٤/٢، البرهان: ١٢٠/٤، تفسير الصافي (٣٦٨/٤-٣٦٩)، بحار الأنوار: ٨٤/٣٦.

(٤) الكيسانية: من غلاة الشيعة، تقول بإمامة محمد بن الحنفية، وسميت بالكيسانية نسبة للمختار بن أبي عبيد الثقفي؛ لأن لقبة كيسان، وكذلك تسمى بالمختارية عند بعض أصحاب الفرق، وقد ادعى المختار نزول الوحي عليـه، وقـال بالبـداء، وضلالات أخرى، وقيل: إن الكيسانية سميت بذلك نسبة إلى رجل يقال له: كيسان، وهو مولى لـبطن مـن بجيلـة في الكوفة، وقيل: مولى لعلي بن أبي طالب.

والكيسانية فرق بلغت عند الأشعري إحدى عشرة فرقة. ويرجع محصلها - كما يرى البغدادي - إلى فرقتين: فرقة تقول: إن محمد بن الحنفية لم يمت وهو المهدي المنتظر، وفرقة أخرى ينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره، ويختلفـون بعـد ذلـك في المنقول إليه.

انظر عن الكيسانية: الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٩١/١، البغدادي/ الفرق بين الفرق: ص ٢٣، ٣٨، ٥٣، ابـن حـزم/ الفصل ٣٥/٥-٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٣، الرازي/ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٩٣-٩٥، نشوان الحميري/ الحور العين ص ١٥٧ وما بعدها، ابن المرتضى/ المنية والأمل: ص ٨٢-٨٣. وانظر: الناشئ الأكـبر/ مـسائل الإماميـة ص ٢٥،٢٦ وما بعدها، القمي/ المقالات والفرق ص٢١-٢٢، النوبختي/ فـرق الـشيعة ص٢٣-٢٧،٢٤. وانظـر: وداد القاضي/ الكيسانية في التاريخ والأدب.

(٥) الملل والنحل: ١٤٧/١.

معنى الدين حسب رواياتهم.

ولفظ الأمة -ومعناه معروف- وقد ورد هذا اللفظ (٤٩) مرة في كتاب الله، والشيعة تفسره بالأئمة أو بـالشيعة. قال في مرآة الأنوار: (إن الذي يستفاد من رواياتنا على اختلاف ألفاظها تأويل الأمة فيما يناسـب بالأئمة عليهما السلام وبأهل الحق والشيعة المحقة وإن قلوا...)[١]. ثم ساق طائفة من رواياتهم في هذا التأويـل نقلها من مجموعة من كتبهم المعتمدة، وإذا كانت الأمة بمعنى الأئمة فهذا يعني أن القرآن نزل للأئمة فقط، وأن الأمة غير مخاطبة بالقرآن ولا مكلفة به.

وليس ذلك فحسب بل إن الجمادات تفسر بالأئمة.

فالبئر -ومعناه واضح- ولكن الشيعة تفسره في القرآن بـعلي رضي الله عنـه، وبولايتـه، وبالإمـام الصامت -يعنون القرآن- والإمام الغائب، وبـفاطمة وولدها المعطلين من الملك[٢]، وبذلك يفسرون قولـه تعالى: ((فَكَأَيِّن من قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْـرٍ مُعَطَّلَـةٍ وَقَـصْرٍ مَـشِيدٍ)) [الحج:٤٥]. وقد جاء في تفسير البرهان خمس روايات لهم في هذا المعنى[٣].

والبحر وقد ورد في كتاب الله في أكثر من ثلاثة وثلاثين موضعاً بالمعنى المعروف، ولكن الشيعة تفـسر البحر والبحار بالإمام والأئمة وأعدائهم. وقد أورد صاحب مرآة الأنوار جملة من روايات طائفتـه في هـذا التأويل، ثم قال: (ولا يخفى أن المستفاد من ذلك جواز تأويل البحر والبحار العذبة المشتملة على المدح والنفع بالإمام والأئمة، بل بـفاطمة، وتأويل البحر والبحار المالحة بأعدائهم)[٤]. وقد جاء في تفسير القمي وغيره عن أبي عبد الله في قوله سبحانه: ((مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ)) [الرحمن:١٩] قال: (((مَـرَجَ الْبَحْـرَيْنِ يَلْتَقِيَـانِ)) [الرحمن:١٩] علي وفاطمة بحران عميقان لا يبغي أحدهما على صاحبه، ((يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَـانُ)) [الرحمن:٢٢] الحسن والحسين)[٥].

وتفسير المعاني والمثل العليا بالإمامة والأئمة.

فالخير هو الولاية. يقول الكاظم -كما يدعون- في قوله تعالى: (((وَافْعَلُوا الْخَيْرَ)) [الحج:٧٧] قـال:

---

(١) مرآة الأنوار: ص ٨١.

(٢) بحار الأنوار: ٣٦/١٠٤-١٠٥، مرآة الأنوار: ٩٤، وانظر: تفسير القمي: ٨٥/٢، البرهان: ٩٦/٣-٩٧، أصول الكافي: ٤٢٧/١، معاني الأخبار: ص ١١١.

(٣) البرهان: ٩٦/٣-٩٧.

(٤) مرآة الأنوار: ص ٩٤.

(٥) تفسير القمي: ٣٤٤/٢، تفسير فرات ص: ١٧٧، وابن بابويه/ الخصال ص ٦٥، تفسير الصافي: ١٠٩/٥، البرهان، وقد ذكر اثنتي عشرة رواية في هذا التأويل: ٢٦٥/٤، بحار الأنوار، وقد عقد لذلك باباً مستقلاً بعنوان: باب (أنهـم علـيهم السلام البحر واللؤلؤ والمرجان): ٩٧/٢٤، وانظر ما مضى من كلام ابن تيمية حول هذا التأويل ص: ١٧٥.

الولاية)[1]. وفي قوله سبحانه: ((فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ)) [البقرة:١٤٨]، قـال أبـو جعفـر: (((الْخَيْـرَاتِ)) الولاية)[2].

والآيات الكونية تؤول بالأئمة، فالأئمة هم العلامات في قوله تعالى: ((وَعَلاَمَاتٍ وَبِالنجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ)) [النحل:١٦]. قال أبو عبد الله -كما يروون-: (النجم رسول الله، والعلامات هم الأئمة عليهم الـسلام)[3]. وعقد الكليني باباً في هذا بعنوان: (باب أن الأئمة هم العلامات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه)[4]. وتبعـه المجلسي وعنون لبابه بقوله: (باب أنهم عليهم السلام النجوم والعلامات)[5]. وسياق الآية، وما ورد عن السلف ينفي ما ذهبوا إليه في تأويل الآية[6].

وأحوال اليوم الآخر يفسرونها برجعة الأئمة أو الولاية، فالساعة، والقيامة، والنشور وغيرها من الأسماء التي تتعلق باليوم الآخر تفسر في الغالب عند هؤلاء برجعة الأئمة. ويقدم صاحب مرآة الأنوار قاعدة في هـذا فيقول: (كل ما عبر به بيوم القيامة في ظاهر التنزيل فتأويله بالرجعة)[7].

ويقول المجلسي عن لفظ الساعة في القرآن: إن الساعة ظهرها القيامة، وبطنها الرجعة[8]. وقد ورد أيضاً عندهم تأويل الساعة بالولاية، فيروون عن الرضا في قوله سبحانه: (((بَلْ كَذَّبُوا بِالساعَةِ)) [الفرقان:١١] قال: يعني كذبوا بولاية علي)[9].

والحياة الدنيا: هي الرجعة، قال صاحب مرآة الأنوار: (جاء ما يدل على تأويل الدنيا بالرجعة، وبولاية أبي بكر وعمر)[10]، ففي قوله سبحانه: ((إِنا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)) [غافر:٥١]. قـال جعفر: (يعني في الرجعة)[11]، وفي قوله سبحانه: ((بَلْ تُـؤْثِرُونَ الْحَيـاةَ الـدُّنْيَا)) [الأعلـى:١٦]. قـال:

---

(١) مرآة الأنوار: ص ١٣٩.

(٢) البرهان: ١٦٣/١، تفسير الصافي: ٢٠٠/١.

(٣) تفسير القمي: ٣٨٣/١، تفسير العياشي: ٢٥٥/٢، أصول الكافي: ٢٠٦/١، البرهان: ٣٦٢/٢، تفسير الصافي: ١٢٩/٣، تفسير فرات: ص ٨٤، مجمع البيان: ٦٢/٤.

(٤) أصول الكافي: ٢٠٦/١.

(٥) بحار الأنوار: ٦٧/٢٤-٨٢.

(٦) انظر: تفسير الطبري: ٩٢/١٤، تفسير ابن كثير: ٦١٢/٢.

(٧) مرآة الأنوار: ص ٣٠٣.

(٨) بحار الأنوار: ٣٣٤/٢٤.

(٩) النعماني/ الغيبة: ص ٥٤، البرهان: ١٥٧/٣، مرآة الأنوار: ص ١٨٢.

(١٠) مرآة الأنوار: ص ١٥٠.

(١١) تفسير القمي: ٢٥٨/٢-٢٥٩، تفسير الصافي: ٣٤٥/٤، البرهان: ١٠٠/٤.

(ولايتهم)[1](يعني ولاية أبي بكر وعمر وعثمان). والتأويلات الباطنية لا ضابط لها، فأنت تـرى أن الآخـرة تؤول بالرجعة، والحياة الدنيا تؤول بها كذلك على ما بينهما من تفاوت، كما تلحظ أن الحياة الدنيا فـسرتها تأويلاتهم مرة بالرجعة، ومرة بالولاية على ما بينهما من اختلاف.. فهي أقوال عشوائية لا تستند إلى أصل ولا فرع، بل ولا عقل.

وتأويلهم لكثير من آيات القرآن بالإمامة والأئمة يربو على الحصر وكأن القرآن لم ينزل إلا فيهم، ولقد تجاوزوا في هذه الدعاوى كل معقول، وأسفوا في تأويلاتهم إلى ما يشبه هذيان المعتوهين حتى قالوا: إن النحل في قوله سبحانه: ((وَأَوْحَى رَبكَ إِلَى النحْلِ)) [النحل:٦٨]. هم الأئمة، وروى القمي بإسناده إلى أبي عبد الله قال: (نحن النحل التي أوحى الله إليها ((أَنِ اتخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا)) [النحل:٦٨] أمرنا أن نتخذ من العرب شيعة ((وَمِنَ الشجَرِ)) [النحل:٦٨] يقول: من العجم ((وَمِمـا يَعْرِشُـونَ)) [النحـل:٦٨] يقـول: مـن الموالي..)[2].

وجمع المجلسي رواياتهم في هذا المعنى في باب بعنوان: (باب نادر في تأويل النحل بهم عليهم السلام)[3]، كما جاء بروايات تقول: (إن الأئمة هم الماء المعين والقصر المشيد والسحاب والمطر والفواكه وسائر المنـافع الظاهرة)[4].

وفي الباب الذي عقده بعنوان: (باب تأويل الأيام والشهور بالأئمة)[5]جاء فيه: (نحن الأيام؛ فالـسبت اسم رسول الله، والأحد كناية عن أمير المؤمنين، والإثنين الحسن والحسين، والثلاثاء علي بن الحسين، ومحمـد بن علي، وجعفر بن محمد، والأربعاء موسى بن جعفر، وعلي بن موسى ومحمد بن علي وأنا، والخميس، ابني الحسن بن علي، والجمعة ابن ابني..)[6].

ومن الطريف أن بعض الأيام حظيت في أخبار الشيعة بالذم كيوم الإثنين[7]، فهل يتوجه هذا الـذم إلى بعض الأئمة؛ لأن الأئمة هم الأيام؟!

ويروي جابر الجعفي قال: (سألت أبا جعفر عن تأويل قول الله عز وجل: ((إِن عِدةَ الشهُورِ عِندَ اللـهِ اثْنا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللهِ..)) [التوبة:٣٦] قال: فتنفس سيدي الصعداء ثم قال: يا جابر، أما السنة فهـي

---

(١) أصول الكافي: ٤١٨/١، البرهان: ٤٥١/٤.

(٢) تفسير القمي: ٣٨٧/١.

(٣) بحار الأنوار: ١١٠/٢٤-١١٣.

(٤) انظر: بحار الأنوار: ١٠٠/٢٤-١١٠.

(٥) بحار الأنوار: ٢٣٨/٢٤-٢٤٣.

(٦) البحار: ٢٣٩/٢٤، الصدوق/ الخصال: ص٣٩٥-٣٩٦، والنص منسوب لإمامهم العاشر علي الهادي.

(٧) انظر: سفينة البحار: ١٣٧/١.

جدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهورها اثنا عشر شهراً فهو أمير المؤمنين إلي[1]. وإلى ابـني جعفـر وابنه موسى وابنه علي وابنه محمد وابنه علي، وإلى ابنه الحسن وإلى ابنه محمد الهادي المهدي اثنا عشر إماماً... والأربعة الحرم الذين هم الدين القيم أربعة منهم يخرجون باسم واحد: علي أمير المؤمنين رضي الله عنـه وأبي علي بن الحسين، وعلي بن موسى، وعلي بن محمد، فالإقرار بهؤلاء هو الدين القيم ((فَـلا تَظْلِمُـوا فِـيهِن أَنفُسَكُمْ)) [التوبة:٣٦] أي: قولوا بهم جميعاً تهتدوا)[2].

والبعوضة (وهي حشرة صغيرة معروفة) ورد ذكرها في سورة البقرة[3]. هي علي عندهم[4].

ولفظ (الذباب) يؤول بـعلي في تفسير الشيعة[5]، كما أولوا البعوضة وحاول بعضهم أن يلطف مـن هذا التأويل فزعم أنه ذباب العسل[6]، وفاته أنهم يؤولون به قوله سبحانه: ((إِن الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ)) [الحج:٧٣]. وما أدري ما السر في إطلاق أسماء أحط الحشرات علـى أمـير المؤمنين علي رضي الله عنه وأرضاه من طائفة تزعم محبته والتشيع له؟! ولكن قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر، وتاريخهم الفعلي مع آل البيت أشد وأشنع!!

وقبور الأئمة لها نصيب من تأويلاتهم، فالبقعة المباركة في قوله سبحانه: ((فَلَما أَتَاهَا نُودِي مِن شَـاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ)) [القصص:٣٠] هي كربلاء[7]، ومن المعروف أنها كانت في طور سيناء بنص القرآن في الآية التي قبلها: ((مِن جَانِبِ الطورِ)) [القصص:٢٩].

وكما خصت هذه الروايات أئمة الشيعة بهذه الآيات كذلك تخص أتباعها بآيات من كتاب الله حـتى تذهب إلى أن الشيعة هي الشيء[8] في قوله سبحانه: ((وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَ شَيْءٍ)) [الأعراف:١٥٦] لتقصر رحمة الله الواسعة على الشيعة، وتضيق ما وسعه الله على عباده.

ولفظ (الشرك) و(الكفر) و(الردة) و(الضلال) في كتاب الله يؤولونه بغير ما يعرفه المسلمون من هـذه الألفاظ؛ حيث يفسرون هذه الألفاظ بترك بيعة الاثني عشر، على الرغم من أنهم لم يتولوا الحكم ما عدا أمـير

---

(١) أي هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومن بعده من الأئمة حتى يصل إليّ، (المجلسي/ بحار الأنوار: ٢٤٠/٢٤).

(٢) الطوسي/ الغيبة: ص٩٦، ابن شهراشوب/ مناقب آل أبي طالب: ٢٤٤/١، بحار الأنوار: ٢٤٠/٢٤، البرهان: ١٢٢/٢-١٢٣، نور الثقلين: ٢١٤/٢-٢١٥، اللوامع النورانية: ص١٤١.

(٣) الآية: ٢٦.

(٤) تفسير القمي: ٣٥/١، البرهان: ٧٠/١.

(٥) انظر: مرآة الأنوار: ص ١٥٠.

(٦) انظر: مرآة الأنوار: ص ١٥٠.

(٧) ابن قولويه/ كامل الزيارات: ص ٤٨-٤٩، البرهان: ٣٣٦/٣، مرآة الأنوار: ص٩٩.

(٨) انظر: أصول الكافي: ٤٢٩/١، البرهان: ٤٠/٢، مرآة الأنوار: ص ١٩٢.

المؤمنين علي، وشواهد هذا كثيرة بلغت عشرات الروايات، وقد أشرنا فيما سلف إلى أن شيخهم المجلسي عقد أبواباً في بحاره تحمل عناوين في التأويل الباطني تضمن بعضها مائة رواية، ولكن هنا نذكر مجرد أمثلـة لهـذه الأحاديث، فقد روت كتب الشيعة في قوله سبحانه: ((لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ)) [الزمر:٦٥].

قالت: (لئن أشركت في إمامة علي ولاية غيره)[١].

قال صاحب مرآة الأنوار: (فعلى هذا جميع المخالفين مشركون)[٢]. وقال: (إن الأخبار -أخبار الشيعة - متضافرة في تأويل الشرك بالله، والشرك بعبادته بالشرك في الولاية والإمامة)[٣]، ولذلك حكموا على صحابة رسول الله بالردة -كما سيأتي[٤]- لمبايعتهم لـأبي بكر دون علي.

وكذلك يؤولون الكفر بذلك، جاء في الكافي: (عن أبي عبد الله في قول الله عز وجـل: (((إِنَّ الَّـذِينَ آمَنُواْ ثُم كَفَرُواْ ثُم آمَنُواْ ثُم كَفَرُواْ ثُم ازْدَادُواْ كُفْرًا لن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ))[٥]. قال: نزلت في فلان وفلان وفلان[٦] آمنوا بالنبي صلى الله عليه وآله في أول الأمر، وكفروا حيث عرضت عليهم الولاية.. ثم آمنوا بالبيعـة لأمـير المؤمنين عليه السلام ثم كفروا حيث مضى رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يقروا بالبيعة، ثم ازدادوا كفـراً بأخذهم من بايعه بالبيعة لهم فهؤلاء لم يبق فيهم من الإيمان شيء))[٧].

فأنت ترى أنهم خصوا أفضل الخلق بعد النبيين بهذا الحكم، فما بالك بمن دونهم من سائر أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وقد أشار بعض شيوخهم إلى وجه هذا التخصيص فقال: (ورد في بعض الروايات تأويل الكفر برؤساء المخالفين، لاسيما الثلاثة: (يعنون الخلفاء الراشدين) مبالغة بزيادة كفرهم وجحدهم)[٨].

ولفظ: (الردة) يعني الردة عن بيعة أحد الإثني عشر. جاء في أصول الكافي وغيره عن أبي عبـد الله في

---

(١) انظر: تفسير القمي: ٢٥١/٢، تفسير فرات: ص ١٣٣، البرهان: ٨٣/٤، تفسير الصافي: ٣٢٨/٤.

(٢) أبو الحسن الشريف/ مرآة الأنوار: ص ٢٠٢.

(٣) أبو الحسن الشريف/ مرآة الأنوار: ص ٢٠٢.

(٤) في فصل الإمامة.

(٥) [النساء:١٣٧] لاحظ أنه جمع آيتين من سورتين على أنهما آية واحدة، مما يشير إلى أن واضع هذه الأساطير ومفتريهـا على أهل البيت أحد الزنادقة الجهلة؛ حيث إن قوله: ((لن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ)) مـن آل عمـران:٩٠، وقولـه: ((إِنَّ الَّـذِينَ آمَنُواْ..)) إلخ من النساء:١٣٧.

(٦) يعنون: أبا بكر وعمر وعثمان كما جاء تفسير ذلك على لسان بعض شيوخهم كما سيأتي في فصل: (الإمامة).

(٧) أصول الكافي: ٤٢٠/١، تفسير القمي: ١٥٩/١، تفسير العياشي: ٢٧٦/١، البرهان: ٤٢١/١، تفسير الصافي: ٥١١/١، بحار الأنوار: ٣٧٥/٢٣، مرآة الأنوار: ص ٢٨٩.

(٨) مرآة الأنوار: ص ١٨٧.

قول الله تعالى: (((إِن الذِينَ ارْتَدوا عَلَى أَدْبَارِهِم من بَعْدِ مَا تَبينَ لَهُمُ الْهُدَى..)) [محمد:٢٥]. (قـال) فـلان وفلان وفلان ارتدوا من الإيمان في ترك ولاية أمير المؤمنين..)[١].

والضلال هو عدم معرفة الإمام، ففي قوله سبحانه: (((أَلَمْ تَرَ إِلَى الذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضلالَةَ...)) [النساء:٤٤]. قال: يعني ضلوا في أمير المؤمنين)[٢]وفي قوله سبحانه: ((غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضالينَ)) [الفاتحة:٧]. قال: (الضالين: الذين لا يعرفون الإمام)[٣].

إن تفسير الكفر والشرك، والردة والضلال بترك بيعة الاثني عشر فضلاً عن أنه لا سند له من نقـل أو عقل أو لغة أو شرع فإنه -ولعل ذلك هو هدف واضع الروايات- ينتهي بالمؤمن بـه إلى تفـضيل الكفـر والكافرين على سائر المسلمين من غير الشيعة؛ (لأن رأس الكفر ترك الولاية، وهذا ما يصدقه تاريخ الشيعة مع المسلمين، كما أنه يهون أمر الشرك والإلحاد، وهذا هدم لأصول الإسلام، ومحاربة لرسالة محمد بن عبـد الله عليه الصلاة والسلام الذي بعث لمحاربة الشرك والكفر والضلال، وإرساء قواعد التوحيد وشريعة الإسلام.

والكبائر وسائر المحرمات هي عندهم أعداء الأئمة. يقول أبو عبد الله -كما يزعمون -: (..وعدونا في كتاب الله عز وجل: الفحشاء والمنكر والبغي والخمر والميسر والأنصاب والأزلام والأصنام، والأوثان والجبت والطاغوت والميتة والدم ولحم الخنزير..)[٤]. وقد أشرنا من قبل إلى أن تأويل المحرمات بأعداء الأئمة قد جاء في أبواب عدة في البحار تضمنت عشرات الأحاديث.

وقد جاء في بعض مصادرهم المعتمدة عندهم ما يكشف واضع هذه الأسطورة، ويبين أن أصل تأويـل المحرمات بأعداء الأئمة، وتأويل الفرائض بالأئمة هو: أبو الخطاب الذي تبرأ منه الأئمة ولعنوه، ففـي رجـال الكشي: (كتب أبو عبد الله إلى أبي الخطاب: بلغني أنك تزعم أن الزنا رجل، وأن الخمر رجل، وأن الـصلاة رجل، وأن الصيام رجل، وأن الفواحش رجل، وليس هو كما تقول..)[٥].

وتذكر كتب المقالات عن بعض غلاة الشيعة القول بأن المحرمات كلها أسماء رجال أمرنـا الله تعـالى بمعاداتهم، وأن الفرائض أسماء رجال أمرنا بموالاتهم[٦].

---

(١) أصول الكافي: ٤٢٠/١، بحار الأنوار: ٣٧٥/٢٣، وانظر: تفسير القمي: ٣٠٨/٢، البرهان: ١٨٦/٤، تفسير الـصافي: ٢٨/٥.

(٢) تفسير القمي: ١٣٩/١.

(٣) تفسير القمي: ٢٩/١.

(٤) بحار الأنوار: ٣٠٣/٢٤.

(٥) رجال الكشي: ص ٢٩١، بحار الأنوار: ٢٩٩/٢٤.

(٦) الملل والنحل: ١٧٩/١.

ويقول الشهرستاني: (إنما مقصودهم من حمل الفرائض والمحرمات على أسماء رجال: هو أن مـن ظفـر بذلك الرجل وعرفه فقد سقط عنه التكليف وارتفع الخطاب)[1]. وكل ذلك ورثته الإثنا عشرية وأحيته وتولى كبر نشره القمي -صاحب التفسير- والكليني، والعياشي، والكاشاني، والمجلسي، وغيرهم من شيوخ الدولـة الصفوية الذين أحيوا كل أساطير غلاة الفرق الشيعية، وأدخلوه في المعتقد الاثني عشري كروايات عن الأئمة.

هذا وتأويلاتهم في هذا الباب يستغرق ذكرها مجلدات، ولهم في كل عقيدة شذوا بها كالرجعة، والغيبة، والتقية وغيرها تأويلات وافتراءات تربو على الحصر، وسنأتي -إن شاء الله- على شيء منها عند بحثـنا لهـذه المسائل. وما ذكرناه هنا جزءاً قليلاً مما جمعناه ولم نذكره خشيه الإطالة.. وما جمعناه هو كقطرة مـن بحـر مظلم.. عرضه ونقده يستوعب المجلدات، وكل مثال من هذه الأمثلة -في الغالب- يكشف لنا عن عقيدة من عقائد القوم في الألوهية والنبوة، والأسماء والصفات، وأركان الإسلام وغيرها.

هذا وقبل أن أرفع القلم عن هذا الموضوع أسجل الملاحظات التالية:

١- فيما مضى من مباحث ذكرنا ما يقوله الشيعة من أن جُل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم، ثم قدمت أمثلة لتحريف الشيعة لمعاني القرآن.. وكل ذلك يؤكد ما تذهب إليه الشيعة من القول بأن أكثر القـرآن قـد اشتمل على ذكر الأئمة الاثني عشر ومخالفيهم.. فهذه المسألة حشد لها شيوخ الشيعة آلاف النـصوص كمـا أسلفنا الإشارة إلى شيء منها.. وبعد ذلك كله نجد من نصوصهم نفسها ما ينقض هذه الدعاوى كلها جملـة واحدة.

يقول هذا النص الذي يروونه عن أبي عبد الله جعفر الصادق: (لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيـه مسمين)[2]. فهذا اعتراف منهم بأنه ليس لأئمتهم ذكر في كتاب الله، ولم يرد لهم تسمية فيه.. فكأنهم يخربون بيوتهم بأيديهم. ولعل السر في ذلك: أن واضع هذا النص اهتم بتأييد مسألة التحريف -وسيأتي بحثها- ونسي ما وضع من قبل، والاختلاف والتناقض قد يكون عقوبة إلهية لمن يضع في الدين ما ليس منه، كما يؤخذ ذلك من قوله سبحانه: ((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)) [النساء:٨٢]. فهو برهان أكيد على أنه ليس من عند الله سبحانه.. وقد مضى من قبل الإشارة إلى نص آخر لهم يجعل من كتاب الله سبحانه أربعة أقسام وليس في قسم منها ذكر للأئمة[3].

وجاء في رجال الكشي نص هام ينسف كل ما بنوه من هذا التفسير الباطني، فقد نقل لـأبي عبـد الله جعفر ما يقوله أولئك الزنادقة من تأويل آيات الله سبحانه بتلك التأويلات الباطنية (حيث قيل له: روي عنكم

---

(١) الملل والنحل: ١٧٩/١.

(٢) تفسير العياشي: ١٣/١، بحار الأنوار: ٥٥/٩٢، تفسير الصافي: ٤١/١، اللوامع النورانية: ص ٥٤٧.

(٣) انظر: ص (١٥٦-١٥٧).

أن الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجال؟ فقال: ما كان الله عز وجل ليخاطب خلقه بما لا يعملـون)[1].
أي يستحيل أن يخاطب الله سبحانه عباده بما لا سبيل لهم إلى معرفته والاهتداء إلى معناه؛ لأن هذا يتنافى مـع الحكمة في إنزال القرآن لهداية الناس والدعوة إلى عبادة الله، ويتنزه الله سبحانه أن يأمر عباده بتدبر القرآن وهو غير قابل للتدبر والفهم، ويتقدس سبحانه أن يخاطب عباده بألغاز وطلاسم. وهذا القول من أبي عبد الله الذي ورد في أوثق كتب الرجال عند الشيعة يهدم كل ما بنوه من تلك التحريفات وذلك الإلحـاد في كتـاب الله وآياته.

هذا نقض للمسالة من نصوصهم نفسها، أو ما يسمى بالنقد الداخلي للنصوص، وإلا فإن المتأمل لآيات القرآن بمقتضى اللغة العربية التي نزل بها: ((إِنَا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًا لَعَلَكُمْ تَعْقِلُونَ)) [يوسف:٢] لا يجد فيه ذكراً لما يدعون، والروايات التي يذكرونها يكفي في بيان فسادها مجرد عرضها، فهي تحمل بنفسها ما يهدم بنيانها من الأساس، فهل يصدق أحد أن لـعلي في القرآن (١١٥٤) اسماً؟ وهل يدخل عقل أحد أن من أسمـاء علـي البعوضة والذباب؟ وهل يوافق مؤمن على القول بأن ما ورد من آيات عن اليوم الآخر هي خاصـة بعقيـدة رجعة الأئمة؟ وكيف تناقش من يقول بأن آيات الإيمان والمؤمنين هي في الأئمة الاثني عشر، وآيـات الكفـر والكافرين هي في الصحابة؟!

وإنني هنا أذهب إلى القول بأن هذا المستوى الذي هبط إليه هؤلاء هو من معجزات هذا الدين العظيم، فما من أحد ادعى نبوة أو وحياً وأراد أن يضع في الدين ما ليس منه إلا وفضحه الله علـى رؤوس الأشـهاد، وتالله إن هذه المقالات التي لا يمكن بحال أن تتفق مع العقل والنقل ولا اللغة والدين هي من أعظم فضائح القوم وعوراتهم.. وبها يكشف الله سبحانه وتعالى كذبهم وبهتانهم.

إن مطابع النجف وطهران وقم وبمبي قد أخرجت لنا تراثاً شيعياً ضخماً يمثل ديناً بأكمله، لعل أقـرب تسمية له هو دين الولاية، أو الإمامة، ولم تتوفر هذه الكتب للمسلم كما توفرت اليوم.. دين وضعه المجلـسي والكليني وغيرهما من أساطين التشيع، وسينكشف من خلاله أمور كثيرة لم تكن معروفة من قبل، ويبدو مـن الاطلاع عليه عظمة هذا الدين الإلهي وسر خلوده، إذ بضدها تتميز الأشياء، فلولا المر ما عرف طعم الحلو.

ولعلي أقول: إن هذا الإحياء لهذا التراث الشيعي الضخم دليل على قرب نهايته، فقد عاشوا يبـشرون بمعتقدهم بتقية ومصانعة انخدع بها الكثير، وها هي كتبهم اليوم المعتمدة تظهر بشكل وفير في وقت تطلع الناس لمعرفة ما عندهم.. لتسهم في كشف عوارهم.

٢- هذه التأويلات الباطنية المستفيضة في كتب الإثني عشرية هي مجهولة للكثير ممن يكتب عـن هـذه الطائفة.. وحسبك أن تجد ممن كتب عن الإثني عشرية من يعتبرها بعيدة كل البعد عن الاتجاه الباطني، ويظـن

---

(١) رجال الكشي: ص ٢٩١.

أن التأويل الباطني مقصور أمره على طائفة الإسماعيلية. يقول بعض من كتب عن الفرق: (جعل الإسماعيلية للأئمة صفات لم تعرفها فرق الشيعة الأخرى، ذلك أنهم يقولون ظاهراً: إن الأئمة بشر كسائر الناس يأكلون وينامون ويموتون، ولكنهم في تأويلاتهم الباطنية يقولون: إن الإمام هو: (وجه الله) (ويد الله) (وجنب الله)[1].

ويلاحظ أن هذا هو عين ما تذهب إليه طائفة الإثني عشرية، وجاءت أخبار كثيرة عندهم في إقرار هذا الغلو، وخصص المجلسي لذلك باباً من أبواب بحاره -كما أسلفنا- وهو (باب أنهم عليهم السلام جنب الله ووجه الله ويد الله وأمثالها)[2].

والسر في هذا الجهل المتفشي بين طبقة من الكتاب هو: أن كتب الإثني عشرية نوعان: كتب للدعاية للمذهب وضعت بأسلوب التقية.. والنوع الثاني، وهو المعتبر عندهم: كتب الحديث الثمانية المعتمدة عندهم وكتب الرجال الأربعة، وما في درجة هذه الكتب من كتب شيوخهم. فمن يعتمد على الأول وحده يفوته الكثير من أمورهم، والتي قد تشير إليها كتب الدعاية إشارة لا يفهمها إلا شيوخهم، أو من هو على صلة وفهم لكتبهم المعتمدة.

٣- يلاحظ أن هذه التأويلات ليست عندهم آراء اجتهادية في تأويل القرآن قابلة للأخذ والرد والمناقشة والتعديل، بل هي في مقاييسهم نصوص شرعية لها سمة الوحي وأهميته، وقدسية النص النبوي وشرعيته. وقد جاءت عندهم نصوص كثيرة تحذر وتنذر من رد أمثال هذه النصوص التي لا تتفق مع العمل والفطرة، ولا مع المنطق واللغة. وأن الواجب التسليم وعدم الاعتراض، على لغة: (أطفئ مصباح عقلك واعتقد)، وقد حاولوا توطين أتباعهم على قبول أمثال هذه النصوص فقالوا: (إن حديثنا تشمئز منه القلوب.. فمن عرف فزيدوهم، ومن أنكر فذروهم)[3]. (وعن سفيان السمط قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك! إن رجلاً يأتينا من قبلكم يعرف بالكذب فيحدث بالحديث فنستبشعه، فقال أبو عبد الله: يقول لك: إني قلت لليل إنه نهار أو للنهار إنه ليل؟ قال: فإن قال لك هذا إني قلته فلا تكذب به فإنك إنما تكذبني)[4].

وأمثال هذه الروايات كثيرة، ويلاحظ أن في الرواية الأخيرة ما يدل على أن من الشيعة من يستبشع رواياتهم، ولكن يلزمون بالإيمان الأعمى بها، بل يعتبر من توقف في رواية من هذه الروايات وقال: (كيف جاء هذا؟ وكيف كان؟ وكيف هو؟ فإن هذا والله الشرك بالله العظيم)[5]وقد اهتم بهذه القضية صاحب البحار وذكر لها (١١٦) حديثاً من أحاديثهم في باب عقده بعنوان: (باب أن حديثهم عليهم السلام صعب

---

(١) مصطفى الشكعة/ إسلام بلا مذاهب: ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) بحار الأنوار: ٢٤/١٩١-٢٠٣.

(٣) البحار: ٢/١٢٩.

(٤) البحار: ٢/٢١١-٢١٢، البحراني/ اللوامع النورانية ص ٥٤٩-٥٥٠.

(٥) انظر: رجال الكشي: ص١٩٤.

مستصعب، وأن كلامهم ذو وجوه كثيرة، وفضيلة التدبر في أخبارهم عليهم السلام، والتسليم لهم والنهي عن رد أخبارهم)[1].

ولعل أول من أرسى دعائم هذا المعتقد صاحب الكافي والذي خصه بباب مستقل بعنوان: (باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب) وذكر فيه خمس روايات[2]. ولعل هذا الأسلوب هو الذي ساعد على تفشي تلك المقالات الأسطورية، وغياب الصوت العاقل الذي يجهر بالحق.. ويعري الباطل ويفضحه. وهذا نوع من الاستهواء الذي يطالب فيه الأتباع بالإيمان بأقوال الأئمة وإن خالفت العقل والنقل، وهو قريب من موقف الصوفية الذي يطالب فيه الشيوخ مريديهم بالتسليم لهم حتى إنهم قالوا: إن المريد بين يدي شيخه كالميت بين يدي غاسله، وهذا الاستهواء هو الذي لجأ إليه فرعون مع قومه، وأشار إليه الله سبحانه بقوله: ((فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ)) [الزخرف:٥٤][3].

٤- إن للتفسير عندهم وجوهاً: ظاهرة، وباطنة، والجميع معتبر. قال أبو عبد الله -كما يزعمون-: (إن قوماً آمنوا بالظاهر وكفروا بالباطن فلم ينفعهم شيء، وجاء قوم من بعدهم فآمنوا بالباطن وكفروا بالظاهر فلم ينفعهم ذلك شيئاً، ولا إيمان بظاهر إلا بباطن، ولا باطن إلا بظاهر) ولهذا يلاحظ أن بعض تفاسير الشيعة لم تذكر هذا التأويل، أو ذاك، وإنما ذكرت ما ظهر من الآية الذي قد يوافق اللغة أو ما جاء عن السلف، ولكن قد لا يعني هذا مخالفتهم لذلك التأويل الباطني لأنهم يقولون بأن لكل آية معنى باطناً ومعنى ظاهراً، والكل مراد، فقد يكتفي بعضهم بذكر الظاهر وحده، أو الباطن فقط، أو يذكر الوجهين جميعاً؛ لأن رواياتهم جاءت على نفس المنهج كما تدل على ذلك رواية صاحب الكافي في تفسير قوله تعالى: ((ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ)) [الحج:٢٩].

قال: (... عن عبد الله بن سنان عن ذريح المحاربي قال: قلت لأبي عبد الله: إن الله أمرني في كتابه بأمر فأحب أن أعمله، قال: (وما ذاك؟ قلت: قول الله عز وجل: ((ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ)) [الحج:٢٩] قال: ((لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ)) [الحج:٢٩] لقاء الإمام، ((وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ)) [الحج:٢٩] تلك المناسك) قال عبد الله بن سنان: فأتيت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: جعلت فداك! قول الله عز وجل: ((ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ)) [الحج:٢٩] قال: (أخذ الشارب وقص الأظفار وما أشبه ذلك. قال: قلت: جعلت فداك! إن ذريحاً المحاربي حدثني عنك بأنك قلت له: ((لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ)) [الحج:٢٩] لقاء الإمام ((وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ)) [الحج:٢٩] تلك المناسك، فقال: صدق ذريح وصدقت، إن للقرآن ظاهراً وباطناً ومن يحتمل ما يحتمل ذريح))[4].

---

(١) انظر: بحار الأنوار: ١٨٢/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: أصول الكافي: ٤٠١/١-٤٠٢.

(٣) انظر: المدخل إلى الثقافة الإسلامية: ص ١١٣-١١٥.

(٤) الكليني/ فروع الكافي: ٥٤٩/٤، وانظر: ابن بابويه/ من لا يحضره الفقيه: ٢٩٠/٢-٢٩١، معاني الأخبار: ص ٣٤٠، عيون أخبار الرضا: ص ٣٦٦، الكاشاني/ تفسير الصافي: ٣٧٦/٣، الحويزي/ تفسير نور الثقلين: ٤٩٢/٢، البحراني/

ففي هذا النص -الذي أورده صاحب الكافي، وذكره أيضاً صاحب من لا يحـضره الفقيـه وغـيره- التصريح بأن للقرآن معاني ظاهرة تقال لعامة الناس، وله معانٍ باطنة لا تذكر إلا للخاصة ممن يستطيع احتمالها، وهم قلة قد لا توجد (فمن يحتمل ما يحتمل ذريح).

وإذا كان الأئمة يضنون بهذا العلم الباطني، ويتحاشون ذكره عند شيعتهم إلا من كان علـى مـستوى ذريح فلماذا خالفت كتب الإثني عشرية نهج أئمتها وأشاعت هذا (العلم) المضنون به على غير أهله للخـاص والعام؟!

هذا ما يؤخذ من أقوال هؤلاء القوم.. ولعل قائلاً يقول: لماذا لا يكون هذا التأويل الذي يتفق وظـاهر النص، وسياق القرآن، ولغة العرب، وما أثر عن السلف، وما اتفق عليه جماعة المسلمين هـو الـذي يعتقـد صدوره عن أمثال محمد الباقر، وجعفر الصادق وغيرهما من أئمة العلم والدين واللغة، وأن تلـك التـأويلات الباطنية التي لا تستند إلى أصل معتبر من نقل أو عقل أو لغة هي من وضع زنديق ملحد أراد الإساءة إلى كتاب الله ودينه، وإلى أهل البيت، ولاسيما أن تلك الأقوال الباطنية لا تذكر إلا خلسة وفي الظلام، ولا ينقلها إلا قلة كما يشير إليه نهاية الخبر، وتفسير القرآن لا يمكن أن يكون علماً سرياً لا يتحمله إلا خاصـة النـاس، فـالله سبحانه أنزل كتابه لعباده كافة لا لفئة معينة، وهؤلاء الأئمة كان عصرهم يمثل العصر الذهبي للأمة في وقـت عزة الإسلام والمسلمين، فهل يصبح تفسير القرآن في عصرهم سرياً، وفي هذا العصر يعلن هذا التفسير؟!

وأئمة أهل البيت هم أجرأ وأشجع من أن يجبنوا عن بيان الحق، وأن يتخلوا عـن الـصدع بـأمر الله وشرعه.

٥- هذه التأويلات الباطنية هي من باب الإلحاد في كتاب الله وآياته وقد قـال تعـالى: ((إِنَّ الَّـذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا)) [فصلت:٤٠]. قال ابن عباس: هو أن يوضع الكلام في غير موضـعه[(١)] وذلك بالانحراف في تأويله[(٢)].

قال في الإكليل: (ففيها الرد على من تعاطى تفسير القرآن بما لا يدل عليه جوهر اللفظ كمـا يفعلـه الباطنية الاتحادية والملاحدة)[(٣)]. وهؤلاء الذين يلحدون في آيات الله ويحرفونها عن معانيها، وإن كتموا كفرهم

البرهان: ٨٨/٣-٨٩، المجلسي/ بحار الأنوار: ٨٣/٩٢-٨٤، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٢٥٣/١٠، الموسوي/ مفتـاح الكتب الأبعة: ٢٢٨/٥-٢٢٩.

(١) تفسير الطبري: ١٢٣/٢٤، فتح القدير: ٥٢٠/٤.

(٢) انظر: القاسمي/ محاسن التأويل: ٢١١/١٤، الألوسي/ روح المعاني: ١٢٦/٢٤.

(٣) السيوطي/ الإكليل: ص ٣٥٤ (المطبوع على هامش جامع البيان في تفسير القرآن).

وتستروا بالباطل وأرادوا الإخفاء؛ لكنهم لا يخفون على الله كما قال تعالى: ((لاَ يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا)) [فصلت:٤٠][1].

٦- ربط شيوخ الشيعة هذه التأويلات أو التحريفات بأئمة أهل البيت لتحظى بالقبول عند الناس، ولأنها تأويلات غير عاقلة قالوا: بأن السياق القرآني غير منسجم مع النظر العقلي، ونسبوا هذا القول لـجعفر الصادق كما يروي ذلك جابر الجعفي أنه قال له: (يا جابر! إن للقرآن بطناً وللبطن ظهراً، ثم قال: وليس شيء أبعد من عقول الرجال منه، إن الآية لينزل أولها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل يتصرف على وجوه)[2]. ولاشك أن هذا الحكم هو برواياتهم أليق وأوفق، ولا يتصل من قريب أو بعيد بكتاب الله وتفسيره الصحيح.

٧- قامت مصادرهم في التفسير -غالباً- على هذا المنهج الباطني في التأويل الذي استقته من أبي الخطاب وجابر الجعفي والمغيرة بن سعيد وغيرهم من الغلاة. ويلاحظ أنه في القرن الخامس بدأ اتجاه التفسير عندهم يحاول التخلص من تلك النزعة المغرقة في التأويل الباطني؛ حيث بدأ شيخ الطائفة عندهم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) يؤلف لهم كتاباً في تفسير القرآن يستضيء في تأليفه بأقوال أهل السنة، ويأخذ من مصادرهم في التفسير، ويحاول فيه أن يتخلص أو يخفف من ذلك الغلو الظاهر في تفسير القمي والعياشي وفي أصول الكافي وغيرها، وهو وإن كان يدافع عن أصول طائفته ويقرر مبادئهم المبتدعة، إلا أنه لا يهبط ذلك الهبوط الذي نزل إليه القمي ومن تأثر به. ومثل الطوسي في هذا النهج الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ذلك حيث قال: (الطوسي ومن معه في تفسيرهم يأخذون من تفاسير السنة، وما في تفسيرهم من علم يستفاد إنما هو مأخوذ من تفاسير أهل السنة)[3].

ولكن قد كشف لنا شيخ الشيعة في زمنه ومحدثها وخبير رجالها، وصاحب آخر مجموع من مجاميعهم الحديثية، وأستاذ كثير من علمائهم الكبار عندهم كـمحمد حسين آل كاشف الغطا، وأغا بزرك الطهراني وغيرهما وعالم الشيعة حسين النوري الطبرسي قد كشف لنا سراً عندهم بقي دفيناً، وأماط اللثام عن حقيقة كانت مجهولة لدينا وهي: أن كتاب التبيان للطوسي إنما وضع على أسلوب التقية والمداراة للخصوم وإليك نص كلامه:

(ثم لا يخفى على المتأمل في كتاب التبيان أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين، فإنك تراه اقتصر في تفسير الآيات على نقل كلام الحسن وقتادة والضحاك والسدي وابن جريج والجبائي والزجاج، وابن زيد وأمثالهم. ولم ينقل عن أحد من مفسري الإمامية، ولم يذكر خبراً عن أحد من الأئمة عليهم السلام

---

(١) محمد شاه الكشميري/ إكفار الملحدين: ص ٢.

(٢) تقدم تخريج هذا النص من كتب الشيعة: ص (١٥٢).

(٣) انظر: منهاج السنة: ص ٢٤٦/٣.

إلا قليلاً في بعض المواضع لعله وافقه في نقله المخالفون. بل عد الأولين في الطبقة الأولى من المفسرين الـذين حمدت طرائقهم ومدحت مذاهبهم، وهو بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه المماشاة.. ومما يؤكد كـون وضع هذا الكتاب على التقية ما ذكره السيد الجيل عن ابن طاوس في سعد السعود وهذا لفظه: (ونحن نـذكر ما حكاه جدي أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب التبيان وحملته التقية على الاقتصار عليـه مـن تفضيل المكي على المدني والخلاف في أوقاته.. إلخ). هكذا لم يكمل النوري النص، ثم قال هذا النوري معقبـاً على ما نقله على ابن طاوس: (وهو - يعني ابن طاوس - أعرف بما قال من وجوه لا يخفى على من اطلع على مقامه فتأمل)[1].

فمن هذا النص يتبين أن التبيان للطوسي قد وضع على أسلوب التقية -كما هو رأي شـيخ الـشيعة المعاصر- أو أن يكون التبيان قد صدر من الطوسي نتيجة اقتناع عقلي بإسفاف ما عليه القوم من تحريف لمعاني القرآن سموه تفسيراً، وبتأثير نزعة معتدلة لاختلاطه مع بعض علماء السنة في بغداد.. ومعنى هذا أن شيعة اليوم -والذي يمثلهم هذا النوري الطبرسي والذي ارتضوا كتابه مستدرك الوسائل مصدراً لهم في الحديث[2]، كدليل على كبير مقامه عندهم- هم أشد غلواً وتطرفاً، ولذا تراهم يعتبرون تفسير الطوسي ومن سار على منهجه إنما ألفت للخصوم، والتزمت بروح التقية (لتبشر) بالعقيدة الشيعية مع غير الشيعة.

ولعل القارئ يدرك من خلال هذا الرأي لشيخ الشيعة حول كتاب التبيان أن التقية أسهمت في تكريس الغلو عند هذه الطائفة، وفي وأد كل صوت عاقل ورأي معتدل بحمله على التقية؛ لأنه يوافق -بزعمهم- مـا عند أهل السنة، فبقيت هذه الطائفة في هذه الدائرة المغلقة، قد جعلت من التقية حصناً تلجأ إليه كلما هبـت عليها نسمات الإصلاح، ورياح التغيير، كما سيأتي في مبحث التقية.

ثم لا ننسى أن نشير إلى أن ما قلناه عن كتاب الطوسي ينطبق على تفسير مجمع البيان للطبرسي لأنـه سار على نهج الطوسي وأشار إلى ذلك في مقدمة تفسيره حيث قال: (.. إلا ما جمعه الشيخ الأجل السعيد أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه من كتاب التبيان، فإنه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحـق ويلوح عليه رواء الصدق.. وهو القدوة أستضيء بأنواره، وأطأ مواقع آثاره)[3].

المبحث الثالث: هل الشيعة تقول بأن في كتاب الله نقصاً أو تغييراً:

مدخل للموضوع:

---

(١) فصل الخطاب: ص ٣٥ (والورقة ١٧ من النسخة المخطوطة من الكتاب المذكور).

(٢) انظر: فصل (السنة) من هذه الرسالة.

(٣) مجمع البيان: ٢٠/١.

وجاء في هذا المبحث بهذه الصيغة الاستفهامية لثلاثة أسباب:

أولاً: أن طائفة من أعلام الإثني عشرية يتبرأون من هذه المقالة مثل الشريف المرتضى، وابـن بابويـه القمي وغيرهما.

ثانياً: أن إجماع المسلمين كلهم قام على أن كتاب الله سبحانه محفوظ بحفظ الله له ((لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ)) [فصلت:٤٢]. ومن قال بأن في القرآن نقصاً وتحريفاً فليس من أهل القبلة، وليس من الإسلام في شيء، ومن هنا فإن العدل يقتضي أن نحتاط في دراستنا لهذه المسألة أبلغ الاحتياط، وأن نعـدل في القول، فلا نرمي طائفة بهذه المقالة إلا بعد الدراسة والتثبت.

ثالثاً: أن هناك طائفة من المفكرين يرمون الشيعة بالقول بهذا الكفر، ويعممون ذلك، ولاشـك بـأن الشيعة فرق، والشيعة طبقات، فلا يصح أن يقال مثلاً: بأن متقدمي الشيعة يقولون بهذه المقالة[(١)]، ولا يقبل أن يقال بأن الزيدية تقول بهذه الفرية.. فأسلوب التعميم غير مرضي ولا مقبول.

وبعد: فإن الباحث المسلم يعاني بلا شك من قراءة تلك الحروف السوداء، ومن الاسـتماع لأولئـك الأقزام الذين يتطاولون على كلام الله سبحانه.. يعاني من ذلك أبلغ المعاناة. وليعلم القارئ أن دراسـة هـذا الموضوع ليست من أجل الرد والدفاع، فكتاب الله لا تصل إلى مقامه بغاث الأحلام، ولا تنال مـن عظمتـه دعوى حاقد، ومزاعم مغرض. فهل تستر الشمس، أو تحجب القمر كف إنسان؟! ثم مـا أسـهل الادعـاء الكاذب على حاقد مَوْتور، ومن ثم فليس علينا أن نتتبع كل دعوى كاذبة لنردها:

لو أن كل كلب عوى ألقمته حجراً لكان كل مثقال بدينار

كما أن إهمال القول الكاذب قد يكون أحرى لإماتته وانصراف الأنظار عنه، ما لم يتفش هذا القـول ويشتهر وتحمله طائفة، وتسير به كتب، فحينئذ يجب كشف المبطل وباطله.

وأقول: إن دراسة هذه المسألة ليست من أجل الرد والنقض، إنما هي لبيان هل الشيعة تقول بهذه المقالة أو لا؟ وفي ثبوت ذلك أكبر فضيحة للشيعة يهدم بنيانها من الأساس، ويزلزل كيانها من القواعد، ولن يقبـل منها قول ولا يسمع منها كلمة.. ومن ذا الذي يمس كتاب الله ويقبل منه مسلم قولاً أو يرتضي منه حكماً[(٢)].

---

(١) وقد انساق إحسان إلهي ظهير وراء مقالة صاحب فصل الخطاب بأنه لا يوجد من أنكر مقالة التحريف مـن الـشيعة في القرون المتقدمة إلا هؤلاء الأربعة، يعني ابن بابويه القمي، والمرتضى، والطبرسي، والطوسي، فقال إحسان: (والحاصل أن متقدمي الشيعة ومتأخريهم –تقريباً- جميعهم متفقون على أن القرآن محرف، مغير فيه). (الشيعة والسنة ص ١٢٢) (ط. دار الأنصار). الحقيقة أن هذه القضية بدأت عند الشيعة متأخرة عن نشأة الشيعة نفسها، وأن أوائل الشيعة ليسوا علـى هذا الضلال، وأن فرقاً من الشيعة ليست على هذا الباطل.

(٢) ولهذا رأينا الإمام ابن حزم رحمه الله حينما احتج النصارى بما ينسب إلى الرافضة من القول بنقص القرآن وتغييره.. أجابهم

ومن ثم فنحن نكتب هذه الدارسة لبيان حقيقة نسبة هذه المسألة للشيعة؛ لأن من حاول المساس بكتـاب الله، والنيل من قدسيته، فإنه بعيد عن الإسلام وإن تسمى به، وأنه يجب كشفه لتعرف الأمة عدواته؛ لأنه يحـارب الإسلام في أصله العظيم وركنه المتين.

ثم إن حكاية قول من قال ذلك -كما يقول أبو بكر الباقلاني - يغني عن الرد عليه[1]؛ لما توافر لكتاب الله من وسائل الحفظ، وأسباب الضبط التي يستحيل معها أن يتطرق إليه نقص أو تغيير تحقيقاً لوعد الله سبحانه في حفظه ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)) [الحجر:٩]. هذا ومن أمر هذه الدعوى والتي وجدت في محيط الشيعة -وسندرس مدى موافقة الشيعة لها أو رفضها- أنها ولدت وفي أحشائها أسباب فنائها، وبـراهين زيفها وكذبها، لم يحكم واضعها الصنعة في صياغتها، ولم يجد الحيلة في حبكها، فجاءت على صورة مفضوحة، وبطريقة مكشوفة، ولذلك نقضت نفسها بنفسها، فهي تقوم على دعوى أن القرآن ناقص ومغير.. وأن القرآن الكامل المحفوظ من أي تغيير هو عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم أورثه الأئمة من بعده، وهو اليوم عند مهديهم المنتظر.

فهذه الدعوى ربطوها بأمير المؤمنين علي، ولكن علياً هو الذي حكّم القرآن في خلافته، وقرأه وتعبـد به، ولو كان لديه غيره لأخرجه للناس، ولم يجز أن يتعبد الله بكتاب محرف وناقص، ولو كان شيء مما يدعون لأخرج علي القرآن الكامل الذي جمعه، وعارض به هذا القرآن المحرف -كما يدعون- ولتدارك الأمر حـين أفضت إليه الخلافة، لأن من أقر الخائن على خيانته كان كفاعلها.. وقد حارب علي معاوية على أقل من هذا الأمر، فكيف لم يفعل ذلك أمير المؤمنين؟!!

لم يجد أصحاب هذا الافتراء ما يجيبون به عن هذا السؤال الكبير الذي ينسف بنيانهم من القواعد سوى قولهم على لسان عالمهم نعمة الله الجزائري[2]: (ولما جلس أمير المؤمنين عليه السلام على سـرير الخلافـة لم يتمكن من إظهار ذلك القرآن وإخفاء هذا لما فيه من إظهار الشنعة على ما سبقه)[3].

هكذا يجيبون وبهذا يعتذرون.. وأي قدح وسب لأمير المؤمنين ممن يزعم التشيع له أبلغ من هذا وأشد..

ابن حزم بأن هؤلاء ليسوا من المسلمين، وإنما هي فرقة طارئة على الإسلام والمسلمين حدث أولها بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بخمس وعشرين سنة. (انظر: الفصل: ٨٠/٢).

(١) إعجاز القرآن: ص ٢٤، تحقيق أحمد صقر.

(٢) وله منزلته عندهم، وصفوه بأنه السيد السند، والركن المعتمد، المحدث النبيه، المحقق، النحرير، المدقق العزيز النظير، وقالوا بأنه من أكابر متأخري علماء الإمامية، محدث جليل القدر، ومحقق عظيم الـشأن، إلى آخـر أوصـافهم، تـوفي سـنة (١١١٢هـ). انظر: أمل الآمل: ٣٣٦/٢، الكنى والألقاب: ٢٩٨/٣، سفينة البحار: ٦٠١/٢، مقدمة الأنوار النعمانية.

(٣) الأنوار النعمانية: ٣٦٢/٢.

إنهم يتهمون علياً رضي الله عنه بأنه راعى المجاملة لمن سبقه على هداية الأمة، ولهذا لم يخرج مـا عنـده مـن القرآن.. سبحانك هذا بهتان عظيم!

كما أنهم ربطوا وجود المصحف بإمامهم المنتظر الذي لم يولد أصلاً ولا وجود له -كمـا سـيأتي- والإمام الغائب والمصحف الغائب كلاهما وهم وخيال.

والكلمات المفتراة والتي قدموها على أنها آيات ساقطة من المصحف انكشف بها كذبهم وظهـر بهـا بهتانهم، فهي أشبه ما تكون بمفتريات مسيلمة المتنبئ الكذاب وادعاءاته.. لا تربطها بلغة العرب وبلاغة اللسان العربي أدنى رابطة -كما سيأتي- ثم إنهم رجعوا على أنفسهم وقالوا: لا اعتماد على تلك الكلمات ولا تعتـبر من القرآن، ولا يجوز القراءة بها، لأن طريقها آحاد، والأئمة قرأوا هذا القرآن واستعملوه فلا يترك ما أجمعـوا عليه بمثل هذه الروايات.. ثم انفصل منهم طائفة عاقلة تبرأت من هذا الكفر لما رأت من تناقـضه ووضـوح بطلانه.. وهاجمت من قال به من أصحابها، وكشفت كذبه وكفى الله المؤمنين القتال.. وهذا الصراع الـدائر بين الطائفتين ينكشف من خلال كتاب فصل الخطاب كما سيأتي تفصيله إن شاء الله، فحملت هذه المقالـة أسباب فنائها في أحشائها، وانكشف عوارها وكذبها بكلمات أصحابها، وفي هذا آيات للمؤمنين، وبرهان من براهين عظمة هذا القرآن، وسر من أسرار إعجازه والتي لا تحيط بها العقول، وشاهد من شواهد تحقيق وعد الله بحفظه لكتابه العزيز.

وفيما يلي نبدأ بدراسة هذه القضية عند الشيعة، ومتى بدأت، وكيف امتدت، ومن الذي تـولى كـبر وضعها، وهل تقول الشيعة كلها بذلك أو فيها من أنكر وتبرأ؟ وسنذكر أولاً ما تقوله كتب السنة، ثم نرجـع لتحقيق ذلك من كتب الشيعة الإثني عشرية نفسها:

بداية هذا الافتراء - كما تقوله مصادر أهل السنة:

يقول الإمام أبو بهكر محمد بن القاسم الأنباري[(١)]: [لم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون شرف القـرآن وعلو منزلته.. حتى نبغ في زماننا هذا زائع عن الملة، وهجم على الأمة بما يحاول به إبطال الشريعة.. فـزعم أن المصحف الذي جمعه عثمان رضي الله عنه باتفاق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على تصويبه فيمـا فعل لا يشتمل على جميع القرآن، إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف.. (ثم ذكر ابن الأبنـاري) أن هـذا الزنديق أخذ يقرأ آيات من القرآن على غير وجهها زندقة وإلحاداً، فكان يقرأ: (ولقد نصركم الله ببدر بسيف علي وأنتم أذلة).][(٢)].

---

(١) محمد بن القاسم بن محمد.. أبو بكر بن الأنباري، قال الخطيب البغدادي: (كان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة، وصنف كتباً كثيرة في علوم القرآن.. والوقف والابتداء والرد على من خالف مصحف العامة.. وكان من أحفظ النـاس للغة وتفسير القرآن). (انظر: تاريخ بغداد: ١٨١/٣-١٨٦).

(٢) تفسير القرطبي: ٨٢/١.

هذا النص قاله ابن الأنباري المولود سنة (٢٧١هـ) والمتوفى سنة (٣٢٨هـ) وهو يشير إلى أن هذا الافتراء بدأ في زمنه في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع. ويدل النص المذكور أيضاً على: أن مصدر هذا الافتراء من طائفة الشيعة كما تفيده تلك الزيادة المفتراة (بسيف علي) كما يدل على أنه لم يكن للأمة المسلمة في ماضيها عهد بهذه المفتريات حتى ظهر هذا الزائغ عن الملة، وكأن ابن الأنباري بهذا يشير إلى شخص بعينه إلا أنه لم يذكره باسمه.. ولكن بدت هويته المذهبية من خلال افتراءاته.

بينما نجد الملطي (ت ٣٧٧هـ) يشير إلى أن هذا الشخص صاحب هذه الفرية هو هشام بن الحكم[١] فإنه زعم أن القرآن الذي في أيدي الناس وضع أيام عثمان، وأما القرآن فقد صعد به إلى السماء لردة الصحابة بزعمه[٢].

ولكن هشام بن الحكم توفي سنة (١٩٠هـ) وهذا يعني أن هذا الافتراء أقدم مما يذكره ابن الأنباري، وإذا لاحظنا أن هذه الفرية مرتبطة أشد الارتباط بمسألة الإمامة والأئمة عند الشيعة، وذلك حينما بدأ شيوخ الشيعة في الاستدلال عليها فلم يجدوا في كتاب الله ما يثبت مزاعمهم في ذلك فأدى بهم هذا إلى القول بهذه الفرية وغيرها.. إذا أدركنا ذلك فإنه لا يبعد أن يكون ما يقوله الملطي في أن هشاماً هو الذي تولى كبر هذا الافتراء.. لا يبعد أن يكون هذا واقعاً لاسيماً أن هشاماً كان من أول من تكلم في الإمامة، حتى قال ابن النديم: (إن هشام بن الحكم ممن فتق الكلام في الإمامة، وله من الكتب كتاب الإمامة)[٣]، وقال ابن المطهر الحلي: (وكان ممن فتق الكلام في الإمامة وهذب المذهب بالنظر)[٤].

ويشفع لتأهيل هشام بن الحكم أيضاً لهذه الفرية ما جاء في رجال الكشي -عمدة الشيعة في كتب الرجال- ونصه: (هشام بن الحكم من غلمان أبي شاكر، وأبو شاكر زنديق)[٥]. وقال القاضي عبد الجبار المعتزلي: (هشام ليس من أهل القبلة، وهو معروف بعداوة الأنبياء، وقد أخذ مع أبي شاكر الديصاني[٦] صاحب

---

(١) هشام بن الحكم: أصله كوفي، وسكن بغداد، وتربى في أحضان بعض الزنادقة، وكان في الأصل على مذهب الجهمية، ثم قال بالتجسيم.. نقلت عنه مقالات ضالة، وتنسب له كتب الفرق فرقة (الهشامية) من الشيعة. توفي سنة (١٧٩هـ) كما في رجال الكشي، وقيل: (١٩٠هـ) انظر: رجال الكشي: ص ٢٥٥-٢٨٠، رجال النجاشي: ص ٣٣٨، وانظر: ابن حجر/ لسان الميزان: ١٩٤/٦، وانظر عن الهشامية: الملطي/ التنبيه والرد: ص ٢٤، الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ١٠٦/١، البغدادي الفرق بين الفرق: ص ٦٥، الشهرستاني/ الملل والنحل: ١٨٤/١وغيرها.

(٢) التنبيه والرد: ص ٢٥.

(٣) الفهرست: ص١٧٥.

(٤) رجال الحلي: ص ١٧٨.

(٥) رجال الكشي: ص ٢٧٨.

(٦) انظر: ابن النديم/ الفهرست: ص ٣٣٨.

الديصانية[1] وكان معروفاً به وبصحبته، فادعى أنه من الشيعة، فخلصه بعض أصحاب المهدي حين ادعى أنه يتشيع لبني هاشم فلم يصلبه مع أبي شاكر[2]، فهو قد تربى في أحضان الزنادقة، والشيء من معدنه لا يستغرب.. وقد أوعز إليه -كما في رجال الكشي - بلزوم الصمت حين جد المهدي العباسي بتتبع الزنادقة)[3]. قال هشام: (فكففت عن الكلام حتى مات المهدي)[4].

فتشير القرائن -كما ترى- إلى هشام وشيعته، فهذا يدل على أقل الافتراضات أن هذه الفرية وجدت في عصر هشام، ومما يدل على وجود هذه الدعوى في تلك الفترة ما ذكره ابن حزم عن الجاحظ قال: (أخبرني أبو إسحاق إبراهيم النظام وبشر بن خالد أنهما قالا لـمحمد بن جعفر[5] الرافضي المعروف بـ شيطان الطاق: ويحك! أما استحيت من الله أن تقول في كتابك في الإمامة: إن الله تعالى لم يقل قط في القرآن: ((ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا)) [التوبة:٤٠]. قالا: فضحك والله شيطان الطاق طويلاً حتى كأنا نحن الذي أذنبنا)[6].

هذه الحكاية أوردها ابن حزم عن الجاحظ، وقد قال ابن حزم عن الجاحظ بأنه رغم مجونه وضلاله: (فإننا ما رأينا له في كتبه تعمد كذبة يوردها مثبتاً لها، وإن كان كثيراً لإيراد كذب غيره)[7]. وشيطان الطاق وهو محمد بن علي بن النعمان أبو جعفر الأحول توفي سنة (١٦٠هـ)[8]، والمعروف أن شيطان الطاق معاصر لـهشام بن الحكم، قال ابن حجر: (قيل إن هشام بن الحكم شيخ الرافضة لما بلغه أنهم لقبوه شيطان الطاق سماه هو مؤمن الطاق) فقد يكون أحد الشركاء في هذه الجريمة مع هشام بن الحكم، فهو شريك في التأليف حول مسألة الإمامة والتي هي السبب والأصل للقول بهذا الافتراء كما تدل عليه نصوص هذه الفرية.

شيوع هذه المقالة عندهم كما تقول كتب أهل السنة:

---

(١) الديصانية: إحدى فرق الثنوية القائلين بالأصلين النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، وتعتبر أصلاً للمانوية، وإنما اختلفت الفرقتان في كيفية اختلاط النور بالظلمة. الملل والنحل: ٢٥٠/١، الفهرست لابن النديم: ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) انظر: تثبيت دلائل النبوة: ص ٢٢٥.

(٣) انظر: رجال الكشي: ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٤) رجال الكشي: ص ٢٦٦.

(٥) كذا في الطبعة المحققة من (الفصل) ولعل الصواب أبو جعفر، لأن أباه علي كما هو المشهور في كتب التراجم.

(٦) الفصل: ٣٩/٥.

(٧) الفصل: ٣٩/٥.

(٨) نسب إليه أنه يقول: إن الله لا يعلم شيئاً حتى يكون، وضلالات أخرى، تنسب له فرقة (الشيطانية) أو النعمانية من غلاة الشيعة.

(انظر: رجال الكشي: ص ١٨٥، رجال النجاشي: ص ٢٤٩، لسان الميزان: ٣٠٠/٥-٣٠١، فرق الشيعة للنوبختي: ص ٧٨، سفينة البحار: ٣٣٣/١، مقالات الإسلاميين: ١١١/١، الملل والنحل: ١٨٦/١، الانتصار لابن الخياط: ص١٤-٤٨).

ثم فشت هذه المقالة في الشيعة الإثني عشرية والذي يلقبهم الأشعري وغيره بـ الرافضة كما أسلفنا حتى أصبحت -كما يذكر الأشعري - (المتوفى سنة ٣٣٠هـ) مقالة لطائفة من هؤلاء الروافض زعموا: (أن القرآن قد نقص منه، وأما الزيادة فذلك غير جائز أن يكون قد كان، وكذلك لا يجوز أن يكون قد غير منه شيء عما كان عليه، فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه، والإمام يحيط علماً به)[١]، بينما اتجهت فرقة أخرى مـن هؤلاء يصفهم الأشعري بأنه من جمع القول بالاعتزال والإمامة إلى إنكار هذا القول وقالت: (إن القرآن مـا نقص منه، ولا زيد فيه، وإنه على ما أنزل الله تعالى على نبيه عليه الصلاة والسلام لم يغير ولم يبـدل، ولا زال على ما كان عليه)[٢]. وهناك فرقة ثالثة سقط -فيما يظهر- ذكر مذهبها[٣].

كما يشير البغدادي (المتوفى سنة ٤٢٩هـ) إلى أن من الرافضة من زعم أن الصحابة غـيروا بعـض القرآن، وحرفوا بعضه، واعتبر ذلك من موجبات الحكم بكفرها وخروجهم عن الإسلام[٤].

ويبدو أن هذا المنكر زاد انتشاره بين هؤلاء القوم حتى إننا نجد ابن حزم (المتوفى ٤٥٦هـ) ينسب هذه المقالة إلى طائفة الإمامية كلها، ولم يستثن من أعلام الإمامية إلا ثلاثة نجوا من الوقوع في هذه الهاوية[٥].

وكذلك القاضي أبو يعلى (المتوفى سنة ٤٥٨هـ) ينسب هذه المقالة إلى طائفة الرافضة[٦] والتي هي من ألقاب الإثني عشرية -كما سبق- بينما نجد شيخ الإسلام ابن تيمية (المتوفى سنة ٧٢٨هـ) يعزو هذه المقالة -فيما يظهر- للباطنية حيث قال: (وكذلك -أي يحكم بكفره- من زعم أن القرآن نقص منه آيات وكتمـت، أو زعم تأويلات أن له باطنة تسقط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك، وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية)[٧].

---

(١) مقالات الإسلاميين: ١/١١٩-١٢٠.

(٢) مقالات الإسلاميين: ١/١١٩-١٢٠.

(٣) كما يبدو من خلال النسخة المطبوعة من مقالات الإسلاميين تحقيق محمد محيي الدين عبـد الحميـد (ج١ص١٢٠) وفي المطبوعة الأخرى للمقالات تحقيق هلموت ريتر ذكر في تحقيقه للكتاب بأنه قد وجد في بعض النسخ الخطيـة تعليقـة في الهامش تقول: (سقط فرقة من الترتيب والعدد وهم الذين يجوزون الزيادة ولا يجوزون النقص منه (انظر: هامش مقالات الإسلاميين: ص ٤٧ تحقيق هلموت ريتر) وقد يكون هذا استنتاج من الناسخ؛ حيث لا يوجد من الشيعة قائل بـذلك، فقد ذكر الطوسي في التبيان (١/١٥)، والطبرسي في مجمع البيان (١/٣٠) أن الزيادة مجمع على بطلانها عندهم).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق: ص٣٢٧.

(٥) انظر: الفصل: ٥/٤٠.

(٦) المعتمد في أصول الدين: ص ٢٥٨، ويشير القاضي أبو يعلى إلى جهل هؤلاء الروافض وإنكارهم للقـضايا الـضرورية ومكابرتهم في ذلك للحقائق المتواترة؛ حيث إن القرآن قد جمع بمحضر من الصحابة - بما فيهم علي رضـي الله عنـه - وأجمعوا عليه، ولم ينكره منكر، وإن مثل هذا لو كان لاستحال كتمانه في مستقر العادة، ولوجب علـى علـي وغـيره إنكاره، وقد كان علي رضي الله عنه يقرأه ويستعمله.. (المعتمد: ص٢٥٨).

(٧) الصارم المسلول: ص ٥٨٦.

فهل شيخ الإسلام ابن تيمية يعتبر الإثني عشرية في عداد الباطنية، أو غاب عنه أنهم يذهبون هذا المذهب فلم يذكرهم، أو أن الشيخ في هذه النسبة ركز على المعنى الأخير وهو التأويل الباطني الذي تعتمده القرامطة الباطنية؟

على أي الأحوال فإني لم أجد -فيما قرأت- لشيخ الإسلام أنه ينسب هذه الفرية لطائفة الإثني عشرية، لا في منهاج السنة الذي رد فيه على شيخهم ابن المطهر الحلي، ولا في غيره من كتبه المنشورة التي اطلعت عليها.

ويكشف ميرزا مخدوم الشيرازي -من القرن العاشر، وقد عاش بين الشيعة وقرأ الكثير من كتبهم- كما يقول:[(١)]– (إنهم ذكروا في كتب حديثهم وكلامهم أن عثمان رضي الله عنه نقص من آيات القرآن -بزعمهم- ويشير إلى أمثلة مما قالوه في القرآن كقولهم: إنه كان في سورة (أَلَمْ نَشْرَحْ) بعد قوله سبحانه: ((وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ)) [الشرح:٤] كان بعدها -كما يفترون– (وعلياً صهرك)[(٢)].

ويذكر مطهر بن عبد الرحمن بن علي بن إسماعيل في كتابه: تكفير الشيعة والذي ألفه سنة (٩٩٠هـ) يذكر ما صنعه شيعة زمانه من إحراق المصاحف وإهانتها، واختراعهم -كما يقول- مصحفاً محدثاً[(٣)].

ويشير الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٠٦هـ) إلى ما ذكرته كتب الشيعة من القول بنقص القرآن، ويذكر بأن شيعة زمنه -على ما قيل- أظهروا سورتين يزعمون أنهما من القرآن الذي أخفاه عثمان، كل سورة مقدار جزء وألحقوهما بآخر المصحف إحداهما سورة النورين والأخرى سورة الولاء[(٤)].

كما أن الصورة تتضح أكثر عند صاحب التحفة الإثني عشرية شاه عبد العزيز الدهلوي المتوفى سنة

---

(١) حيث يذكر أنه اضطر للبقاء بين ظهرانيهم، ولزمته مخالطتهم ومطالعة كتبهم.. وقد اطلع بسبب ذلك على الكثير من ضلالاتهم وأباطيلهم.

(انظر: النواقض: الورقة ١١٠، ١١٥، ١٦٥) (مخطوط) حتى قال: لم يطلع أحد على تفصيل كتبهم وأقوالهم وشروح عاداتهم وأعمالهم كما اطلعت عليه، فلا يقدرون على أن يقولوا قد افترى علينا مثل ما يقولون في مقابلة ما نسبه سلفنا في كتبهم الكلامية إلى الرافضة (المصدر السابق الورقة: ٨٧-أ).

(٢) النواقض/ الورقة ١٠٣ (مخطوط) قال الشيخ محب الدين الخطيب: (وهم لا يخجلون من هذا الزعم مع علمهم بأن سورة (أَلَمْ نَشْرَحْ) مكية، وإنما كان صهره الوحيد العاص بن الربيع الأموي) (الخطوط العريضة: ص ١٥).

(٣) تكفير الشيعة: الورقة ٥٨ (مخطوط) ذكر ذلك في الفصل الذي عقده بعنوان: (فصل في أحوال طهماسب الزنيم وزندقته وبيان كفره وإلحاده) وطهماسب هذا هو: طهماسب بن الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي المولود سنة (٩١٩هـ) وهو أحد سلاطين الدولة الصفوية، وتولى الحكم بعد وفاة أبيه سنة (٩٣٠هـ) وهو من الشيعة الإثني عشرية (انظر: دائرة المعارف (الشيعية) جـ٦ ص٣٢١).

(٤) انظر: رسالة في الرد على الرافضة: ص١٤.

(١٢٣٩هـ) الذي يذكر بأن الإثني عشرية تقول بأن الصحابة قد غيروا ونقصوا في كتاب الله ما يتصل بفضل علي وأئمتهم الاثني عشر وذكر أعدائهم، وينقل بعض الشواهد على ذلك من كتبهم، ويبين أنهم خالفوا بذلك المنقول والمعقول، وما علم من الدين بالضرورة، وما تواترت به التواريخ والوقائع، كما يبين براءة أهل البيـت من هذه العقيدة، وأن من شيوخ الشيعة أنفسهم من بدأ يتبرأ من هذه العقيدة كـابن بابويه[١].

كما يتعرض أبو الثناء الألوسي (المتوفى سنة ١٢٧٠هـ) لهذه الفرية في تفسيره، ويذكر بعض شواهدها من كتبهم، ويبين فسادها؛ لما توافر لهذا الكتاب العظيم من أسباب الحفظ بما لا يبقى في ذهن مؤمن احتمـال سقوط شيء بعد من القرآن، وإلا لوقع الشك في كثير من ضروريات هذا الدين.

ثم يقول: (بأنه لما تفطن بعض علمائهم لما في قولهم هذا من الفساد جعله قـولاً لـبعض أصـحابه)، واستشهد على ذلك بما قاله شيخ الشيعة الطبرسي في مجمع البيان من أن الشيعة تنكر هذه المقالة، وأنها قـول لقوم من أصحابهم، والصحيح خلافه، ثم قال الألوسي: (وهو كلام دعاه إليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى للأطفال والحمد لله على أن ظهر الحق وكفى الله المؤمنين القتال)[٢].

ولعل الألوسي أبا الثناء أول من كتب بالعربية عن هذه القضية بذلك الاستيعاب النسبي؛ حيث عـرض لهذه الفرية مقرونة بالاستشهاد المباشر من كتبهم، وعرض أحاديثهم كما جاءت في أصول الكـافي وغـيره، وذكر الجناح الآخر من الشيعة الذي أنكر هذه الفرية واستشهد بكلامه وناقشه.

وكذلك قام حفيده علامة العراق أبو المعالي الألوسي (ت١٣٤٢هـ) ببيان وقوع الشيعة في هذا الكفر عبر رسائله التي ألفها أو لخصها حول الشيعة.

هذا ويتولى الشيخ محمد رشيد رضا (المتوفى سنة ١٣٥٤هـ) بعد ذلك إثارة هذه المسألة، وفضح الشيعة في هذا عبر مجلة المنار[٣]، ثم في رسالته السنة والشيعة وذلك حينما ألجأه إلى ذلك تعصب بعض شيوخ الشيعة وعدوانهم -كما يقول- فيذكر أن رافضة الشيعة تزعم أن ما بين الدفتين ليس كلام الله بـل حـذف منـه الصحابة -بزعمهم- بعض الآيات وسورة الولاية[٤].

ومن بعد هؤلاء يأتي الشيخ موسى جار الله (ت١٣٦٩هـ) والذي عاش بين الشيعة فترة، وتجـول في مدنها، وحضر حلقات دروسها في البيوت والمساجد والمدارس، وقرأ في العديد من أمهات كتبها[٥]. ورأى أن

---

(١) انظر: مختصر التحفة الإثني عشرية: ص ٨٢، وانظر أيضاً: ص ٣٠، ٥٠، ٥٢.

(٢) روح المعاني: ٢٣/١ وما بعدها.

(٣) انظر: المجلد ٢٩ ص ٤٣٦.

(٤) السنة والشيعة: ص ٤٣.

(٥) الوشيعة: ص ٢٥-٢٦.

(القول بتحريف القرآن بإسقاط كلمات وآيات قد نزلت، وبتغيير ترتيب الكلمات والآيات، أجمعـت عليـه كتب الشيعة[1] وأن هذه الكلمات والآيات كانت كما يزعمون في علي وأولاده، وأن الذي حذف ذلك هم صحابة رسول الله، وينقل عن بعض شيوخ الشيعة أنهم قالوا بأن أخبار هذه الفرية متواترة عندهم ويلزم مـن ردها رد سائر أخبارهم في الإمامة والرجعة وغيرها، والحكم ببطلانها)[2].

وقد لاحظ من خلال حياته مع الشيعة في تلك الفترة تأثر المجتمع الشيعي بهذه العقيدة؛ حيث إنه لم يجد من التلاميذ ولا من العلماء من يحفظ القرآن، ولا من يعرف وجوه القرآن الأدائية، بل ولا من يقيم القـرآن بعض الإقامة بلسانه، وأنهم اتخذوا القرآن مهجوراً[3]، ويقول: هل هذا بسبب أنهم ينتظرون ما وعـدتهم بـه أساطيرهم من ظهور القرآن الكامل مع منتظرهم الموعود؟[4].

ثم يقوم الأستاذ محب الدين الخطيب (ت١٣٨٩هـ) بمناسبة إنشاء دار التقريب بين المذاهب الإسلامية التي أنشأها الشيعة في أرض الكنانة لبث عقيدة الرفض بين أهلها يقوم بالكتابة عن الشيعة في مجلة الفـتح، وفي رسالته الخطوط العريضة يتحدث عن هذه الفرية، ويستشهد بما جاء في كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب الذي ألفه ميرزا حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي أحد كبار علماء النجف، والـذي بلغ من إجلال الشيعة له عند وفاته سنة (١٣٢٠هـ) أنهم دفنوه في أشرف بقعة عندهم، ويقول بـأن هـذا الكتاب ينطوي على مئات النصوص عن علمائهم في كتبهم المعتبرة، يثبت بها أنهـم جـازمون بـالتحريف ومؤمنون به، ويستشهد بما جاء في كتاب الكافي للكليني والذي يقول بأنه كـصحيح البخاري عنـد أهـل السنة.

كما ينشر صورة لما يسمى: (سورة الولاية) ويقول بأنها منقولة فوتوغرافياً عن أحد مصاحف إيران، ثم قال: ويبقى أن هناك قرآنين أحدهما عام معلوم، والآخر خاص مكتوم ومنه سورة الولاية) ثم يستشهد بما جاء في بعض نصوصهم من الفتوى بقراءة المصحف العثماني، ولكن يقول: (إن خاصة الشيعة يعلم بعضهم بعضاً ما

---

(١) الوشيعة: ص ١٠٤.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ١٣٨.

(٣) وقد استفهم عن هذه الظاهرة الخطيرة بعض شيوخ الشيعة في ورقة صغيرة كتب فيها هذه المسألة مع مسائل أخر فلم يجد إجابة (انظر: الوشيعة ص: ٢٧-٢٨)، ثم كتب بعد ذلك رسالة ضمنها مجموعة من عقائد الشيعة الباطلة وقدمها لـشيخ مجتهدي الكاظمية ببغداد، ثم نسخت في كراريس، ووزعتها الرابطة العلمية لأساتذة النجف، ثم يذكر بأنه بعدما راجـع بهذه المسائل مجتهدي الشيعة انتظر سنة وزيادة ولم يسمع جواباً من أحد إلا من كبير مجتهدي الشيعة بالبصرة، فقد أجابه بكتاب من تسعين صفحة بكلمات في الطعن على العصر الأول أشد وأجرح من كلمات كتب الشيعة. (الوشـيعة: ص ٩٨، ١١٧-١١٨).

(٤) انظر: ص ٣٠-٣١، ١١٢.

يخالف ذلك مما يزعمون وجوده عند أئمتهم من أهل البيت)[1].

كما أن الشيخ محمود الملاح (ت١٣٨٩هـ) في العراق فضح الشيعة في هذه المسألة لمواجهة محاولة شيخ الشيعة الخالصي في نشر الرفض باسم الوحدة الإسلامية[2].

ومن بعد هؤلاء نرى الشيخ إحسان إلهي ظهير يكتب عن هذه القضية في كتابه: الشيعة والسنة ويذهب إلى القول بأن الشيعة كلها على هذا الكفر، وينقل الشواهد الكثيرة من كتبهم التي تتضمن أخبار هذه الأسطورة، ويعد إنكار المنكرين لهذه المسألة تقية لا حقيقة، ويرى أنه قام بدراسة هذه المسألة ببيان واضح، مستند، مفصل لم يسبق إليه[3].

ثم يحاول أن يتوسع أكثر في هذه المسألة فيخصص لها كتاباً مفرداً بعنوان الشيعة والقرآن ينتهي فيه إلى نفس الحكم الذي انتهى إليه في كتابه السابق، ومعظم هذا الكتاب هو عبارة عن نقل حرفي بدون أدنى تعليق لكتاب لا يوجد من كتب الشيعة أجمع لنصوص الفرية منه وهو كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب، والغريب أن إحسان ينتهي إلى نفس النهاية التي انتهى إليها صاحب فصل الخطاب، مع أن صاحب فصل الخطاب ألف كتابه -كما سيأتي- لإقناع طائفة من قومه أنكرت هذا الكفر وأبت أن تهضمه، واحتجت بما قاله بعض شيوخها السابقين من إنكار هذه الفرية، فرد عليها صاحب فصل الخطاب بكتابه هذا، وعزا الإنكار من شيوخه السابقين إلى التقية أو إلى عدم توفير المصادر عندهم -كما سيأتي- فذهب إحسان إلى مذهب صاحب فصل الخطاب نفسه[4]، ونعمة الله الجزائري من أن إنكار المنكرين كان على سبيل التقية كما سيأتي بحثه ودراسته.

كما أن للأستاذ محمد مال الله كتاباً بعنوان: الشيعة وتحريف القرآن انتهى فيه إلى أن شيوخ الشيعة اتفقوا على القول بهذه الفرية، واستشهد على ذلك بكلام اثني عشر شيخاً من شيوخهم يقولون بهذا الافتراء،

---

(١) الخطوط العريضة: ص ١٠-١٩.

(٢) انظر كتابه: (الوحدة الإسلامية بين الأخذ والرد).

(٣) السنة والشيعة: ص١٤.

(٤) في فصل الخطاب يتبين أن هناك جناحين من الشيعة، جناح يقول بالتحريف، ويعتبر إنكار من أنكر تقية ويدعي إجماع الشيعة على ذلك الكفر، ويشايع هذا الجناح صاحب فصل الخطاب والذي ألف هذا الكتاب كما قلنا من أجل الرد على من أنكر ذلك.

والجناح الآخر المنكر لرأي أولئك ويدعي الإجماع على خلافه ويسرد الأدلة القوية التي تؤيد مذهبه، إلا أن صاحب الشيعة والقرآن أغفل ذكر أدلة هذه الطائفة واكتفى بسرد ما عند الطائفة الأخرى بدون أي تعليق، وكأنه اعتبر هذا الإنكار تقية فلا لزوم لذكره، ولا شك أن الأمانة تقتضي ذكر المذهبين، كما أن بذكرهما يتبين أمور كثيرة تتصل باضطراب المذهب الشيعي وفساده.

ولم يشر إلى وجود خلاف بينهم في هذا مع أن طائفة من شيوخهم أنكروه، كما قام بالاستشهاد بأكثر مـن مائتي رواية لهم قال بأنها نماذج من تحريفات الشيعة للقرآن، كما قام بإعداد جدول لهذا في تعليقه على كتاب الخطوط العريضة ووضعه في نهاية الكتاب، واستخرج ذلك من طائفة من كتب الشيعة في التفسير والحـديث، إلا أن فيها ما ليس بصريح في هذا الأمر بل هو يندرج بشكل واضح في باب التأويل.

كما أنه وقع -كما وقع إحسان من قبله- بذكر بعض الروايات للشيعة والتي فيها ذكر قـراءة للآيـة مروية عن السلف واعتبرها -بجهل- من قبيل التحريف. والسبب في ذلك هو اعتمادهم بدون تـدبر علـى كتاب فصل الخطاب..، وهناك كتابات أخرى تشابه ما ذكرناه[1]، لكن الدكتور علي أحمد السالوس وهـو أحد المهتمين بقضية الشيعة، لا يتفق مع الأستاذ محب الدين الخطيب وغيره في نسبة هذا الجـرم الـشنيع إلى الإمامية عامة ويرى أن ذلك خاص بالإخباريين فقط، أما الأصوليون منهم فهم يتبرؤون من هذه المقالة، لكن هذا التقسيم لم يكد يسلم له بطريقة جازمة، حيث قام بمقابلة أحد مراجع الشيعة الأخبارية وسأله عن رأيه في ذلك فقال: إن التحريف وقع في القرآن الكريم من جهة المعنى فقط.

يقول الدكتور السالوس: وأعطاني كتيباً كتبه تعليقاً على مقال يهاجم الشيعة، ومما جاء في هذا الكتيب: (مذهبنا -ومذهب كل مسلم- بأن القرآن الكريم المتداول بين أيدينا ليس فيه أي تحريف بزيادة أو نقـصان، وما ذكر في بعض الأحاديث بأن فيه تحريفاً ونقصاناً فهو مخالف لعقيدتنا في القرآن الكريم الذي هـو الـذكر الحكيم، والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه).

وقال الدكتور: (لعل القائلين بهذه الفرية هم فريق من الأخباريين لا كلهم، أو يكون الكلام في ذلـك الكتيب مبعثه التقية) ويستدل على ذلك بأنه قال في نفس ذلك الكتيب: (لم يقل الشيعة وأئمتهم بما يحط مـن كرامة الخلفاء المرضيين.. وقد أجري الفتح والخير للمسلمين على يد أولئك الصالحين عليهم سلام الله ورحمته ورضوانه أجمعين) ويقول: (بأنه من الواضح البين أن هذا ليس رأي الشيعة)[2].

هذا ولعلماء الهند وباكستان جهود في كشف هذه الفرية في كتب الشيعة وإعلانها للمسلمين بغير اللغة العربية[3].

هذا ونكتفي بهذه الإشارات للدراسات التي قامت حول هذه (الفرية) وندع الجانب التفـصيلي مـن

---

(١) مثل كتاب: وجاء دور المجوس (ص١١٤) الذي يرى أن إنكارهم للتحريف تقية، لأنهم يعتقدون خيانة الخلفـاء الثلاثـة ونفاقهم، وغيرهم من جلة الصحابة، والقرآن وصلنا عن طريقهم، كما أنهم يترحمون على شيوخهم المجاهرين بهذه الفرية ويجلونهم. (ص١١٧).

(٢) انظر: فقه الشيعة: ص١٤٨.

(٣) انظر- مثلاً - ما كتبه الشيخ عبد الشكور فاروقي الكهنوي بعنوان: (إفسانة تحريف قرآن). ومعنى إفسانة: حكايـة أو رواية.

التقييم، والملاحظات على بعض هذه الدراسات حتى لا نخرج عن موضوعنا الأساسي؛ لأنـني سـأحاول أن أكتب عن هذه القضية وفق منهج آخر، وذلك بدارسة أصولها وجذورها الأساسية، وتتبع مسارها التـاريخي، وإفساح المجال للصوت المنكر لهذه الأسطورة، لسماعه وتحليله، فلم أر من اعتنى بمثل ذلك. بالإضافة لمـسائل أخرى قد تكون جديدة تتعلق بهذه القضية.

وقبل أن أرفع القلم أشير إلى أن تلك الدراسات والأقوال قوبلت من طائفة من شيوخ الشيعة بالإنكار، وأخذوا ينادون ويصرخون بأنهم قد ظلموا في هذه القضية، وأنهم أبرياء من هذه التهمة، فما حقيقة الأمر؟ لقد رأينا من المنتمين لـأهل السنة[١]. من بلغ به الحماس إلى أن يجمع ما جاء في كتاب إحسان إلهي ظهير ومحب الدين الخطيب من نصوص حول هذه الفرية، مقروناً بمصادره التي نقلت عنها ويعرضه علـى أحـد شـيوخ الشيعة[٢] ويطلب منه الإجابة على ذلك.. فكان من جواب هذا الشيعي أن: سلامة القـرآن الكـريم مـن التحريف موضع اتفاق وإجماع علماء الشيعة الإمامية، ومن شذ منهم في هذه المسألة فلا يعبأ برأيه كما مـن شذ عن هذا الإجماع من علماء السنة[٣].

ثم استدل ببعض أقوال شيوخهم في إنكار هذه الفرية، كما ذكر أن في كتب الحديث عندهم الصحيح وغيره، وأن الروايات التي ذكرها في رسالته غير معتبرة إجمالاً وقال: (وقد عرفنا أن إجماع الطائفة واتفاقها قائم على رفض التحريف في كتاب الله، فهذه الروايات إذن مهما كثرت فهي مردودة عندنا، ولا تسل لماذا تثبت هذه الروايات في المجاميع عندنا، فهي مجاميع خاضعة للنقد والاجتهاد، وليست صحاحاً للأخذ والعمل)[٤].

ولكثرة إنكار الشيعة وشيوخها لهذا الفرية -إن حقيقة أو تقية- قال الدكتور رشدي عليـان: (وأرى مادام المعتمدون من علماء الطائفة يذهبون إلى أنه لا تبديل ولا تحريف ولا نقص ولا زيادة في كتـاب الله أن نكتفي بذلك ولا داعي لترديد بعض الآراء الشاذة وذكر الروايات الواهية الموضوعة في ذلك)[٥].

وقال الشيخ رحمة الله الهندي في كتابه إظهار الحق بعد نقله لكلام طائفة من شيوخهم في إنكار هـذه الفرية: (فظهر أن المذهب المحقق عند علماء الفرقة الإمامية الإثني عشرية أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه هو

---

(١) سالم البهنساوي في كتابه: (السنة المفترى عليها).

(٢) وهو كما قال (محمد مهدي الآصفي) ووصفه بأنه: (الأخ الصديق الإمام) وهو يقيم في الكويت.

(٣) لاحظ الكذب على علماء السنة، فلا يوجد من علمائهم من قال بهذا الافتراء.

ولكن هذه إشارة لها مغزى سيأتي الوقوف عندها وعند سائر أخطائه وتناقضاته في مبحث (الـشيعة المعاصـرون وصـلتهم بأسلافهم) إن شاء الله.

(٤) الآصفي/ البيان التوضيحي حول دعوى تحريف القرآن، ضمن كتاب: (السنة المفترى عليها): ص ٦٨-٧٥.

(٥) العقل عند الشيعة الإمامية: ص ٤٩.

ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك..)[1].

وبعدما عرفنا ما جاء في كتب المنتمين لـأهل السنة، ولاحظنـا أن المتقـدمين مـن أهـل الـسنة كـالأشعري يرى أن الشيعة فريقان: فريق يقول بهذا الكفر وفريق ينكره، ثم نرى هذه الفرية عند البغـدادي وأبي يعلى تنسب إلى الرافضة عموماً، ولكن نلاحظ في بعض كتابات المتأخرين كـ ـأبي الثنـاء الألوسـي، والدكتور السالوس وغيرهما أن الشيعة في هذا طائفتان، ويميز بينهما الدكتور السالوس بالاسـم فـيرى بـأن الأصوليين قد ردوا أخبار هذه الأسطورة بحكم منهجهم في نقد النصوص، بينما قبلها الأخباريون لأنهم يقبلون كل ما نسب لأئمتهم من روايات، كما ترى إشارة إلى شيء من الخلاف فيما جاء على لسان الشيخ رحمة الله الهندي، بينما يرى د. رشدي عليان ألا يذكر سوى هذا القول عن الشيعة؛ لأن ما سواه عنـدهم رأي شـاذ موضوع. بينما نرى صنفاً آخر من المعاصرين كالشيخ محب الدين الخطيب وإحسان إلهي ظهير وغيرهما يـرى أن الإثني عشرية كلها على هذا، ومن أنكر منهم ذلك فإنكاره من قبيل التقية وليس بحقيقة.

وبعد هذا نرجع إلى مصادر الشيعة المعتمدة عندها نستنطقها؛ علّنا نعرف جلية الخبر عندها، هل ما يقال عنهم ليس بثابت عندهم؟ فلقد وجد من الطوائف ومن العلماء من افتري عليه وظلم وقيل عنه ما ليس فيـه، وما ورد في كتب الفرق والمقالات نقول عن المخالف، وقد تكون تخريجات وإلزامات بعيدة عمـا يقتـضيه المذهب، أو تكون ليست بثابتة، أو لها تأويل آخر عندهم، ولذا قيل: (إن نقل المخالف لا يعتد به)[2].

والعدل والإنصاف واجب ولازم ((وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ)) [النساء:٥٨]، ((وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)) [المائدة:٨].

ما تقوله مصادر الشيعة في هذه الفرية:

وقبل أن نأخذ بيد القارئ في رحلة تبدأ من نقطة الصفر من أول كتاب وضعه الشيعة وألفوه، نعـرض لصوتين مختلفين ومتعارضين، هذان الصوتان المتعارضان كان لهما -في الغالب- وجود وصدى في كل الكتب الشيعية التي تعرضت لهذه القضية، فلنستمع إليهما ليتسنى إدراك وتصور هذه المسألة عند هؤلاء حتى لا يحصل غبش في تصورها في رحلة قد تطول مراحلها بين محطات الكتب الشيعية المختلفة.

يقول شيخ الشيعة في زمنه ابن بابويه القمي (ت٣٨١هـ) صاحب من لا يحضره الفقيه.. وهو واحـد من أهم كتبهم الأربعة المعتمدة في الحديث، يقول: (اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمـد، وهو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك.. ومن نسب إلينا أنا نقول أكثر من ذلك فهو

---

(١) إظهار الحق: ص ٧٧.

(٢) القاسمي/ تاريخ الجهمية والمعتزلة: ص ٢٢.

كاذب)[1].

هذا قول شيخهم الملقب عندهم بـالصدوق، ويشايعه في قوله هذا آخرون من شيعته. ويقول المفيـد (ت٤١٣هـ): (إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وسلم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الطاعنين فيه من الحذف والنقصان)[2]ويقول: (واتفقوا -أي الإمامية - على أن أئمة الضلال[3] خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة الـنبي صـلى الله عليـه وسلم)[4]. ويقول بما قاله مفيدهم -الذي يلقبونه بركن الإسلام وآية الله الملك العلام- طائفة من شيوخهم.

هذان قولان مختلفان ومتعارضان صدرا من شيخين من شيوخهم يجمعهما وحـدة الزمـان والمكـان، ويتفقان في الهوية المذهبية، بل إن هذا المفيد هو تلميذ لـابن بابويه القمي. فمن نصدق منهما؟ وأي القـولين يعبر عن مذهب الشيعة؟ ونجد أن تلميذين من تلامذة المفيد ومن أكبر شيوخ الشيعة -وهما الطوسـي، وابـن المرتضى - يقولان بما قاله ابن بابويه وأن مذهب أهل التحقيق من الشيعة إنكار هذه الفرية -كمـا سـيأتي- وكل قول من هذين القولين يؤيده جناح من الشيعة، بل يدعي حيناً أن لا قول للشيعة سواه، وغيره افتراء على الشيعة وكذب.. والتعرف على الحقيقة وسط هذا الركام من الأقوال المتعارضة والمتناقضة ليس بسهل المنال.

وإذا لاحظنا أن من أركان الدين عند هؤلاء (التقية) ولادين لمن لا تقية له؛ أدركنا أن الحقيقة محجوبـة بغيوم من الكذب والتزوير، وركام من التناقضات والتعارضات، وعقبات من التقية والكتمان.. ولهذا سنرى في مبحث التقية أن الحقيقة التي تعبر عن مذهب الأئمة قد تخفى على شيوخ الشيعة أنفسهم فـلا يعلمـون أي القولين تقية، فكان هذا من أسباب ضياع مذهب الأئمة واستمرار الغلو.

ولهذا سنبدأ بدراسة هذه القضية من بدايتها، والتحري في صدق الأقوال من تقيتها، بتحليـل الأقـوال ومقارنتها مما صدر عن صاحبها في كتبه الأخرى، وأسأل الله سبحانه أن يعصمنا من اتهام الآخرين بما لـيس فيهم، وأن يجنبنا مواضع الزلل في أقوالنا وأحكامنا.

وسنتناول هذه القضية الخطيرة التي يترتب على رمي الشيعة بها انفصالها عن المسلمين لمفارقتها للأصـل الذي يتفقون عليه - سنتناولها فيما يلي وفق التصور التالي:

أقوم أولاً بتتبع الكتب التي شاركت في وضع هذا الكفر بين الشيعة، وأعرض لها، وأتوقف في أول الأمر

---

(١) الاعتقادات: ص ١٠١-١٠٢.

(٢) أوائل المقالات: ص ٥٤.

(٣) يعني بهم كبار صحابة رسول صلى الله عليه وسلم الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وعلى رأسهم الخلفاء الثلاثة قبـل علي رضي الله عنهم.

(٤) أوائل المقالات: ص ١٣.

لدراسة أول كتاب تسجل فيه هذه الفرية، ومن الذي وضعه، ورأى شيوخ الشيعة فيه؛ لما في ذلك من أهميـة في بيان جذور هذا البلاء، واكتشاف الأيدي السبئية التي شاركت في هذه الجريمة، ثم نتحدث كيف امتـدت منه إلى سائر كتب الشيعة.

وبعد ذلك نعرض لمضامين هذه الكتب ونصوصها المتصلة بقضية التحريف، وحجمها ووزنها عنـدهم، وما يقولونه عن مصحف علي، وما يقال بأن عندهم مصحفاً سرياً يتداولونه فيما بينهم، وإنكار جملـة مـن شيوخ الشيعة لهذا الكفر، وهل هذا الإنكار تقية أو حقيقة. كل ذلك نعرض له من كتب الشيعة نفسها، إلا ما جاء عرضاً في مناقشة بعض المسائل، وإن رأيت شيئاً من الإطالة في هذا المبحث فللخطـورة الكـبرى لـه، واختلاف الناس حول رمي الشيعة به -كما سلف الإشارة إلى ذلك-.

بداية الافتراء كما يؤخذ من كتب الشيعة:

أول كتاب تسجل فيه هذه الفرية هو: (كتاب سليم بن قيس[١]. الذي رواه عنه أبان بن أبي عياش[٢]، لم يروه عنه غيره[٣]، وهو: (أول كتاب ظهر للشيعة) كما يقول ابن النديم[٤] وغيره.

وقد أكثر الشيعة من مدحه وتوثيقه والثناء على كتابه[٥] رغم أنني لم أجد لمؤلفه ذكراً فيما رجعت إليه

---

(١) تقول كتب الشيعة: (سليم بن قيس الهلالي يكنى أبا صادق، كان من أصحاب أمير المؤمنين، وكان هارباً من الحجاج لأنه طلبه ليقتله، ولجأ إلى أبان بن أبي عياش فآواه، فلما حضرته الوفاة أعطاه سليم كتاباً، وهو كتاب سليم بن قيس. تـوفي سنة (٩٠هـ)). (البرقي/ الرجال: ص ٣-٤، الطوسي/ الفهرست: ص ١١١، الأردبيلي/ جامع الرواة: ٣٧٤/١، رجال الكشي: ص ١٦٧، رجال الحلي: ص ٨٢، ٨٣).

(٢) أبان بن أبي عياش فيروز أبو إسماعيل، قال الإمام أحمد: متروك الحديث، ترك الناس حديثه منذ دهر، وقـال: لا يكتـب حديثه كان منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال ابن المديني: كان ضعيفاً، وقال شعبة: ابن أبي عياش كان يكذب في الحديث. توفي سنة (١٣٨هـ).

(انظر: تهذيب التهذيب: ٩٧/١-١٠١، العقيلي/ الضعفاء: ٣٨/١-٤١، ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل: ٢٩٥/٢-٢٩٦) هذا بعض ما قاله أئمة أهل السنة، وفي كتب الشيعة. يقول ابن المطهر الحلي: أبان بن أبي عياش ضـعيف جـداً، وينـسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه، ومثل ذلك قال الأردبيلي (انظر: رجال الحلي: ص ٢٠٦، جامع الرواة: ٩/١).

(٣) انظر: الفهرست: ص ٢١٩، الخوانساري/ روضات الجنات: ٦٧/٤، رجال الحلي: ص٨٣، الأردبيلي/ جـامع الـرواة: ٣٧٤/١، البروجردي/ البرهان: ص١٠٤.

(٤) الفهرست: ص ٢١٩، وانظر: الذريعة: ١٥٢/٢.

(٥) يروون عن أبي عبد الله أنه قال فيه: (من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس الهلالي فليس عنده من أمرنا شيء ولا يعلم من أسبابنا شيئاً، وهو أبجد الشيعة، وهو سر من أسرار آل محمد صلى الله عليه وآله) مقدمة كتاب سـليم بن قيس ص: ٤، أغا بزرك الطهراني/ الذريعة: ١٥٢/٢، وانظر: هامش وسائل الشيعة: ٤٢/٢ رقم (٤).

وقال النعماني: (وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة عليهم السلام خلاف في أن كتاب سليم بـن قـيس

من مصادر[1]، ولو صدق بعض ما تذكره الشيعة فيه لكان شيئاً مذكوراً، ولكنه لم يذكر إلا في كتب الشيعة وحدها، بل إن من متقدمي الشيعة من قال: (إن سليماً لا يعرف ولا ذكر في خبر)[2]وإن كان هـذا لـيس بمرضي عند متأخري الشيعة. ورغم أن الكتاب يحمل أخطر آراء السبئية وهو تأليه علي ووصفه بأوصـاف لا يوصف بها إلا رب العالمين[3]. فإن كل ذلك لم يحد من مبالغات الشيعة في مدحه وتوثيقه في روايات ينسبونها لآل البيت، وأقوال صدرت من كبار شيوخهم[4] حتى اعتبروه أصلاً من أصول آل محمد وسراً من أسرارهم، رغم أنه يحمل برهان وضعه سنداً ومتناً، فهو من روايات أبان وهو متروك أو ضعيف عند أهل السنة، وضعيف

الهلالي أصل من أكبر كتب الأصول التي رواه أهل العلم وحملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها، لأن جميع مـا اشتمل عليه الأصل إنما هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين، والمقداد، وسلمان الفارسي، وأبي ذر ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام وسمع منهما، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعول عليها). انظر: النعماني/ الغيبية ص ٦١ط. الأعلمي بيروت، وص٤٧ ط. إيران، وانظر: وسائل الشيعة: ٢٠-٢١٠.

وقال المجلسي: (وهو أصل من أصول الشيعة وأقدم كتاب صنف في الإسلام)، ثم أورد المجلسي أربع روايات لهم تفيد أن علـيـاً بن الحسين -برأه الله مما يفترون- قرئ عليه الكتاب وقال: (صدق سليم) (بحار الأنوار: ١٥٦/١-١٥٨، وانظر في بعض الروايات التي أشرنا إليها: رجال الكشي: ص ١٠٤-١٠٥).

(١) رجعت في البحث عنه إلى مصادر كثيرة من كتب أهل السنة فلم أجد له ذكراً، فلم أجده مثلاً في تاريخ الطبري كمـا يظهر ذلك من خلال فهرس الأعلام الذي وضعه أبو الفضل إبراهيم، وكذلك تاريخ ابن الأثير كما يبدو من فهارسه التي وضعها إحسان عباس (أو سيف الدين الكاتب) وليس له ذكر في شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، والبداية والنهايـة لابن كثير، وطبقات ابن سعد، ولا في مجموعة من كتب الرجال مثل: لسان الميزان، أو التاريخ الكبير والصغير للبخاري، أو تهذيب الكمال للمزي.. إلخ مع أنه مؤلف أول كتاب في الإسلام، ولاحقه الحجاج لقتله.. إلخ فمن بـرز في هـذين الاتجاهين الفكري والسياسي يستبعد أن ينسى، ونسيانه دليل على أن ما تقوله الشيعة عنه مجرد دعـوى، فقـد يكـون شخصية خيالية، أو نكرة من النكرات.

(٢) رجال الحلي: ص٨٣.

(٣) جاء في بعض روايات الكتاب مخاطبة علي: هذه الألقاب: (يا أول، يا آخر، يا ظاهر، يا باطن، يا من هو بكـل شـيء عليم)، ويقول: (إن هذا الوصف صدر من الشمس لعلي، وأنه سمعه أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنـصار فـصعقوا ثم أفاقوا بعد ساعات) (كتاب سليم بن قيس ص ٣٨ ط: الأعلمي، وص ٣١-٣٢ ط: النجف)، وهذه الأوصاف هي من آثار السبئية التي تؤله علياً، والتي ورثتها الإثنا عشرية، واستبقت أقوالها في مصادرها، ونسبتها لآل البيت، فأزرت علـى الآل بهذا وأمثاله، وهي تدعي التشيع لهم.. وهذه أوصاف لرب العالمين: قال تعالى: (هُوَ الأولُ وَالآخِرُ وَالظاهِرُ وَالْبـاطِنُ وَهُوَ بِكُل شَيْءٍ عَلِيم)[الحديد:٣].

(٤) انظر: ص(٢٧٠) هامش رقم: (٥).

في كتب الرجال عند الشيعة[1] أيضاً، وسليم الذي يزعمون أنه مؤلف الكتاب مجهول، وقد لا يكون له وجود إلا في خيالات الشيعة[2]، والكتاب مضطربة طرقه ولكنهم يقولون: (ما يتراءى من الاضطراب في الطريق غير قادح وهو واقع في أكثر طرق كتب أصحابنا)[3]. وجملة من متون الكتاب تجعله في عداد الكتب الباطنية الإلحادية، ومع ذلك فقد اعتمد النقل عنه أصحاب الكتب الأربعة المعتمدة عندهم وآخرون من شيوخهم[4]. وسجل في هذا الكتاب جملة من عقائد غلاة الشيعة.

والمفاجأة في هذا الموضوع أن بعض شيوخ الشيعة أماط اللثام عن حقيقة هذا الكتاب، وكشف النقاب عن هويته؛ إذ قد رابهم شيء في هذا الكتاب فرأوا من الواجب كشفه قبل أن يقوض أساس التشيع الإثني عشري نفسه، ولا يظن القارئ أن هذا الذي رابهم وأشكل عليهم هو تأليه علي، أو الطعن في القرآن أو غير ذلك من المطاعن في الإسلام نفسه، إنما الخطر الذي اكتشفوه في الكتاب: (هو أنه جعل الأئمة ثلاثة عشر) وهذه طامة كبرى تهدد بنيان الإثني عشرية بالسقوط، ولاسيما أن هذا وجد في كتاب يعتبر أبجد الشيعة، وأول كتاب ظهر لهم، ولهذا كفونا مؤنة نقض هذا الكتاب. فقرر فريق منهم أن (الكتاب موضوع لا مرية فيه)[5].

وبدؤوا يبينون عيوب الكتاب وأمارات وضعه فقالوا: إنه خالف التاريخ بقوله: (إن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت لأنه غصب الإمامة من علي) مع أن محمد بن أبي بكر ولد في سنة حجة الوداع فكيف يعظ أباه وعمره ثلاث سنوات[6]، كما أنه جعل الأئمة ثلاثة عشر، وقالوا: بأن سليماً لا يعرف ولا ذكر في خبر، وأن أسانيد الكتاب مختلفة مضطربة[7]، واتهموا في وضع الكتاب أبان بن أبي عياش[8].

وحدد بعض المعاصرين تاريخ وضعه فقال: إنه موضوع في آخر الدولة الأموية لغرض صحيح[9]- كذا ولم يبين دليله فيما ذهب إليه- وفريق منهم عز عليهم -فيما يبدو- أن يفقدوا هذا الكتاب جملة واحدة مع أنه

---

(1) انظر: ص (٢٧٠) هامش رقم: (٢).

(2) انظر: ص(٢٧١) هامش رقم: (١).

(3) الخوانساري/ روضات الجنات: ٦٨/٤.

(4) الكليني يعتمد عليه وأخرج له في عدة أبواب؛ كباب ما جاء في الإثني عشر انظر أصول الكافي، ٢٥٢/١، وباب دعائم الكفر. انظر: أصول الكافي: ٣٩١/٢ وغيرها. ومثله شيخهم ابن بابويه القمي الملقب عندهم بالصدوق في من لا يحضره الفقيه. انظر: روضات الجنات ٦٨/٤، الذريعة: ١٥٤/٢، ومثله الاحتجاج للطبرسي، والاختصاص للمفيد، وتفسير فرات وغيرها. انظر: مقدمة كتاب سليم ابن قيس ص ٦.

(5) انظر: رجال الحلي: ص ٨٣، ابن داود/ الرجال: ص ٤١٣، ٤١٤.

(6) انظر: الخوانساري/ روضات الجنات: ٦٧/٤، رجال الحلي: ص٨٣.

(7) انظر: رجال الحلي: ص٨٣، الخوانساري/ روضات الجنات: ٦٧/٤، ابن داود/ الرجال: ص ٤١٣-٤١٤.

(8) انظر: رجال الحلي: ص٢٠٦، ابن داود/ الرجال: ص٤١٣-٤١٤.

(9) هو: أبو الحسن الشعراني/ في تعليقه على الكافي مع شرحه للمازندراني: ٣٧٣/٢-٣٧٤.

أصل من أصولهم وعمدة لشيوخهم.. فقال هذا الفريق: (والوجه عندي: الحكم بتعديل المشار إليه، والتوقـف في الفاسد من كتابه)[1]مع أن هذا الفاسد ينقض بنيان الإثني عشرية من الأساس؛ وذلك في جعله الأئمة ثلاثة عشر.

ولهذا لم يرتض هذا القول من الدوائر الشيعية فرأى فريق منهم القيام بعمل جذري ينهي المشكلة الـتي أقلقتهم من أساسها؛ فقاموا بتعديل الكتاب ليتلاءم والمنطق الشيعي.

وأشار الخوانساري إلى التغير في الكتاب فقال: (إن ما وصل إلينا من نسخ الكتاب هو أن عبد الله بن عمر وعظ أباه عند الموت)[2]. وقال الحر العاملي: (والذي وصل إلينا من نسخه ليس فيه شـيء فاسـد، ولا شيء مما استدل به على الوضع)[3]. وقد بحثت عن عيوب الكتاب في نظر الشيعة والتي أشار إليها الفريق الأول في طبعتين من طبعات الكتاب[4] فلم أجد لها ذكراً فيه، وهذا يدل على أنهم يغـيرون في كتبـهم ويزيـدون وينقصون. ومع هذا فقد أصبح هذا الكتاب عمدة عند متأخري الشيعة كما قرره المجلسي في البحار[5]، والحر العاملي في الوسائل[6] وغيرهما.

هذه الوقفة عند كتاب سليم بن قيس أرى أنها ضرورية لمحاولة اكتشاف الأيدي السبئية التي افترت هذه الفرية، إذ إننا نلاحظ أن الفرية بدأت من كتاب سليم بن قيس الذي اتهموا في وضعه أبان، وحـدد بعـضهم تاريخ وضعه بأنه في آخر الدولة الأموية. أما من تولى كبر هذا الوضع لهذه الفرية فإن بعض شيوخ الشيعة يتهم فيه أبان، وقد سبق أن ذكرنا أن الملطي يتهم فيه هشام بن الحكم، يعني أن هذه الفرية لم يكن لها وجود قبـل القرن الثاني، وقد تتبعت الآراء المنسوبة لابن سبأ وطائفة السبئية فلم أجد أن هذه المقالة قد نقلت عن ابن سبأ لأنها -فيما يبدو- لم تخطر على باله لوضوح بطلانها أمام الجيل الذي عاصر التنزيل، ولأنها وسـيلة سـريعة لانكشاف كذبه، فلم يتجرأ ابن سبأ على إشاعة هذه الفرية. لم يقل إن الصحابة حرفوا القرآن ولكن عدل عن ذلك إلى القول: (بأن هذا القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي)[7]، وهي مقالة مجملة لم يفصح فيهـا عن مراده، وقد يوضحها ما جاء في رسالة الحسن بن محمد بن الحنفية (ت٩٥هـ) وهو قوله: (ومن خصومه هذه السبئية التي أدركنا يقولوا –كذا- هدينا لوحي ضل عنه الناس، وعلم خفي، ويزعمون أن نبي الله كـتم

---

(١) رجال الحلي: ص٨٣، وسائل الشيعة: ٢١٠/٢٠.

(٢) روضات الجنات: ٦٩/٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٢١٠/٢٠.

(٤) ط: النجف بالمطبعة الحيدرية، وطبعة الأعلمي ببيروت.

(٥) بحار الأنوار: ٣٢/١.

(٦) وسائل الشيعة: ٢١٠/٢٠.

(٧) الجوزجاني/ أحوال الرجال: ص٣٨.

تسعة أعشار القرآن، ولو كان نبي الله كاتماً شيئاً مما أنزل الله لكتم شأن امرأة زيد ((وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ)) [الأحزاب:٣٧]][(١)].

فإذن لم تكن هذه القضية من مقالات السبئية بل حدثت فيما بعد، أما من هو الذي تولى كبر وضع هذا الكفر بين الشيعة؟ فإن الإجابة الجازمة المحددة قد لا تكون ميسرة، ولا يجدي في هذا تتبع أسـانيد روايـات التحريف؛ لأن في أخبارها ما هو عار من السند كالروايات التي جاءت في كتاب الاحتجاج للطبرسي، ولأن مسألة الإسناد عندهم قد وجدت بعض القرائن -كما سيأتي- التي تدل على أنها صنعت متأخرة، كما أن من أساليبهم وضع الأسانيد الصحيحة لمتون مكذوبة فلا يعطي سلوك هذا المنهج نتيجة جازمة.

شيوع هذه الفرية في كتب الشيعة:

قد لاحظنا أن البداية -إذا أخذنا بأقوالهم- كانت بكتاب سليم وبدأت القضية بروايتين فقط، ولـيس فيها الصراحة التي نجدها عند من بعده -كما سترى أثناء عرضنا لروايات التحريف بعد نهاية هذه المـسألة- فكأن المسألة في كتابه لا تزال في بدايتها لم يكثر الوضع والكذب حولها، ولكنها بداية في كتاب قوبل بالرفض من بعض الشيعة؛ فهذا يعني الحكم بالموت على هذه المقالة، لولا أنه جاء في القرن الثالث من تلقـف هـذه الأسطورة وزاد عليها، وأرسى دعائمها الباطلة.

جاء شيخهم علي بن إبراهيم القمي وهو شيخ الكليني صاحب الكافي وحشا تفسيره بهذه الأسطورة[(٢)] وصرح بها في مقدمة تفسيره[(٣)]. ولهذا قال شيخهم الكاشاني: (فإن تفسيره مملوء منه وله غلو فيه)[(٤)] وكـذلك قال شيخهم الآخر النوري الطبرسي: (وقد صرح (يعني القمي) بهذا المعتقد في أول تفسيره وملأ كتابـه مـن أخباره مع التزامه في أوله ألا يذكر فيه إلا مشايخه وثقاته)[(٥)]. ومع أن هذا الكتاب قد ملئ بهذه الزندقة فـإن كبير علماء الشيعة اليوم الخوئي يوثق روايات القمي كلها -كلما سلف-[(٦)].

ومن بعد القمي جاء تلميذه الكليني المتوفى سنة (٣٢٨هـ) أو (٣٢٩هـ) الملقب عند الشيعة بـ(ثقـة الإسلام) ومؤلف أصح كتاب من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرواية عندهم.

---

(١) كتاب الإيمان لمحمد بن أبي عمر المكي العدني: ص٢٤٩-٢٥٠ (مخطوط) والآية رقم (٣٧) من سورة الأحزاب.

(٢) انظر - على سبيل المثال -: تفـسير القمـي: ٤٨/١، ١٠٠، ١١٠، ١١٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٢، ١٥٩، جـ٢ ص٢١، ١١١، ١٢٥، وغيرها كثير، وسيأتي ذكر بعضها.

(٣) تفسير القمي: ١٠/١.

(٤) تفسير الصافي: ٥٢/١.

(٥) الطبرسي/ فصل الخطاب الورقة (١٣) (النسخة المخطوطة) وص ٢٦ من المطبوعة.

(٦) انظر نص ذلك عن الخوئي في مقدمة هذه الرسالة، أو معجم رجال الحديث للخوئي: ٦٣/١.

وقد روى الكليني في الكافي من أخبار هذه الأسطورة الشيء الكثير[1] مع أنه التـزم الـصحة فيمـا يرويه[2]، ولهذا قرر الكاتبون عنه من الشيعة: (أنه كان يعتقد التحريف والنقـصان في القـرآن، لأنـه روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي ولم يتعرض لقدح فيها مع أنه ذكر في أول كتابه أنه يثق بمـا رواه)[3].
والكافي للكليني عند شيوخ الرافضة في أعلى درجات الصحة، لأن الكليني كان معاصراً للسفراء الأربعة الذين يدعون الصلة بمهديهم الغائب المنتظر، ولهذا كان التحقيق من صحة مدوناته أمر ميسوراً له لأنه يعيش معهم في بلد واحد هو بغداد[4].

ولكن يلاحظ أن ابن بابويه القمي حكم بوضع ما روي في تحريف القرآن مع وجودها في الكافي الذي يصفونه بهذا الوصف، ويوثقونه هذا التوثيق.

وقد رجعت إلى مرآة العقول للمجلسي فرأيته يحكم على بعض أحاديث الكافي بالضعف، ولكنه حكم على روايات في التحريف بالصحة[5]، وكذلك الشافي شرح أصول الكافي[6]، وقد صدر حديثاً كتاب اسمـه: صحيح الكافي[7] وقد راجعته فوجدت صاحبه قد جرده من الروايات التي تمس كتـاب الله، ولـيس ذلـك فحسب بل حذف أبواباً بكاملها مع أحاديثها[8] في ذلك، كما حذف أبواباً تمثل جملة من العقائد التي تنتقـد

---

(1) انظر: أصول الكافي، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية من الجزء الأول ص ٤١٣ وما بعـدها، وأرقـام هـذه الروايات كالتالي: ٨، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٤٥، ٤٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٤.
وانظر: الجزء الثاني من الكافي باب أن القرآن يرفع كما أنزل ص ٦١٩ رقم ٢، وباب النوادر ص٦٢٧ وما بعدها رقـم: ٢، ٣، ٤، ٢٣، ٢٨، وهذه الروايات المشار إليها صريحة في القول بهذا الافتراء ويبعد حملها أو يتعذر على أنها مـن قبيـل التفسير أو القراءات.

(2) انظر: مقدمة الكافي: ص٩، وتفسير الصافي المقدمة السادسة ص ٥٢، ط: الأعلمي بيروت، وص١٤ ط: المكتبة الإسلامية بطهران.

(3) الكاشاني/ تفسير الصافي/ المقدمة السادسة ص ٥٢، ط: الأعلمي، وص١٤ ط: طهران.

(4) انظر: محمد صالح الحائري/ منهاج عملي للتقريب ضمن كتاب: (الوحدة الإسلامية) ص: ٢٣٣، ومثل هذا قال قـدماء شيوخهم. انظر: ابن طاوس/ كشف المحجة ص١٥٩، وراجع ما جاء في مقدمة الرسالة.

(5) كحكمه بصحة رواية: (أن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وسلم وآله وسـلم سـبعة عشر ألف آية). وآيات القرآن كما هو معروف لا تتجاوز ستة آلاف آية إلا قليلاً. (انظر: مرآة العقول: ٥٣٦/٢).

(6) انظر: حكمه بالصحة على الرواية التي ذكرتها في الهامش السابق، الشافي شرح أصول الكافي: ٢٢٧/٧.

(7) طبع سنة ١٤٠١هـ من تأليف أحد شيوخهم المعاصرين (محمد الباقر البهبودي) ويقع في ثلاثة أجزاء.

(8) مثل: باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة وهو من أبواب الكافي الصريحة في هذا الافتراء، حتى استظهر بعض الـشيعة مذهبه في هذا من خلال عنوان هذا الباب انظر: فصل الخطاب: ص٢٦-٢٧) وأبواب أخرى، كما حذف كل روايـات (باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية) والبالغة (٩٢) رواية، ما عدا روايتين فقط ليس فيهما الطعن في نص القرآن بل فيهما انحراف في تأويله، أي تحريف لمعناه وفق المنهج الباطني في التفسير عندهم، وهذا الباب المشار إليه هـو أكثـر

فيها الشيعة[١] وما ندري تصرفه هذا تقية أم حقيقة.. لاسيما وأنه قد حذف أحاديث كثيرة لهم قـد حكـم عليها بالصحة المجلسي في مرآة العقول، وصاحب الشافي.

ومن طبقة الكليني أيضاً العياشي له تفسير يسمى: تفسير العياشي وقد وجدت أسطورة التحريف مكانها في هذا التفسير في مواضع كثيرة ومتفرقة فيه[٢]. وهو من كتبهم المعتمدة -كما سلف[٣]- رغم أن رواياته لا سند لها ولا زمام، وزعم صاحب البحار أن الذي حذف أسانيده أحد النساخ[٤].

ومن القرن الثالث أيضاً فرات بن إبراهيم الكوفي له تفسير يسمى: تفسير فرات[٥]. وقد ارتضى لنفسه أن ينقل من أخبار هذه الأسطورة[٦] وهو من كتبهم المعتبرة[٧] عندهم. ومن هذا القرن أيضاً محمد بن إبراهيم النعماني[٨] روى في كتابه: الغيبة طائفة من الروايات في هذا الافتراء[٩] وهو عنـدهم مـن أجـلّ الكتـب وأثبتها[١٠].

ومن هذه الزمرة الحاقدة التي وجدت في هذه الفترة أبو القاسم الكوفي، وقد نسبته بعض كتب الإثـني عشرية إلى الغلو[١١]، وشهد على نفسه في كتابه: الاستغاثة بأنه على هذا المنهج الضال[١]. وقد نـسب لـه

أبواب الكافي جمعاً لأخبار هذه الأسطورة، حتى خصصه بذلك صاحب فصل الخطاب. انظر: ص ٢٦ من فصل الخطاب.

(١) مثل باب أن الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا، وباب أن الأئمة يعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيار منهم، وباب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم، وغيرها.
(قارن في هذا كتاب الحجة من صحيح الكافي، وكتاب الحجة من أصول الكافي).

(٢) انظر من ذلك المواضع التالية: ١٣/١، ١٦٨، ١٦٩، ٢٠٦ وغيرها.

(٣) انظر مقدمة الرسالة.

(٤) بحار الأنوار: ١٢٨/١.

(٥) طبع في المطبعة الحيدرية بالنجف وكتب على صفحة العنوان (التفسير القيم الذي طالما تشوقت لرؤيته نفوس العلماء، ضم (على صغر حجمه) ما لم تضمه التفاسير الكبيرة، مطابق تمام المطابقة لأحاديث وأخبار النبي والأئمة رضي الله عنهم).

(٦) انظر من تفسير فرات: ص ١٨، ٨٥ وغيرها.

(٧) انظر مقدمة الرسالة.

(٨) قالوا: كان في عصر السفراء الأربعة لمهديهم المنتظر، وهو من تلامذة شيخهم الكليني صاحب الكافي، ولعله تلقى عنه هذا الكفر، بل قالوا بأنه هو الذي كتب الكافي، وساعد الكليني في تأليفه.
(انظر: رجال النجاشي: ص٢٩٧، أمل الآمل: ص٢٣٢، رجال الحلي: ص١٦٢).

(٩) انظر ص ٢١٨ من كتاب الغيبة.

(١٠) انظر: بحار الأنوار: ٣٠/١.

(١١) قال النجاشي: (علي بن أحمد أبو القاسم الكوفي، رجل من أهل الكوفة، كان يقول أنه من آل أبي طالـب، وغـلا في

النجاشي كتاباً سماه: التبديل والتحريف[٢] وقد فقد هذا الكتاب مع نظائر له، كما أشار إلى ذلك صـاحب فصل الخطاب[٣] وهو يروي عن القمي مباشرة[٤] بعض روايات التحريف، فقد يكون تلقى عنه هذا الكفر.

ومن بعد هؤلاء نرى شيخهم المفيد (ت٤١٣هـ) سجل في كتابه أوائل المقالات إجماع طائفته علـى هذا المنكر[٥]، ونقل بعض أخباره في بعض كتبه كـالإرشاد[٦] وهو من كتبهم المعتبرة[٧].

هذا الزخم من المصنفات وغيرها لتأييد هذا الكفر وإثباته لا يشك مسلم أنه كيد زنديق حاقـد علـى كتاب الله ودينه وأتباعه، وقد دفع هذا الفئة إليه -كما سيأتي في تحليل نصوص هذه الأسطورة ورواياتها- خلو كتاب الله مما يثبت شذوذهم، وما ذهبوا إليه من عقائد ليس لها أصل في كتاب الله، وليس في مقـدورهم أن يفعلوا شيئاً لتغيير بعض آيات الله، كما فعلوا في السنة المطهرة حينما دسوا بعض الروايات والـتي كـشفها صيارفة هذا العلم وأربابه، فلما لم يستطيعوا أن يحدثوا في كتاب الله أمراً لأنه فوق منالهم حينئذ ادعـوا أن في كتاب الله نقصاً وتغييراً، وما أسهل الدعوى على حاقد موتور.

وهي محاولة فيما يبدو لإقناع أتباعهم الذين ضجوا من خلو كتاب الله من ذكر أئمتهم وعقائدهم والتي لها تلك المكانة التي يسمعونها من رؤسائهم[٨]، فادعوا هذه الدعوى ونشط شيوخهم في القرن الثالث والرابـع في الحديث عنها، ولكنهم فيما يبدو لم يحسبوا لهذه الدعوى حسابها فارتدت عليهم بأسوأ العواقـب؛ فقـد فضحتهم أمام الملأ، وكشفت القناع عن وجوههم، وأبانت عن عداوتهم ونفاقهم، وقطعت صلتهم بالإسـلام والقرآن وأهل البيت.

آخر أمره وفسد مذهبه وصنف كتباً كثيرة أكثرها على الفساد: كتاب الأنبياء، كتاب الأوصياء، كتاب البدع المحدثـة، كتاب التبديل والتحريف)، كما ذكر النجاشي بأن الغلاة يدعون فيه منازل عظيمة. توفي سنة (٣٥٢هـ).

(رجال النجاشي ص: ٢٠٣، رجال الحلي: ص٢٣٣) وقد حاول الرافضي المعاصر المقدم لكتاب الاستغاثة والذي لم يفـصح عن اسمه أن يدفع عنه صفة الغلو (انظر: ص ب من المقدمة).

(١) انظر: الاستغاثة (أو البدع المحدثة) ص: ٢٥.

(٢) انظر: رجال النجاشي: ص٢٠٣.

(٣) انظر: فصل الخطاب: ص ٣٠-٣١.

(٤) انظر: الاستغاثة ص ٢٩.

(٥) انظر: أوائل المقالات ص ٥١.

(٦) انظر: الإرشاد ص ٣٦٥.

(٧) انظر: بحار الأنوار: ٢٧/١.

(٨) كما سيأتي بيان ذلك في الإمامة وغيرها من عقائدهم.

ولهذا في القرن الرابع أعلن كبير شيوخهم ابن بابويه القمي صاحب من لا يحضره الفقيه أحد صحاحهم الأربعة في الحديث والموصوف عندهم بـ(رئيس المحدثين) المتوفى سنة (٣٨١هـ) أعلن براءة الشيعة من هذه العقيدة[١]، وكذلك الشريف المرتضى المتوفى سنة (٤٣٦هـ) كان ينكر هذه المقالة، ويكفر من قال بها كما ذكر ذلك ابن حزم[٢]، وقد نقل إنكاره أيضاً شيوخ الشيعة كـالطوسي[٣] والطبرسي[٤]، وكذلك استنكر هذه المقالة وصلة الشيعة بها الطوسي صاحب كتابين من كتب الحديث الأربعة المعتمدة عندهم، وصاحب كتابين من كتب الرجال الأربعة المعتمدة عندهم[٥]، وكذلك الطبرسي[٦]. صاحب مجمع البيان.

وسننقل -بمشيئة الله- كلماتهم في ذلك ونقدم دراسة مقارنة لها مع ما قالوه في كتبهم الأخرى، وما قاله الشيعة في إنكارهم، ولكن رغم هذا الإنكار من هؤلاء فإن القضية لم تمت، ففي القرن السادس تولى إثارة هذه القضية مرة أخرى الطبرسي صاحب الاحتجاج فحشا كتابه الاحتجاج من هذا الكفر[٧]، وسطر مجموعة من رواياتهم في ذلك وجاء بها مجردة من كل إسناد، وزعم في مقدمة كتابه أنه لم يذكر إسناداً في أكثر رواياته لأنها محل إجماع قومه، أو مشهورة عندهم فقال: (ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناد، إما لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤالف)[٨]، وقد كان هذا الطبرسي المجاهر بهذا الكفر من معاصري أبي الفضل الطبرسي صاحب مجمع البيان الذي ينكر هذه المقالة ويبرئ الشيعة منها[٩].

ويبدو أن إنكار أولئك الأربعة كان له وقعه، أو أن القضية أصبحت سرية التداول، فلم نشاهد نشاطاً ملحوظاً لبعثها وترويجها بشكل ظاهر وكبير إلا في ظل الحكم الصفوي الذي شهد إثارة لهذه الأسطورة

---

(١) انظر: كتاب الاعتقادات: ص١٠١-١٠٢، وسيأتي نص كلامه إن شاء الله.

(٢) الفصل: ٢٢/٥.

(٣) التبيان: ٣/١.

(٤) مجمع البيان: ٣١/١.

(٥) التبيان: ٣/١.

(٦) مجمع البيان: ٣١/١.

(٧) انظر: فصل الخطاب الورقة (٣٢) النسخة المخطوطة.

(٨) الاحتجاج: ص ١٤.

(٩) وقد خلط بعض الكاتبين بينهما فنسب كتاب الاحتجاج لصاحب مجمع البيان مع أن صاحب الاحتجاج يجاهر بهذا الكفر، وصاحب مجمع البيان يتبرأ منه. ومن اشتبه عليه التفريق بين الرجلين: نبيلة عبيد في كتابها (نشأة الشيعة) ص ٣٩-٤٠، على الرغم من أنها شيعية.

كما اشتبه على بعضهم التفريق بين الطبرسي صاحب الاحتجاج والطبرسي صاحب فصل الخطاب فظنهما شخصية واحدة مع أن بينهما أكثر من ستة قرون. ومن اشتبه عليه ذلك: عبد المتعال الجبري/ حوار مع الشيعة: ص ١٨٧.

واختراع روايات لها، وترويجها أشد مما كان في القرن الثالث، كان ذلك على يد مجموعة من شيوخ الدولـة الصفوية الذين نشطوا في بعث هذا الكفر، حتى يلاحظ أن هذه الأسطورة التي بدأت بروايتين في كتاب سليم بن قيس أصبحت كما يعترف شيخهم نعمة الله الجزائري أكثر من ألفي رواية[١]، حيث إن شـيوخ الدولـة الصفوية كـالمجلسي في بحاره[٢]، والكاشاني في تفسير الصافي[٣]، والبحراني في البرهان[٤]، ونعمة الله الجزائري في الأنوار النعمانية[٥]، وما سواها من كتبه، وأبي الحسن الشريف في مرآة الأنوار[٦]، والمازندراني[٧] شـارح الكافي وغيرهم تولوا نشر هذه الفرية على نطاق واسع في ظل الحكم الصفوي الذي ارتفعت فيه التقية إلى حد ما.

وفي آخر القرن الثالث عشر وقعت الفضيحة الكبرى للشيعة في هذا الباب؛ فقد ألف شيخهم حـسين النوري الطبرسي الذي يحظى بتعظيمهم[٨] مؤلفاً في هذا الكفر جمع فيه كل ما لهم من أساطير في هذا البـاب وسماه فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب[٩]، فأصبح هذا الكتاب عاراً على الشيعة أبد الدهر، فقد جمع فيه صاحبه رواياتهم المتفرقة، وأقوال شيوخهم المتناثرة؛ لإثبات أن الشيعة برواياتها وأقوال المحققين من شيوخها تقول بهذا الكفر.. وهو يؤلف كتابه هذا لمواجهة جناح من الشيعة أبى أن يهضم هـذه الأسـطورة، ورفض قبول هذه المقالة كما يظهر واضحاً في رده عليهم في آخر كتابه المذكور[١٠].

---

(١) انظر: فصل الخطاب/ الورقة (١٢٥) (النسخة المخطوطة).

(٢) انظر: بحار الأنوار: كتاب القرآن، باب تأليف القرآن وأنه على غير ما أنزل الله عز وجل: ٦٦/٩٢ وما بعدها.

(٣) انظر: تفسير الصافي: المقدمة السادسة: ص ٤٠-٥٥، ١٣٦، ١٦٣، ٣٩٩، ٤٢٠.

(٤) البرهان في مواضع كثيرة، انظر - مثلاً – جـ١ ص١٥ باب أن القرآن لم يجمعه كما أنـزل إلا الأئمـة، وص٣٤، ٧٠، ١٠٢، ١٤٠، ١٧٠، ٢٧٧، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٨ وغيرها كثير.

(٥) انظر: الأنوار النعمانية: ص٣٥٧/٢-٣٥٨.

(٦) انظر: مرآة الأنوار لأبي الحسن الشريف، المقدمة الثانية: ص ٣٦-٤٩.

(٧) فقد شرح الكافي ووافق مؤلفه على بلاياه حتى قال: (وإسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا بالتواتر) (انظر: شرح جامع الكافي: ٧٦/١١)، ولك أن تعرف أن هذا التواتر المزعوم هو عند صنف آخر من شيوخ الشيعة نفسها من الكذب المعلوم.

(٨) يحظى بتعظيم الشيعة حتى جعلوا كتابه مستدرك الوسائل مصدراً من مصادرهم المعتمدة في الحديث، كما سـيأتي عنـد الحديث عن عقيدتهم في السنة، وبعد أن مات هذا الطبرسي وضعوه في أشرف بقعة عندهم (بين العترة والكتاب - كـذا - يعني في الإيوان الثالث عن يمين الداخل إلى الصحن الشريف من باب القبلة في النجفه.
(أغا بزرك الطهراني/ أعلام الشيعة، القسم الثاني من الجزء الأول ص٥٥٣).

(٩) وقد ارتكب جريمة تأليفه سنة (١٢٩٢هـ) وطبع في إيران سنة (١٢٩٨هـ) ولدي صورة مـن النـسخة المخطوطـة مصورة من المتحف العراقي، ونسخة من المطبوعة. وسيأتي –إن شاء الله- حديث عنه في الباب الرابع.

(١٠) انظر: فصل الخطاب ص ٣٦٠.

وقد كشف بهذا الكتاب ما كان خفياً وأبان ما كان مستوراً. لقد وضع المجهر الذي كشف ما في زوايا كتب القوم وخباياها من كيد حاقد، وعداوة مبيتة للقرآن وأهله، وقد أبان هذا الملحد المسمى بـ ـالطبرسي عن غرضه المبيت ضد كتاب الله في مقدمة كتابه فقال:

(فيقول العبد المذنب المسيء حسين بن محمد تقي الدين الطبرسي جعله الله من الواقفين ببابه، المتمسكين بكتابه (!): هذا كتاب لطيف، وسفر شريف عملته في إثبات تحريف القرآن، وفضائح أهل الجور والعـدوان، وسميته فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب.. وأودعت فيه من بدايع الحكمة ما تقر به كـل عـين، وأرجو ممن ينتظر رحمته المسيئون أن ينفعني به في يوم لا ينفع مال ولا بنون)[1].

انظر كيف تتقنع المجوسية بمسوح الرياء والكذب لخداع الأغرار والبسطاء عن الهدف الخبيث الـذي تسعى إليه، وقد رام بعضهم أن يتستر على هذا الهدف فقال: (وقد يقال: إن نظره في تأليف ذلك الكتاب إلى جمع تلك الأخبار والشواذ والنوادر، ولم يكن غرضه اعتقاد التحريف)[2]، ولكن هذه الدعوى ما تلبـث أن تتلاشى بمجرد قراءة العنوان فضلاً عن المقدمة والكتاب، فلا يجدى شيئاً مثـل هـذا الـدفاع، فهـي تقيـة مكشوفة[3]، هذا وبعد هذا العار الأكبر الذي كساه صاحب فصل الخطاب على الشيعة وكتبها.

وبعد هذه الفضيحة والخزي قام فئة من شيوخ الشيعة المعاصرين يتبرؤون من هذه المقالـة وينكرونهـا كـالبلاغي في آلاء الرحمن[4]، ومحسن الأمين في الشيعة بين الحقائق والأوهام[5]، وعبد الحسين شرف الدين في أجوبة مسائل جار الله[6]، والخوئي في تفسيره البيان[7]، ومحمد حسين آل كاشف الغطا في أصل الـشيعة وأصولها[8]، ومحمد جواد مغنية في الشيعة في الميزان[9]، وفي عدد من كتبه، وغيرهم، وسـنتوقف في مناقـشة أقوالهم في فصل: (الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم).

فهل ننتهي من هذا كله إلى أن ما قاله الأشعري في المقالات من أن للشيعة في هذه المسألة أكثر مـن قول، وأنهم لم يتفقوا على هذا الضلال هو الواقع، وأن الإثني عشرية فئتان: فئة تغلو في هذا وتـشتط، وفئـة

---

(١) فصل الخطاب: ص٢.

(٢) محمد الطبطبائي/ هامش الأنوار النعمانية: ٣٦٤/٢.

(٣) سيأتي -إن شاء الله- عرض لموضوعات الكتاب، ونقض لمزاعمه وشبهاته وكشف لمفترياته في باب الشيعة المعاصرين.

(٤) آلاء الرحمن: ١٧/١-٣٢.

(٥) الشيعة بين الحقائق والأوهام: ص ١٦٠.

(٦) أجوبة مسائل جار الله: ص ٢٧-٣٧.

(٧) البيان: ص ٢٢٦.

(٨) أصل الشيعة وأصولها: ص ٨٨.

(٩) الشيعة في الميزان: ص٥٨.

تقول الحق كما ذكر ذلك بعض المنتمين لـ أهل السنة - كما سبق - وبعض الكاتبين من الـ شيعة[1] أو أن القول الحق هو تقية من الشيعة كما قال بذلك بعض أهل السنة كما سلف، وكما يزعمه من يقول بالتحريف من الشيعة كـ نعمة الله الجزائري[2]، هذا كله سنتناوله بالدراسة والبيان في مبحث تالٍ.

مضامين روايات التحريف في كتب الشيعة:

بعد ما عرضنا للكتب التي نقلت هذه الأسطورة نبدأ الآن في بيان بعض مضامينها، وصورة البداية لهذه الفرية، وكيف تطورت وبماذا انتهت.

ونبدأ في ما تضمنه أول كتاب للشيعة، وأول كتاب تعرض لهذه الفرية وهو كتاب سليم بـن قـيس؛ حيث نجد الصورة لهذه الفرية في بدايتها فترد هذه المسألة في أثناء روايتين طويلتين يتعلقان بموضوع إمامة علي، فتذكر الراوية الأولى والتي يرويها أبان بن عياش المتفق على ضعفه -كما أسلفنا- عن سليم وفيها: (أن عليـاً لزم بيته حتى جمعه وكان في الصحف والرقاع)[3]. واعتذر عن المسارعة إلى بيعة أبي بكر بانشغاله بجمع القرآن فقال -لما بعث إليه أبو بكر لطلب البيعة-: (إني آليت على نفسي يميناً ألا أرتدي رداءً إلا للصلاة حتى أؤلف القرآن وأجمعه)[4]. ومثل هذه الدعوى وردت في بعض كتب أهل السنة ولكنها لم تثبت بسند صحيح، ولهذا قال ابن حجر: وما يروى عن علي أنه قال: (آليت ألا آخذ ردائي إلا للصلاة حتى أجمع القـرآن فجمعـه) فإسناده ضعيف لانقطاعه، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فمراده بجمعه حفظه في صدره، وما وقع في بعـض طرقه: (حتى جمعته بين اللوحين) فوهم من راويه[5].

قال ابن حجر: (وأصح منه وهو المعتمد ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بإسناد حسن عن عبـد خير قال: سمعت علياً يقول: أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر -رحمة الله على أبي بكر - وهو أول من

---

(1) تفسير الصافي: ٥٢/١-٥٣ قوامع الفضول: ص٢٩٨.

(2) الأنوار النعمانية: ٣٥٨/٢-٣٥٩، وسيأتي نص كلامه إن شاء الله.

(3) كتاب سليم بن قيس: ص٨١.

(4) كتاب سليم بن قيس: ص٨١، ولاحظ في هذا النص المنقول أن علياً لم يعتذر عن المبادرة لبيعة أبي بكر إلا بانشغاله بجمع القرآن، ولم يعتذر بشيء آخر، فكأن الواضع لهذه الحكاية نسي القضية الأساسية عندهم وهي مسألة الإمامة، وأن علياً لم يبايع في نظرهم بسبب أنه يرى أنه هو الوصي المنصوص عليه... وهذه سمة مطردة في كثير من المـسائل الـتي يريـدون إثباتها.. حيث يثبتونها من وجه تنتفي معه العقيدة الأخرى، وهذه سمة الوضع والكذب على الدوام: الاختلاف والتناقض، كما قال سبحانه: (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)[النساء:٨٢] فهذه الآية تدل على أن كل مـن يزعم أنه من عند الله وهو ليس من عند الله فلا محيص من وقوعه في فخ الاختلاف والتناقض.

(5) فتح الباري: ١٢/٩-١٣. وانظر كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٦.

جمع كتاب الله)[1].

هذا وتصف رواية سليم جمع علي للقرآن بأنه لم يكن كله قرآناً بل جمع (تنزيله وتأويله والناسخ والمنسوخ منه)[2]، وهذا رغم أنه لم يصح من أصله إلا أنه يدل على أنه ليس وفق الأصول التي أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم لجمع القرآن، ومنها قوله: (لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن)[3]. فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن، ونهى أن يكتب معه غيره خشية أن يختلط بشيء آخر، وعلى أي الأحوال فإن قصارى ما في هذه الدعوى أن يكون لعلي مصحف مثل بعض الصحابة كابن مسعود وغيره[4].. وهذا لا يتضمن الطعن في كتاب الله سبحانه.

ولكن الرواية لم تكتف بهذه الدعوى، بل قالت بأنه جاء به إلى الصحابة ودعاهم إليه فقال عمر -كما يزعمون-: (ما أغنانا بما معنا من القرآن عما تدعونا إليه)[5]. وما دام قرآن علي المزعوم لم يكن كله قرآناً بل اشتمل على التفسير والآيات المنسوخة فإن الأصل الرجوع إلى المصحف الإمام فهو يغني عن غيره. لذا عادت هذه الزمرة التي وضعت هذا الأسطورة لتتوسع في سبكها، وعرضها، ولعب فيها الخيال الحاقد دوره أكثر وأكثر؛ فتحولت هذه الزيادة الأخيرة عند الطبرسي (من القرن السادس) في الاحتجاج إلى صورة أخرى كطبيعة الكذب الذي يزيد وينقص، تحولت إلى صراع بين علي وصحابة رسول الله رضي الله عن الجميع وبرأهم الله مما يفتري المفترون.

فإذا كانت رواية سليم تقول بأنهم ردوا مصحف علي حينما جاء به لأول وهلة، فإن رواية الطبرسي تشير إلى أنهم أخذوه (فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحه فضائح القوم)[6]. وهي هنا تقدم لنا موضوعاً من موضوعات مصحف علي وهو فضائح القوم، يعني الطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حين أن رواية سليم لا تتعرض لكتاب الله بطعن صريح، وهذا لا يطفئ الحقد الذي أكل قلوب هذه الزمرة الحاقدة تجاه الرعيل الأول الذين فتحوا ديارهم ونشروا الإسلام بينهم، بل لا تتغذى قلوبهم الحاقدة إلا على موائد سب الصحابة، ولا ترتوي نفوسهم السوداء إلا بالطعن فيهم. وآيات القرآن التي تثني عليهم وتعلي من

---

(1) فتح الباري: ص ١٢/٩.

(2) كتاب سليم بن قيس: ص٨١.

(3) رواه مسلم، كتاب الزهد رقم ٧٢ ص٢٢٩٨-٢٢٩٩، والدارمي، مقدمة رقم ٤٢ ص ١١٩، وأحمد في مسنده: ١٢/٣، ٢١، ٣٩. قال أهل العلم: إن النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط. (النووي/ شرح صحيح مسلم: ١٣٠/١٨، الأبي/ إكمال إكمال المعلم: ٣٠٥/٧).

(4) انظر: ابن أبي داود/ كتاب المصاحف: ص ٦٠ وما بعدها.

(5) كتاب سليم بن قيس: ص ٨٢.

(6) الاحتجاج ص ١٥٦.

شأنهم هي قوارع من حديد على رؤوسهم، وشهب من نار تهوي على أفئدتهم، فكان من الطبيعي أن يـدعوا مثل هذه الدعوى.

وإذا كانت رواية سليم تكتفي بما أسلفنا فإن رواية الاحتجاج تضيف إليها فصلاً جديداً يقـول: ((ثم أحضروا زيد بن ثابت -وكان قارئاً للقرآن- فقال له عمر: إن علياً جاء بالقرآن وفيـه فـضائح المهـاجرين والأنصار وقد رأينا أن نؤلف القرآن -في حين أن رواية سليم تشير إلى أن القرآن كان مجموعاً عند أبي بكـر وعمر - ونسقط منه ما كان فضيحة وهتكاً للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتهم وأظهر علي القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ فقال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: ما حيلته دون أن نقتله ونستريح منه، فدبر في قتله))[1].

ثم يشرح في موضع آخر محاولة القتل المزعومة وتكليف خالد بذلك وأن أبا بكر تأسف وتراجع عـن هذه المؤامرة خشية عواقبها فقال وهو في الصلاة: (لا تقتله يا خالد) إلى آخر هذه المسرحية المصنوعة[2].

ثم تواصل هذه الأسطورة فصولها فتذكر محاولة عمر لاستدراج علي وخداعه بدعوته إحضار القـرآن حتى يعملوا به، وذلك محاولة من عمر لتحريف مصحف علي، وأن علياً رفض ذلك، وأن عمر سأله: (مـتى أوان ظهوره؟ فقال: إنه سيظهر مع القائم من ولدي يظهره، ويحمل الناس عليه فتجري السنة به صـلوات الله عليه)[3].

والسؤال الذي لا تجيب عنه رواية الطبرسي، ولا كتب الشيعة الأخرى هو: مادامت محاولتهم لقتل علي أخفقت، وتدبيرهم لتحريف مصحفه قد فشلت، فلماذا لم يخرج علي القرآن الذي معه؟! وإذا كـان يخـشى منهم لأن السلطة بأيديهم فلماذا لم يخرجه أثناء خلافته، لماذا يتسبب في بقاء الأمة تائهة حائرة، ولماذا يتـستر على خيانة الخائن وتحريف المحرف، ومن أقر خائناً على خيانته كان كفاعلها؟ لم تجد هذه الزمرة ما تجيب بـه إلا ما قالته على لسان عالمها نعمة الله الجزائري من أنه فضل مجاملة من سبقه على هداية الأمة[4]، وهذا فـوق أنه طعن في كتاب الله هو من أبلغ القدح في علي -كما سبق- وأقول أيضاً: إذا كانت مجاملة علي تبلغ هـذا المبلغ فلماذا لم يقتد الشيعة بإمامهم ويدعوا السب والطعن الذي سود صفحات المجلدات من كتبهم، فإمـا أن يكونوا كاذبين في اعتذارهم أو مجانبين لخطى إمامهم، وما ندري أي الأمرين يطوح بهما أكثر من الآخر.

وأعود لذكر الرواية الأخرى في كتاب سليم بن قيس وهي تشبه الرواية الأولى وتزيد عليها بسؤال وجه

---

(١) الاحتجاج: ص ١٥٦ ط: الأعلمي.

(٢) الاحتجاج: ص ٨٩-٩٠ ط: الأعلمي.

(٣) الاحتجاج: ٢٥٥/١-٢٢٨ ط: النجف، أو ص: ١٥٥-١٥٦من ط: الأعلمي بيروت.

(٤) وسبق نقل النص ص: (٢٠٢-٢٠٣).

من طلحة رضي الله عنه لـ علي: لماذا لم يخرج القرآن الذي معه؟ وسكوت علي عن الإجابة ومضيه في حديث عن أحقيته بالإمامة، ولكن طلحة يسأله مرة أخرى عن هذا فيقول: ((ما أراك يا أبا الحسن أجبتني عما سألتك عنه عن القرآن ألا تظهره للناس، قال: يا طلحة! عمداً كففت عن جوابك، قال: فأخبرني عما في كتب عمر وعثمان -كذا- أقرآن كله أم فيه ما ليس بقرآن؟ قال طلحة: بل قرآن كله. قال: إن أخذتم بما فيه نجوتم مـن النار ودخلتم الجنة، فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا، فقال طلحة: حـسبي، أمـا إذ هـو قـرآن فحسبي))[1].

فهذه الراوية عند سليم تعرض عن الطعن في كتاب الله بطريقة صريحة، بل تؤكد بأن كل ما فيه قرآن، وأن فيه بيان حق أهل البيت وفرض طاعتهم، على حين أننا نجد روايات عندهم تناقض هذا، وتقول: (لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه لما خفي حقنا على ذي حجى)[2]، وتقول: (لو قرئ القرآن كما أنزل لألفينا فيه مسمين)[3]فهذا تطور آخر في هذه الأسطورة ينكشف من خلاله بعض الدوافع لوضعها، وهـي: أن الأئمـة الإثني عشر الذين جعلوا الإيمان بهم هو الإسلام.. وإنكار واحد منهم هو الكفر لا ذكر لهـم في كتـاب الله، وهذا يهدد جمعهم بالفشل وبنيانهم بالانهيار، ففزعوا يبحثون عن حيلة لمواجهة هذه المعضلة عندهم فلجؤوا إلى وسائل شتى، أخطرها هذه المقالة.

هذا وفي تطور آخر بدأت هذه الأسطورة تتخذ شكلاً عملياً ويزاد في أخبارها ورواياتها على يد علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير وتلميذه الكليني صاحب الكافي، وهذان الرجلان هما من أرسى دعائم هذه العقيدة الباطلة، وعملا على ترويجها ونشرها والإكثار من الحديث عنها، وقد اكتملت صورة هذه الأسطورة على أيديهما؛ فبدأت الروايات عند القمي والكليني تأخذ بهذه الأسطورة إلى مرحلة عملية فبدؤوا بإقحام كلمة (في علي) بعد أي آية فيها لفظ: (أنزل الله إليك)، (وأنزلنا إليك)، وزيادة لفظ: (آل محمد حقهم) بعد لفـظ: (ظلموا) حيثما وقع في القرآن، وزيادة لفظ: (في ولاية علي) بعد لفظ: (أشركوا) حيثما جـاء في القـرآن، وتغيير كلمة (أمة) بكلمة أئمة حيثما وقعت.

وعلى هذا المنوال نسج القوم في القرآن كله، ومن شواهد هذا ما يروي الكليني عن القمي بـسنده إلى جابر الجعفي عن أبي جعفر قال: (نزل جبرائيل بهذه الآية على محمد (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بمـا أنزل الله (في علي) بغياً)[4].

وكذلك يقولون: (نزل جبرائيل بهذه الآية على محمد هكذا: وإن كنتم في ريب مما نزلنا (في علي) فائتوا

---

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ١٢٤.

(٢) البرهان: مقدمة ص ٣٧، بحار الأنوار: ٣٠/١٩، تفسير الصافي: ٤١/١.

(٣) تفسير العياشي: ١٣/١، بحار الأنوار: ٥٥/٩٢، تفسير الصافي: ٤١/١، اللوامع النورانية: ص ٥٤٧.

(٤) الآية ٩٠ من سورة البقرة والكلام المحرف الذي ذكرته أعلاه في أصول الكافي: ٤١٧/١.

بسورة من مثله)[1].

ويروون عن أبي عبدالله أنه قال: (نزل جبرائيل عليه السلام على محمد بهذه الآية هكذا: يا أيها الـذين أتوا الكاب آمنوا بما نزلنا (في علي) نوراً مبيناً)[2]. ويلاحظ هنا أنه خلط بين أكثر من آية[3].

وقال القمي: (وأما ما هو محرف فمنه قوله: لكن الله يشهد بما أنزل إليك (في علـي) أنزلـه بعلمـه والملائكة يشهدون)[4]، وقوله: (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك (في علي) وإن لم تفعل فما بلغـت رسالته)[5]، وقوله: (إن الذين كفروا وظلموا (آل محمد حقهم) لم يكن الله ليغفر لهم)[6]. وقوله: (وسـيعلم الذين ظلموا (آل محمد حقهم) في غمرات الموت)[7]فجعلها (وسيعلم الذين ظلموا في غمرات الموت).

ولاشك أن رؤية الظالمين في غمرات الموت يعانون من سكراته وآلامه هي محل للعبرة والذكرى، وهي أبلغ وأعظم من القول بأنهم سيعلمون في غمرات الموت؛ لأنه سيأتي من يقول بأنهم في غمرات المـوت قـد ذهلوا؛ فهم لا يكادون يفقهون شيئاً ولا يعلمون، ولا نسترسل أكثر من هذا، فمثل هذه الأساطير لا تستحق المناقشة قال هذا القمي ومثله كثير نذكره في مواضعه[8]، وقد حشى كتابه بهذا الكفر كما وعد[9] وعلى نفس النسق الذي أشرنا إليه.

كما تزيد رواية أخرى له على قوله سبحانه: ((فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ)) [البقرة:٥٩] تزيد كالعـادة عبارة (آل محمد)[10].

---

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة، والكلام المحرف المذكور في أصول الكافي: ٤١٧/١.

(٢) أصول الكافي: ٤١٧/١.

(٣) فأول الآية: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ آمِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم) هي الآية ٤٧ من سورة النساء، فأقحم مع هذه الآية قوله: (نُورًا مِّبِينًا)، وهي جزء من آية أخرى في نفس السورة وهي: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مـن ربكـمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مِّبِينًا) الآية ١٧٤ من سورة النساء.

(٤) النساء:١٦٦.

(٥) المائدة:٦٧.

(٦) النساء:١٦٨، والكلام المقحم في تفسير القمي: ١٥٩/١.

(٧) لاحظ أن هؤلاء بعيدون عن كتاب الله روحاً وحساً فيخطئون حتى في نقل الآيات أو يتعمدون وينسبون ذلـك لأهـل البيت زوراً وبهتاناً، فتأمل كيف خلط بين آيتين بطريقة غبية جاهلة بين قوله سبحانه: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَـبٍ يَنقَلِبُونَ)[الشعراء:٢٢٧]، وقوله: (وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ) الأنعام:٩٣.

(٨) تفسير القمي: ١٠/١-١١.

(٩) انظر مثلاً: ج١ ص٤٨، ١٠٠، ١١٠، ١٢٢، ١٤٢، ١٥٩، ١١٨، ١٢٣، ١٢٥، وغيرها.

(١٠) تفسير القمي: ٤٨/١.

ويروي هذا القمي أيضاً عن أبي عبد الله: (أنه قرأ عنده قوله سبحانه: ((كُنتُمْ خَيْرَ أُمةٍ أُخْرِجَتْ لِلناسِ)) [آل عمران:١١٠] قال أبو عبد الله: ((خير أمة) يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام؟ فقال القارئ: جعلت فداك كيف نزلت؟ قال: نزلت (كنتم خير أئمة أخرجت للناس)، ألا ترى مدح الله لهم ((تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ)) [آل عمران:١١٠])[1]وهذا يعني أن الأمة بما فيها الشيعة لا خير فيها ماعدا الأئمة الاثني عشر. كما يلاحظ أن رواياتهم في تأويل القرآن، أثبتت الأمة، وأولتها بالأئمة -كما سلف- وروايات التحريف زعمت أن الأصل الأئمة لا الأمة أليس هذا تناقضاً؟!

ويروي الكليني عن الرضا في قول الله عز وجل: ((كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ)) [الشورى:١٣] يزيدون (بولاية علي) ((مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ)) [الشورى:١٣] يزيدون (يا محمد من ولاية علي)، هكذا في الكتاب مخطوطة[2]، وفي قول الله عز وجل: ((فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلالٍ مبِينٍ)) [الملك:٢٩] يزيدون: (يا معشر المكذبين حيث أنبأتكم رسالة ربي في ولاية علي عليه السلام والأئمة من بعده، من هو في ضلال مبين).

ثم يؤكدون هذا التحريف والكفر بقولهم: (هكذا نزلت)[3]، وفي قوله سبحانه: ((فَلَنُذِيقَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [فصلت:٢٧] يزيدون: (بتركهم ولاية أمير المؤمنين عليه السلام) عذاباً شديداً في الدنيا ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون[4].

والأمثلة في هذا كثيرة. وإذا قارنت بين ما جاء في تفسير القمي والكافي من هذه الروايات، وبين ما ذكره شيوخهم المتأخرون كـالمجلسي والجزائري، والنوري الطبرسي منها، لاحظت أن روايات التحريف زادت عند المتأخرين بشكل ملحوظ؛ مما يدل على أن العمل يجري في كل فترة على الزيادة في هذه المفتريات.

وهذه الإضافات التي تزعم الشيعة نقصها من كتاب الله ألا يلاحظ القارئ العربي أن السياق لا يتقبلها، وأنها مقحمة إقحاماً بلا أدنى مناسبة، ولذلك يكاد النص يلفظها، وأنها من وضع أعجمي لا صلة له بلغة العرب، ولا معرفة له بأساليب العربية، ولا ذوق له في اختيار الألفاظ، وإدراك المعاني.

إن الكلمات المفتراة التي يقدمها أولئك المفترون أمثلة للآيات الساقطة بزعمهم، قد كشفت القناع عن كفرهم، كما أنها فضحت كذبهم، وكشفت افتراءهم، فهي محاولات أشبه بمحاولات مسيلمة الكذاب في تقليد القرآن العظيم، كما ترى ذلك في الأمثلة التي قدمناها، وكما تراه في الألف مثال أو أكثر، والذي قدمها صاحب فصل الخطاب[5].

---

(١) تفسير القمي: ١١٠/١.

(٢) أصول الكافي: ٤١٨/١.

(٣) أصول الكافي: ٤٢١/١.

(٤) فصلت:٢٧، والتحريف من الكافي: ٤٢١/١.

(٥) انظر: فصل الخطاب ص ٢٥٣ وما بعدها.

وتكفي فصاحة القرآن وإعجازه البلاغي الذي سحر أساتذة البيان وفرسان العربية وأعياهم وأعجـزهم أن يأتوا بسورة من مثله أو آية من مثله.. يكفي في كشف هذه المفتريات والأكاذيب، بل إن أغلـب هـذه المفتريات تنزل على مستوى أداء الإنسان العادي، وبها يتبين عظمة القرآن وسحره، فلولا المر ما عرف طعـم الحلو، ولولا الملوحة ما تبين طعم العذوبة، وبضدها تتميز الأشياء، ولذلك فهي ناطقة بـذاتها علـى كـذب واضعيها بغض النظر عن البراهين والأدلة الأخرى على حفظ القرآن وسلامته.

إن هذه المحاولات الغبية لإقحام كلام البشر في كلام الله سبحانه وتعالى عملت شرذمة من هذه الطائفة قروناً متواصلةً.. عملت جاهدة لإيجاد أكبر قدر ممكن منها، وهناك أمثلة عديدة لهذه المحاولات -بالإضافة لمـا مضى- ذكر المجلسي جزءاً منها في باب عقده بعنوان (باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنـزل الله عز وجل مما رواه مشايخنا..)[1]، كما أن كتب التفسير عندهم حوت من هذا الغثاء الشيء الكثير -كما أشرنا من قبل[2]- وجمعها كلها صاحب فصل الخطاب[3].

وعد الرافضة هذه المفتريات جزءاً مما سقط من كتاب الله، فقد روى الكليني في الكافي (أن القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمد (ص) وآله وسلم سبعة عشر ألف آية)[4]، وآيات القرآن -كما هو معـروف- لا تتجاوز ستة آلاف آية إلا قليلاً، فهذا يقتضي سقوط ما يقارب ثلثي القرآن، فما أعظم هذا الافتراء! وهـذه الرواية وردت في الكافي أصح كتاب عندهم، ولكن من الشيعة من يقول: ليس كل ما في الكافي صحيحاً[5].

وإذا حملنا مثل هذا القول على الحقيقة لا على التقية، وإذا تجاوزنا ما يلاحظ على الإسناد عندهم، وما يلاحظ على ضوابط وأصول التصحيح والتضعيف لديهم، وما يرى من اختلافهم في هذا الشأن واضـطرابهم فيه[6]، وأن الحكم بالضعف قد يكون على الإسناد فقط حيث قالوا: (إن أكثر أحاديث الأصول في الكافي غير صحيحة الإسناد ولكنها معتمدة لاعتبار متونها، وموافقتها للعقائد الحقة ولا ينظر في مثلها إلى الإسناد)[7]، إذا تجاوزنا ذلك كله وذهبنا نبتغي الإجابة من شيوخهم عن صحة إسناد هذه الرواية وذلك لنكون أكثر حيدة من قيامنا بمثل هذا عن طريق النظر في الإسناد على ضوء كتب (الرجال) عندهم - نجد أن شيخهم المجلسي يقول

---

(١) بحار الأنوار: ٦٠/٩٢ وما بعدها.

(٢) انظر: ص (٢٦٦) من هذه الرسالة.

(٣) فصل الخطاب: ص ٢٥٣ وما بعدها.

(٤) أصول الكافي: كتاب فضل القرآن، باب النوادر: ١٣٤/٢.

(٥) انظر -مثلاً- محمد جواد مغنية/ العمل بالحديث وشروطه عند الإمامية ضمن كتاب دعوة التقريـب ص ٣٨٣، محـسن الأمين/ الشيعة بين الحقائق والأوهام ص ٤١٩-٤٢٠.

(٦) سيأتي إيضاح هذا في فصل (عقيدتهم في السنة).

(٧) الشعراني/ مقدمة شرح جامع: ص/ يب.

عن الرواية السابقة: (فالخبر صحيح)[1] وشهادة المجلسي هذا في غاية الاعتبار عندهم، لأنه (الـشارح المتتبـع للكافي الذي بين صحيحه من ضعيفه)[2].

وإذا أردنا شهادة من شيوخهم المعاصرين على صحة هذه الرواية عندهم فإننا نجد شيخهم عبد الحسين المظفر يقول: (إنه موثق كالصحيح)[3]. ومن الإنصاف أن نذكر بأن صاحب صحيح الكافي وهو من شيوخهم المعاصرين -أيضاً- قد أغفل ذكر هذه الرواية[4] فهل يعني إغفاله لها أنها ليست بصحيحة في نظره؟ هذا مـا يظهر من صنيعه حسب منهجه الذي ألمح إليه في مقدمة كتابه، وقد يسلك مثل هذا العمل وأكثر وهو غـير صادق بحكم عقيدة التقية عندهم، حتى قال أحد شيوخهم المعاصرين: (لكل مجتهد إمامي أن يرفض أي حديث لا يرتضيه في الكافي وغيره، ويأخذ بحديث موجود في البخاري ومسلم، ولا يحق لأحد أن يحتج عليه من وجهة دينية أو مذهبية)[5]، لأن التقية تسمح له بذلك وإلا فالحقيقة غير هذا، ولهذا فإن شيخهم المجلسي يعقد بابـاً بعنوان: (الباب الثامن والعشرون ما ترويه العامة -أهل السنة - من أخبار الرسول صلى الله عليه وآلـه، وأن الصحيح من ذلك عندهم -يعني شيعته- والنهي عن الرجوع إلى أخبار المخالفين إلا في حالة الاحتجاج عليهم من كتبهم)[6].

هذا عن صحة الرواية عندهم، أما عن معنى الرواية المذكورة عندهم فقد قال المازنـدراني[7] شـارح الكافي: (إن أي القرآن ستة آلاف وخمسمائة[8].. والزائد على ذلك مما سقط بالتحريف)[9].. وقال المجلسي: (إن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره)[10].

هذا قول شيوخ الدولة الصفوية في تفسير هذه الرواية، والذين ساروا في التشيع أشواطاً حثيثة في الغلو، وبلغوا بها الأوج في ذلك، ولعلك تعجب إذا قارنت هذه التفسيرات لهذه الأسطورة والتي تجسم هذا الكفـر

---

(١) مرآة العقول: ٥٣٦/٢.

(٢) راجع: مرآة العقول، وانظر: محمد جواد مغنية/ العمل بالحديث وشروطه عند الإمامية ضمن كتاب دعوة التقريـب: ص ٣٨٣.

(٣) الشافي شرح أصول الكافي: ٢٢٧/٧.

(٤) انظر: صحيح الكافي/ البهبودي: كتاب فضل القرآن، باب النوادر: ١٥٦/١-١٥٧.

(٥) محمد جواد مغنية/ العمل بالحديث وشروطه عند الإمامية (ضمن كتاب دعوة التقريب ص٣٨٤).

(٦) بحار الأنوار: ٢١٤/٢.

(٧) محمد صالح بن أحمد المازندراني توفي سنة (١٠٨١هـ) أو (١٠٨٦هـ).

(٨) هذا العدد الذي ذكره لآيات القرآن لم أجد له ذكراً ضمن الأقوال المأثورة في عدد الآي وذلك فيما رجعت إليه. انظر: تفسير القرطبي: ٦٤/١-٦٥، الإتقان: ٨٩/١، الفيروزآبادي/ بصائر ذوي التمييز: ٥٥٩/١-٥٦٠.

(٩) شرح جامع (للكافي): ٧٦/١١.

(١٠) مرآة العقول: ٥٣٦/٢.

وتنشر هذا الغلو عن شيوخ وجدوا في القرن الثاني عشر إبان الحكم الصفوي، إذا قارنت هذه التفسيرات بما قاله ابن بابويه القمي من القرن الرابع الهجري عن هذه الرواية في كتابه الاعتقادات وهو بشهادة شيوخهم المعاصرين (من الكتب المعتبرة الموثقة)[1] عندهم، حيث قال: (.. إنه قد نزل من الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشرة ألف آية، وذلك مثل قول جبرائيل.. عش ما شئت فإنك ميت، وأحب ما شئت فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك ملاقيه..)[2]. ثم ذكر طائفة من أمثال هذه الأقوال.

فانظر إلى هذا الاختلاف والتباين بين نص الكليني، ونص ابن بابويه، هذا يقول: (نزل من الوحي الذي ليس بقرآن) وذاك يقول: (إن القرآن الذي جاء به جبرائيل..) أي إن ابن بابويه يقول: إن النقص في غير القرآن، والكليني يصرح بأن النقص في القرآن، ولذلك جاء تفسير المجلسي والمازندراني للرواية بما يتمشى مع ظاهر النص الإلحادي، بينما نلاحظ أن ابن بابويه حمل زيادة العدد المذكور في الرواية عن عدد آيات القرآن حمل ذلك على الأحاديث القدسية؛ لأن ذلك يمكن أن يتمشى مع ظاهر القول الذي ذكره، ولكن الجميع جبن عن رد الرواية وتكذيبها.

وأقول: هل لرواية الكليني وجه يمكن قبوله خلافاً لما يراه ويفتريه المجلسي والمازندراني وأضرابهما؟ لعله من الممكن لو كان لهؤلاء إرادة خير لمذهبهم وأتباعهم أن يحملوا ما زاد على عدد آيات القرآن مما ذكرته الرواية أن يحملوا ذلك على منسوخ التلاوة إذا لم يكن لديهم الشجاعة على رد هذه الرواية وأمثالها، إذ لابد من تأويلها وأمثالها بنحو من الاعتبار وإلا فليضرب بها الجدار.

ثم إني رأيت صاحب الوافي ذكر مثل هذا التأويل للرواية، حيث قال بعد ذكره لبعض الاحتمالات التي تؤيد ذلك الكفر قال بعد ذلك: (أو يكون -أي العد والزائد عما في القرآن- مما نسخ تلاوته)[3]. ولكن شيخ الشيعة اليوم الخوئي[4]. ومرجعها الأكبر -وهو يتظاهر بالدفاع عن القرآن- يرى أن القول بنسخ التلاوة هو قول بالتحريف[5]، وكأنه أراد أن يوصد هذا الباب، ويرد هذه القاعدة الثابتة ليثبت بطريق ملتو عقيدة في نفسه يكاد يخفيها.. والفرق واضح بين النسخ والتحريف، فالتحريف من صنع البشر وقد ذم الله فاعله، والنسخ من الله. قال تعالى: ((مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)) [البقرة:١٠٦]. وهو لا يستلزم مس كتاب الله سبحانه بأي حال.

---

(١) الذريعة: ١٣/١٠١.

(٢) الاعتقادات: ص ١٠٢.

(٣) الكاشاني / الوافي، المجلد الثاني: ١/٢٧٤.

(٤) أبو القاسم الموسوي الخوئي يلقبونه بالإمام الأكبر والآية العظمى، زعيم الحوزة العلمية، يعيش حالياً في العراق، من تآليفه معجم رجال الحديث، البيان في تفسير القرآن.

(٥) الخوئي/ البيان: ص٢٠١.

وإذا كانت رواية الكليني تذهب إلى سقوط قرابة الثلثين فيعني هذا أنه لم يبق لدينا من كتاب الله إلا ما يتجاوز الثلث بقليل، وإذا عرضنا روايته الأخرى التي تقول: (نزل القرآن أثلاثاً، ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام)[1]. فأي الأثلاث الذي بقي لنا في نظرهم؟ أثلث السنن والأمثال أم ثلث الفرائض والأحكام؛ إذ لا ريب عند هذه الزمرة الملحدة أن ثلث الأولياء والأعداء قد أسقط لأنهم قالوا: (لو قرئ القرآن كما أنزل لألفينا مسمين)، وهو بيت القصيد والهدف الظاهر من كل هذه المحاولات.

ومعنى هذا أن الأمة ضائعة كل هذه القرون الطويلة.. منذ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ليس معها سوى ثلث كتابها.. والأئمة تقف موقف المتفرج.. لديها القرآن الكامل -كما يزعمون- ولا تبلغه للأمة، لتتركها أسيرة ضلالها، لا تعرف وليها من عدوها، وتعدهم بظهوره مع منتظرهم، وتمر آلاف السنين ولا غائب يعود، ولا مصحف يظهر، فإن كانت الأمة تهتدي بدونه فما فائدة ظهوره مع المنتظر؟ وإن كان أساساً في هدايتها فلماذا يحول الأئمة بينه وبين الأمة؟ لتبقى الأمة في نظر هؤلاء حائرة ضالة تائهة، وهل أنزل الله سبحانه كتابه ليبقى أسيراً مع المنتظر لا سبيل للأمة للوصول إليه؟ مع أن الله سبحانه لم يترك حفظ كتابه لا لنبي معصوم ولا لمنتظر موهوم، بل تكفل بحفظه سبحانه.

تقول رواياتهم -كما تقدم- بأن علياً لم يستطع إخراجه خشية تحريفه، وهذا يعني أن الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس كتب عليها الشقاء والضلال لا يستثنى من ذلك إلا أصحاب المنتظر، لأنها ستبقى في معزل عن مصدر هدايتها، وأصل سعادتها وخيرها.

مع أن الأئمة يملكون من وسائل التبليغ ما لا يملكه حتى الأنبياء، فعلي بزعمهم يملك قدرات خارقة، وكان بإمكانه بهذه القدرات نشر القرآن الكامل. فقد قال المجلسي في الباب الذي عقده بعنوان باب (جوامع معجزاته رضي الله عنه): (إن علياً مر برجل يخبط: هو هو، فقال: يا شاب! لو قرأت القرآن لكان خيراً لك. فقال: إني لا أحسنه ولوددت أن أحسن منه شيئاً. فقال: ادن مني، فدنا منه فتكلم بشيء خفي، فصور الله القرآن كله في قلبه فحفظه كله)[2].

فإذن علي يستطيع إبلاغ القرآن بهذه الطريقة السحرية إلى كل من يريد، ويستطيع أن يتخذ كل التدابير الكفيلة بمنع أي محاولة ضده، لأنه كما تقول أبواب الكافي: (يعلم ما كان وما يكون ولا يخفي عليه الشيء)[3]، كما أن الوصول إلى قتله بغير رضاه واختياره أمر ممتنع، لأن الأئمة كما تقول أبواب الكافي أيضاً: (يعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيارهم)[4].

---

(١) أصول الكافي: ٦٢٧/٢.

(٢) بحار الأنوار: ١٧/٤٢.

(٣) انظر: أصول الكافي: ٢٦٠/١.

(٤) أصول الكافي: ٢٥٨/١.

فلماذا لم يفعل؟! جاء في بعض رواياتهم أن أمير المؤمنين قال: (لو ثنى لي الوسادة وعـرف لي حقـي لأخرجت لهم مصحفاً كتبته وأملاه علي رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1].

ونقف أولاً عند قوله: (لو ثنى لي الوسادة) وهذا كناية عن توليه الحكم -كما قرره المجلسي[2]- فكيف لم يخرج ما عنده بعد توليه الخلافة وهو يعد بهذا أم قد أخلف وعده كما يفتري واضع هذه الأساطير؟!

ثم قوله: (وعرف لي حقي) كيف يعرف حقه ومصدر هذه المعرفة لم يظهر للناس؟

أما قوله: (أملاه علي رسول الله) فهذا يناقض أساطيرهم الأخرى التي تقول: إن الجمع تم بعـد وفـاة الرسول صلى الله عليه وسلم.

والحقيقة أن كل هذه النصوص حول هذه الفرية هي من أبلغ الطعون في أهل البيت، ولا يبلغ مفتر ضد أهل البيت مبلغ هذه المفتريات، حتى لقد صدق فيهم قول إمامهم -كما تعترف بذلك كتبهم-: (لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا)[3].

ومن أعجب الروايات لهذه الأسطورة: أن عالمهم في القرن السادس الطبرسي في كتابه الاحتجاج جعل القول بهذه الفرية هي الإجابة المقنعة من أمير المؤمنين علي على اعتراض أحد الزنادقة، فقـد روى في كتابـه الاحتجاج وهو من كتبهم المعتبرة -كما قدمنا- أن علياً قال لأحد الزنادقة في محاورة طويلة منـها: ((... إن الكناية عن أسماء الجرائر العظيمة من المنافقين في القرآن ليست من فعله تعالى، وأنها من فعل المغيرين والمبدلين).

وليس يسوغ مع عموم التقية التصريح بأسماء المبدلين، ولا الزيادة في آياته على ما أثبتوه من تلقائهم في الكتاب؛ لما في ذلك من تقوية حجج أهل التعطيل والكفر، والملل المنحرفة عن قبلتنا، وإبطال هذا العلم الظاهر الذي قد استكان له الموافق والمخالف بوقوع الاصطلاح على الائتمار لهم، والرضا بهم.. فلأن الصبر على ولاة الأمر مفروض لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم: ((فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِـنَ الرُّسُـلِ)) [الأحقاف:٣٥].. فحسبك من الجواب عن هذا الموضوع ما سمعت، فإن شريعة التقية تحظر التصريح بـأكثر منه.

وأما قوله: ((كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ)) [القصص:٨٨] فإنما نزلت كل شيء هالك إلا دينه؛ لأن من المحال أن يهلك منه كل شيء ويبقى الوجه، هو أجَلُّ وأعظم من ذلك، إنما يهلك من ليس منه، ألا ترى أنـه قال: ((كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ)) [الرحمن:٢٦-٢٧] ففصل بـين خلقـه ووجه.

---

(١) بحار الأنوار: ٥٢/٩٢.

(٢) بحار الأنوار: ٥٢/٩٢.

(٣) رجال الكشي: ص ٣٠٧.

وأما ظهورك على تناكر قوله: ((وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ)) [النساء:٣] وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، ولا كل النساء أيتام، فهو مما قدمت ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وبين[١] القول في اليتامى، وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن، وهذا وما أشبهه مما ظهرت حوادث المنافقين فيه لأهل النظر والتأمل، ووجد المعطلون وأهل الملـل المخالفـة للإسلام مساغاً إلى القدح في القرآن، ولو شرحت لك كل مما أسقط وحرف وبدل مما يجري هـذا المجـرى لطال، وظهر ما تحظر التقية إظهاره من مناقب الأولياء ومثالب الأعداء)[٢].

هذا النص رغم طوله هو جزء من محاورة طويلة يزعم صاحب الاحتجاج أنها جرت بين أمير المـؤمنين علي، وزنديق من الزنادقة، وأن علياً يناظره ويحاول أن يهديه إلى الحق، فهل يمكن أن يكون أحد أشد زندقـة ممن يقول في كتاب الله سبحانه وصحابة رسول الله مثل هذا القول، وهل يبلغ كيد حاقد أكثر من هذا؟ يقول موسى جار الله: (هل يجد أشد الناس عداوة مساغاً أَهْدَم للقرآن وأَهْدَم للدين من مثل هذا القول الذي يسنده شيوخ الشيعة إلى أمير المؤمنين علي)[٣].

ولاحظ في هذه الرواية ذلك الحقد الأسود ضد خير جيل عرفته البشرية.. ضد صحابة رسول الهـدى صلى الله عليه وسلم حيث كنت عنهم هذه الرواية بأنهم: (أصحاب الجرائر العظيمة من المنافقين) لأن تلـك الزمرة الحاقدة التي قد أكل الغيظ قلوبها، وملأ الحقد نفوسها ضد ذلك الجيل القرآني الفريد، لم تجد في كتاب الله ما يطفئ هذا الحقد فقالت: بأن القرآن مليء بأسماء المنافقين -وتعني بهم صحابة رسول الله- وإسـقاطهم من فعل المبدلين. ورواياتهم في هذا الاتجاه كثيرة.

ثم أخرى تقول تلك الرواية: (إنه لا يسوغ التصريح بأسماء المبدلين بسبب التقية) مـع أنـه في نفـس الكتاب رواية تقول بأن الذين غيروا -بزعمهم- هم: أبو بكر وعمر وزيد بن ثابت[٤]، وشـيخهم النـوري الطبرسي يزيد آخرين فيقول: (والذين باشروا هذا الأمر الجسيم هم أصحاب الصحيفة أبو بكر وعمر وعثمان وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف، واستعانوا بـزيد بن ثابت)[٥].

هؤلاء هم رواد الفتح الإسلامي، والطليعة من الرعيل الأول الذين بنوا حضارة لم تعرف لها الدنيا مثيلاً، فهم قذى في عيون هؤلاء، وشجى في حلوقهم، فلهذا خصتهم هذه الزمرة بهذا الافتراء.

ثم تقول هذه الأسطورة: ولا يسوغ بحكم التقية الزيادة في آيات القرآن.

---

(١) كذب في الاحتجاج.

(٢) الاحتجاج: ص ٢٤٩-٢٥٤.

(٣) الوشيعة: ص ١٢٣.

(٤) انظر: الاحتجاج: ص ١٥٦.

(٥) فصل الخطاب: الورقة (٧٣).

هل يعني هذا أن الخوف هو الذي قعد بهم عن إخراج مصحف مفترى، وأنه لولا الخوف لفعلوا مثـل هذا، وأنه يحتمل عند ارتفاع الخوف أن يفعلوا ذلك ويجاهروا به، ومع وجود الخوف قد يكون موضع التداول السري بينهم؟!

لكن صاحب فصل الخطاب قدم من كتب قومه أكثر من ألف شاهد. زعم أنها آيات من كتـاب الله أسقطت، وأثبت تواطؤ معظم كتب الشيعة المعتمدة على هذا، وسجل بهذا أكبر فضيحة لقومه، وكشف أكبر جريمة ارتكبتها طائفته، فهل ارتفعت التقية، مع أن في نصوصهم أن التقية ملازمة لهم حتى رجعة مهـديهم[1]، أو هو قد خالف بهذا وصية إمامه، وخطة قومه؟ إنها أوهام يضرب بعضها بعضاً، وسيأتي بعد قليل تحقيق القول في: هل للشيعة مصحف سري متداول؟

ثم تذكر رواية الاحتجاج بأن علياً واصل حديثه مع الزنديق وقال بأنه بسبب ظروف التقية لا يستطيع أن يصرح بأكثر من هذا لما في ذلك من تقوية حجج أهل التعطيل.

فمعنى هذا أن الخطاب مع الزنادقة ترتفع فيه التقية، وتتم فيه المصارحة بالكفر، وأما مع المؤمنين فالتقية واجبة، فهل تريد هذه الفئة أن تجعل أمير المؤمنين من حزب هذا الزنديق، يتقى صحابة رسول الله ويـصارح بأمر كتاب الله الزنادقة الملحدين؟! وبعد هذا التصريح بالكفر يقول: إن الزيادة على هذا فيه تقوية لحجج أهل التعطيل، إذا كان المراد بأهل التعطيل هم أهل الإيمان من الصحب الكرام، ومن تبعهم، فلا شك أن هذا يكفي لكشف ما عليه هذه الزمرة الحاقدة، وإن كانت الأخرى فكيف يكون الكفر بكتاب الله إذن؟!

ثم تزعم هذه الزمرة أن علياً قال للزنديق بأنه لا يستطيع أن يعلن ذلك ويفصله (لأن الصبر علـى ولاة الأمر مفروض..) إن مذهب الشيعة قائم على إنكار إمامة ما سوى الاثني عشر. وهذا النص يثبت بأن هنـاك ولاة أمر غيرهم مفروضة طاعتهم، وهذا ينقض المذهب من أصله، ويكشف أن الوضع والافتراء لا محالة له من التناقض والاختلاف.

ومن أعظم الافتراء على أمير المؤمنين علي القول بأنه يطيع غيره في معصية الله، ويرى أن هـذا الأمـر مفروض!! ومن المعلوم في الإسلام أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق: ((وَإِن جَاهَدَاكَ عَلى أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيسَ لَكَ بِهِ عِلْم فَلا تُطِعْهُمَا)) [لقمان:١٥].

وهؤلاء يزعمون أن علياً وافقهم وأطاعهم في تغيير القرآن بحكم شريعة التقية، وهذا سـبب لـعلي وتكفير له قبل أن يكون ذلك لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن هنا ندرك أن هؤلاء أعداء لأهل البيت قبل أن يكونوا أعداء لسائر المسلمين.

ولاحظ كيف يستدل على طاعة الحاكم في الكفر بقوله سبحانه: ((فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُـوا الْعَـزْمِ))

---

(١) انظر: فصل التقية في هذه الرسالة.

[الأحقاف:٣٥] فهذا يدل على أن واضع هذا النص من الجهلة؛ لأن هذه الآية تأمر بخلاف ما يدعو إليه تماماً، ونسبة هذا الاستدلال لـعلي تجهيل له وافتراء عليه.

ويظهر من قوله: (وأما قوله: ((كُل شَيْءٍ هَالِك إلاّ وَجْهَهُ)) [القصص:٨٨] فإنما نزلت كـل شـيء هالك إلا دينه، لأن من المحال أن يهلك منه كل شيء ويبقى الوجه.. إلخ)[١] يظهر من النص أن واضعه أعجمي لا صله له بلغة العرب، ولا معرفة له بدلالات ألفاظها.. أو زنديق يتجاهل.

ثم زعم صاحب الاحتجاج أن علياً قال للزنديق بأنه (سقط أكثر من ثلث القرآن في موضع من سـورة النساء، وأنه لو شرح كل ما أسقط وحرف وبدل مما يجري هذا المجرى لطال، وظهر ما تمنع التقية إظهـاره)، وهذا من أعظم الكذب على أمير المؤمنين، بدليل أنه لم يعلن في مدة خلافته على المسلمين هذا الثلث الساقط من القرآن، ولم يأمر المسلمين بإثباته والاهتداء بهديه والعمل بأحكامه. فهؤلاء الذين يدعون التـشيع لأمـير المؤمنين، وينسبون له هذه الأباطيل هم بهذا أشد عداوة لأمير المؤمنين من النصاب، لأنهم ينسبون لـه الرضـا بالكفر والإقرار به.

وهم كلما أعيتهم الحيلة لإثبات الحجة لجؤوا إلى التقية، فهو هنا يستر عجزه عن شرح ما أسقِط وبُدل، بالتعلق بالتقية، وهي حيلة مكشوفة، وفرار من المواجهة، ثم إن غيره ممن حاول أن يقدم شيئاً مـن النمـوذج الساقط بزعمه افتضح أمره، وانكشف كيده، لأن هذا النموذج بالنسبة لآيات القرآن أشبه ما يكون بعبـث الصبيان ولعب الأطفال، وأنى لهم أن يصلوا إلى شيء من محاكاة القرآن العظيم.

هذا وما دامت شريعة هذه الزمرة تخص الزنادقة بهذه المقالات الملحدة حول كتاب الله كما في الروايـة السابقة، فهل نصدق ما قيل بأن عند المستشرق براين مصحفاً إيرانياً فيه زيادات على كتاب الله، ومن هـذه الزيادات سورة يسمونها الولاية[٢] وهذا يعني أن عند هؤلاء القوم مصاحف سرية يتداولونها.

هل لدى الشيعة مصحف سري يتداولونه:

هل عند الشيعة مصحف يحوي كل هذه المتفريات وتكون فيه قراءة الشيعة عوضـاً عـن كتـاب الله سبحانه؟ ماذا تقول أساطيرهم، وماذا يقول واقعهم بهذا الخصوص؟ هل قول الشيخ محب الدين الخطيب بـأن (للشيعة مصاحف خاصة تختلف عن المصحف المتداول..)[٣]. هل هذا واقع؟ وقد نشر محب الـدين صـورة (لسورة مفتراة) يسمونها سورة (الولاية)[٤] وقال بأنها مصورة من مصحف إيراني مخطوط عند المستشرق مستر

---

(١) الخطوط العريضة: ص٦.

(٢) انظر: الخطوط العريضة: ص١١.

(٣) انظر: هامش (مختصر التحفة الإثني عشرية) ص ٣٢.

(٤) وقد نشر صورتها في: الخطوط العريضة ص ١٢، ومختصر التحفة ص ٣١، ومجلة الفتح العدد (٨٤٢) ص٩، وقد نـشرها

براين[١]، وقبل ذلك أثبتها شيخ الرافضة في كتابه فصل الخطاب[٢]. ومن قبل قال صاحب تكفير الشيعة: إنهم أحدثوا مصحفاً -كما سلف- فعل للشيعة مصحف سري يتداولونه كما يقول هؤلاء؟

سأجيب من خلال استقراء نصوصهم وأقوال شيوخهم.. فأقول: لقد جاءت نصوص عندهم تـأمرهم بالعمل بالقرآن ريثما يخرج مصحفهم مع إمامهم المنتظر. قال الكليني في الكافي ما نصه: (.. عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن سليمان عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن رضي الله عنه قال: (قلت: جعلت فداك! إنا نسمع الآيات في القرآن، ليس هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بغلنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال: لا، اقرؤوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم)[٣].

ومن هذا النص نأخذ أنهم فيما بينهم يتلون مفترياتهم كما يدل عليه قوله: (كما نسمعها)، (كما بلغنـا عنكم)[٤]، ثم إنهم اشتكوا أنهم لا يحسنون قراءة ما يسمعون أو ما يبلغهم فوعدهم إمامهم بأنه سيأتيهم مـن يعلمهم، وهذا الوعد كان في عهد إمامهم أبي الحسن -كما يفترون- وعبارة (سيأتيكم) توحي بأن هذا المعلّم سيأتي هؤلاء الذين لا يحسنون القراءة، ولكن هذا المعلّم لم يأت ومر ذلك الجيل ومرت بعده قرون متطاولة.. وقد فسر شيوخ الشيعة فيما بعد المقصودَ بالمعلم بأنه مهديهم المنتظر[٥].

والشيعة مأمورة بقراءة القرآن، انتظار ما يأتي به منتظرهم وعدم قراءة تلك المفتريات لأنهم لا يحـسنون قراءتها كما يدل النص المذكور، وبالتالي لا تجعل في مصحف متداول بينهم، هذا ما تدل عليه رواية الكافي.

ويقول مفيدهم: (إن الخبر قد صح من أئمتنا عليهم السلام أنهم أمروا بقراءة ما بـين الـدفتين، وأن لا نتعداه، بلا زيادة فيه ولا نقصان منه، حتى يقوم القائم عليه السلام فيقرأ الناس القرآن على ما أنزله الله تعـالى

قبله الشيعي الأصل الأستاذ أحمد الكسروي في كتابه الشيعة والتشيع.

(١) قال الشيخ محب الدين بأنه قد اطلع عليه وصورها منه من وصفه بـ(الثقة المأمون) محمد علي سعودي الذي كان -كما يقول الشيخ- كبير خبراء وزراء العدل بمصر (هامش مختصر التحفة: ص ٣٢، الخطوط العريضة ص ١١).

(٢) ص ١٨٠.

(٣) أصول الكافي: ٦١٩/٢.

(٤) وهناك روايات كثيرة تزعم أن أئمتهم يقرؤون بغير ما في القرآن، كما جاء في تفسيرات فرات (عن حمران قال: سمعت أبا جعفر يقرأ هذه الآية: (إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل محمد على العالمين) قلت: ليس يقرأ كذا، قال: أدخل حرف مكان حرف) (تفسير فرات ص ١٨، بحار الأنوار: ٥٦/٩٢) ومثله نصوص كثيرة تدل على أنهم ينسبون للأئمـة أنهم يقرؤون بغير ما أنزل الله، وبخلاف ما يقرأ المسلمون، فهل هؤلاء شيعة لأهل البيت؟!.

(٥) انظر: المازندراني / شرح جامع (على الكافي): ٤٧/١١، وهناك نصوص كثيرة للرافضة تصرح بأنه القائم أو المهدي كما سنذكر بعد قليل.

وجمعه أمير المؤمنين عليه السلام)[1].

وقال شيخهم نعمة الله الجزائري: (قد روي في الأخبار أنهم عليهم السلام أمروا شيعتهم بقـراءة هـذا الموجود من القرآن في الصلاة وغيرها، والعمل بأحكامه حتى يظهر مولانا صاحب الزمان فيرتفع هذا القـرآن من أيدي الناس إلى السماء، ويخرج القرآن الذي ألفه أمير المؤمنين فيقرأ ويعمل بأحكامه)[2]فمـادام الأمـر كذلك، لماذا تروى عن كل إمام طائفة من الزيادات على كتاب الله؟ ثم ما دام قد غير كيف يصح العمل به؟!

وهذه النصوص التي تدعو إلى العمل بالقرآن يكاد يقابلها نصوص أخرى تدعو بأسلوب مقنـع وغـير صريح إلى إهمال حفظ القرآن لأنه مغير بزعمهم، ومن حفظه على تحريفه يصعب عليه حفظه إذا جـاء بـه منتظرهم. فقد روى مفيدهم بإسناده إلى جابر الجعفي عن أبي جعفر أنه قال: (إذا قام قائم آل محمد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط، ويعلم الناس القرآن على ما أنزل الله عز وجل، فأصعب ما يكون على من حفظـه اليوم، لأنه يخالف فيه التأليف)[3].

هذه الرواية لـمفيدهم الذي يقدسونه ويعظمونه حتى زعموا أنه فوق مستوى البـشر، لأن إمـامهم المنتظر خاطبه بالأخ السديد والمولى الرشيد[4].. وهذه الرواية جاءت في كتابه الإرشاد وهو في قمـة كتبـهم المعتبرة حتى قال شيخهم المجلسي: (كتاب الإرشاد أشهر من مؤلفه)[5].. وكذلك روى النعماني في الغيبة مـا يشبه الرواية السابقة، فقد روى بإسناده الكاذب إلى أمير المؤمنين علي قال: (كأني بـالعجم فـساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما أنزل، قلت: يا أمير أو ليس هو كما أنزل؟ فقـال: لا، محـي منـه سبعون من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وما ترك أبو لهب إلا إزراء على رسول الله صلى الله عليه وآله لأنه عمه)[6].

وأورد النعماني روايتين[7] بمعنى هذه الرواية.

ويبدو أن واضع هذه الأسطورة هو أعجمي زنديق، فهو يخص العجم بأسطورة التعليم الموعودة، كمـا أن الحقد المرير الذي يحمله إزاء صحابة رسول الله رضوان الله عليهم الذين فتحوا ديار قومه ونشروا الإسـلام بينهم واضح في هذه الرواية، ولذلك فإن دعوى التغيير عنده تكمن في عدم وجود أسمائهم مع اسم أبي لهب.

---

(1) بحار الأنوار: ٩٢: ٧٤.

(2) الأنوار النعمانية: ٣٦٣/٢-٣٦٤.

(3) المفيد/ الإرشاد: ص٤١٣.

(4) مقدمة الكتاب التي أحالت نصوص مخاطبة المهدي لمفيدهم، لكتاب الاحتجاج ص٢٧٧.

(5) المجلسي/ بحار الأنوار: ٢٧/١.

(6) النعماني/ الغيبة ص ١٧١- ١٧٢، فصل الخطاب الورقة (٧)، بحار الأنوار: ٦٠/٩٢.

(7) انظر: الغيبة ص ١٩٤، بحار الأنوار: ٣٦٤/٥٢.

ولقد كان لهذه الأساطير التي تدعو إلى إهمال حفظ كتاب الله أثرها في مجتمعات الشيعة كما شهد بذلك الشيخ موسى جار الله والذي عاش بين الشيعة فترة من الزمن فلم ير من تلاميذ الشيعة وعلمائهم من يحفظ القرآن، ولا من يقيم القرآن بعض الإقامة بلسانه فضلاً عن أن يعرف وجوه قراءاته، ورأى أن هذا قد يكون من أثر انتظار الشيعة مصحف علي الذي غاب بيد قائم آل محمد[1] -كما يزعمون- فهل يقوم الشيعة بجمع أساطيرهم في مصحف ليسهل حفظ المصحف الموعود حين ظهوره؟ يقول المجلسي نقلاً عن المفيد:

(.. نهونا عليهم السلام عن قراءة مما وردت به الأخبار من أحرف يزيد على الثابت في المصحف، لأنه لم يأت على التواتر وإنما جاء بالآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله، ولأنه متى قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدفتين غرر بنفسه مع أهل الخلاف، وأغرى به الجبارين، وعرض نفسه للهلاك، فمنعونا عليهم السلام من قراءة القرآن بخلاف ما يثبت بين الدفتين لما ذكرناه)[2].

فهذا يعني أن (الآيات المفتراة) والمتفرقة في كتبهم، والمخالفة لكتاب الله لم تصل عندهم إلى وضعها في مصحف متداول بينهم لسببين: أحدهما: الخوف من المسلمين، والآخر: أن الطريق لثبوتها عندهم طريق آحاد، والواحد قد يغلط فيما ينقله، ويلاحظ أن عدم قبول الروايات التي طريقها أحاد مما يختص به الأصوليون، أما الأخباريون من الشيعة فإنهم يرون صحة ما رواه شيوخهم عن الأئمة في العشرات من الكتب التي صنفوها، وتواترها وثبوتها عن مؤلفيها، وثبوت أحاديثها عن أهل العصمة[3].

---

(١) الوشيعة: ص ١١٦، وقد جاءت نصوص أخرى عندهم تدعو لتعلم هذا القرآن وحفظه، وتذكر ثواب من فعل ذلك؛ كقول أبي جعفر لأحد أصحابه ويدعى سعد الخفاف: (يا سعد! تعلموا القرآن..) (أصول الكافي: ٥٩٦/٢). وعقد صاحب الكافي باباً بعنوان: (باب من حفظ القرآن ثم نسيه) وذكر فيه ست روايات تتحدث عن الثواب الذي يضيع على من نسي شيئاً من كتاب الله (أصول الكافي: ٦٠٧/٢-٦٠٩) وعقد باباً آخر بعنوان (باب في قراءته) وفيه عن أبي عبد الله قال: (القرآن عهد الله إلى خلقه؛ فقد ينبغي للمرء المسلم أن ينظر في عهده، وأن يقرأ منه في كل يوم خمسين آية) (أصول الكافي: ٦٠٩/٢).

كما عقد باباً بعنوان: (باب البيوت التي يقرأ فيها القرآن) وجاء فيه: عن ليث بن أبي سليم رفعه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: (نوروا بيوتكم بتلاوة القرآن ولا تتخذوها قبوراً) (أصول الكافي: ٦١٠/٢).

وكذلك ذكر من الأبواب (باب ثواب قراءة القرآن) وجاء فيه سبع روايات تتحدث عن عظيم ثواب من قرأ القرآن وتعلمه.. (أصول الكافي: ٦١١/٢-٦١٣) وباب قراءة القرآن في المصحف، وذكر فيه خمس روايات تبين ثواب القراءة في المصحف (أصول الكافي: ٢/ ٦١٣-٦١٤).

وأبواب أخرى في هذا الموضوع، وهذه تنقض تلك الروايات، بل تثبت من كتبهم زيف وكذب ما يفترونه على آل البيت من تلك الأكاذيب، إذ كيف يأمرون بقراءة القرآن، ويذكرون الثواب العظيم لمن قرأه، وأنه ينبغي للمسلم أن يقرأه في كل يوم، وأن ينور بيته به. وهم يقولون: إنه مغير مبدل، أليس هذا يدل على عظيم التناقض في هذا المذهب؟!.

(٢) بحار الأنوار: ٧٤/٩٢ – ٧٥.

(٣) وسائل الشيعة: ٦١/٢٠.

فهم يقرون بكل نص ورد في هذه الفرية في كتب شيوخهم، ولذلك قال شيخ الشيعة الذي يـصفونه بـ(إمام الفقهاء العظام رئيس الإسلام) جعفر كاشف الغطا: (وصدرت منهم - يعني من الأخباريين - أحكام غريبة وأقوال منكرة، منها قولهم بنقص القرآن مستندين إلى روايات تقضي البديهة بتأويلها وطرحها..)[1].

إذن الأخباريون يرون ثبوت هذه الأساطير في كتب شيوخهم (ولك أن تعجب كيف يؤمنـون بكـل حرف ورد في هذه الكتب المنسوبة لشيوخهم، والمنكرة في أسـانيدها ومتونهـا، ويـشكون في كتـاب الله سبحانه؟! يصدقون بالأكاذيب الواضحة، ويكذبون بالحقائق الثابتة، فأي عقوبة أعظم من هذا المسخ، والانتكاس في الفطر والعقول والمقاييس.

وعلى ذلك فإن مسألة رد هذه الروايات لأنها أخبار آحاد مما لم يتفق عليه الشيعة، وأن السبب المـانع الذي يتفق عليه الجميع هو الخوف، ومعنى هذا: أن مسألة التداول السري لمصحف مفترى من الإخباريين أمر وارد، ولعل هذا يفسر ما نشره محب الدين الخطيب وأحمد الكسروي -الشيعي الأصل- من صورة لـسورة تسمى الولاية مأخوذة من مصحف إيراني)[2].

ولكن هذا يبقى مجرد جمع لتلك المفتريات، التي جاءت عندهم كأمثلة لما في مصحف علي المزعوم، أما مصحف علي فهو غائب منتظر، كـالمهدي المنتظر عندهم، لم يخرج إلى الآن، والعمل بالقرآن إلى أن يظهر، ولكن جمع هذه المفتريات هو محاولة لإقناع المتشككين والحائرين من بني قومهم. والذي لاحظته مـن كـلام شيوخهم: أن قولهم بوجود مصحف لـعلي أمر لا يختلفون فيه، حتى ليقول بذلك من يتظاهر بإنكار التحريف من القدامى والمعاصرين كـابن بابويه القمي في الاعتقادات كما سيأتي نص كلامه، والخوئي في البيان[3].

لكن يبقى القول في زيادة مصحف علي المزعوم عما في كتاب الله، وهل هي زيادة في النص أو من قبيل التأويل أو الترتيب؟ كما سيأتي.

مصحف علي:

تقدمت الإشارة إلى أن مصحف علي المزعوم: جاء الحديث عنه في أول كتاب وضعه الشيعة، وأنه قـد جاءت بعض الروايات عنه عند أهل السنة ولكنها كما قال ابن حجر لا تصح، ولكن ما في كتـب الـشيعة صورة أخرى -كما سلف- وقد أكثر القوم من الحديث عن مصحف علي المزعوم والذي يحتـوي -كمـا

---

(١) جعفر كاشف الغطا/ حق المبين عن: الطبطائي/ الأنوار النعمانية (الهامش) ٣٥٩/٢.

(٢) وهذه المفتريات جمعها صاحب فصل الخطاب ورتبها على سور القرآن، ولكن ليست كهيئة مـصحف، وقـد وصـلني مصحف من باكستان طبعه الشيعة وقد حشاه طابعه بتلك المفتريات، ولكن لم تمتد أيديهم إلى الأصل، فقد طبع كطبعـة تفسير الجلالين حيث وضع نص القرآن في الوسط، والتفسير في الحواشي.

(٣) البيان: ص ٢٢٣.

يزعمون- على زيادات على كتاب الله.

وقد اهتم بإشاعة هذه الفرية الكليني ثقة دينهم في كتابه الكافي، وعقد لها باباً خاصاً بعنوان: (باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام) وذكر فيه ست روايات لهم، منها ما رواه عن جابر الجعفي أنـه سمع أبا جعفر يقول: (ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظـه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده)[1].

وفي تفسير القمي -عمدة كتب التفسير عندهم- عن أبي جعفر رضي الله عنه قال: (ما أحد من هـذه الأمة جمع القرآن إلا وصي محمد صلى الله عليه وآله)[2].

ويفهم من رواية الكليني أن كل إمام جمع القرآن، وكأننا أمام كتب متعددة لا كتاب واحـد، بينمـا تعارضها رواية القمي وتذكر بصيغة الحصر أنه لم يجمعه سوى علي، ثم هم يقولون في رواياتهم وأبوابهم: مـن ادعى أنه جمع القرآن غير الأئمة فهو كذاب. مع أنهم زعموا أن القرآن كان مدوناً مجموعاً من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ويستدلون على هذا برواية جاءت في البحار[3]. فهل كان الحسن والحسين وبقية الأئمة هـم الذين يتولون جمعه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟!

وتذكر بعض هذه الأساطير أن بعض الشيعة اطلع على هذا المصحف المزعوم فتقول:.. عن ابن الحميد قال: (دخلت على أبي عبد الله رضي الله عنه فأخرج إليّ مصحفاً، قال: فتصفحته فوقع بصري على موضع منه فإذا فيه مكتوب: (هذه جنهم التي كنتم بها تكذبان. فاصليا فيها لا تموتان فيها ولا تحييان) قال المجلسي: (يعني الأولين)[4]. يعنون حبيبـي رسول الله، وصهريه وخليفتيه ووزيريه، وأفضل الخلق بعد النبيين أبا بكر وعمـر رضي الله عنهما).

---

(1) أصول الكافي: ٢٢٨/١، لاحظ أن هذه الرواية رواها جابر الجعفي وهو كذاب عند أهل السنة، كما أن كتب الـشيعة اعترفت بأنه ليس على صلة معروفة بأبي جعفر (انظر: رجال الكشي ص١٩١) فهذه الرواية من أكاذيبه، وتلقفها الكليني الذي يعمل على إشاعة هذا الكفر.

وإذا كان لم يجمع القرآن إلا علي فأين ما جمعه؟ وإذا كان قد جمعه علي فما الحاجة لجمع الأئمة من بعده؟ إلا إذا كانوا يرون أنهم قد شاركوا في الجمع وهم لم يوجدوا.

ولماذا لم ير هذا الكتاب المجموع ولم يعرفه أحد من المسلمين؟

وكيف يصدق مثل هذا الإفك الذي نقله شرذمة من الكذابين، وينكر إجماع الصحابة بما فيهم علي رضي الله عنه على العمل بهذا القرآن العظيم وتحكيمه وعلى نهجهم أئمة المسلمين بما فيهم علماء أهل البيت؟ إنها خرافات لا يصدقها عقل بـريء من الهوى والغرض، ولا تدخل قلباً خالطته بشاشة الإيمان.

(2) تفسير القمي: ص ٧٤٤ ط: إيران، بحار الأنوار: ٤٨/٩٢.

(3) انظر: المرعشي/ المعارف الجلية: ص٧.

(4) بحار الأنوار: ٤٨/٩٢.

وإذا كانت هذه الرواية تسمح لخواص الأئمة بالاطلاع على ذلك المصحف المزعوم، فـإن في الكـافي رواية أخرى تخالف ذلك حيث جاء فيه: (عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: دفع إليّ أبو الحسن مـصحفاً وقال: (لا تنظر فيه) ففتحته وقرأت فيه: لم يكن الذين كفروا؛ فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً مـن قـريش بأسمائهم وأسماء آبائهم قال: فعبث إليّ: ابعث بالمصحف)[1].

ففي هذه الرواية: الإمام يستودع المصحف أحد خواصه ويحظر عليه النظر فيه، ولكن يخالف أمر إمامه، ويخونه فيما استودعه ويقرأ في هذا المصحف، ويكشف بعض محتوياته. فهذا المصحف الذي تتحدث عنه هذه الرواية مصحف سري محجوب عن الخاص والعام لا يطلع عليه سوى الإمام، وهو يشير إلى أن من موضوعاته تكفير صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو ليس كتاب الله الذي نزل للناس كافة، والذي أثنى علـى الصحابة في جمل من آياته.. بل هو مصحف تتداوله الأيدي الباطنية بصفة سرية، وتنسب بعض أخباره لأهل البيت لتسيء إليهم.

وهذه الأسطورة أراها تعرض مرة أخرى بصيغة مغايرة لتلك الرواية السابقة، حيث جـاء في بـصائر الدرجات عن البزنطي[2]. أن الرضا عليه السلام أودع عنده ذلك المصحف المزعوم فقـال هـذا البزنطـي: (وكنت يوماً وحدي ففتحت المصحف لأقرأ فيه، فلما نشرته نظرت فيه في (لم يكن) فإذا فيها أكثـر مـا في أيدينا أضعافه، فقدمت على قراءتها فلم أعرف شيئاً فأخذت الدواة والقرطاس فأردت أن أكتبها لكي أسـأل عنها، فأتاني مسافر قبل أن أكتب منها شيئاً، معه منديل وخيط وخاتمه فقال: مولاي يأمرك أن تضع المصحف في المنديل وتختمه وتبعث إليه بالخاتم، قال: ففعلت)[3].

هذا البزنطي يقول في هذه الرواية: (لم أعرف منها شيئاً) وفي الرواية التي قبلها يقول: (إنه وجد فيهـا اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم!!)

وتأتي رواية أخرى له في رجال الكشي لتصوغ هذه الأسطورة بصورة ثالثة فتقول: (عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: (لما أتي بـأبي الحسن رضي الله عنه أخذ به على القادسية، ولم يدخل الكوفة، أخذ به علـى براني البصرة، قال: فبعث إليّ مصحفاً وأنا بـالقادسية ففتحته فوقعت بين يدي سورة (لم يكن) فـإذا هـي

---

(١) أصول الكافي: ٦٣١/٢.

(٢) البزنطي هو نفسه الراوي للأسطورة السابقة، وهذا الذي يروي هذه الأساطير، ويفتري على كتاب الله وعلى الـصحابة والقرابة، هو ثقة عندهم (مع أنه قد خان إمامه وخالف أمره). جاء في معجم رجال الحديث للخوئي: (أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد مولى السكوني أبو جعفر، وقيل: أبو علي المعروف بالبزنطي، كوفي ثقة لقي الرضا، وكان عظـيم المنزلـة عنده، روى عنه كتاباً، ومات سنة ٢٢١هـ).
(معجم رجال الحديث: ٢٣١/٢).

(٣) بصائر الدرجات: ص ٢٤٦، عن بحار الأنوار: ٥١/٩٢.

أطول وأكثر مما يقرأها الناس، قال فحفظت منه أشياء قال: فأتى مسافر ومعه منديل وطين وخاتم فقال: هات: فدفعته إليه فجعله في المنديل، ووضع عليه الطين وختمه فذهب عني ما كنت حفظت منه، فجهدت أن أذكـر منه حرفاً واحداً فلم أذكره)[1].

هذه روايات ثلاث كلها عن هذا البزنطي في رواية بصائر الدرجات يزعم أنه لم يفهم شيئاً مـا قـرأ وحاول أن يكتب ما قرأ فاستعجله رسول إمامه قبل أن يكتب، وفي رواية الكشي يزعم أنه حفظ جزءاً مـا قرأ، ولكن هذا المحفوظ فارقه بمفارقة المصحف، وفي رواية الكافي نراه يعرف ما قرأه ويستذكر ما حفظ، وأن ذلك يتعلق بأعداء الأئمة من قريش. نصوص متناقضة كالعادة في كل أسطورة.

وإذا كان يصعب كتابة شيء منه، أو حفظ جزء منه، فكيف حفظت وكتبت تلك الأساطير؟ أنها أوهام يناقض بعضها بعضاً.

وروايات الشيعة تقول بأن هذا المصحف عند إمامهم المنتظر. قال شيخهم نعمة الله الجزائري: (إنه قـد استفاض في الأخبار أن القرآن كما أنزل لم يؤلفه إلا أمير المؤمنين - إلى أن قال: -وهو الآن موجـود عنـد مولانا المهدي رضي الله عنه مع الكتب السماوية ومواريث الأنبياء)[2]، ومع ذلك فقد ارتبطت مصاحف قديمة عند الشيعة أيضاً بعقيدة أنها مكتوبة بخط علي، ويذكر ابن النديم -وهو شيعي- أنه رأى قرآناً بخـط علـي يتوارثه بيت من البيوت المنتسبة للحسن[3].

ويشير ابن عنبة -وهو من يدعي النسب العلوي- إلى وجود مصحفين بخط أمير المؤمنين علي، أحدهما يقع في ثلاثة مجلدات، والآخر يقع في مجلد واحد، قد رآه بنفسه، ولكنهما احترقا -كما يذكر- حين احتـرق المشهد[4].

وقال أبو عبد الله الزنجاني -من كبار شيوخ الشيعة المعاصرين-: (ورأيت في شهر ذي الحجـة سـنة (١٣٥٣هـ) في دار الكتب العلوية في النجف مصحفاً بالخط الكوفي كتب على آخره: كتبه علـي بـن أبي طالب في سنة أربعين من الهجرة[5]، ولهذا قال ميرزا مخدوم الشيرازي -وهو من عاش بين الشيعة، وقرأ الكثير من كتبها كما سلف- قال: (ومن الطرائف: أنهم مع هذا -أي مع ما يدعونه من التحريـف- يعتقـدون في مصاحف كثيرة كونها مكتوب علي والأئمة من ولده، وليس فيها إلا ما في سائر المصاحف المتواترة والـتي لا

---

(١) رجال الكشي: ص ٥٨٨-٥٨٩.

(٢) الأنوار النعمانية: ٢/٣٦٠-٣٦٢.

(٣) الفهرست: ص٢٨.

(٤) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ١٣٠-١٣١.

(٥) الزنجاني/ تاريخ القرآن: ص٦٧-٦٨.

تحصى كثرة)[1].

كما أن هذه المشاهدات المزعومة لمصحف علي تناقض دعواهم أن المصحف الذي كتبه علـي عنـد مهديهم المنتظر.

ولاشك بأن أمير المؤمنين علي ما كان يقرأ ويحكم إلا بالمصحف الذي أجمع عليه الصحابة، وهذا مـا تعترف به كتب الشيعة نفسها -كما سلف[2]- ولهذا أخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال: قال علي: (لا تقولوا في عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا)[3]. وقد نقلت ذلك كتب الشيعة كما سيأتي بعد قليل. وقد جاء في صحيح البخاري بأن أمير المؤمنين عثمان -حـين جمـع القرآن- أرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صـحيفة أو مـصحف أن يحرق[4]. ولعل هذا ينفي وجود مصحف بخط علي كما يدعون.

ويلاحظ أن من بين القراء المشهورين ما يرجع سند قراءته إلى أئمة أهل البيت، ولهذا استدل الـدكتور عبد الصبور شاهين على براءة أهل البيت، وزيف ادعاءات الشيعة أن من بين القراء السبعة المشهورين حمـزة الزيات، وسند قراءته هو: حمزة الزيات، عن جعفر الصادق، وهو قرأ على محمد الباقر، وهو قرأ علـى زيـن العابدين، وهو قرأ على أبيه الحسين، وهو قرأ على أبيه علي بن أبي طالب كرم الله وجه[5]، فهؤلاء الأبرار من آل البيت لم يخرجوا على إجماع المسلمين على المصحف الإمام، وآية رضاهم به، إقراؤهم الناس بمحتـواه دون زيادة أو نقص أو ادعاء يمس كمال كتاب الله سبحانه[6].

وقال الدكتور محمد بلتاجي: (ونضيف إلى ذلك: أن قراءة علي بن أبي طالب للقرآن قد رويت أيـضاً بطريق زيد بن علي أخي الإمام الباقر وعم الإمام الصادق -وهذا ما يسلم به الإمامية الإثنا عشرية أنفسهم -)[7].

قلت: أضيف -أيضاً- إقراراً واعترافاً آخر من شيخ الشيعة المجلسي حيث يقول: (والقراء الـسبعة إلى قراءته (يعني قراءة علي) يرجعون، فأما حمزة والكسائي فيعولان على قراءة علي.. وأما نافع وابن كثير وأبـو

---

(1) النواقض: الورقة ١٠٤ (مخطوط).

(2) انظر: ص (٢٠٣).

(3) فتح الباري: ١٨/١٣.

(4) صحيح البخاري - مع فتح الباري: ١١/١٣.

(5) عبد الصبور شاهين/ تاريخ القرآن: ص ١٧٠.

(6) عبد الصبور شاهين/ تاريخ القرآن: ص ١٦٥.

(7) مناهج التشريع الإسلامي: ١٨٩/١، وأحال في هذا الاعتراف إلى كتاب تأسيس الشيعة لعلـوم الإسـلام: ص ٢٨٥، ٣٤٣، والفهرست للطوسي ص ١١٥.

عمرو فمعظم قراءاتهم يرجع إلى ابن عباس، وابن عباس قرأ على أبي بن كعب وعلي، والذي قرأ هؤلاء القراء يخالف قراءة أبي فهو إذاً مأخوذ عن علي عليه السلام.

وأما عاصم فقرأه على أبي عبد الرحمن السلمي وقال أبو عبد الرحمن: قرأت القرآن كله على علي بن أبي طالب عليه السلام، فقالوا: أفصح القراءات قراءة عاصم؛ لأنه أتى بالأصل، وذلك أنه يظهر ما أدغمه غيره، ويحقق من الهمز ما لينه غيره.. والعدد الكوفي في القرآن منسوب إلى علي عليه السلام وليس في الصحابة من ينسب إليه العدد غيره، وإنما كتب عدد ذلك كل مصر عن بعض التابعين)[1].

بل يقولون -كما ذكره شيخهم علي بن محمد الطاووسي العلوي الفاطمي في كتابه سعد السعود: (ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأي مولانا علي بن أبي طالب رضي الله عنه)[2].. يقولون: وقال علي أيضا: (أيها الناس! الله الله إياكم والغلو في أمر عثمان وقولكم أحرق المصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)[3]بل قالوا أكثر من ذلك، قالوا: إنه ورد عن أهل البيت عليهم السلام أن عثمان بن عفان لما رأى اختلاف الصحابة في قراءة القرآن طلب من علي عليه السلام مصحف فاطمة الذي كانت هي -سلام الله عليها- دونته بإشارة من أبيها، وطابقه مع المصاحف الأخرى التي كانت بيد الصحابة، فما طابق منها مصحف فاطمة نشره وما لم يطابقه أحرقه. فعلى هذا يكون المصحف الذي بأيدينا مصحف فاطمة لا مصحف عثمان، وعثمان كان ناشره لا مدونه ومرتبه[4].

أليس هذا كله ينقض كل ما ادعوه، ويهدم كل ما بنوه.. وهو دليل على اختلاف أخبارهم وتناقضها، والتناقض أمارة بطلان المذهب.

ويبدو من خلال النص الأخير أن ذلك محاولة منهم للرجوع عن تلك المقالة بعدما جلبت عليهم العار، وأورثتهم الذل والشماتة، وضرت مذهبهم ولم تنل من كتاب الله شيئاً، لكن الرجوع عن هذه المقالة يوقعهم في تناقض آخر وهو: أن هذا القرآن العظيم وصل إلينا عن طريق أبي بكر وعمر وعثمان وإخوانهم، وهؤلاء لهم في مذهب الشيعة النصيب الأوفى من اللعن والتكفير، وكيف يجتمع حينئذ في قلب واحد وعقل واحد الاعتقاد بسلامة القرآن وخيانة جامعيه، ولعلهم وضعوا المقالة الأخيرة التي تقول: (إن عثمان قابل القرآن على مصحف فاطمة) المزعوم، وضعوها للخروج من هذا المأزق، ولكن هذا يوقعهم في تناقض ثالث وهو: مخالفة أخبارهم التي تقول: إن مصحف فاطمة غير القرآن -كما سيأتي-[5]. والثابت عن عثمان أنه أرسل إلى حفصة (أن

---

(١) بحار الأنوار: ٩٢/ ٥٣-٥٤، مناقب آل أبي طالب: ٢/ ٤٢-٤٣.

(٢) عن تاريخ القرآن/ للزنجاني (وهو من الإثني عشرية المعاصرين): ص٦٧.

(٣) عن تاريخ القرآن/ للزنجاني: ص ٦٨.

(٤) المرعشي/ المعارف الجلية: ص ٢٧.

(٥) انظر الحديث عن فاطمة في مبحث (الإيمان بالكتب).

أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف.. إلخ)[1].

وهؤلاء جعلوا ذلك لـ فاطمة كعادتهم في نسبة فضائل الأنبياء، والصحابة إلى الإثني عشر، عن طريـق تحوير الأحاديث، وصياغتها في كتبهم وتركيبها على الأئمة، أما في آيات القرآن فطريق ذلك التأويل الباطني أو دعوى التحريف، كما رأينا.

حجم أخبار هذه الأسطورة في كتب الشيعة ووزنها عندهم:

لقد رأينا أن معظم كتب الشيعة انغمست في هذا المستنقع الآسن، وسقطت في تلك الهوة الخطيرة، فما مقدار هذا السقوط وما مستواه؟ هل تلك الروايات السوداء والتي وجدت طريقها إلى كتب القوم، وتـسللت إلى مراجعهم الحديثية لتكسو من يركن إليها ثوباً من الخزي والعار، وتسلب من يده آخر علاقة له بالإسلام.. هل تلك الروايات مجرد روايات شاذة مندسة في كتب القوم لم تحظ برضى عقلائهم، ولا قبول محققيهم، وأنها قد تسربت إلى كتب هؤلاء، لأن الكذابين على الأئمة –كما تقول كتب الشيعة – قد كثـروا في صـفوف الشيعة، وكان التشيع مطية لكل من أراد الكيد للإسلام وأهله، كما أثبتته الأحداث والوقائع؟

لقد لاحظنا أن هذه الأسطورة بدأت بروايتين اثنتين في كتاب سليم بن قيس حسب النسخة المطبوعة التي بين أيدينا، وما لبثت أن أخذت بعداً أكبر وزادت أخبارها. وقد تولى كبر هذه الفرية ووزر هذا الكفـر شيخ الشيعة علي بن إبراهيم القمي، فقد أكثر من الروايات في هذا الباب، ونص في مقدمته على أنها كـثيرة، وبدأت عنده محاولة التطبيق العملي لهذه الخرافة كما سبق. ويلاحظ أن معظم روايات الكليني صاحب الكافي هي عن هذا القمي الذي تلقف هذه الروايات عن كل أفاك أثيم وسجلها في تفسيره الذي يحظى بتقدير الشيعة كلها[2]، وقد قال الذهبي وابن حجر عن تفسيره هذا: (وله تفسير فيه مصائب)[3].

كانت دوائر الغلاة في القرن الثالث تعمل على الإكثار من صنع الروايات في هذا حتى إن شيخهم المفيد الذي يلقبونه بركن الإسلام وآية الله الملك العلام والمتوفى سنة (٤١٣هـ) يشهد باستفاضتها عند طائفته الإثني عشرية، يقول: (إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليـه وآلـه وسـلم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان)[4].

هذه الاستفاضة هي ثمرة الوضع والكذب على أهل البيت والذي نشط في القرن الثالث على يد شرذمة من شيوخهم.

---

(١) انظر: صحيح البخاري - مع فتح الباري -: ١١/١٣.

(٢) انظر مقدمة الرسالة.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال: ١١١/٣، ولسان الميزان: ١٩١/٤.

(٤) أوائل المقالات: ص ٩٨.

ولو كان عند أهل البيت شيء لقرؤوا به دون ما سواه، ولأخرجوه للناس ولم يسعهم كتمانه. ولكـن أهل البيت باعتراف الشيعة لم يقرؤوا إلا بكتاب الله، فعلم براءتهم من هذا الافتراء.. وثبت أن ديناً يـستفيض فيه الباطل باطل.

هذا والمفيد يقول باستفاضة هذا الكفر بين طائفته، رغم أن شيخه ابن بابويه يقول: (إن من نـسب إلى الشيعة مثل هذا القول فهو كاذب) -كما سبق[1]- وسلالة أهل البيت (الشريف المرتضى وهو من معاصـري المفيد بل من تلامذته يقول: إن أخبارهم في هذا لا يعتد بها، لأنها أخبار ضعيفة لا يرجع بمثلها عـن المعلـوم المقطوع على صحته)[2]. فهل كل شيخ من هؤلاء يمثل مدرسة ونحلة والتشيع يجمعهم، أو هم يتلونون تلـون الحرباء بحكم التقية، أو أنهم قد أحكموا خطتهم، وأجمعوا أمرهم على أن يظهر منـهم حـسب المناسـبات والظروف صوتان مختلفان متعارضان حتى لا يتمكن أحد من الوقوف على حقيقة المذهب؟!

ولهذا نجد أيضاً في القرن السادس ظهور الطبرسي صاحب التفسير وإنكاره هذه المقالة كمـا سـيأتي، ومعاصره الطبرسي الآخر صاحب الاحتجاج يصرح بهذا الكفر ويروي فيه عشر روايات، ويرى أن ما ذكره هو محل إجماع أو اشتهار بين طائفته كما سلف.

أم أن الوضع لهذا الروايات إنما وقع في العصور المتأخرة ونسب لشيوخهم القدامى ليحظى بثقة الأتباع الأغرار؟ سيأتي إن شاء الله دراسة هل الإنكار تقية أو حقيقة؟ هذا وفي ظل الدولة الصفوية كثر الوضع لأخبار هذه الأسطورة فتجاوزت مرحلة ما سجله القمي أو الكليني، أو المفيد، أو فرات الكوفي، وغيرهم من شيوخهم في القرن الثالث والرابع تجاوزت الحجم الذي سجلته هذه الزمرة إلى درجة أن شهد شيخهم المجلسي صاحب بحار الأنوار بأن أخبارهم في هذا أصبحت تضاهي أخبار الإمامة؛ يقول: (وعندي أن الأخبار في هذا البـاب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً؛ بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة)[3].

هذه شهادة من المجلسي المتوفى سنة (١١١١هـ) على تضخم أخبار هذه الأسطورة، والتي كانت مجرد روايتين في كتاب سليم بن قيس، وكانت عند ابن بابويه القمي المتوفى سنة (٣٨١هـ) لا تكاد توجد حـتى قال: (إن من نسب للشيعة مثل هذا القول فهو كاذب)، وشيخ الشيعة الطوسي أنكر نسبة هذا إلى الشيعة[4]، وقد أرهق نفسه النوري الطبرسي صاحب فصل الخطاب ليجد وسيلة يتخلص بها من كلام الطوسي فقـال:

---

(١) انظر: ص (٢١٨-٢١٩).

(٢) انظر: مجمع البيان: ٣١/١.

(٣) مرأة العقول: ٥٣٦/٢.

(٤) انظر: تفسير التبيان: ٣/١.

(والطوسي في إنكاره -يعني لتحريف القرآن- معذور لقلة تتبعه الناشئ من قلة تلك الكتب عنده)[1].

وهذا الاعتذار لا يمكن أن يوافق عليه صاحب فصل الخطاب الذي يصر على أن يجعل كل الشيعة على مذهبه في القول بتحريف القرآن، ذلك لأن الطوسي هو شيخ الشيعة في زمنه، وهو مؤلف كتابين من كتبـهم الأربعة المعتمدة في الحديث، وكتابين من كتبهم المعتمدة في الرجال، فلا يتصور أن يوصف بقلة التتبع، أو بقلة الكتب عنده، كما يقول هذا الطبرسي. بل نحن نأخذ منقول الطوسي هذا شهادة هامة، أو وثيقة تاريخية تثبت أن الوضع لهذه الأسطورة لم يتسع ويصل إلى هذا المستوى الموجود اليوم إلا في ظل الحكـم الـصفوي، ولا يستبعد أن تضاف روايات من هذه الروايات إلى شيوخهم القدامى لخدمة هذه الأسطورة، ولاسيما والشواهد قائمة على أن الكذب في الشيعة كثير، كما تشهد بهذا كتب أهل السنة وتقر بذلك كتب الشيعة نفسها -كما سيأتي-[2].

هذا وشهادة شيوخ الدولة الصفوية بكثرة هذه الأخبار في زمنهم كثيرة، فكما شهد المجلـسي يـشهد شيخهم الآخر نعمة الله الجزائري وهو من معاصري المجلسي، ومـن تلامذتـه[3] وموضـع ثقـة الـشيعة وتقديرهم[4]. يقول: (إن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث)[5]، كما أنه يضع أساطيره، وكتاب الله سبحانه في كفة ميزان، ويرى أن القول بسلامة القرآن يؤدي إلى انعدام الثقة في أخبارهم فيقول -وهو يرد على شيوخهم المتقدمين- في قولهم بتواتر القراءات السبع.. يقول: (إن تسليم تواترها عن الـوحي الإلهـي، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بـصريحها علـى وقوع التحريف في القرآن)[6].

يعني والمحافظة على حرمة وسلامة أخباره وأساطيره أولى من القول بصيانة القرآن وحفظه! وهذا هـو نفس ما قاله شيخهم المجلسي حينما قال -كما مر-: (وطرح جميعها -يعني جميع أخبار التحريف- يوجـب رفع الاعتماد على الأخبار رأساً).

هذا هو الخيار الصعب في نظر هذه الزمرة، هل تفقد أخبارها وبها قوام دينها، ومنها تقتات رزقها باسم الخمس، وبها تستمد قداستها باسم النيابة عن الإمام، أتخسر كل هذه المكاسب التي تجنيها أم تقول بتغير القرآن فتجني تكفير المسلمين لها، وصعوبة التبشير بدينها، وتقلص أتباعها وضمور مكاسبها من بعد ذلك؟ إنه خيـار

---

(١) فصل الخطاب الورقة ١٧٥ (النسخة المخطوطة).

(٢) انظر: فصل (اعتقادهم في السنة).

(٣) أشار إلى ذلك في الأنوار النعمانية: ٢٣٢/٤.

(٤) انظر: ص (٢٠٢) من هذه الرسالة.

(٥) انظر: فصل الخطاب، الورقة ١٢٥ (النسخة المخطوطة) وص ٢٥١ من المطبوعة.

(٦) الأنوار النعمانية: ٢/ ٣٥٦-٣٥٧.

صعب أمام هؤلاء الشيوخ.. هل يخرجون منه بالظهور أمام الناس بوجهين وقـولين أو يرجعـون إلى التقيـة والكتمان، أو يراعون الظروف والمناسبات والأجواء؟

الملاحظ أن شيوخ الدولة الصفوية هم أجرأ على التصريح بهذا الكفر بحكم ووجود قوة تسندهم فتخف تكاليف التقية لديهم، ولهذا كثرت أقوالهم بتواتر هذا الكفر عندهم، حتى زعم شيخهم أبو الحسن الـشريف وهو من تلامذة المجلسي بأنه: (يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع)[1].

وقال ثقتهم محمد صالح المازندراني (ت١٠٨١هـ): (.. وإسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا بالتواتر معنى كما يظهر لمن تأمل كتب الأحاديث -يعني كتب أحاديثهم- من أولها إلى آخرها)[2].

ويقول شيخهم محسن الكاشاني: (المستفاد.. من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه، كما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، بل منه ما هو خلاف ما أنـزل الله، ومنه ما هو مغير محرف، وأنه قد حذف عنه أشياء كثيرة منها اسم علي عليه السلام في كثير من المواضع، ومنها غير ذلك، وأنه ليس أيضاً على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وآله وسلم)[3].

هذا بعض ما قاله شيوخهم في تلك الفترة عن حجم الروايات والأخبار عندهم، وهي شهادة خطـيرة تؤكد تواتر هذه الفرية عندهم، واستفاضتها في كتبهم، وهذا بلا شك دليل بطلان أخبارهم كلها، فمـا دام الكذب عندهم يصل إلى حد التواتر فلا ثقة بسائر أخبارهم، وكل من يذهب هذا المذهب فإنـه لـيس مـن الإسلام في شيء، وإن دين هؤلاء ليس دين الأئمة، بل هو دين المجلسي أو القمي أو الكلـيني أو العياشـي أو غيرهم. وإن مثل هؤلاء كمثل سائر الزنادقة الذين ظهروا في التاريخ الإسلامي، وإن ذلك القناع الذي أضفوه على حقيقتهم المعادية للإسلام وأهله قد انكشف بهذه الدعوى، وإن أخبارهم التي نسبوها زوراً وكذباً لأهـل البيت قد ظهر كذبها واستبان زيفها بهذا الكفر المعلن.

وبناءً على حركة الوضع المستمرة عبر القرون، ولاسيما في إبان الدولة الصفوية رأينـا شـيخ الـشيعة ومحدثها، وخبير رجالها، وصاحب آخر مجموع من مجاميعهم الحديثية مستدرك الوسائل وأسـتاذ كـثير مـن شيوخهم المعتبرين كـمحمد حسين آل كاشف الغطا، وأغا بزرك الطهراني وغيرهما.. شيخ الشيعة حـسين النوري الطبرسي يرى أنه لا ينبغي عندهم النظر في أسانيد تلك الأساطير لتواترها من طـرقهم؛ يقـول: (إن ملاحظة السند في تلك الأخبار الكثيرة توجب سد باب التواتر المعنوي فيها بل هو أشبه بالوسواس الذي ينبغي

---

(١) مرآة الأنوار: ص٤٩.

(٢) المازندراني/ شرح جامع على الكافي: ٧٦/١١.

(٣) تفسير الصافي: ٤٩/١.

الاستعاذة منه)[1].

والخوئي مرجع الشيعة في العراق وغيره اليوم يقول: (إن كثرة الرويات -رواياتهم في تحريف القـرآن- من طريق أهل البيت تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين، ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر)[2].

وبعد هذه الاعترافات من أساطين التشيع وشيوخه هل يشك أحد يقرأ هذه الدعاوى العريـضة في أن القوم قد وقعوا في درك مظلم، وفي مستنقع آسن؟ وكم يتألم المسلم وهو يقرأ مثل هذه الكلمات المظلمة، وكم يشفق على قوم اعتمدوا في دينهم على كتب حَوَتْ هذا الغثاء، وركنوا في أمرهم على شيوخ يجاهرون بهـذا الكفر قد باعوا أنفسهم للشيطان، وجعلوا نواصيهم بيده. ولكن هل الشيعة كلهم على هذا الطريق المظلـم؟ وهل هم جميعاً قالوا بهذا الكفر والإلحاد؟ هذا ما سنتحدث عنه في الفقرة التالية:

هل الشيعة جميعاً تعتقد صحة هذه الروايات وتقول بتواترها؟: [هل الشيعة جميعاً يعتقدون بمقالـة تحريف القرآن]:

وبعدما رأينا أن معظم كتب الشيعة سقطت في هذه الهوة المظلمة، وعرضنا لشيء من مـضامين هـذه الروايات مما تتضح به صورتها وتتبين به حقيقتها، ثم حاولنا التعرف على القدر الكمي، والوزن الإسنادي لهذه الروايات، ورأينا أن مهندسي التشيع عملوا جاهدين على الوضع والزيادة لأخبار هذه الأسطورة عبر القرون، حتى اعترف طائفة من شيوخهم المعتبرين عندهم باستفاضتها وتواترها، وأنـه لا ينبغـي لـذلك النظـر في أسانيدها.. فهل جميع شيوخ الإثني عشرية يتفقون معهم في هذا الحكم؟

يقول شيخهم المفيد (ت٤١٣هـ) في كتابه أوائل المقالات وهو من كتبهم المعتبرة عنـدهم بـاعتراف شيوخهم المعاصرين[3]، يقول: (واتفقوا -أي الإمامية - على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير مـن تـأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وأجمعت المعتزلة، والخوارج، والزيدية، والمرجئة، وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية)[4].

وهذه شهادة مهمة واعتراف صريح من مفيد الشيعة بأن سائر الفرق الإسلامية لم تقع في هذا الكفـر الذي وقعت فيه طائفته. وهي شهادة تلجم أولئك الروافض الذين يحاولون من منطلق جبان أن يصموا أهـل السنة من هذه الفرية؛ كمحاولة مكشوفة لإثبات هذا الكفر بطريق النسبة الكاذبة لـأهل السنة. وعصمة أهل

---

(١) فصل الخطاب - الورقة ١٢٤ (النسخة المخطوطة).

(٢) الخوئي/ البيان ص ٢٢٦.

(٣) محمد جواد مغنية: الشيعة في الميزان: ص ١٤.

(٤) أوائل المقالات: ص١٣.

السنة من هذا الضلال لا تحتاج إلى هذا الاعتراف، ولكن ذكرناه هنا لأنه صادر مـن المخـالف وإنـصاف المخالف أشد وقعاً في النفس من إنصاف الموافق، ولأن في هذا وأمثاله ما يسكت أولئك المفترين الذين يفترون الكذب ولا يؤمنون.

كما أن مفيدهم يعترف أيضاً بأن إجماع طائفته قائم على هذا الكفر البين، ولم يذكر مفيدهم وجـود خلاف بين علمائهم في هذا!! مع أن شيخه ابن بابويه القمي الملقب عندهم بـالصدوق (ت٣٨١هـ) قـد أنكر هذا في رسالته في الاعتقادات[١]. وأنكر نسبة الاعتقاد بالتحريف إليهم -كما مر-، وتبعه علـى ذلـك الشريف المرتضى[٢] (ت٤٣٦هـ)، والطوسي[٣] (ت٤٥٠هـ) وهما من تلامذة المفيد، ورابعهـم الطبرسـي (ت٥٤٨ أو٥٦١هـ) فِلِمَ لَمْ يشر المفيد إلى خلاف شيخه القمي؟ هل تجاهل المفيد لذلك من قبيل اقتناعه بأن مخالفته بسبب التقية أو ماذا؟! وليس ذلك فحسب بل إن المفيد نفسه، وفي الكتاب ذاته ذكر أن طائفة من أهل الإمامة أنكرت ذلك[٤].

ومثل دعوى المفيد يدعي النوري الطبرسي أن إجماع الشيعة قائم على هذا الكفر، إلى أن جاء ابن بابويه القمي فخالف ذلك حتى قال: (إن ابن بابويه القمي أول من أحدث هذا القول في الشيعة في عقائده)[٥].

ولعل القارئ يدرك محاولة هذا الطبرسي لأن يجعل الشيعة منذ نشأتها كانت على مذهبه، وأن مخالفة هذا المذهب كانت طارئة، والحقيقة التي لا يماري فيها مسلم، ولا يشك فيها من سبر التطور العقدي عند هـؤلاء القوم أن أوائل الشيعة ما كانت على هذا الكفر، ما كان خلاف الشيعة في أول الأمر إلا في مـسألة الإمامـة ومن أحق بالإمامة، ثم ما لبثت أن انجرت من بدعة إلى أخرى حتى رأينا شيوخهم في القرن الثالث يتـسابقون للوقوع في هذا الكفر، فأورثهم ذلك ذلاً وعاراً ومقتاً من المسلمين، فأراد ابن بابويه الرجوع بهم إلى الأصل -كما هو الظاهر- ولكن عقيدة التقية لديهم جعلت محاولة ابن بابويه لا تثمر ثمارها، وتبع ابن بابويـه ثلاثـة آخرون من شيوخهم، كلهم أنكروا هذا كما مر.

ويذكر النوري الطبرسي بأنه لا يوجد من القرن الرابع إلى القرن السادس خامس لهؤلاء الأربعة الـذين

---

(١) الاعتقادات: ص ١٠١-١٠٢.

(٢) انظر: التبيان: ٣/١، مجمع البيان: ٣١/١.

(٣) انظر: التبيان: ٣/١.

(٤) حيث ذكر أن (جماعة من أهل الإمامة (قالت): إنه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة) (انظر: أوائل المقالات: ص ٥٥)، وسنرى في مبحث (عقيدتهم في الإجماع) اضطرابهم في أمر الإجماع حيث تجد الإجماعات المتعارضة، ودعـوى الشخص منهم للإجماع مع نقله للخلاف فيه.

(٥) فصل الخطاب، الورقة ١١١ (النسخة المخطوطة).

ذكرناهم، ويقول إنه: (لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هؤلاء الأربعة)[1].

إذن بعدما استشرى هذا البلاء في الإمامية لم نجد من شيوخهم من يعلـن إنكـاره لهـذا إلا هـؤلاء الأربعة[2]. وقد أشرنا من قبل إلى أن ابن حزم يذكر بأن الإمامية كلها على هذا الباطل إلا ثلاثة، ومن هؤلاء الثلاثة الشريف المرتضى.

وقد تحدث شيوخهم أن الإمامية لم تتفق على هذا الكفر. يقول صاحب قوامع الفضول: (إن المحكي عن ظاهر الكليني وشيخه علي بن إبراهيم القمي والشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي صاحب الاحتجاج وقـوع التحريف والزيادة والنقصان فيه، بل وحكي ذلك عن أكثر الأخباريين، وعن السيد الـصدوق[3] والمحقـق[4] إنكار ذلك، بل وحكي عن جمهور المجتهدين، وظاهر الصدوق في اعتقاداته أن المراد بما ورد في الأخبار الدالة على أن في القرآن الذي جمعه أمير المؤمنين رضي الله عنه كان زيادة لم يكن في غيرها أنها كانت مـن بـاب الأحاديث القدسية لا القرآن)[5].

وكذلك أشار الطبرسي في فصل الخطاب إلى مثل ذلك وتوسع في ذكر الذاهبين إلى التحريـف فممـا قاله: (اعلم أن لهم في ذلك أقوالاً مشورها اثنان: الأول وقع التغيير والنقصان فيه) ثم ذكر من قال بذلك مـن شيوخهم، ونقل كلمات بعضهم في هذا، ويلاحظ أنه يحاول المبالغة في جعل معظم رجالات طائفته على هذا

---

(1) فصل الخطاب: ١٥ (المخطوط) وص ٣٤.

(2) وقد نقل الشيخ إحسان إلهي ظهير هذا القول، وتحدى الشيعة أن تأتي بخامس لهؤلاء (الشيعة والسنة ص ١٢٤). والـذي يجب ملاحظته في هذا الأمر ما يلي:

أولاً: أن مفيدهم ذكر أن الخلاف لهذا الكفر قد ذهب إليه جماعة من أهل الإمامة (انظر: أوائل المقالات ص ٥٥)، فهل هـو يشير بهذا إلى خلاف الثلاثة (لأن الطبرسي من القرن السادس) أو يشير إلى أكثر من ذلك ولاسيما أن وصـفهم بـأنهم جماعة، يشعر بكثرتهم؟.

وقد شك في هذا صاحب فصل الخطاب نفسه وقال: (ولم يعرف من القدماء موافق لهم إلا ما حكاه المفيد عن جماعة من أهل الإمامة، والظاهر أنه أراد منها الصدوق وأتباعه) (انظر: فصل الخطاب ص ٣٣).

ثانياً: أن أوائل الشيعة كلهم على خلاف هذا الكفر، وقد استحدث هذا القول فئة من الزنادقة قد اندسوا في الروافض، فقول النوري: (لم يعرف من القدماء موافق لهم) هو كذب ظاهر؛ إذ أن كل أوائل الشيعة وقدمائها معهم.

ثالثاً: أن الأشعري في مقالات الإسلاميين نسب الإنكار لهذه الفرية إلى طائفة منهم، وهو يشعر بأنهم ليسوا بثلاثة فقط (انظر مقالات الإسلاميين: ١/ ١١٩-١٢٠).

(3) لقب يطلقونه على ابن بابويه القمي صاحب من لا يحضره الفقيه.

(4) يطلق لقب المحقق على محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، وعلى جعفر بن الحسن بن يحيى المتوفى سنة (٦٧٦هـ). انظر: أغا بزرك/ الأنوار الساطعة ص ١٤٦، وهو هنا يريد الأول (الطوسي).

(5) قوامع الفصول: ص ٢٩٨.

القول، بل إنه ذكر مصنفات لا يوجد لها عين ولا أثر، وذكر أنها تسمى باسم (التحريـف) أو (التبـديل)، واستظهر أن أصحابها كانوا على مذهبه[1]، ولمعارضه أن يقول: ما المانع أن تكون هذه المصنفات لنقد تحريف الشيعة لمعاني القرآن، أو لنقد دعواهم تحريف ألفاظه وأخذت ذلك الاسم.

ثم ذكر القول الثاني فقال: (الثاني: عدم وقوع التغيير والنقصان فيه، وأن جميع ما نزل على رسـول الله صلى الله عليه وآله هو الموجود بأيدي الناس فيما بين الدفتين، وإليه ذهب الـصدوق في عقائـده والـسيد المرتضى، وشيخ الطائفة في التبيان، ولم يعرف من القدماء موافق لهم إلا ما حكاه المفيد عن جماعة مـن أهـل الإمامة، والظاهر أنه أراد منها الصدوق وأتباعه)[2].

وقوله: (لم يعرف من القدماء موافق لهم) يعني قدماء شيوخه الإمامية، الرافضة، أم أسلافهم من الشيعة فلم يصل بهم الأمر إلى هذا الحد -كما تقدم-.

ثم قال هذا النوري: (ثم شاع هذا المذهب (يعني إنكار التحريف) بين الأصوليين من أصحابنا واشـتهر بينهم حتى قال المحقق الكاظمي في شرح الوافية: إنه حكي عليه الإجماع)[3]. ثم حاول رد دعوى الإجمـاع.. ليجعل جل الشيعة الإثني عشرية على مذهبه.

فإذن هل ننتهي من هذا إلى أن الإثني عشرية لم يتفقوا على هذا الكفر، بل لهم قولان في هذه المـسألة، كما أشار إلى ذلك الأشعري في مقالاته كما سلف، أو أنه قول واحد والإنكار تقية؟ هذا ما سنعرض لـه في المسألة التالية:

هل إنكار المنكرين لهذا الكفر (من الشيعة) من قبيل التقية؟

بعدما بينا أن الإمامية لم تتفق على هذا الضلال، وأنه قد أنكر ذلك كبار محققيهم كالشريف المترضى، وابن بابويه القمي والطوسي والطبرسي، ومن اتبعهم من المتأخرين، فإنه مع ذلك قد برز ناعق مـن شـيوخ الدولة الصفوية يقول: إن إنكار هؤلاء كان على سبيل التقية.

يقول شيخهم نعمة الله الجزائري -وهو من الأخبارين-[4] والذي قال عنه الخوانساري: (كـان مـن أعاظم علمائنا المتأخرين وأفاخم فضلائنا المتبحرين..)[5]: (والظاهر أن هذا القول إنما صدر منهم لأجل مصالح

---

(١) انظر: فصل الخطاب: ٣٠-٣١.

(٢) فصل الخطاب: ص ٣٣.

(٣) فصل الخطاب: ص ٣٨.

(٤) ولهذا قال الخوانساري: (كان مع شرب الإخبارية كثير الاعتناء والاعتداد بأرباب الاجتـهاد..) (روضـات الجنـات: ١٥٠/٨).

(٥) روضات الجنات: ١٥٠/٨.

كثيرة، منها سد باب الطعن عليهم بأنه إذا جاز هذا في القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه مع جواز لحوق التحريف لها)[1].

ثم قدم برهان دعواه بقوله: (كيف وهؤلاء الأعلام رووا في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقـوع تلك الأمور في القرآن، وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا)[2].

وكذلك يرى مثل هذا صاحب فصل الخطاب؛ فإنه نقل كلام الجزائري المذكور مؤيداً له، كما نقل ما ذكره شيخهم ابن طاوس من أن كتاب التبيان الذي أنكر فيه الطوسي هذا الضلال موضوع على غاية الحـذر والمدارة للمخالفين[3].

وقد نقلنا النص بتمامه فيما سبق[4].. فهل ما يقوله هؤلاء حقيقة؟

أقول: لا شك أن الجزائري صاحب فصل الخطاب وغيرهما هم ممن يجاهر بهذا الكفر ويعلنه، ومن يفعل ذلك فليس من الإسلام في شيء، وإذا كنا نتثبت في خبر الفاسق فما بالك بأخبار هؤلاء؟! فهـم يـودون أن يجعلوا كل شيعي على هذا الكفر فليس بغريب أن يحملوا آراء المعارضين على التقية. وأرى خطأ مـن يأخـذ كلام هذا الجزائري ومن على شاكلته بإطلاق، ويحكم على طائفة بأكملها بهذا الكفر من غير دراسة وتحقيق.

وإذا كنا لا نأخذ بكلام هؤلاء الأفاكين الآثمين فهذا لا يعني أيضاً أن نتقبل بسذاجة ظاهرة، وبسطحية غافلة ما يقوله أصحاب الرأي الآخر بإطلاق، ونحن نعلم أن التقية من أصولهم، وأنها عندهم تـسعة أعـشار الدين، ولا دين لمن لا تقية له كما سيأتي.

وعلى هذا فلابد من دراسة متأنية وأمينة لهذه القضية، فأقول: كما نقل شيخهم المفيد إجمـاع طائفتـه على هذا الكفر كما أسلفنا، فإن من كبار شيوخهم المتأخرين من نقل إجماع الأصوليين من الشيعة على إنكار هذا الكفر[5].

واعترف صاحب فصل الخطاب بأن مذهب إنكار التحريف قد شاع واشتهر بين أصحابه فقـال: (.. شاع هذا المذهب بين الأصوليين من أصحابنا واشتهر بينهم حتى قال المحقق الكاظمي في شرح الوافيـة: إنـه حكي عليه الإجماع)[6].

---

(١) الجزائري/ الأنوار النعمانية: ٣٥٨/٢.
(٢) الجزائري/ الأنوار النعمانية: ٣٥٨/٢-٣٥٩.
(٣) فصل الخطاب: ص٣٨ (النسخة المخطوطة).
(٤) انظر: ص (١٩٧-١٩٨).
(٥) فصل الخطاب: ص٣٨ (النسخة المخطوطة).
(٦) فصل الخطاب: ص٣٨ (النسخة المخطوطة).

وقد غضب من هذا الأمر صاحب فصل الخطاب، لأنه -كما أسلفت- يريد أن يجعل مذهبه هو الأشهر والأكثر.. فقال: (.. إن دعواه -يعني دعوى الإجماع- جرأة عظيمة (!) وكيف يمكن دعوى الإجماع بل الشهرة المطلقة على مسألة خالفها جمهور القدماء وجُلّ المحدثين وأساطين المتأخرين، بل رأينا كثيراً من كتب الأصول خالية عن ذكر هذه المسألة، ولعل المتتبع يجد صدق ما قلناه، ومع ذلك كله فالمتبع هو الدليل، وإن لم يذهب إليه إلا قليل كما قال السيد المرتضى رحمه الله في بعض مسائله: (لا يجب أن يوحش من المذهب قلة الذاهب إليه والعاثر عليه، بل ينبغي ألا يوحش منه إلا ما لا دلالة له تعضده ولا حجة تعمده) وقال المفيد في موضع من المقالات: (ولم يوحشني من خالف فيه؛ إذ بالحجة له أتم أنس ولا وحشة من حق)[1].

نلاحظ من خلال هذه الكلمات أن هناك وميض نار مشتعلة بين فريقين، وكل يدعي الشهرة والأحقية لمذهبه.. وأن هذا الرجل قد ارتدى ثوب الواعظ -كما يصنع الشيطان أحياناً- وراح يدعو قومه إلى نار جنهم وبئس المصير، وينادي بأن قوله هو الذي عليه الدليل من كتبهم، وهو الأصل الذي عليه قدماء الشيعة، وخلافه قول طارئ على مذهبهم، ودعوى الإجماع عليه أو الشهرة في نظره جرأة عظيمة.

إذن هناك -بلاشك- فئة من الشيعة لم تعد تهضم هذا المعتقد، وقد كثر أتباعها، ولهؤلاء -فيما يظهر- ألف صاحب فصل الخطاب كتابه ليردهم عن هذا الطريق الذي سلكوه، ويرفع عنهم تلك العماوة التي غشيتهم في نظره ويقول: إن الدليل أحق أن يتبع، وإن لم يذهب إليه أحد. وكأنه استوحش من مذهبه، والكفر كهف موحش مخيف، وخاف تقلص أتباعه واندراس أشياعه فراح يدعو إلى عدم الوحشة عند القلة؛ فهي في نظره عنوان الحق على هذا القول، ومن الغريب أن يستعير كلمات الشريف المرتضى الذي يتبرأ من هذا الكفر، ويكفر من قاله، ويعظ بها قومه ويدعوهم إلى هذا الإلحاد.

ومن خلال قراءتي لكتاب فصل الخطاب تبين لي أن فئة من الشيعة لم تعد تصدق بهذه الخرافة، وقد هاجمهم صاحب فصل الخطاب في مواضع متعددة، وقال معلقاً على كلام بعضهم: (ليس لداء قلة التتبع دواء إلا تعب المراجعة)[2].

كما ضاق ذرعاً بأمر الصدوق صاحب من لا يحضره الفقيه أحد كتبهم الأربعة المعتمدة في إنكاره لهذه الخرافة، وقال: (إن أمره مضطرب، ويغير بعض الروايات لتوافق مذهبه في نفي هذه الخرافة، وأنه غير في بعض الروايات تغييرات تورث سوء الظن[3] به) كما سيأتي بعد قليل إيراد نصوصه في هذا، مع العلم بأن كتابه من لا يحضره الفقيه هو أحد جوامعهم المعتمدة عندهم.

---

(١) فصل الخطاب: ص ٣٨-٣٩.

(٢) فصل الخطاب: الورقة ٨٤ (النسخة المخطوطة) وص ١٦٩ (من المطبوعة).

(٣) فصل الخطاب: الورقة ١٢٠ (من المخطوطة) وص ٢٤٠ (من المطبوعة).

كما يعتذر أحياناً عن المنكرين من أصحابه لهذا الاعتقاد -الذي يؤكد أنه متواتر من طرقهم الكاذبة- بقوله: (إن أخبار التحريف متفرقة فلهذا لم يعرفوها)[1].

ولقائل أن يقول: إنها لم تكن موجودة فلهذا لم يعرفوها، وولدت فيما بعد، ونمت أخبارها وكثرت أساطيرها فأخذت بها أنت ومن معك اغتراراً أو تغريراً؛ إذ كيف يعقل أن تخفى على أمثال ابن بابويه وغيره من مؤسسي مذهبكم ومؤلفي مجاميعكم المعتمدة، وكذلك اعتذر عن الطوسي بنحو هذا -كما سيأتي- وحتى نعمة الله الجزائري الذي قال: إن إنكارهم تقية لم يكن على يقين من هذا، فتراه في شرح الصحيفة السجادية يتعجب من صنيعهم، ويحاول أن يرد على حجتهم، حيث يقول: (وأخبارنا متواترة بوقوع التحريف والسقط منه بحيث لا يسعنا إنكاره، والعجب العجيب من الصدوق وأمين الإسلام الطبرسي، والمرتضى في بعض كتبه كيف أنكروه وزعموا أن ما أنزله الله تعالى هو هذا المكتوب مع أن فيه رد متواتر الأخبار -يعني أساطيرهم-).

ثم حاول أن يجيب عما اعترض به عقلاء قومه من أن القول بتحريف القرآن يلزم منه ألا يعمل به لارتفاع الثقة عنه، وهذا مخالف لما عليه الشيعة والأئمة.. فقال: (وما قيل من طرفهم أنه يلزم عليه ارتفاع الموثوق بالآيات الأحكامية، وينتفي جواز الاستدلال بها لمكان جواز التحريف عليها. فجوابه: أنهم عليهم السلام أمرونا في هذه الأعصار بتلاوة هذا القرآن والعمل بما تضمنته آياته لأنه زمن هدنة، فإذا قامت دولتهم وظهر القرآن كما أنزل الذي ألفه أمير المؤمنين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وشده في ردائه، وأتى إلى أبي بكر وعمر وهما في المسجد في جماعة من الناس فعرضه عليهم فقالوا: (لا حاجة لنا في قرآنك ولا فيك عندنا من القرآن ما يكفينا. فقال: لن تروه بعد هذا اليوم حتى يقوم قائمنا). فعند ذلك يكون ذلك القرآن هو المتداول بين الناس مع أن ما وقع من التحريف في الآيات الأحكامية أظهروه عليهم السلام، فيقوم الظن بأن ما لم يعرفونا تحريفه لم يكن فيه تحريف)[2].

وبعد هذا هل يحق لأحد أن يجزم بالقول: إن إنكار هؤلاء كان على سبيل التقية، والخلاف جاري بينهم وبين قومهم على أشده، والصراع واضح من خلال ما كتبه صاحب فصل الخطاب وغيره؟!

ولكن بقي أن ندرس البرهان الذي قدمه نعمة الله الجزائري في أن إنكار هؤلاء المنكرين كان على سبيل التقية بدليل أنهم (رووا في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن، وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا)[3]كما سبق نقله، فهل هذا حقيقي بالنسبة لأولئك المنكرين؟

نبدأ بـابن بابويه القمي (الصدوق) (ت٣٨١هـ) باعتباره أول من أنكر على هؤلاء الغلاة، وأعلن أن

---

(١) فصل الخطاب: الورقة ١٧٦ (النسخة المخطوطة).

(٢) شرح الصحيفة السجادية: ص ٤٣.

(٣) الأنوار النعمانية: ٢/٣٥٨-٣٥٩.

هذا لا يمثل مذهب الشيعة وذلك في رسالته الاعتقادات.

١- ابن بابويه وإنكاره لما ينسب لطائفته:

يقول: (اعتقادنا أن القرآن الذي أنزل الله تعالى على نبيه محمد وهو ما بين الدفتين وهو مـا في أيـدي الناس، وليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربعة عشر[١] سورة، وعنـدنا أن الـضحى وألم نشرح سورة واحدة، ومن نسب إلينا أنا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب)، ثم استدل بما جاء في روايـاتهم في ثواب من قرأ سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كله، وأن هذا ينفي تلك الدعاوى الباطلة.

ثم قال: (بل نقول: إنه قد نزل من الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقـدراً سبع عشرة ألف آية). واستشهد على ذلك ببعض الأحاديث القدسية الواردة عندهم، ثم قال: (ومثل هذا كثير كله وحي ليس بقرآن، ولو كان قرآناً لكان مقروناً به وموصولاً إليه غير مفصول عنه كما قال أمير المؤمنين لما جمعه، فلما جاء به فقال لهم: (هذا كتاب الله ربكم كما أنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم يـنقص منـه حرف، فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذي عندك. فانصرف وهو يقول: فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون))[٢].

هذا ما قاله ابن بابويه نقلته بطوله لندرة المصدر المنقول عنه، ولأن معظم من ينقل عنه من كتب الشيعة وغيرها يكتفي بنقل صدر كلامه مما لا يعطي تصوراً كاملاً عن مذهب الرجل.

ومن خلال الكلمات السابقة يلاحظ ما يلي:

أولاً: إن الرجل يعد هذا القول مذهب الشيعة الإمامية كلها، ولهذا قال صاحب فصل الخطاب بعد نقله لهذا النص: (وظاهر قوله: اعتقادنا، وقوله: نسب إلينا، اعتقاد الإمامية)[٣]ثم انتقده في ذلك وقال: (وقد ذكـر في هذا الكتاب ما لم يقل به غيره أو قال به قليل)[٤].

وقد سبق أن قلت: إن صاحب فصل الخطاب متحمس لأن يجعل جميع الشيعة على مذهبه.

ثانياً: في قوله: (ومن نسب إلينا أنا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب) تكذيب للكليني صاحب الكـافي وشيخه القمي صاحب التفسير والنعماني صاحب الغيبة وغيرهم الذين يجاهرون بهذا المعتقد، ويعدونـه مـن مذهب الإمامية، أو كأنه يعتبر من يقول بهذا ليس في عداد الشيعة.

---

(١) كذا في الأصل وهو خطأ لغوي، والصحيح (أربع عشرة سورة).

(٢) الاعتقادات: ص ١٠١-١٠٣.

(٣) فصل الخطاب: ص٣٣.

(٤) فصل الخطاب: ص٣٣.

ثالثاً: لا نرى إشارة منه إلى وجود رأي آخر في هذا عندهم، كما أشار إلى ذلك الأشـعري وغـيره، وكأنه يعتبر من يخالف في هذا خارج نطاق التشيع إلا إن كان في الأمر تقية.

رابعاً: كأنه في قوله: (... ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه سبع عشرة ألف آية) يفسر فيه رواية الكليني والتي تقول: (إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية) وآيات القرآن كما هو معروف لا تتجاوز ستة آلاف آية إلا قليلاً، لكن الكليني ينص كما ترى على أنها من القرآن، بينما ابن بابويه ينص على أنها ليست من القرآن ويحملها على الأحاديث القدسية كما سلف.

خامساً: لم يتحرر -كما ترى- من رواسب وآثار الروايات الأسطورية والتي علقت في ذهنه في هـذا الباب.. فتراه يكاد ينقض ما قرره بالرواية الأخيرة التي ذكرها في عرض علي المصحف على الصحابة وردهم له.. إن إقراره لهذه الخرافة يفتح الباب لأن يقال فيه بأن إنكاره كان على سبيل التقية وهو ما قيل فعلاً من قبل بعض الشيعة، ومن لدن بعض أهل السنة، ولكنه على أية حال لم يتجرأ أن يقول في كتاب الله شيئاً وأراد إنقاذ سمعة طائفته من العار الذي لحقها، ولم يستطع أن يجابه قومه بإنكار روايتهم رأساً، أو لم يتمكن من الخـلاص النهائي عن تلك السموم، أو أراد الإنكار على سبيل التقية وزرع في كلامه ما ينبئ عـن ذلـك. الله أعلـم بالسرائر.

لكن أرى من الشيعة من يذهب إلى القول بأن إنكاره تقية كـنعمة الله الجزائري، ولكن لا يقدم دليلاً معيناً على هذا القول، ويكتفي بمجرد الدعوى بأنه روى في كتبه بأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هـذا.. وبالرجوع إلى بعض كتب ابن بابويه المعروف عندهم بـالصدوق للبحث عن روايات هـذه الأسـطورة في كتبه، فنجد من روايات هذه الأسطورة حكاية الزنديق الذي جاء لسؤال علي بن أبي طالب -كما يزعمون- والذي مر بنا نقل بعض نصوصه، والذي رواه شيخهم الطبرسي -من القرن السادس- في كتابه الاحتجـاج وفيه تسعة مواضع كلها تدل على هذا الكفر[1] كما شهد بذلك النوري الطبرسي[2]، نجد هذا الخبر يـورده صدوقهم هذا في كتابه التوحيد وليس فيه ما يدل على أسطورة التحريف[3]. فهل هذه الأسطورة زادت بعـد قرنين من عصر ابن بابويه لتحشى بهذا الكفر، أو أن ابن بابويه نفسه حذف ذلك.. على آية حال هي تـشهد بسلامته من التلبس بحكاية هذا الكفر الذي حملته رواية الطبرسي.

وقد احتار صاحب فصل الخطاب في تعليل هذا فقال: (وساق (يعني صدوقهم) الخبر (خبر الزنديق) مع نقصان كثير عما في الاحتجاج، منه ما يتعلق بنقصان القرآن وتغييره، إما لعدم الحاجة إليه كما يفعـل ذلـك

---

(١) انظر: الاحتجاج ص ٢٤٠.

(٢) النوري/ فصل الخطاب: ص ٢٤٠.

(٣) انظر: التوحيد ص ٢٥٥ وما بعدها.

كثيراً، أو لعدم موافقته لمذهبه)[1]. ولكن ألا يحتمل أن يكون الأصل هو ما في كتاب التوحيد، وأن تلك المفتريات المتعلقة بالتحريف زيادة بعد الصدوق من صاحب الاحتجاج أو غيره، هذا احتمال وارد ولاسيما وأن صدوقهم لم يشر إلى أن حذف منه شيئاً.

ولقد اغتاظ -فيما يبدو- صاحب فصل الخطاب من صدوقهم بسبب ذلك وقال -نقلاً عن بعض شيوخه-: (.. وبالجملة فأمر الصدوق مضطرب جداً، ولا يحصل من فتواه علم ولا ظن لا يحصل من فتاوى وأساطين المتأخرين، وكذلك الحال في تصحيحه وترجيحه)[2]، ثم قال: (وقد ذكر صاحب البحار حديثاً عنه في كتاب التوحيد.. ثم قال: هذا الخبر مأخوذ من الكافي وفيه تغييرات عجيبة تورث سوء الظن بالصدوق)[3].. كل ذلك بسبب أن صدوقهم لم ينقل ذلك الكفر الذي نقله صاحب الكافي. وساق هذه الانتقادات صاحب فصل الخطاب، لأن ابن بابويه لم يوافقه في مشربه.

ولكن لم تسلم كل كتب الصدوق من هذا (الإلحاد) فقد جاء في كتابه (ثواب الأعمال) في ثواب من قرأ سورة الأحزاب، عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال: (من كان كثير القراءة لسورة الأحزاب كان يوم القيامة في جوار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه -إلى أن قال-: إن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة ولكن نقصوها وحرفوها)[4].

وفي كتاب الخصال جاء برواية تقول: (يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله عز وجل: المصحف، والمسجد، والعترة. يقول المصحف يا رب حرقوني ومزقوني..)[5].

وقد وردت في بحار الأنوار[6]. وعند بعض الناقلين[7] (حرفوني) وهي أدل على الوقوع في هذا الكفر، ولكنها خلاف الأصل.

وقد وردت بنحو ذلك في كتابه الأمالي، تقول الرواية التي يرويها صدوقهم بسنده عن جعفر الصادق عن أبيه عن آبائه رضي الله عنهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «... اذكروا وقوفكم بين يدي

---

(١) فصل الخطاب: ص ٢٤٠.

(٢) فصل الخطاب: ص ٢٤٠.

(٣) فصل الخطاب: ص ٢٤٠، والمجلسي يقول هذا عن صدوقهم مع أنه يعتبر جميع كتبه ما عدا أربعة (لا تقصر في الاشتهار عن الكتب الأربعة التي عليها المدار في جميع الأعصار) (البحار: ٢٦/١) وقد أخرج له في بحاره عن سبعة عشر منها (البحار: ٧٣/١) وكتابه من لا يحضره الفقيه، أحد كتبهم الأربعة المعتمدة، فما هذا التناقض؟!.

(٤) ثواب الأعمال: ص ١٣٩، وانظر: بحار الأنوار: ٥٠/٩٢.

(٥) الخصال: ١٧٤/١-١٧٥.

(٦) بحار الأنوار: ٤٩/٩٢.

(٧) إحسان إلهي/ الشيعة والقرآن: ص ٦٨.

الله.. فإنه لابد سائلكم عما عملتم بالثقلين من بعدي: كتاب الله، وعترتي، فانظروا أن لا تقولوا: أما الكتاب فغيرنا وحرفنا..»[1]. وهذه الرواية لا تدل على فعلهم ولكنها تحذرهم، ولكن إذا قرنتها بما قبلها، وأنهم قد فعلوا -كما يزعمون- صارت من ذلك الكفر، وهناك روايات أخرى مماثلة نقلها صاحب فصل الخطاب بالواسطة أدع نقلها لعدم وقوفي عليها في كتب الصدوق[2].

كما أن ثمة روايات أخرى أوردها صاحب فصل الخطاب من كتب صدوقهم وهي قراءة واردة لا تدين الرجل وحدها[3]، فليس هذا بغريب من ذلك الطبرسي، ولكن قد اغتر بصنيعه هذا بعض الكاتبين من السنة، وسلك مسلكه بلا تدبر[4].

وننتهي من هذا إلى أنه جاء في كتب صدوقهم بعض روايات هذه الفرية، ومع ذلك فلا نجزم بالقول أنه هذه عقيدته، وأن الإنكار تقية كما قال بعضهم، ذلك لأنه لا يوثق بخلو كتبه من الدس والزيادة عليه، وليس ذلك مجرد تخمين لا دليل عليه؛ بل إن الزيادة أمر ميسور عندهم، كما بدا لنا ذلك في كتاب: سليم بن قيس والذي اعترف بوضعه والتغيير فيه شيوخهم -كما سلف- وكما زادوا في روايات كتاب: من لا يحضره الفقيه لابن بابويه نفسه أكثر من الضعف كما سيأتي في فصل: اعتقادهم في السنة.

٢- الطوسي وإنكاره للتحريف:

أما شيخهم الطوسي (ت٤٥٠هـ) فقد قال: (وأما الكلام في زيادته ونقصانه مما لا يليق به أيضاً؛ لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، ورويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من آي القرآن ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، لكن طريقها الآحاد التي لا توجب علماً، فالأولى الإعراض عنها، وترك التشاغل بها، لأنه

---

(١) أمالي الصدوق: ص ٢٣١.

(٢) مثل ما نقله عن بشارة المصطفى للصدوق، بواسطة تفسير البرهان لمحدثهم (التوبلي) (فصل الخطاب: ص ١٥٧-١٥٨).

(٣) مثل الروايات الثلاث التي أوردها صاحب فصل الخطاب (ص ٢٥٩) عن معاني الأخبار (انظر: معاني الأخبار: ص ٣٣١) بأن في مصحف عائشة وحفصة (حافظوا على الصلوات والصلاة والوسطى وصلاة العصر) وهذه قراءة ورادة. انظرهما في مصحف عائشة - تفسير الطبري: ١٧٣/٥ وما بعدها رقم ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٧، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧ تحقيق الأخوين أحمد ومحمود شاكر، وانظر: تفسير ابن كثير: ٣٠٤/١، قال الشيخ أحمد شاكر: والخبر نقله الحافظ في الفتح: ١٤٦/٨، والسيوطي: ٣٠٤/١، ولم ينسباه لغير الطبري، وذكره ابن حزم في المحلى: ٣٥٤/٤، ورواه عبد الرزاق في المصنف: ١٢٨/١ تفسير الطبري ص ١٧٦الهامش ج٥، وانظر عن وجود هذه القراءة في مصحف حفصة: تفسير الطبري: ٢٠٩/٥، ٢١٠ رقم ٥٤٠٦، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، تفسير ابن كثير: ٣٠٤/١.

وقد جاء في صحيح مسلم ما يدل على نسخ هذه التلاوة (صحيح مسلم: ٤٣٨/١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر).

(٤) مثل: إحسان إلهي ظهير/ الشيعة والقرآن ص ٩٦، محمد مال الله/ الشيعة وتحريف القرآن: ص ١٢٢.

يمكن تأويلها، ولو صحت لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدفتين، فإن ذلك معلـوم صـحته لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه، ورواياتنا متناصرة بالحث على قراءته والتمسك بما فيه ورد مـا يـرد مـن اختلاف الأخبار في الفروع إليه وعرضها عليه، فما وافقه عمل عليه، وما يخالفه يجتنب ولم يتلفت إليه، وقـد وردت عن النبي صلى الله عليه وآله رواية لا يدفعها أحد أنه قال: «إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» وهذا يدل على أنه موجود في كل عصر، لأنه لا يجـوز أن يأمر الأمة بالتمسك بما لا تقدر على التمسك به، كما أن أهل البيت ومن يجب اتباع قوله حاصـل في كـل وقت، وإذا كان الموجود بيننا مجمعاً على صحته فينبغي أن نتشاغل بتفسيره وبيان معانيه وترك ما سواه)[١].

هذا كلام شيخهم الطوسي صاحب كتابين من كتبهم المعتمدة في الحديث عندهم، وكتابين من كتبهم المعتمدة في الرجال، فهل هذا الإنكار تقية؟!

أقول: إن مسألة التقية من أماراتها التناقض والاختلاف، ولكن التناقض صار قاعدة مطردة في رواياتهم، بل وجد مثل ذلك في إجماعاتهم، كما وجد في كلام شيوخهم، وأصبح معرفة حقيقة المذهب ليست متيـسرة حتى على شيوخهم الذين لا يجدون دليلاً على التمييز بين ما هو تقية وما هو حقيقة إلا بالاسـتناد إلى أصـل وضعه زنديق ملحد وهو قولهم: (إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما خالف القوم)[٢]يعني أهل الـسنة، فأوشك أن ينتهي بهم هذا المهذب إلى مفارقة الدين رأساً[٣].

وعليه، فإن قضية الاختلاف هي ظاهرة طبيعية لكل دين ليس من شرع الله ((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)) [النساء:٨٢]: فهو حينما ينقل رواياتهم في كتبه فمن الطبيعي وجود مثـل هـذا الاختلاف، وبالتالي فإنه لا يدين الرجل إدانة أكيدة بعد إنكاره، ولا سيما أن العبرة بالنسبة لبيان مذهبه بمـا رأى لا بما روى.

لقد لوحظ أن الطوسي هذا نقل في تهذيبه لـرجال الكشي بعض روايات هذه الأسطورة كنقله للرواية التي تقول: (لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا، فإنك إن تعديتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، إنهم اؤتمنوا على كتاب الله جل وعلا فحرفوا وبدلوه..)[٤]. كما أنه قد نقل بعـض أخبار هذه الأسطورة على أنها قراءة في تفسيره التبيان[٥].

---

(١) التبيان: ٣/١.

(٢) البحار: ٢٣٣/٢.

(٣) سيأتي إن شاء الله بحث في هذه المسألة في: (فصل الإجماع).

(٤) رجال الكشي: ص٤.

(٥) كما في تفسيره لقوله سبحانه: (إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ) قال: وفي قراءة أهـل البيت: (وآل محمد على العالمين) وهذا تلطف في التعبير، أو محاولة للتغير في أساطيرهم التي تنص على أن هـذه ليـست

ولكن يرى أن كل هذه الروايات من قبيل روايات الآحاد التي لا يعتمد عليها -كما ذكره في إنكاره- ولا تدفع ما تضافر من رواياتهم التي توجب العمل بالقرآن والرجوع إليه عند التنازع.

أما صاحب فصل الخطاب فقد اختلفت أقواله في توجيه هذا الإنكار الذي يقلقه لمخالفته لمذهبه؛ فهـو مرة يرى أن هذا القول لا يمثل إلا رأي الطوسي وفئة قليلة من الشيعة معه يقول: (.. إنه ليس فيـه حكايـة إجماع عليه، بل قوله: نصره المرتضى صريح في عدمه، بل في قلة الذاهبين إليه)[١]، ثم يرجع ويقول: بأن هـذا القول منه تقية، لأن هذا الإنكار جاء في تفسير التبيان و(لا يخفى على المتأمل في كتاب التبيان أن طريقته فيـه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين)[٢]ويعلل ذلك باستناده لأقوال أئمة أهل الـسنة في التفـسير[٣]، ولا يكاد يجزم بهذا الحكم كما يشعر به قوله: (وهو - أي نقل الطوسي لأقوال أئمة السنة - بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه المماشاة، فمن المحتمل أن يكون هذا القول -يعني إنكار التحريف- منه (من الطوسي) فيـه (في تفسير البيان) على نحو ذلك (أي من المداراة والتقية)).

وثم يتجه وجهة أخرى ويشير إلى أن في كلام الطوسي تناقضاً يشعر أنه تقية فقال: (إن إخباره بأن مـا دل على النقصان روايات كثيرة يناقض قوله: لكن طريقه الآحاد، إلا أن يحمل على ما ذكرنا)[٤]أي من التقية.

ثم يعرض عن هذا كله ويقول: إن الطوسي معذور (في إنكاره لقلة تتبعه الناشئ من قلة تلك الكتـب عنده)[٥].

هذا جانب من حيرة الطبرسي في أمر الطوسي وغيره من المنكرين لهذه الفرية، فإذا كـان هـذا أمـر شيوخهم لا يكادون يقفون على حقيقة مذهب أئمتهم وشيوخهم القدامى بسبب أمر التقية فنحن أعـذر في

قراءة، وإنما هي من باب التحريف بفعل الصحابة كما يفترون -وسيأتي ذكر نصوصها بعد قليل في مناقشة الطبرسـي- وهذا التغيير قد يكون الهدف منه التستر على الفضيحة، أو محاولة لانتشال طائفة من قومه من تلك الوهدة التي تردوا فيها بفعل تلك الأساطير، وربما يكون ما عند الطوسي هو الأصل، والزيادات التي تصرح بالتحريف هو من شـيوخ الدولـة الصفوية.

لكن يرد على ذلك أن تلك الروايات موجودة في كتب معاصرة للطوسي أو أقدم، كتفسير القمي والعياشي وفـرات، إلا إذا قلنا: إن الشيعة يغيرون في كتب قدمائهم كما فعلوا في كتاب سليم بن قيس.

(١) فصل الخطاب: ص ٣٨.

(٢) فصل الخطاب: ص ٣٨.

(٣) وقد مضى نقل النص بتمامه ص: (١٩٨-١٩٩).

(٤) فصل الخطاب: ص ٣٨.

(٥) فصل الخطاب: ص ٣٥١.

عدم الوصول إليه نتيجة جازمة يقينية.

والطوسي كما يلاحظ في إنكاره قد دس في الشهد سماً، وتناقض في حكاية مذهبه كما لا يخفى[1].

٣- الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) وإنكاره لهذه الفرية:

يقول: (إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدت، والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم يبلغه فيما[2] ذكرناه، لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية، والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد).

ثم ذكر أنه لو رام أحد الزيادة أو النقص من كتاب مشهور كـكتاب سيبويه والمزني لعرف ونقل، لأن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتى لو أن مدخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعرف وميز وعلم أنه ملحق وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المزني.

ومعلوم أن العناية بالقرآن وضبطه أصدق من العناية بنقل كتاب سيبويه ودواوين الشعراء.

وإن من خالف ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته[3].

---

(١) من ذلك زعمه أن العامة -يعني بهم أهل السنة - قد شاركوا طائفته في رواية هذا الكفر. وهذا كذب، وقد شهد شيخهم المفيد بتفرد طائفته بهذا البلاء (أوائل المقالات ص ١٣). وأجمع أهل السنة، بل المسلمون جميعاً على صيانة كتاب الله عز وجل وسلامته من التحريف أو الزيادة أو النقص، محفوظ بحفظ الله له. قال تعالى: ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ))[الحجر:٩].

وانظر ما قاله في هذا علماء التفسير من أهل السنة حول هذه الآية (انظر: القرطبي/ جامع أحكام القرآن: ٦٥/١٠، النسفي/ مدارك التأويل: ١٧٩/٢، تفسير الخازن: ٤٧/٤، تفسير ابن كثير: ٥٩٢/٢، تفسير البغوي: ٤٤/٣، البيضاوي/ أنوار التنزيل: ٥٣٨/١، الألوسي/ روح المعاني: ١٦/١٤، صديق خان/ فتح البيان: ١٦٨/٥، ١٦٩، الشنقيطي/ أضواء البيان: ١٢٠/٣، سيد قطب/ في ظلال القرآن: ١٩٤/٥ وغيرها.

وانظر في نقل أئمة السنة لإجماع المسلمين على حفظ كتاب الله وسلامته، وتكفيرهم لمن خالف ذلك: انظر: القاضي عياض/ الشفاء: ٣٠٤/٢-٣٠٥، ابن قدامة/ لمعة الاعتقاد: ص٢٠، البغدادي/ الفرق بين الفرق: ص ٣٢٧، ابن حزم/ الفصل: ٢٢/٥ وغيرها.

(٢) لعلها (ما ذكرناه).

(٣) انظر: مجمع البيان: ٣١/١.

وكأن الجملة الأخيرة تشير إلى ما ذهب إليه الإخباريون من الشيعة من القول بهذا الضلال[1].

وهذه كلمات شيخهم الشريف المرتضى -الذي استثناه ابن حزم من القائلين بهذا الكفر كما تقـدم- نقلها عنه صاحب مجمع البيان وقال: إن المرتضى (قد استوفى الكلام في نصرة هذا المذهب الحـق في جـواب المسائل الطرابلسيات)[2]ولم يقع لنا هذا الكتاب، وأغفل متأخرو الشيعة النقل عنه كما فعل الكاشاني في تفسير الصافي، والبحراني في البرهان، والمجلسي في البحار وغيرهم، ولم أجد منه -فيما اطلعت عليه- إلا هذا الـنص الذي حفظه الطبرسي في مجمع البيان.

ولكن قيل: إن هذا الإنكار تقية، لأنه كما قال صاحب فصل الخطاب: (قد عد هو في الـشافي مـن مطاعن عثمان ومن عظيم ما أقدم عليه جمع الناس على قراءة زيد وإحراقه وإبطاله ما شك أنه من القرآن)[3].

وهذا بلا شك يناقض إنكاره لهذه الفرية، وبيانه بالدليل العقلي والتاريخي استحالة حصولهم، فإمـا أن يكون هذا النص مدسوساً عليه، فقد رأينا كيف يغيرون في كتبهم كما صنعوا بكتاب سليم بن قيس وغيره، لا سيماً أنه لو كانت هذه عقيدة الرجل لكثر حديثه عنها، ولكن لم يجد صاحب فصل الخطاب عليه سوى هذا النص.

وإما أن يكون الإنكار على سبيل التقية، وهذا احتمال أضعف مما قبله لما ذكرنا، وهذا الـنص عـلاوة على أنه طعن في كتاب الله سبحانه، فهو حكم بالضلال على الأمة عامة بما فيها علي رضي الله عنه من قـوم يزعمون التشيع له وموالاته!!

وكيف يتصور مسلم مثل هذا في ذلك الجيل القرآني الفريد الذين بذلوا المهج وهجروا الأهل والولـد، وفارقوا الأوطان في سبيل الله وحده؟! ولمصلحة من، وفي سبيل من يضحون بسابقتهم، وجهادهم، ويبيعـون دينهم ودنياهم فيوافقوا أحداً على المساس بدينهم وكتابهم؟! إن هذا لبهتان عظيم؛ بل الحق أن عمل عثمـان هذا من أعظم مناقبه، ووقع بإجماع من الأمة، كما قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: (لا تقولوا في عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا)[4]فجزاه الله عن الأمة خيراً.

٤- الطبرسي وإنكاره لهذه الفرية:

أما الطبرسي فيقول: (.. ومن ذلك الكلام في زيادة القرآن ونقصانه، فإنه لا يليق بالتفسير، فأما الزيادة

---

(١) ويرى الألوسي أنه يلمز بهذا القول أهل السنة، ويعقب عليه بقوله: وهو كذب أوسوء فهم، لأنهم أجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرآناً كما هو موجود بين الدفتين اليوم. (روح المعاني: ٢٤/١-٢٥).

(٢) انظر: مجمع البيان: ٣١/١.

(٣) فصل الخطاب: ص٣٣.

(٤) أخرجه ابن أبي داود بسند صحيح كما قاله ابن حجر في فتح الباري: ١٨/١٣.

فيه فمجمع على بطلانها، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييراً ونقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى قدس الله وروحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات) ثم ساق بعض كلامه في ذلك[١].

فهو يشير هنا إلى أن جماعة من أصحابه رووا روايات في نقص كتاب الله وتغييره، وأن مذهب محققي الشيعة على خلافه، ويحاول -كعادة هؤلاء- أن يشرك بعض أهل السنة الذي عبر عنهم بحشوية العامة في هذا الكفر كنوع من الدفاع عن المذهب، وحفظ ماء الوجه، ولون من النقد المبطن لـأهل السنة، وهو كما قال الألوسي: (كذب أو سوء فهم، لأنهم أجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرآناً كما هو موجود بين الدفتين اليوم.

نعم أسقط زمن الصديق ما لم يتواتر ونسخت تلاوته -وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ- وما لم يكن في العرضة الأخيرة، ولم يأل جهداً رضي الله عنه في تحقيق ذلك إلا أنه لم ينتشر نوره في الآفاق إلا زمن ذي النورين..)[٢]وقد ناقش الألوسي ما قاله الطبرسي وبين أوهامه[٣].

وقد ذكر الألوسي أن كلامه هذا في إنكار هذه الفرية دعاه إليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى للأطفال، والحمد لله على أن ظهر الحق وكفى الله المؤمنين القتال[٤].

وقد اكتشفت أثناء قراءتي في مجمع البيان أن الطبرسي قد قام بحيلة أو محاولة لستر هذا العار، فأتى إلى بعض روايات أصحابه في هذه الأسطورة والتي فيها أن الآية كذا ثم غيرت إلى كذا، فغير صورة عرضها بما ينخدع به أهل السنة، أو بما لا تتضح به صورة هذا الخزي، فعبر عن بعض هذه الأساطير بأنها قراءة ورادة.

ولنعرض على سبيل المثال بعض الأمثلة لأساطيرهم في التحريف كما جاءت في مصادرهم، وتغيير الطبرسي لها:

جاء في تفسير القمي في قوله سبحانه: ((إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ)) [آل عمران:٣٣]. قال العالم[٥]رضي الله عنه نزل: (وآل عمران وآل محمد على العالمين) فأسقطوا آل محمد من الكتاب)[٦].

---

(١) تقدم ذكره ص (٣٥٨).
(٢) روح المعاني: ٢٥/١.
(٣) روح المعاني: ٢٤/١-٢٥.
(٤) انظر روح المعاني: ٢٤/١.
(٥) كناية عن الإمام.
(٦) تفسير القمي: ١٠٠/١.

وفي تفسير فرات عن حمران قال: سمعت أبا جعفر يقرأ هذه الآية: (إن الله اصـطفى آدم ونوحـاً وآل إبراهيم وآل محمد على العالمين: قلت: ليس يقرأ هكذا، قال أدخل حرف مكان حرف)[1].

وفي تفسير العياشي عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عن قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ اصْـطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ)) [آل عمران:٣٣] قال: (هو آل إبراهيم وآل محمد على العالمين فوضعوا اسماً مكان اسم)[2].

والهدف من هذا الافتراء والتزوير هو محاولة إثبات قولهم باثني عشر إماماً من كتاب الله، وفاتهم أن آل محمد لفظ عام، والاثنا عشر عندهم هم علي وابناؤه وأولاد أحد أبنائه فقط، وما سواهم ينـالون الـسب أو التفكير - كما سيأتي- فلم يتحقق الهدف لهم من التزوير ولا من التأويل، وهذه الأساطير التي تفتـري علـى كتاب الله، وصحابة رسول الله بما فيهم أهل بيته، والتي تناقلتها كتب التفسير عندهم، نلاحـظ أن صـاحب مجمع البيان يعبر عنها بقوله: (وفي قراءة أهل البيت: وآل محمد على العالمين)[3]. وكذلك فعل في عـدة مـن مفترياتهم جعلها قراءات[4].

وأحياناً يجعل تلك الفرية معنى للآية؛ ففي أسطورتهم حول قوله جل شأنه: ((ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَـا

---

(١) تفسير فرات: ص١٨، بحار الأنوار: ٥٦/٩٢.

(٢) تفسير العياشي: ١٦٨/١، البرهان: ٢٧٨/١، فصل الخطاب: ص ٢٤٤.

(٣) مجمع البيان: ٦٢/٢.

(٤) كما في قوله سبحانه (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ)[التوبة:٧٣]. جاء في تفسير القمي: (إنما نزلـت: (جاهـد الكفار بالمنافقين) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاهد المنافقين بالسيف). (تفسير القمي: ٣٠١/١) وهـي أسـطورة وضعت لتوافق مذهب الرافضة في الصحابة من رميهم بالنفاق، وزعمت أن الله يأمر رسوله بالاعتماد على المنـافقين في الجهاد، وجعلت الجهاد في الإسلام قائماً على أكتاف المنافقين، فهي جهل فاضح بالإسلام، وتاريخ المسلمين، وتفـسير القرآن، أو زندقة وإلحاد، ومع ذلك فإن الطبرسي يعبر عن هذه الأسطورة بقوله: (وروي في قراءة أهل البيـت: جاهـد الكفار بالمنافقين)، وحاول أن يوجه الآية بقوله: (وإنما كان يتألفهم لأن المنافقين لا يظهرون الكفر، وعلـم الله تعـالى بكفرهم لا يبيح قتلهم، إذ كانوا يظهرون الإيمان) (مجمع البيان: ١٠٠/٣)، ولكن هذا التعليل لا ينسجم بحال مع معـنى الآية، فالله يأمر نبيه بجاهد الكفار والمنافقين، فكيف تجعل تألف المنافقين هو جهاد للكفار بهم، ولم يقم الجهاد في الإسلام بالمنافقين (لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم ما زَادُوكُمْ إِلا خَبَالاً)[التوبة:٤٧].

وقد قال السلف في تفسير الآية: جاهد الكفار بالسيف والقتل، وكذلك جاهد المنافقين باللسان وترك الرفق، كما قال ابـن عباس، أو باليد أو اللسان أو القلب على حسب القدرة، ولا تلقهم إلا بوجه مكفهر كما قال ابن مـسعود، أو بإقامـة الحدود عليهم كما قال الحسن وقتادة. وكلها معان تدل على مجاهدة المنافقين وعدم العفو عنهم.

ولهذا قال عطاء: نسخت هذه الآية كل شيء من العفو والصفح، انظر: تفسير الطبري: ١٨٣/١٢-١٧٤، تفـسير البغـوي: ٣١١/٢، وأنت ترى الفرق الكبير بين نص الآية الذي يأمر بجهاد المنافقين، وبين تلك القراءة المفتراة التي تـأمر بالجهـاد بهم.

أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ)) [محمد:٩] قالت الأسطورة: عن أبي جعفر (نزل جبرائيل على رسول الله صلى الله عليه وآله بهذه الآية هكذا: (ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله (في علي) فأحبط أعمالهم) انظر إلى هذه الزيـادة التي افتروها وهي قولهم: (في علي)[١]تجدها تتحول عند الطبرسي إلى معنى للآية يقول: (كرهوا ما أنزل الله في حق علي رضي الله عنه)[٢].

هذا بعض ما جاء في كتاب مجمع البيان، الذي سار في تأليفه على منهج الطوسي في التبيان، وقرر ثقـة الشيعة في العصور المتأخرة النوري الطبرسي أن كتاب التبيان موضوع على أسلوب المداراة وتقية الخصوم، فإن صدق هذا الوصف انطبق على الاثنين معاً، لأن منهجهما واحد، وقد انخدع بأسلوب مجمع البيان قلـة مـن المنتسبين لـأهل السنة ممن ينتمي لدار التقريب في القاهرة، والتي كانت حية إلى وقت قريب قبـل أن تتـبين حقيقتها.. فقاموا بإخراج هذا الكتاب باسم التقريب وعمل على مراجعته وتصحيحه وضبطه ستة من الشيوخ المنتسبين لـأهل السنة[٣]، وذلك لأن من لم يتعرف على نصوصهم لا يدرك الخدعة التي انطوى عليها هـذا التفسير.. ويبدو أن ذلك الأسلوب هو الذي جعل بعض الشيعة يعتبر إنكار الطبرسي تقية.

هؤلاء هم الأربعة الذين نقلت أقوالهم، وقد يكون هناك من أنكر غيرهم ولم تصلنا أقوالهم، فإن المفيد في أوائل المقالات نسب الإنكار إلى جماعة من الإمامية -كما سلف- ولا نجزم بأن هؤلاء الأربعة لا يوجد لهم خامس في القرون المتقدمة كصاحب فصل الخطاب الذي يريد أن يخنق هذا الصوت، ويجعل جل الشيعة علـى مذهبه[٤].

وفي النهاية أقول: بأن هذا الموقف من كبار علماء الشيعة في رد وإنكار ما ورد في كتبهم مما يمس كتاب الله -سبحانه- لا نقول: إنه تقية فلا سبيل إلى معرفة ذلك على وجه اليقين، وإن كان البعض مـن الـسنة[٥] والشيعة[٦] قد ذهب إلى ذلك، فقد لاحظت الصراع الدائر بين الطائفتين في فصل الخطاب، كما تبين شـيوع الكذب والدس في كتبهم كما بينا، ثم إن من يتبرأ من هذا الكفر (بعد إيمانه بالله ورسوله) نقبل ذلك منه والله يتولى السرائر.

وهذا الإنكار خطوة يجب أن تتلوها خطوات، وذلك بأن يعيدوا النظر في سائر ما شذوا به عن جماعـة المسلمين، وقد أشار شيخهم المجلسي -كما مر- إلى أنهم يجب أن يسلكوا هذا المسلك، إذ يترتب في رأيه على

---

(١) انظر: فصل الخطاب: ٣٣٠ – ٣٣١.

(٢) مجمع البيان: ٣٢/٦.

(٣) انظر: مجمع البيان: ٥٧٥/١٠ (كلمة ختامية) ط. دار التقريب.

(٤) انظر: ص (٣٣٨) هامش (٢) من هذه الرسالة.

(٥) انظر: ص (٢١٣).

(٦) انظر: ص (٢٧٩).

إنكار أخبار التحريف التي تواترت من طرقهم بالكذب والافتراء يترتب على ذلك رفع الثقة والاعتماد في سائر أخبارهم.. وهذا حق، فإن تواتر هذا الكذب في كتبهم من أكبر الأدلة على وضعها وفشو الكذب فيها.

نتائج الموضوع:

أولاً: يحتمل أن هذه الأسطورة نشأت عند الشيعة في القرن الثاني، والذي تولى كبرها بعض الغلاة -وقد مر ذكر بعض أسمائهم- وكان من أسبابها خلو كتاب الله مما يثبت بدعهم في الإمامة، والصحابة وغيرهما.

ثانياً: أكثر كتب الشيعة المعتمدة عندهم قد روت هذا الكفر، وجاءت معظم هذه الروايات صريحة في ذلك لا يمكن حملها على أنهم يقصدون تأويل الآية، أو بيان القراءات التي وردت فيها، بل جاءت تصرح بأن الآية هكذا والصحابة -بزعمهم- غيرت ذلك، مثل الألفاظ التالية: (هذه الآية مما غيروا وحروفوا..)[1]. يعنون الصحابة، وقولهم: (أنزل الله سبعة بأسمائهم فمحت قريش ستة وتركوا أبا لهب)[2]، (كانت فيه أسماء رجـال فألقيت)[3]، وقولهم: (هكذا والله نزل به جبرائيل على محمد ولكنه فيما حرف من كتاب الله)[4]، وقـولهم: (بلى والله إنه لمثبت فيها وإن أول من غير ذلك لـابن أروى)[5]ومثل ذلك كثير.

فمن يقل من الشيعة: إن رواياتهم الواردة في كتبهم من جنس روايات القراءات، ونسخ الـتلاوة فهـو يتستر على هذا الكفر، ويساوي بين الحق والباطل.

ثالثاً: ادعى جمع من شيوخهم استفاضة هذه (الأساطير) وكثرتها في كتبهم المعتمدة، وهـذا طعـن في كتبهم لا في كتاب الله سبحانه، ولهذا حاول بعض عقلائهم الخروج بالمذهب من هذا المأزق الذي وقع فيه، أو التستر على هذه الفضيحة.. ولكن هذه الأسطورة كانت رواياتها تزيد –عبر القرون– رغم إنكار المنكـرين، وتبنى إشاعتها طائفة من الزنادقة الذين اندسوا في الشيعة.. ولا ريب بأن من يقل بهذه الأسطورة فليس مـن الإسلام في شيء، ولا علاقة له بكتاب الله ودينه، ولا برسول الإسلام وأهل بيته، بل له دين آخر غـير ديـن الإسلام.

لكن هؤلاء القائلون بتغير القرآن الناقلون لتلك الأساطير كـالمجلسي في بحار الأنـوار، والطبرسـي في فصل الخطاب نراهم يستشهدون من كتاب الله، ويفتتحون كل باب من أبواب كتبهم بآيات من القرآن، كما يفعل المجلسي في بحاره، والطبرسي في مستدرك الوسائل وغيرهما، بل إن الطبرسي الذي كتب في فصل الخطاب

---

(١) بحار الأنوار: ٩٢/ ٥٥.

(٢) رجال الكشي: ص٢٩٠، بحار الأنوار: ٥٤/٩٢.

(٣) تفسير العياشي: ١٢/١ بحار الأنوار: ٥٥/٩٢.

(٤) بحار الأنوار: ٥٦/٩٢.

(٥) تفسير فرات: ص ١٧٧، بحار الأنوار: ٥٦/٩٢.

ما كتب قد عقد في كتابه: مستدرك الوسائل باباً بعنوان: (باب استحباب الوضوء لمس كتابة القرآن ونسخه، وعدم جواز مس المحدث والجنب كتابة القرآن)[1]، بل إن شيخ الشيعة المجلسي الذي قال -كما سلف- باستفاضة تلك الأساطير وأنها لا تقصر عن أخبار الإمامة يقول مع ذلك: (بأن الذي بين الدفتين كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان)[2].

ثم استشعر التناقض بين هذا القول وبين أساطيرهم في تحريف القرآن فقال: (فإن قال قائل: كيف يصح القول بأن الذي بين الدفتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان، وأنتم تروون عن الأئمة عليهم السلام أنهم قرؤوا: (كنتم خير أئمة أخرجت للناس) أو (كذلك جعلناكم أئمة وسطاً) وقرؤوا: (يسألونك الأنفال) وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس؟ قيل له:.. إن الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله بصحتها، فلذلك وقفنا فيها، ولم نعدل عما في المصحف الظاهر على ما أمرنا به.. مع أنه لا ننكر أن تأتي القراءة على وجهين منزلين أحدهما ما تضمنه المصحف، والثاني ما جاء به الخبر، كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوه شتى) ثم أشار إلى بعض القراءات[3].

فما دام هذه نهاية الذين أثاروا تلك العقائد الكفرية، فلماذا أثاروا تلك المفتريات وتناقلوها.. والجواب واضح من خلال ما سبق أن عرضناه وهو: إقناع قومهم وأتباعهم بصحة ما هم عليه من معتقدات، وأن آيات من القرآن قد حذفها الصحابة تشهد لمذهبهم، ولهذا لاحظنا أنهم أيضاً ادعوا نزول كتب إلهية غير القرآن، وفزعوا إلى التفسير الباطني؛ كل ذلك لإثبات شذوذهم.. فإذن تحولت تلك الدعاوى إلى مجرد محاولات للتخلص من الإلزامات الواردة عليهم بخلو كتاب الله مما يثبت عقائدهم، ولكن تلك الروايات كان لها آثارها على فرق الشيعة[4]، بل على الإثني عشرية نفسها، فإن الأخباريين منهم يقدمون أخبارهم على كتاب الله كما سلف[5]. حتى أشيع بأن الإثني عشرية لهم مصحف خاص بهم.

رابعاً: كما أن لديهم روايات تقول بالتحريف، فإن عندهم روايات أخرى تنفي هذا الباطل وتنكره مثل قول إمامهم: (واجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها، فهم في حالة الاحتجاج عليه مصيبون، وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون، لقول النبي صلى الله عليه

---

(١) مستدرك الوسائل: ٤٣/١.

(٢) بحار الأنوار: ٧٥/٩٢.

(٣) بحار الأنوار: ٧٥/٩٢.

(٤) كالدروز الذين اتخذوا لهم مصحفاً سموه: (مصحف المنفرد بذاته).

انظر: مصطفى الشكعة: إسلام بلا مذاهب، مقدمة الطبعة الخامسة، الخطيب/ عقيدة الدروز ص١٣٨-١٨٤.

(٥) انظر: ص (١١٦).

وسلم: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[1]. ومثل ما جاء عندهم في ثواب قـراءة القـرآن[2]، وفـضل حامـل القرآن[3]، ووجوب عرض أحاديثهم عليه[4]، والتمسك به إلى قيام الساعة، وهذا يبطل أن يكـون محرفـاً أو مخفياً عند منتظرهم).

خامساً: تبين لنا أن هذه الأسطورة حملت بذاتها باطلها، وتبين من عناصر تكوينها فسادها، وكان مجرد عرضها كافياً في الرد عليها. ويكفي في بيان كذب الروافض.. أن علي بن أبي طالب الذي هو عند أكثرهم إله خالق، وعند بعضهم نبي ناطق، وعند سائرهم إمام معصوم ولي الأمر وملك، فبقي خمسة أعوام وتسعة أشـهر خليفة مطاعاً ظاهر الأمر.. والقرآن يقرأ في المساجد في كل مكان وهو يؤم الناس به، والمصاحف معه وبـين يديه. فلو رأى فيه تبديلاً كما تقول الرافضة أكان يقرهم على ذلك؟ ثم أتى ابنه الحسن وهو عنـدهم كأبيـه فجرى على ذلك.

فكيف يسوغ لهؤلاء النوكى أن يقولوا إن في المصحف حرفاً زائداً أو ناقصاً أو مبدلاً مع هذا؟!

ولقد كان جهاد من حرف القرآن وبدل الإسلام أوكد عليه من قتال أهل الشام الذين إنما خـالفوه في رأي يسير رأوه ورأى خلافة فقط، فلاح كذب الرافضة ببرهان لا محيد عنه. والحمد لله رب العالمين[5].

الفصل الثاني: اعتقادهم في السنة:

اعتبر الإمام عبد القاهر البغدادي الشيعة من المنكرين للسنة لرفضهم قبول مرويات صحابة رسول الهدى عليه الصلاة والسلام[6]، على حين نجد أن السيوطي يشير في كتابه الاحتجاج بالسنة إلى ظهور دعوة شاذة في عصره تدعو إلى نبذ السنة، والإعراض عن الاحتجاج بها والاكتفاء بالقرآن، ويذكر أن مصدر هذه الـدعوة رجل رافضي، وقد كتب كتابه المذكور لنقض هذا الاتجاه وإبطاله.

إذاً: فـالشيعة تحارب السنة، ولهذا فإن أهل السنة اختصوا بهذا الاسم لاتباعهم سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم[7].

---

(1) انظر: الشعراني/ تعاليق علمية على شرح الكافي للمازندراني ٤١٤/٢، وراجع تتمة النص في فصل: اعتقادهم في الإجماع.
(2) انظر: أصول الكافي، كتاب فضل القرآن: ٦١١/٢.
(3) أصول الكافي: ٦٠٣/٣.
(4) أصول الكافي / باب الرد إلى الكتاب والسنة: ٥٩/١.
(5) ابن حزم/ الفصل: ٢١٦/٢-٢١٧.
(6) انظر: الفرق بين الفرق ص: ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٤٦.
(7) المنتقى ص ١٨٩، منهاج السنة: ١٧٥/٢.

هذا ما جاء في بعض مصادر أهل السنة؛ ولكن الشيعة تروي عن أئمتها (أن كل شـيء مـردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف)[1]. وبهذا المعنى روايات أخر[2] عندهم. وهـو يفيد أن الشيعة لا تنكر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بل تعتمد عليها، وتجعلها مع كتاب الله الميـزان والحكم.

غير أن الدارس لنصوص الشيعة ورواياتها قد ينتهي إلى الحكم بأن الشيعة تقول بالسنة ظاهراً وتنكرهـا باطناً؛ إذ إن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهاً مجانفاً للسنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيـق، وفي الأسانيد، والمتون، ويتبين ذلك فيما يلي:

قول الإمام كقول الله ورسوله:

فالسنة عندهم هي: (كل ما يصدر عن المعصوم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ)[3]، ومن لا يعـرف طبيعـة مذهبهم لا يلمح مدى مجانبتهم للسنة في هذا القول؛ إذ إن المعصوم هو رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ولكن الشيعة تعطي صفة العصمة لآخرين غير رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتجعل كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله، وهم الأئمة الاثنا عشر، لا فرق عندهم في هذا بين هؤلاء الاثني عشر وبين من لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

فهم (ليسوا من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الروايـة؛ بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكـام الواقعية عند الله تعالى كما هي)[4].

ولا فرق في كلام هؤلاء الاثني عشر بين سن الطفولة، وسن النضج العقلي؛ إذ إنهم -في نظـرهم- لا يخطئون عمداً ولا سهواً ولا نسياناً طوال حياتهم -كما سيأتي في مسألة العصمة- ولهذا قال أحد شـيوخهم المعاصرين: (إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يـشترطوا إيـصال سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما هو الحال عند أهل السنة)[5]، ذلك أن الإمامة عنـدهم (اسـتمرار للنبوة)[6]، وأن الأئمة كالرسل (قولهم قول الله، وأمرهم أمر الله، وطاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معـصية الله،

---

(١) البهبودي/ صحيح الكافي: ١١/١.

(٢) انظر: أصول الكافي مع شرحه، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب ٤١٧/٢، وصحيح الكافي: ١١/١.

(٣) محمد تقي الحكيم/ الأصول العامة للفقه المقارن ص: ١٢٢.

(٤) المظفر/ أصول الفقه المقارن: ٥١/٣، وانظر: السالوس/ أثر الإمامة ص٢٧٤.

(٥) عبد الله فياض/ تاريخ الإمامية ص: ١٤٠.

(٦) محمد رضا المظفر/ عقائد الإمامية ص: ١٦٦.

وأنهم لم ينطقوا إلا عن الله تعالى وعن وحيه)[1].

وقد جاء في الكافي ما يعدونه حجة لهم في هذا المذهب وهو قول أبي عبد الله -كما يـزعم صـاحب الكافي -: (حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحديث رسول الله قول الله عز وجل)[2].

وذكر شارح الكافي أن هذا القول يدل على: (أن حديث كل واحد من الأئمة الظاهرين قول الله عـز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى)[3].

بل قال: (يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله رضي الله عنه أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى)[4]، وهذا صريح في جواز نسبة أقوال البشر إلى الله سبحانه. ثم ذكر أن بعض رواياتهم تدل على جواز ذلك بل أولويته[5]، كما جاء في الكافي عن أبي بصير قال: (قلت لـ ـأبي عبـد الله رضي الله عنه: الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك أو أسمعه عن أبيك أرويه عنك؟ قال: سواء، إلا أنك ترويه عن أبي أحب إليّ. وقال أبو عبد الله رضي الله عنه لـجميل: ما سمعت مني فاروه عن أبي)[6].

هذه الروايات صريحة في استساغتهم الكذب البواح الصراح حيث ينسبون مثلاً لأمير المـؤمنين علـي رضي الله عنه ما لم يقله، بل قاله بعض أحفاده ممن لم يشتهر عنه العلم، وحتى ما ينسب لمنتظره من أقوال يجوز نسبتها إلى أمير المؤمنين علي؛ بل النسبة إلى الأعلى أولى كما يدل عليه صريح الرواية السابقة، وقد أخذ مـن ذلك شارح الكافي أولوية نسبة أقوال الأئمة إلى الله عز وجل، وهذا في غاية الجرأة على الله عز وجل، فالسنة عندهم ليست سنة النبي فحسب؛ بل سنة الأئمة، وأقوال هؤلاء الأئمة كأقوال الله ورسوله، ولهذا اعترفوا بأن هذا مما ألحقته الشيعة بالسنة المطهرة، قالوا: (وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الاثني عشر مـن قول أو فعل أو تقرير بالسنة الشريفة)[7].

وهم يقولون بهذا القول من منطلقين خطيرين، وقاعدتين أساسيتين عندهم في هذه المسألة. وقد أشـار أحد شيوخهم المعاصرين إليهما حينما ذكر أن قول الإمام عندهم يجري مجرى قول النبي، من كونه حجة على

---

(١) ابن بابويه/ الاعتقادات ص: ١٠٦.

(٢) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ٥٣/١، وسائل الشيعة: ٥٨/١٨.

(٣) المازندراني/ شرح جامع على الكافي ٢٧٢/٢.

(٤) المازندراني/ شرح جامع على الكافي ٢٧٢/٢.

(٥) المازندراني/ شرح جامع على الكافي ٢٧٢/٢.

(٦) أصول الكافي مع شرح جامع: ٢٥٩/٢.

(٧) محمد تقي الحكيم/ سنة أهل البيت ص: ٩.

العباد واجب الاتباع، وأنهم لا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي.

فبين أن ذلك يتحقق لهم من طريقين: من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي، أو من طريق التلقي عن المعصوم قبله كما قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: (علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف باب من العلم ينفتح لي من كل باب ألف باب)[1]، فعلم الأئمة نوعان: علم حادث، وهذا يتحقق عن طريق الإلهـام وغيره، وعلم مستودع عندهم ورثوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، والكل يعتبر من السنة.

وفيما يلي توضيح لهذين الأصلين الخطيرين عند الشيعة:

الأصل الأول: علم الأئمة يتحقق عن طريق الإلهام والوحي:

علم الأئمة يتحقق -في نظرهم- عن طريق الإلهام، وحقيقته كما قال صاحب الكافي في روايتـه عـن أئمته: (النكت في القلوب)[2]، وفي لفظ آخر له: (فقذف في القلوب) وصرح أن ذلك هو الإلهام حيث قال: (وأما النكت في القلوب فإلهام)[3]، أي أن العلم ينقدح في قلب الإمام فيلهم القول الذي لا يتصور فيه الخطـأ لأن الإمام معصوم.

والإلهام ليس هو الوسيلة الوحيدة في هذا، كما حاول أن يلطف من الأمر ذلك الشيعي المعاصر الـذي نقلنا كلامه آنفاً، بل صرح صاحب الكافي في أن هناك طرقاً أخرى غيره، حيث ذكر في بعض رواياته أن من وجوه علوم الأئمة (النقر في الأسماع) من قبل الملك، وفرق بين هذا والإلهام حيث قال: (وأمـا النكـت في القلوب فإلهام، وأما النقر في الأسماع فأمر الملك)[4].

إذن هناك وسيلة أخرى غير الإلهام، وهو نقر في الأسماع بتحديث الملك[5]، وهو يسمع الـصوت ولا يرى الملك كما جاء في الروايات الأربع في باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث من أصول الكافي، وكلـها قالت: إن (الإمام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص)[6]. وذكر صاحب البحار (١٥) رواية في هـذا المعنى في باب عقده بعنوان: (باب أنهم محدثون مفهمون)[7].

ولكن كيف يعلم أنه كلام الملك وهو لا يراه؟ قال إمامهم: (إنه يعطى السكينة والوقار حتى يعلم أنـه

---

(١) محمد رضا المظفر/ أصول الفقه: ٥١/٣.
(٢) أصول الكافي: ٢٦٤/١.
(٣) أصول الكافي: ٢٦٤/١.
(٤) أصول الكافي: ٢٦٤/١.
(٥) المازندراني/ شرح جامع على الكافي: ٤٤/٦.
(٦) انظر: أصول الكافي: ١٧٦/١-١٧٧، وقد صحح هذه الروايات صاحب الشافي شرح الكافي: ٢٩/٣.
(٧) المجلسي: ٧٣/٢٦ وما بعدها.

كلام الملك)[1].

ثم بعد أبوابٍ عدة يعود صاحب الكافي ينقض ما قرره في الروايات السابقة، ويثبت تحقيق رؤية الإمـام للملك في روايات أربع في باب عقده بعنوان: (باب أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم، وتـأتيهم بالأخبار عليهم السلام)[2]، ثم ما تلبث أن تزيد هذه الروايات الأربع، لتصل إلى ست وعشرين روايـة عنـد صاحب بحار الأنوار ليجمعها في باب أكثر صراحة على التأكيد على رؤية الإمام للملك حيث جعل عنوانـه (باب أن الملائكة تأتيهم وتطأ فرشهم وأنهم يرونهم)[3].

وتتحدث رواية أخرى لهم عن أنواع الوحي للإمام فتذكر أن جعفراً قال: (إن منا لمن ينكت في أذنـه، وإن منا لمن يؤتى في منامه، وإن منا لمن يسمع صوت السلسلة تقع على الطشت (كذا)، وإن منا لمـن يأتيـه صورة أعظم من جبرائيل وميكائيل)[4].

وثمة روايات أخرى في البحار بهذا المعنى[5]. وكأنهم بهذا المقام أرفع من النبي الذي لا يأتيه إلا جبرائيل، وتأتي روايات تبين هذه الصورة التي أعظم من جبرائيل وميكائيل بأنها الروح[6] عندهم، وقد خصها صـاحب الكافي بباب مستقل بعنوان: (باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة)، وذكر فيها ست روايات[7]، منها: (عـن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عن قول الله تبارك وتعالى: ((وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ)) [الشورى:٥٢] قال: خلق من خلق الله عز وجل أعظم من جبرائيل وميكائيل كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده)[8].

ومعلوم أن الروح في هذه الآية المراد بها القرآن، كما يدل عليه لفظ الآية ((أَوْحَيْنَا)) وقـد سمـاه الله سبحانه روحاً لتوقف الحياة الحقيقية على الاهتداء به[9]. وكأن هذه الدعاوى حول الوحي للإمام قد غابـت عن مفيدهم (المتوفى سنة ٤١٣هـ) أو أنها صنعت فيما بعد؛ إذ رأينا المفيد يقرر الاتفاق والإجماع على (أنـه

---

(١) أصول الكافي: ٢٧١/١، بحار الأنوار: ٦٨/٢٦، الصفار/ بصائر الدرجات ص: ٩٣.
(٢) أصول الكافي: ٣٩٣/١-٣٩٤.
(٣) بحار الأنوار: ٣٥٥/٢٦ وما بعدها.
(٤) بحار الأنوار: ٣٥٨/٢٦، بصائر الدرجات ص: ٦٣.
(٥) انظر: بحار الأنوار: ٥٣/٢٦ وما بعدها، الروايات رقم: ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٣٠.
(٦) وقد ورد في معاني الأخبار لابن بابويه تفسير للروح بأنها - كما يقول إمامهم -: (عمود من نور بيننا وبـين الله عـز وجل). عيون الأخبار ص: ٣٥٤.
(٧) أصول الكافي: ٢٧٣/١-٢٧٤.
(٨) أصول الكافي: ٢٧٣/١.
(٩) شرح الطحاوية: ص ٤.

من يزعم أن أحداً بعد نبينا يوحى إليه فقد أخطأ وكفر..)[1]، أو يكون قولُه هذا تقية.

إذن الإمام يلهم، ويسمع صوت الملك، ويأتيه الملك في المنام واليقظة، وفي بيته ومجلسه، أو يرسل له ما هو أعظم من جبرائيل يخبره ويسدده، وليس ذلك نهاية الأمر، بل لدى الأئمة أرواح أخرى، ووسائل أخـرى؛ لديهم خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان، وروح الحياة، وروح القوة، وروح الشهوة.

ذكر ذلك صاحب الكافي في باب بعنوان: (باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام)[2]فذكر في ذلك ست روايات، بينما تطورت هذه المسألة عند صاحب البحار فبلغت رواياتها (٧٤) رواية[3].

وقد ركزت رواياتهم على روح القدس، فذكرت أن هذه الروح تنتقل إلى الأئمة بعد مـوت الأنبيـاء (فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله انتقل روح القدس إلى الإمام)[4](وبروح القدس) عرفوا ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى[5]، (وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو)[6]، وبروح القدس يستطيع أن يـرى الإمام (ما غاب عنه في أقطار الأرض وما في عنان السماء وبالجملة ما دون العرش إلى ما تحت الثرى)[7].

بل إن الأئمة تذهب إلى عرش الرحمن -كما يزعمون- كل جمعة لتطوف به فتأخذ من العلم ما شاءت.

قال أبو عبد الله: (إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله صلى الله عليه وآله العرش ووافى الأئمة علـيهم السلام معه ووافينا معهم، فلا ترد أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد، ولولا ذلك لأنفذنا)[8].

وجاءت روايات أخرى بهذا المعنى ذكرها الكليني في باب خصصه لهذه الدعوى بعنوان: (بـاب في أن الأئمة عليهم السلام يزدادون في ليلة الجمعة). وذكر فيه ثلاث روايات[9]، ثم جاء صاحب البحار فـذكر في

---

(١) أوائل المقالات: ص٣٩.
(٢) أصول الكافي: ٢٧١/١.
(٣) بحار الأنوار: ٤٧/٢٥-٩٩.
(٤) أصول الكافي: ٢٧٢/١.
(٥) أصول الكافي: ٢٧٢/١.
(٦) أصول الكافي: ٢٧٢/١، والزهو: الرجاء الباطل والكذب والاستخفاف (هامش الكافي: ٢٧٢/١).
(٧) الغفاري/ تعاليق على أصول الكافي: ٢٧٢/١ (الهامش).
(٨) أصول الكافي: ٢٥٤/١، بحار الأنوار: ٨٨/٢٦-٨٩، بصائر الدرجات: ص٣٦.
(٩) انظر: أصول الكافي: ٢٥٣/١.

هذا الموضوع (٣٧) رواية في باب عقده في هذا الشأن بعنوان: (باب أنهم يـزدادون وأرواحهـم تعـرج إلى السماء)[١].

بل جاء في البحار تسع عشرة رواية تذكر بأن الله تعالى ناجى علياً، وأن جبرائيل يملي عليه..[٢]. كمـا جاءت فيه سبع عشرة رواية تتحدث عن تحف الله تعالى وهداياه إلى علي[٣]. كما ذكر المجلـسي: (أن الله - بزعمهم- يرفع للإمام عموداً ينظر به إلى أعمال العباد) واستشهد لذلك بست عشرة رواية[٤].

كل هذه العلوم التي تتحقق لهم بهذه الوسائل يسمونها: (العلم الحادث)[٥]وتحققها موقوف على مـشيئة الأئمة، كما أكدت ذلك روايات صاحب الكافي التي جاءت في الباب الذي عقده بعنوان: (باب أن الأئمـة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يعلموا علموا)[٦]، وذكر فيه روايات ثلاثاً كلها تنطق بـ(أن الإمام إذا شـاء أن يعلم أعلم)[٧]، وفي لفظ آخر: (إذ أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك)[٨]. فالوحي للأئمة ليس بمشيئة الله وحده كما هو الحال مع الرسل عليهم السلام بل تابع لمشيئة الإمام!!

وهذا العلم الحادث الذي يحدث للأئمة متى شاؤوا فيجعل كلامهم مثل كلام الله ورسوله، ليس هو كل ما عند الأئمة، بل لديهم ما تسميه رواياتهم بالعلم الغابر، العلم المزبور[٩]، وهو ما أودع الأئمة من علوم ومن كتب وصحف، وهي الأساس الثاني لقولهم بأن كلام الإمام يجري مجرى كلام الله ورسوله، وهو ما سنبينه في المبحث التالي.

الأصل الثاني: خزن العلم وإيداع الشريعة عند الأئمة:

جاء في الكافي عن موسى بن جعفر قال -كما يزعمون-: (مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه: ماض وغابر وحادث، فأما الماضي فمفسر، وأما الغابر فمزبور، وأما الحادث فقذف في القلوب ونقر في الأسـماع، وهـو أفضل علمنا، ولا نبي بعد نبينا)[١٠]. وفي البحار وبصائر الدرجات ثلاث روايات بهذا اللفظ[١].

---

(١) انظر: بحار الأنوار: ٢٦/٨٦-٩٧.
(٢) بحار الأنوار: ٣٩/١٥١-١٥٧.
(٣) بحار الأنوار: ٣٩/١١٨-١٢٩.
(٤) بحار الأنوار: ٢٦/١٣٢-١٣٦.
(٥) انظر: أصول الكافي: ١/٢٦٤.
(٦) أصول الكافي: ١/٢٥٨.
(٧) أصول الكافي: ١/٢٥٨.
(٨) أصول الكافي: ١/٢٥٨.
(٩) انظر: باب جهات علوم الأئمة، من أصول الكافي: ١/٢٦٤.
(١٠) أصول الكافي: ١/٢٦٤.

العلم الحادث هو ما تقدم بيانه، وهو كما أشارت الرواية يعد من أفضل علومهم، لأنه كما يقول بعض شيوخهم: حصل لهم من الله بلا واسطة[٢]؛ أي من الله مباشرة بلا واسطة ملك من الملائكة، وهذا يشبه قول غلاة الصوفية مثل ابن عربي.

أما الماضي المفسر والغابر المزور فقد أوضح شارح الكافي معناهما بقوله: (يعني: الماضي الذي تعلق علمنا به وهو كل ما كان مفسراً لنا بالتفسير النبوي، والغابر المزبور الذي تعلق علمنا به هو كل ما يكون مزبـوراً مكتوباً عندنا بخط علي رضي الله عنه وإملاء الرسول وإملاء الملائكة مثل الجامعة وغيرها).

فبهذا يتبين أن العلم المستودع عند الأئمة نوعان: كتب ورثوها عن النبي، أو علم تلقوه مشافهة منـه صلى الله عليه وسلم. وفحوى هذا الاعتقاد الذي يعتبر من ضرورات مذهبهم وأركان دينهم أن رسـول الله صلى الله عليه وسلم بلغ جزءاً من الشريعة وكتم الباقي وأودعه الإمام علياً فأظهر علي منه جزءاً في حياتـه، وعند موته أودعه الحسن وهكذا كل إمام يظهر منه جزءاً حسب الحاجة ثم يعهد الباقي لمن يليه إلى أن صـار عند إمامهم المنتظر.

وقد مر بنا ما قاله شيخهم وآيتهم محمد بن حسين آل كاشف الغطا (ت١٣٧٦هـ) من أن الأحكـام في الإسلام قسمان: قسم أعلنه النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة، وقسم كتمه أودعه أوصياءه، كل وصـي يخرج منه ما يحتاجه الناس في وقته ثم يعهد به إلى من بعده، حتى زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد يـذكر حكماً عاماً ولا يذكر مخصصه أصلاً؛ بل يودعه عند وصيه إلى وقته[٣].

وقال شيخهم المعاصر بحر العلوم: (لما كان الكتاب العزيز متكفلاً بالقواعد العامـة دون الـدخول في تفصيلاتها، احتاجوا إلى سنة النبي.. والسنة لم يكمل بها التشريع!! لأن كثيراً من الحوادث المستجدة لم تكـن على عهده صلى الله عليه وسلم احتاج أن يدخر علمها عند أوصيائه ليؤدوها عنه في أوقاتها)[٤].

وقد جاء في رواية أخرى لهم قول إمامهم: (.. أما الغابر فالعلم بما يكون، وأما المزبور فالعلم بما كان) انظر: بحـار الأنـوار: ١٨/٢٦، المفيد/ الإرشاد ص ٢٥٧، الطبرسي/ الاحتجاج ص:٢٠٣، وهذا التفسير كأنه يشير إلى موضوع كل نـوع، فنوع يتعلق بالحوادث الماضية، وآخر يتعلق بالحوادث المستقبلة.

(١) بحار الأنوار: ٥٩/٢٦، بصائر الدرجات ص ٩٢.

(٢) المازندراني/ شرح جامع: ٤٤/٦.

(٣) انظر: أصل الشيعة: ص٧٧، وانظر ص ١٤٦ من هذه الرسالة.

(٤) بحر العلوم/ مصابيح الأصول: ص ٤، وأقوال شيوخهم في هذا المعنى كثيرة، فيقول مثلاً آيتهم العظمى شـهاب الـدين النجفي: (إن النبي صلى الله عليه وسلم ضاقت عليه الفرصة ولم يسعه المجال لتعليم جميع أحكام الدين.. وقد قدم الاشتغال بالحروب على التمحص (كذا) ببيان تفاصل الأحكام.. لاسيما مع عدم كفاية استعداد الناس في زمنه لتلقي جميـع مـا

هذه بعض الخطوط العامة لهذه العقيدة الخطيرة في مذهب الشيعة، أما شواهدها فإن المقام سيطول لـو عرضت لها كلها فكيف بتحليها ونقدها؟! فلنذكر على سبيل الإجمال.

فهم يزعمون أن الأئمة هو خزنة علم الله ووحيه، وقد عقد صاحب الكافي باباً لهذا بعنوان: (بـاب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه)[١]وضمن هذا الباب ست روايات في هذا المعنى، وباباً آخـر بعنوان: (أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم)[٢]، وفيه سبع روايـات، وبابـاً ثالثاً بعنوان: (أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام)[٣]. وفيه أربع روايات.

وهذا العلم المستودع نوعان -كما سبق- مفسر، ومزبور، أما المفسر فمما ذكروه فيه ما جاء في أصول الكافي: (باب أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين وأنه كان شريكه في العلـم)، وذكر فيه ثلاث روايات[٤]، وقريب من هذا ما جاء في البحار في باب بعنوان: (باب أنه صلوات الله عليه كان شريك النبي صلى الله عليه وآله في العلم دون النبوة، وأنه علم كل ما علم صلى الله عليه وآله وأنه أعلم مـن سائر الأنبياء عليهم السلام) وقد استشهد لذلك باثنتي عشرة رواية من رواياتهم[٥].

كما قدم المجلسي اثنتين وثمانين رواية تتحدث عن علم علي وأن النبي صلى الله عليه وسلم عمله ألـف باب من العلم.. في باب عقده لهذه الموضوع[٦]، قالت إحدى رواياته بأن النبي صلى الله عليه وسلم أسـر إلى علي ألف حديث لم تعلمه الأمة، وزعمت أن علياً أعلن ذلك للناس فقال: (أيها الناس! إن رسول الله صـلى

يحتاج إليه طول قرون) (النجفي/ تعليقاته على إحقاق الحق: ٢/٢٨-٢٨٩).

انظر: كيف يطعن في رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه قدم الاشتغال بالحروب على تبليغ شريعة الله، والله يقول: (يَا أَيُّهَـا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن ربكَ) فهل أعرض رسول الهدى عن أمر ربه؟! وهل أمثال هؤلاء من أتباع الرسول.. فضلاً عن أن يكونوا من أنصار أهل بيته؟! أليس إقرارهم لهذه العقيدة هو تكذيب لقول الله جل شأنه: (الْيَوْمَ أَكْمَلْـتُ لَكُـمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا) فالله سبحانه أكمل لنا الدين، وكل قول خلاف هـذا كفـر وضلال.. ولكن الدين لم يكمل ولن يكمل هو دين الشيعة الذي يزيد فيه شيوخهم على مر الدهور ولا يزال في نقـص واختلاف لأنه من وضع البشر.

(١) أصول الكافي: ١/١٩٢-١٩٣.

(٢) أصول الكافي: ١/٢٢٣-٢٢٦.

(٣) أصول الكافي: ١/٢٢٥-٢٥٦.

(٤) انظر: أصول الكافي: ١/٢٦٣.

(٥) بحار الأنوار: ٤٠/٢٠٨-٢١٢.

(٦) بحار الأنوار: ٤٠/١٢٧-٢٠٠.

الله عليه وسلم أسر إليّ ألف حديث، في كل حديث ألف باب، لكل باب ألف مفتاح)[١].

ومرة أخرى زعمت أن أبا عبد الله قال: (أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله إلى علي عليه السلام بألف باب كل باب يفتح ألف باب)[٢]ثم زعمت أن علياً قال: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله علمني ألف باب من الحلال والحرام، وما كان وما يكون إلى يوم القيامة، كل باب منها يفتح ألف باب فذلك ألف ألف باب، حتى علمت المنايا والبلايا، وفصل الخطاب)[٣]. كما قالت بأن رسول صلى الله عليه وسلم جلل علياً بثوبه -عند موته- وأنه حدثه بألف حديث كل حديث يفتح ألف باب[٤].

وهذا كله ليس بذاك العلم في نظر الأئمة بالقياس لما عندهم من علوم، فقد قال أبو بصير: (دخلت على أبي عبد الله فقلت له: إن الشيعة يتحدثون أن رسول الله صلى الله عليه وآله علم علياً باباً يفتح منه ألف باب، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا محمد، علم والله رسول الله صلى الله عليه وآله علياً ألف باب يفتح له من كل باب ألف باب: قلت له: هذا والله هو العلم. قال: إنه لعلم وليس بذاك)[٥].

وقد استمر رسول الله صلى الله عليه وسلم طيلة حياته -كما تزعم روايات الشيعة - يعلم علياً علوماً وأسراراً لا يطلع عليها أحد سواه، وقد وصلت مبالغات الشيعة في هذه الدعاوى إلى مرحلة لا يصدقها عقل.. حتى قالوا بأن علياً استمر في تلقي العلم من فم الرسول حتى بعد موته عليه الصلاة والسلام، وعقد المجلسي لهذا باباً بعنوان: (باب ما علمه الرسول صلى الله عليه وآله عند وفاته وبعده.)[٦].

وقالت الرواية الأولى في هذا الباب إن علياً قال: (أوصاني النبي صلى الله عليه وآله فقال: إذا أنا مت فغسلني بست قرب من بئر غرس[٧]، فإذا فرغت من غسلي فأدرجني في أكفاني، ثم ضع فاك على فمي، قال: ففعلت وأنبأني بما هو كائن إلى يوم القيامة)[٨]. وقالت الرواية الثانية بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال -كما يفترون-: «يا علي! إذا أنا مت فاغسلني وكفني ثم أقعدني وسائلني واكتب»[٩].

---

(١) بحار الأنوار: ١٢٧/٤٠، ابن بابويه/ الخصال: ١٧٤/٢.

(٢) بحار الأنوار: ١٢٩/٤٠، الخصال: ١٧٥/٢-١٧٦.

(٣) بحار الأنوار: ١٣٠/٤٠، الخصال:١٧٥/٢، بصائر الدرجات ص٨٧.

(٤) بحار الأنوار: ٢١٥/٤٠، بصائر الدرجات ص: ٨٩-٩٠.

(٥) وهي رواية طويلة تتحدث عن العلوم الوهمية التي عند الأئمة. انظرها في أصول الكافي: ٢٣٨/١ وما بعدها، وانظر: بحار الأنوار: ١٣٠/٤٠، الخصال: ١٧٦/٢-١٧٧.

(٦) بحار الأنوار: ٢١٣/٤٠-٢١٨.

(٧) بئر غرس: بئر بالمدينة. (انظر: معجم البلدان: ١٩٣/٤، معجم ما استعجم: ٩٩٤/٢، المراصد: ٩٨٨/٢).

(٨) بحار الأنوار: ٢١٣/٤٠، بصائر الدرجات: ص٨٠.

(٩) بحار الأنوار: ٢١٣/٤٠، بصائر الدرجات: ص٨٠.

ومضت بقية الروايات على هذا النسق المظلم، حتى قالوا بأن علياً كان إذا أخبر بشيء قال: (هذا مما أخبرني به النبي صلى الله عليه وآله بعد موته)[1]. وهكذا يخربون بيوتهم بأيديهم، ويكشفون كذبهم بأنفسهم عبر مبالغتهم التي لا تكاد تنتهي، وهذا جزء من رواياتهم عن العلم الذي خصه النبي صلى الله عليه وسلم لعلي وأورثه الأئمة من بعده.

ولم يكتف الخيال الشيعي بهذا؛ بل زعم أن عند الائمة العلم المزبور، أو الكتب التي ورثوها عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد جاء على ذكر بعضها صاحب الكافي في باب عقده بعنوان (باب فيه ذكر الصحيفة، والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام)[2]، وفي باب آخر بعنوان: (ما أعطى الأئمة عليهم السلام من اسم الله الأعظم)[3]، وفي باب ثالث بعنوان: (باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السلام)[4].

أما شيخهم المجلسي فقد أكثر من الروايات في هذا الباب، وجمع ما في معظم كتب شيوخهم المعتمدة عندهم، وسجل ذلك في بحاره في أبواب متعددة تضمنت روايات يصعب حصرها، مثل: (باب جهات علومهم عليهم السلام وما عندهم من الكتب..)، وقد بلغت أخبار هذا الباب (١٤٩) خبراً انتخبها كعادته من مجموعة من كتبهم المعتمدة لديهم[5]، وباب (في أن عندهم كتباً فيها أسماء الملوك الذين يملكون في الأرض)[6]، وباب (في أن عندهم صلوات الله عليهم كتب الأنبياء عليهم السلام يقرءونها على اختلاف لغاتها)[7]، وباب (أن عندهم جميع علوم الملائكة والأنبياء وأنهم أعطوا ما أعطاه الله الأنبياء عليهم السلام، وأن كل إمام يعلم جميع علم الإمام الذي قبله ولا تبقى الأرض بغير عالم)[8]، وباب (أنهم عليهم السلام.. عندهم كتاب فيه أسماء أهل الجنة وأسماء شيعتهم وأعدائهم)[9].

وتحدثت روايات هذه الأبواب عما ورثه الأئمة من صحف وغيرها، أو عن المصادر الوهمية التي تزعم الرافضة عند أئمتهم الاثني عشر والتي فيها -كما يزعمون- كل ما يحتاجه الناس، ولو ذهبنا نعرض ونفصل ما

---

(١) بحار الأنوار: ٢١٥/٤٠، الخرائج والجرائح: ص١٣٢.
(٢) أصول الكافي: ٢٣٨/١-٢٤٢.
(٣) أصول الكافي: ٢٣٠/١.
(٤) أصول الكافي: ٢٣١/١-٢٣٢.
(٥) بحار الأنوار: ١٨/٢٦-٦٦.
(٦) بحار الأنوار: ١٥٥/٢٦-١٥٦ (وفيه ٧ روايات).
(٧) بحار الأنوار: ١٨٠/٢٦-١٨٩ (وفيه ٢٧ رواية).
(٨) بحار الأنوار: ١٥٩/٢٦-١٧٩ (وفيه ٦٣رواية).
(٩) بحار الأنوار: ١١٧/٢٦-١٣٢ (وفيه ٤٠ رواية).

احتوته هذه الأبواب، ونحلل معلوماتها، ونبين ضروب تناقضاتها وأوهامها لكان بذاته بحثاً مـستقلاً؛ ولكـن نكتفي بالإشارة والمثال.

لقد كان مما تضمنته هذه الأبواب روايات عديدة عن صحيفة تسمى الجامعة أو الصحيفة، وصـفوها بأنها (سبعون ذراعاً بخط علي عليه السلام، وإملاء رسول الله صلى الله عليهما وعلى أولادهما -كذا- فيها من كل حلال وحرام)[١]، وليس من قضية إلا هي فيها حتى أرش الخدش[٢]، وتكرر ذكر هذه المعلومات وما في معناها في روايات كثيرة[٣].

ومن العجب أن أئمتهم يعدون أتباعهم بأنهم سيحكمون بما في هذه الصحيفة لو تمكنوا من الحكم حيث قالوا: (لو ولينا الناس لحكمنا بما أنزل الله لم نعد ما في هذه الصحيفة)[٤].

أما القرآن فليس له ذكر، كما يخبرون بأنها هي دستورهم الذي يتبعون، حيث قالوا: (.. فنحن نتبع ما فيها ولا نعدوها)[٥]. وزعم أبو بصير (أحد رواتهم) بأنه رآها عند أبي جعفر[٦]، كما زعم زرارة أنه استمع إلى نص من نصوصها يقول: (إن ما يحدث به المرسلون كصوت السلسلة أو كمناجاة الرجل صاحبه)[٧].

كما نقلت رواياتهم أخباراً عن كتاب يسمونه كتاب علي، ووصفوا شكله بأنه (مثل فخـذ الرجـل مطوى)[٨]وأنه (خط علي بيده وإملاء رسول الله)[٩]، ولم ينقلوا لنا من نصوصه وأحكامه إلا هذا الحكم الجائر الذي يقول: (إن النساء ليس لهن من عقار الرجل إذا هو توفي عنها شيء، هذا والله خط علي بيـده وإمـلاء رسول الله)[١٠]، وهم يأخذون بهذا النص من ذلك الكتاب الموهوم، ويعرضون عن نصوص القرآن العامة والتي لم تفرق بين العقار وغيره. ثم إن هذا يناقض ما يدعونه بأن لـفاطمة نصيباً في فدك[١١].

---

(١) أصول الكافي: ٢٣٩/١، بحار الأنوار: ٢٢/٢٦.

(٢) أصول الكافي: ٢٣٩/١، بحار الأنوار: ٢٢/٢٦.

(٣) انظر: بحار الأنوار: ٢٢/٢٦ وما بعدها، الروايات التالية: رقـم ١١، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٦١، ٦٥، ٧٨، ٨٠، ٩٠ وغيرها.

(٤) بحار الأنوار: ٢٢/٢٦-٢٣، بصائر الدرجات: ص٣٩.

(٥) بحار الأنوار: ٢٢/٢٦-٢٣، بصائر الدرجات: ص٣٩.

(٦) بحار الأنوار: ٢٣/٢٦، بصائر الدرجات: ص٣٩.

(٧) بحار الأنوار: ٢٤/٢٦، بصائر الدرجات: ص ٣٩-٤٠.

(٨) بحار الأنوار: ٥١/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤٥.

(٩) بحار الأنوار: ٥١/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤٥.

(١٠) بحار الأنوار: ٥١/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤٥.

(١١) وحاولوا التخلص من ذلك بزعمهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خصها بذلك في حياته. (انظر: مقتبس الأثـر: ١٧٩/٢٣).

ويبدو من خلال رواياتهم أن هذا الكتاب لا يظهر له صوت إلا في جو من الإلحاد والزندقة؛ إذ أنه مـا إن قتل المغيرة[1] والذي تعترف كتب الرافضة بغلوه حتى زاد حرصهم على إخفاء الكتاب، فقد قال جعفرهم حينما نقل له نص في ولاية علي: (... هذا مكتوب عندي في كتاب علي، ولكن دفعته أمس حين كان هـذا الخوف وهو حين صلب المغيرة)[2].

كما تتحدث رواياتهم عن صحيفة فيها تسع عشرة صحيفة قد حباها أو خباها[3] رسول الله صلى الله عليه وآله عند الأئمة[4]، ولا تفصح عن شيء أكثر من هذا.

وتذكر أخبارهم بأنه: (في ذؤابة سيف علي صحيفة صغيرة، وأن علياً عليه السلام دعا إليـه الحـسن فدفعها إليه، ودفع إليه سكيناً وقال له: افتحها، فلم يستطيع أن يفتحها ففتحها له، ثم قال له: اقرأ، فقرأ الحسن عليه السلام الألف والباء والسين واللام وحرفاً بعد حرف، ثم طواها فدفعها إلى الحسين عليه السلام فلم يقدر أن يفتحها، ففتحها له ثم قال له: اقرأ يا بُني، فقرأها كما قرأ الحسن عليه السلام، ثم طواها فدفعها إلى ابـن الحنفية فلم يقدر على أن يفتحها ففتحها له فقال له: اقرأ، فلم يستخرج منها شيئاً، فأخذها وطواها ثم علقها بذؤابة السيف)[5].

وقد سئل أبو عبد الله عما في هذه الصحفية فقال: (هي الأحرف التي يفتح كل حرف ألف بـاب)[6]. وقال أبو عبد الله عليه السلام: (فما خرج منها إلا حرفان الساعة)[7]. ولم يفصح هذا النص عن معاني هـذه الحروف المبهمة، والتي يفتح بها آلاف من الأبواب المغلقة -كما يزعمون- ولماذا لم يستفد منها الأئمة، وهـم في أخبار الشيعة تتناوبهم المحن، ويعيشون في ظل الخوف والتقية، حتى ظل آخرهم قابعاً في سـردابه -فيمـا يزعمون- يمنعه الخوف من أعدائه كل هذه القرون المتطاولة؟!

وقد أشار شيخ الإسلام إلى ما يشبه هذه الدعوى حيث أشار إلى لون من استكشاف المستقبل بواسطة (حساب الجمل من حروف المعجم) وأشار إلى أن هذا مما ورث عن اليهود، وأن طائفة حاولت به اسـتخرج

---

(١) المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي، أحد الزنادقة، تقدم التعريف به ص: (١٦٨).

(٢) بحار الأنوار: ٥٢/٢٦-٥٣، بصائر الدرجات: ص ٤٥، وانظر الحديث عن كتاب علي المزعـوم في: البحـار: ٣٤/٢٦ رقم: ٥٤، ٥٥، ٥٩.

(٣) على اختلاف نسخهم ما بين اللفظين.

(٤) بحار الأنوار: ٢٤/٢٦، بصائر الدرجات: ص٣٩.

(٥) بحار الأنوار: ٥٦/٢٦، بصائر الدرجات: ص٨٩، المفيد/ الاختصاص ص٢٨٤.

(٦) بحار الأنوار: ٥٦/٢٦، بصائر الدرجات: ص٨٩، المفيد/ الاختصاص ص٢٨٤.

(٧) بحار الأنوار: ٥٦/٢٦، بصائر الدرجات: ص٨٩، المفيد/ الاختصاص ص٢٨٤.

مدة بقاء هذه الأمة[1].. فقد تكون تلك الدعوى السابقة كشبيهتها هذه ذات أصل يهودي.. وهـي علـى العموم ضرب من الهوس والجنون، أو لون من الكيد للأمة وإلهائها عن مهمتها في هذه الحيـاة، ونـوع مـن التلبيس على عوام الشيعة وخداعها، وإغراقها في جو من الطلاسم والألغاز لا تبصر من خلاله طريقهـا، ولا تهتدي بسبب ظلماته إلى الصراط المستقيم.

ومزاعمهم في هذا الباب لا تكاد تنتهي.

فقد افتروا بأن علياً قال: (إن عندي صحفاً كثيرة.. وإن فيها لصحيفة يقال لها العبيطة، وما ورد عـن العرب أشد عليهم منها، وإن فيها لستين قبيلة من العرب مبهرجة[2] ما لها في دين الله من نصيب)[3].

ولعل القارئ يلاحظ من خلال قراءة هذا النص وأمثاله هوية واضع هذه النصوص.. وأنهم صنف مـن الشعوبية الذين يكنون كل حقد وكراهية للعرب، لا لمجرد جنسيتهم؛ ولكن للدين الذي يحملونه ويـسعون في نشره، وأن هذا الصنف استغل التشيع ليحقق من خلاله كيده وعدوانه ضد الأمة ودينها.. ولقد انطلت الخدعة على طوائف الشيعة فأوسعوا مصادرهم لأخبار هذا الصنف الحاقد، أو تعمدوا ذلك، والضحية هـم الأتبـاع الجهلة الذين ينخدعون بهذه الأساطير، لأنها منسوبة لآل البيت، ولم يعلموا أن وراء الأكمة ما وراءها.

ومن الكتب التي عند أئمتهم -كما يزعمون- كتاب يسمى: ديوان الشيعة أو الناموس أو السمط على اختلاف رواياتهم في تسميته، قد سُجل فيه الشيعة بأسمائهم وأسماء آبائهم، وكان أتباع الأئمة -كمـا تـزعم روايات الشيعة - يذهبون إلى الأئمة ليقفوا على أسمائهم في هذا الديوان؛ لأن وجود الاسم فيه هـو برهـان النجاة[4].

فمثلاً هذه امرأة تدعى حبابة الوالبية -كما تقول روايتهم- جاءت لـأبي عبد الله وقالت لـه: (إن لي ابن أخ وهو يعرف فضلكم، وإني أحب أن تعلمني أمن شيعتكم؟ قال: وما اسمه؟ قالت: فلان ابن فلان، قالت: فقال: يا فلانة، هاتي الناموس، فجاءت بصحيفة تحملها كبيرة فنشرها ثم نظر فيها فقال: نعم هو ذا اسمه واسم أبيه ها هنا)[5].

ومن ليس له اسم في هذا الديوان فليس عندهم من أهل الإسلام؛ لأن إمامهم قال: (إن شيعتنا مكتوبون

---

(1) فتاوى شيخ الإسلام: ٨٢/٤ (جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم).

(2) في القاموس: المبهرج: الباطل الرديء.. والمبهرج من المياه: المهمل الذي لا يمنع عنه، ومن الدماء: المهـدر (القـاموس: ١٨٠/١).

(3) بحار الأنوار: ٣٧/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤١.

(4) انظر رواياتهم في هذا في: بحار الأنوار: ١١٧/٢٦-١٣٢.

(5) بحار الأنوار: ١٢١/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤٦.

بأسمائهم وأسماء آبائهم.. ليس على ملة الإسلام غيرنا وغيرهم)[1]. وأحياناً يقولون في رواياتهم بـأنهم ورثـوا ذلك من الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه دُفع إليه -حينما أسري به- صحيفتان: صحيفة فيهـا أصـحاب اليمين، وأخرى فيها أصحاب الشمال، وفيهما أسماء أهل الجنة، وأسماء أهل النار، وقد دفعهما الرسول -كما يزعمون- إلى علي، وتوارثها الأئمة من علي، وهما اليوم عند منتظرهم[2].

كما أن لدى الأئمة كتاباً يقولون عنه بأنه: وصية الحسين وفيها ما يحتاج الناس[3] أو (ما يحتاج إليه ولد آدم منذ كانت الدنيا إلى أن تفنى)[4].

كما أن لدى الأئمة الجفر الأبيض[5] وفيه كما تقول رواياتهم: (زبور داود، وتوراة موسـى، وإنجيـل عيسى، وصحف إبراهيم، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، وفيه ما يتحاج الناس؛ حتى إن فيـه الجلـدة، ونصف الجلدة، وثلث الجلدة، وربع الجلدة، وأرش الخدش)[6].

النقد:

هذا، ونكتفي بهذا القدر من المصادر الوهمية التي تزعمها الرافضة، والتي يغني في بيان فـسادها مجـرد عرضها وتصورها.. والتي لو كان شيء منها موجوداً لتغير وجه التاريخ، ولما عجز الأئمة -حـسب منطـق الروافض - عن الوصول إلى سدة الحكم، ولما عصفت بهم المحن، ومات كل واحد منهم مقتولاً أو مسموماً -

---

(1) بحار الأنوار: ١٢٣/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤٧.

(2) انظر: بحار الأنوار: ١٢٤/٢٦-١٢٥، بصائر الدرجات: ص٥٢، وإذا لاحظنا أنهم يزعمون بأن لكبار شـيوخهم صـلة بالمنتظر المزعمون، وهذا المنتظر عنده كل هذه العلوم، والتي منها سجل أسماء أهل الجنة وأهل النار، فلا يستبعد ما يقـال بأن بعض آياتهم في دولتهم الحاضرة يصدرون صكوك الغفران والحرمان، ويغررون بأولئك المغفلين ويزجون بهم في أتون الحرب تحت تأثير هذه الأماني والوعود الكاذبة.

(3) بحار الأنوار: ٥٤/٢٦، بصائر الدرجات: ص٥٤.

(4) أصول الكافي: ٣٠٤/١.

(5) الجفر: تقول رواياتهم في تفسيره بأنه: (وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل) (أصول الكافي ٢٣٩/١) ومرة تنعته بأنه: (جلد ثور ملئ علماً) (المصدر السابق: ٢٤١/١). وهل المـسلمون بحاجـة في دينهم إلى غير شريعة القرآن؟! لقد أكمل الله سبحانه لنا الدين، وختم بكتابه الكتاب، ونسخ بالإسلام الأديـان كلـها (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ)[آل عمران:٨٥].

وتأتي روايات أخرى عندهم تجعل من هذه الجفر ألواناً؛ لكل لون مضمون يتناسب مع لونه، ونكهة توافق شكله، فنهاك الجفر الأبيض، وهناك الجفر الأحمر، والذي يحمل الموت الأحمر والذي سيبعث به منتظرها، وتتوعد الرافضة بهذا الجفر الصالحين من سلف هذه الأمة وخلفها، لأنه يحكي أسطورة الانتقام الموعودة، انظر في الجفر الأحمـر: أصـول الكـافي ٢٤٠/١، وراجع: فصل المهدية والغيبة.

(6) بحار الأنوار: ٣٧/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤١.

كما يزعمون- ولما غاب غائبهم في سردابه، وظل مختفياً قابعًا في مكمنه خوف القتل!! وهذه المزاعم الخطيرة التي دونها الروافض في المعتمد من كتبهم تحمل أمورًا خطيرة:

تحمل دعوى استمرار الوحي الإلهي، وهو باطل.. قامت الأدلة النقلية والعقلية على بطلانـه، وأجمـع المسلمون على أن الوحي قد انقطع منذ مات النبي صلى الله عليه وسلم، والوحي لا يكون إلا لنبي، وقد قـال الله سبحانه: ((ما كَانَ مُحَمد أَبَا أَحَدٍ من رجَالِكُمْ وَلَكِن رسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النبِيينَ)) [الأحزاب:٤٠] وقـد جاء في نهج البلاغة عن علي قال في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أرسله على حين فترة من الرسل.. فقفّى به الرسل، وختم به الوحي)[١].

فهذا قد يدل على أن هذه الدعاوي التي مضى عرضها من صنيع شيوخ الشيعة المتأخرين، وقد لوحظ - كما سلف- أن مفيدهم (ت٤١٣هـ) يكفر من يذهب إلى القول بنسبة الوحي لغير الأنبياء.

ثم هي تدعي أن الدين لم يكمل وهي مخالفة صريحة لقول الله سبحانه: ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ..)) [المائدة:٣] كما تزعم بأن رسول الهدى صلى الله عليه وسلم لم يبلغ جميع ماأنزل إليه، وأنه لم يمتثل أمر ربه في قوله: ((يَا أَيهَا الرسُولُ بَلغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن ربكَ وَإِن لمْ تَفعَلْ فَمَا بَلغْتَ رِسَالَتَهُ)) [المائدة:٦٧] وهذا إزراء بحق رسول الله، ولهذا وجد من فرق الشيعة من يقع في رسول الله[٢].

وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم البلاغ المبين، وبين الدين، وأقام الحجة على العالمين، وأعلن ذلك بين المسلمين، ولم يسر لأحد بشيء من الشريعة ويستكتمه إياه، قال تعالى: ((لَتبيِّنُنهُ لِلنـاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَـهُ)) [آل عمران:١٨٧] فهو بيان للناس وليس لفئة معينة من أهل البيت، وقال تعالى ((إِن الذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنا مِـنَ الْبَينَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَينَاهُ لِلناسِ فِي الْكِتَابِ أُولَـئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ * إِلا الـذِينَ تَـابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَينُواْ)) [البقرة:١٥٩-١٦٠]، وقال: ((وَمَا أَنزَلْنا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلا لِتُبَينَ لَهُمُ الذِي اخْتَلَفُواْ فِيـهِ)) [النحل:٦٤].

(فالدين قد تم وكمل لا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل)[٣]لا من إمام مزعوم، ولا من غائب موهوم.

وقد ودعَ المصطفى الدنيا بعد أن بلغ الدين كله، وبين جميعه كما أمره ربه، وأعلم بذلك المسلمين أجمع (فلا سر في الدين عند أحد)[٤].

---

(١) نهج البلاغة: ص١٩١.

(٢) وهي طائفة العلبائية، سيأتي التعريف بها ص (٦١٩).

(٣) ابن حزم/ المحلى: ٢٦/١.

(٤) ابن حزم/ المحلي: ١٥/١.

قال صلى الله عليه وسلم: «تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[1].

قال أبو الدرداء رضي الله عنه: (صدق الله ورسوله فقد تركنا على مثل البيضاء)[2].

وقال أبو ذر رضي الله عنه: (لقد تركنا محمد صلى الله عليه وسلم وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً)[3]. وقال عمر رضي الله عنه: (قام فينا رسول الله مقاماً فأخبرنا عن بدء الخلق؛ حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم؛ حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه)[4].

وقال الإمام الشافعي: (فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها)[5]، بل قال جعفر الصادق -كما تنقل كتب الشيعة نفسها-: (إن الله تعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء، حتى والله ما ترك الله شيئاً يحتاج إليه العباد حتى لا يستطيع عبد يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن؟ إلا وقد أنزل الله فيه)[6]، فكل ما تنسبه الشيعة بعد هذا كذب.

والرافضة ليست على شيء في مخالفتها في هذا الأصل العظيم الذي (هو أصل أصول العلم والإيمان، وكل من كان أعظم اعتصاماً بهذا الأصل كان أولى بالحق علماً وعملاً)[7].

وأين هذه المصادر اليوم؟ وماذا ينتظر منتظرهم حتى يخرج بها إلى الناس؟ وهل الناس بحاجة إليها في دينهم؟ فإن كان الناس بحاجة فلم تبقى الأمة منذ اختفاء الإمام المزعوم منذ أكثر من أحد عشر قرناً بعيدة عن مصدر هدايتها؟ وما ذنب كل هذه الأجيال المتعاقبة لتحرم من هذه الفيوضات والكنوز؟!

وإن لم تكن الأمة في حاجة إليها فلم كل هذه الدعاوى، ولم يصرف هؤلاء الشيعة عن مصدر هدايتهم وهو كتاب الله وسنة نبيه؟!

إن الحق الذي لا ريب فيه أن الله أكمل لنا ديننا ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ..)) [المائدة:٣] وكل دعوى بعد ذلك فهي باطل من القول وزور.

---

(١) هذا جزء من حديث رواه ابن ماجة في سننه، المقدمة، باب اتباع الخلفاء الراشدين: ١٦/١، وأحمد في مسنده: ١٢٦/٤، والحاكم في مستدركه: ٩٦/١، وابن أبي عاصم في كتاب السنة باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: (تركتكم على مثل البيضاء)، وروى عدة روايات في هذا المعنى صحح الألباني معظمها.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة ٢٦/١.

(٣) روى هذا الأثر الإمام أحمد في مسنده ١٥٣/٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ) جـ٧٣/٤.

(٥) الرسالة: ص٢٠.

(٦) أصول الكافي: ٥٩/١.

(٧) معارج الوصول: ص٢، وانظر: موافقة صحيح المنقول: ١٣/١.

وكل هذه الدعاوى أرادت منها هذه الزمرة إثبات ما تزعمه في الأئمة.. فزادت وغلـت في ذلـك.. فانكشف بذلك أمرها.. والشيء إذا تجاوز حده انقلب إلى ضده.

ولو كان عند علي مثل هذه العلوم لأخرجها للناس أيام خلافته، ولرواها عنه أئمة أهل السنة ولم يختص بها شرذمة من الرافضة.

بل إن هذه الدعاوى وجد لها أصل في عهد أمير المؤمنين وتولى كبرها بعض العناصر السبئية، كما جاء في رسالة الإرجاء للحسن بن محمد بن الحنفية -كما سلف- وقد نفى أمير المؤمنين علي هذه المـزاعم نفيـاً قاطعاً، وأعلن ذلك للمسلمين، ونفى أن يكون عندهم شيء أسره الرسول لهم واختصوا به دون المـسلمين.. وأقسم على ذلك قسماً مؤكداً، وكأنه رضي الله عنه خشي أن يأتي من يقول بأن هذا الإنكار تقية، فأقـسم على نفي ذلك ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيى عن بينة، وهذا من فراسة الرعيل الأول ببركة صـحبة النبي والتلقي عنه والجهاد معه، وقد جاء الحديث عن علي في نفـي تلـك المـزاعم في الـصحاح والـسنن والمسانيد[1].

وقد وقفت على هذا النص في بعض كتب الشيعة، فقد جاء في تفسير الصافي: (أنه عليه السلام سـئل هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء من الوحي سوى القرآن؟ قال: (لا. والـذي فلـق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى العبد فهماً في كتابه))[2].

ثم تطورت هذه المزاعم وكثرت في عصر جعفر الصادق وأبيه رحمهما الله، وكان لكل اتجـاه شـيعي نصيبه من هذه المزاعم، ولكن الإثني عشرية استوعبت كل ما عند هذه الفرق وزادت عليها على مر الـسنين، وقد أشار شيخ السلام ابن تيمية إلى هذا الاتجاه عند الشيعة في نسبة هذه الأوهام كـالجفر ونحوه لبعض أهل البيت، ولم يحدد فرقة الإثني عشرية بذاتها إلا أنه نسب القول بأن علياً أعطي علماً باطناً مخالفاً للظاهر نـسب ذلك إلى القرامطة الباطنية[3]، كما نسب القول بأن علياً يعلم المستقبلات إلى الغلاة من الـشيعة[4]، ويـرى الشيخ أبو زهرة (بأن الخطابية هم أول من تكلم بـالجفر، واستنبط ذلك من كلام للمقريزي)[5].

وأضيف بأنه جاء في كتب الشيعة أيضاً ما يوافق ذلك وهو: أن أبا الخطاب هو الذي نسب علم الغيب إلى جعفر الصادق، وأن جعفراً كذبه في ذلك وتبرأ منه، وقدم من حياته أمثلة لجهله بما غاب عنه، وإن كـان من أقرب الأشياء إليه شأنه في ذلك شأن سائر البشر، وسيأتي نص كلامه.

---

(١) وقد مر تخريجه ص: (٧٩).

(٢) تفسير الصافي: ١٩/١.

(٣) منهاج السنة: ١٧٩/٤.

(٤) منهاج السنة: ١٧٩/٤.

(٥) الإمام الصادق: ص١٢٦.

وهذه الدعاوى ينفيها واقع الأئمة، فقد تلقوا العلم كغيرهم من بني البشر، ومن يراجع تراجمهم يجد هذا واضحاً جلياً[1].

وقد أقرت الشيعة في أوثق كتاب عندها في علم الرجال وهو رجال الكشي أقرت بأن محمد بن علي بن الحسين يروي عن جابر بن عبد الله، واعتذرت عن ذلك باعتذار غريب، حيث قالت: (إنه يروي عنه ليصدقه الناس)[2]. وهذا الاعتذار لا يقبل بالنظر إلى دعاوى الشيعة في أئمتها، وأن عندهم من المعجزات والعلوم والكتب ما يجعلهم يستولون على العقول والقلوب، كما أنهم من سلالة الرسول فكيف لا يصدقهم الناس حينئذ؟!

ولو كان لأمير المؤمنين بعض ما يدعون لدبر الأمر في خلافته على غير ما دبر، ولقد ندم على أشياء مما فعلها[3]، والشيعة يذكرون أن مسيرة الحسين إلى أهل الكوفة، وخذلانهم له، وقتله كانت سبب ردة الناس إلا ثلاثة[4]، ولو كان يعلم المستقبل وأنهم سيرتدون ما سار إليهم أو سار إلى غيرهم.

وقد تبرأ جعفر من ذلك الغلو ومن الغلاة وروت ذلك كتب الشيعة نفسها، فقد نفى ما نسبه إليه أبو الخطاب من العلم بالغيب، وأقسم على ذلك يميناً مؤكداً، وقدم من واقع حياته مثالاً عملياً على ذلك فقال: (.. لقد قاسمت مع عبد الله بن الحسن حائطاً بيني وبينه فأصابه السهل والشرب، وأصابني الجبل)[5]. وقال: (يا عجباً! لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني؛ فما عملت في أي بيوت الدار هي)[6]. ولقد كان واقع حياتهم العملية -كما قلت- يكشف كل هذه الدعاوى حيث كانوا كسائر البشر يسهون، ويخطئون.

وقد اخترع مهندسو التشيع عقيدتين للخروج من هذا هما عقيدة التقية، والبداء، فإذا أجاب الإمام

---

(١) فقد أخذ مثلاً علي بن الحسين العلم عن جابر وأنس (منهاج السنة: ١٥٣/٢)، وأخذ عن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة وصفية، وأخذ عن ابن عباس والمسور بن مخرمة، وأبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم، ومروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وغيرهم من علماء أهل المدينة. (منهاج السنة: ١٤٤/٤)، وكان الحسن رضي الله عنه يأخذ عن أبيه وعن غيره حتى أخذ عن التابعين، وهذا من علمه ودينه رضي الله عنه (نفس الموضع من المصدر السابق) وهكذا سائر علماء أهل البيت.

(٢) رجال الكشي: ص٢٨.

(٣) منهاج السنة: ١٨٠/٤.

(٤) أصول الكافي: ٢٨٠/٢، رجال الكشي: ص١٢٣.

(٥) رجال الكشي: ص١٨٨-١٨٩ط: إيران، بحار الأنوار: ٣٢٢/٢٥.

(٦) أصول الكافي: ٢٥٧/١.

بخلاف الصواب قالوا: تقية، وإذا أخبر بأمر ووقع خلافة قالوا: قد بدا الله سبحانه[1].

وقد يقال بأن هذه الدعاوى مجرد حكايات لا رصيد لها من الواقع وقد حفظتها كتب الـشيعة ليبقـى عارها عليها إلى الأبد، وليس لها أثر في واقع الحياة؛ لأنه لا وجود للأئمة.. وأقول: إن هذه الأساطير المكشوفة لها آثارها الخطيرة على نفسية وعقلية أولئك الأتباع الأغرار، وقد تؤدي بمن يؤمن بها ويعطي لعقلـه فرصـة التأمل والتفكر فيها إلى متاهات الإلحاد، كما أن هذا الغلو قد تحول إلى واقع عملي واضح وهو الغلو في قبور الأئمة كما سلف.

وجانب ثالث وهو: أن في عقيدة هؤلاء -كما سيأتي في الإمامة- أن آياتهم ومراجعهم لهم حق النيابـة عن الغائب وتمثيله بين الناس، وأنهم على صلة بهذا الغائب، وقد يظهر لبضعهم كما يزعمون.

إذن هذه الدعاوى عادت بشكل واقعي، وارتدت بصورة خطيرة متمثلة في المرجع الشيعي، وهذا مـا سنفصله في مبحث حكايات الرقاع:

حكايات الرقاع:

مات الحسن العسكري (سنة٢٦٠هـ) والذي تزعم الشيعة أنه إمامها الحادي عشر (ولم يعـرف لـه خلف ولم ير له ولد ظاهر)[2]، كما تعترف كتب الشيعة، وقال ثقات المؤرخين بأنه مات عقيماً[3]. فكانـت هذه الواقعة قاصمة الظهر للتشيع، لأن هذا مؤذن بنهايتهم، إذ أن أساس دينهم هو الإمام الذي يزعمـون أن قوله قول الله ورسوله والإمام توفي ولم يخلف ولداً يتعلقون به، وحينئذ توقف النص المقدس سنة (٢٦٠هـ) وانقطع سيل الأموال الجارية التي تؤخذ من الأتباع باسم الإمام، فافترق الشيعة، وتـشتت أمـرهم، وعظـم الخطب عليهم، وضاقت بهم السبل-كما سيأتي[4]-.

إلا أن تلك الزمرة التي أخذت على عاتقها تفرقة الأمة أخذت تنسج خيوطها وأوهامها، وتضع شـباك مؤامراتها للبحث عن وسيلة لاستمرار دعوى التشيع ليستمر من خلال ذلك كيدهم للأمة ودينها، والاستيلاء على أموال الجهلة والمغفلين بأيسر طريق، والحصول على وجاهة ومنزلة عندهم؛ فادعت دعوى في غاية الغرابة، ادعت أن للحسن ولداً قد اختفى فلم يعرفه أحد، وكان سبب اختفائه خوف القتل، مع أنه لم يقتـل أبـوه وأجداده -من قِبَل دولة الخلافة- وهم كبار فكيف يقتل وهو طفل رضـيع؟! إلا أن هـذه الفكـرة رغـم سذاجتها، وظهور زيفها راقت لشيوخ الشيعة، وأخذوا يشيعونها بين أتباعهم، وبدأت تتسلل للأوساط الشيعية

---

(١) انظر: فصلي التقية، والبداء.

(٢) المقالات والفرق: ص١٠٢.

(٣) انظر: المنتقى ص ٣١.

(٤) سيأتي نقل صورة لذلك في فصل الغيبة.

الشعبية بسرية تامة.. واختلف الشيوخ على النيابة، وكل يخرج (توقيعاً) أي: ورقة من الطفل يلعن بها الآخـر ويزعم فيها أنه هو نائب الطفل.

وكثر الذين يدعون النيابة وذلك بغية الاستيلاء على الأموال التي تجبى باسم هذا المنتظر، وقد ارتـضت طائفة الإثني عشرية أربعة من هؤلاء واعتبرتهم هم النواب عن الإمام. وكان هؤلاء الوكلاء عن هـذا الطفـل الصغير يأخذون الأموال، ويتلقون الأسئلة والطلبات ويخرجون لأصحابها بطريقة سرية أجوبـة وإيـصالات يزعمون أنها بخط هذا الطفل، الذي قالوا عنه بأنه سيظهر ووقتوا لظهوره وقتاً حتى لا يسارع في تكذيبهم، ثم لما مضى ذلك الجيل قالوا: إنا الله بدا له، وأنه لا توقيت لخروجه كما سيأتي[1].

وكانت تلك الخطوط المجهولة، والتي خرجت على يد تلك الزمرة المتآمرة، والمنسوبة لـذلك الطفـل المدعى.. هي عندهم من أوثق السنن وأقوى النصوص. ويسمونها التوقيعات، (والتوقيعات هي خطوط الأئمة بزعمهم في جواب مسائل الشيعة).

ويبدو أنه في ظل التحزب والتعصب يفقد العقل وظيفته، ويصاب الفكر بالشلل والتعطل.. فقد جعـل هؤلاء المفترون لهذا الطفل المزعوم وظيفة المشرع أي منصب الأنبياء والرسل، مع أن مكانه -لـو وجـد- في حضانة وليه، وكانت بداية النقل الشرعي عن هذا الرضيع منذ ولادته، وهو مـا لا يكـون إلا في خيـالات المعتوهين.

استمع لـابن بابويه الملقب عندهم بـالصدوق يروي عمن سموها نسيماً وزعموا أنها خادمـة هـذا الرضيع، أنها قالت:

(قال لي صاحب الزمان وقد دخلت عليه بعد مولده بليلة فعطست عنده فقال لي: رحمك الله، قالـت نسيم: ففرحت بذلك، فقال لي عليه السلام: ألا أبشرك في العطاس؟ قلت: بلى يا مولاي، قال: هو أمان مـن الموت ثلاثة أيام)[2]فهذا النص ينقله واحد من أكبر شيوخهم، ويعتبره من سنة المعصومين والتي هي كقول الله ورسوله.

وقد تولى بث هذه الأخبار مجموعة من هؤلاء الأفاكين الذين يدعون الصلة بهذا المنتظر، وارتضت هذه الطائفة أربعة منهم -كما سبق- وسميت فترة النيابة التي تعاقبوا عليها بالغيبة الصغرى والتي اسـتمرت زهـاء سبعين سنة، كما كان في بلدان العالم الإسلامي مجموعة تمثل هؤلاء النواب، وكـانوا يـستلمون الأمـوال، ويخرجون للناس التوقيعات المزعومة.

وقد اهتم شيوخ الشيعة بهذه التوقيعات ودونوها في كتبهم الأساسية، على أنها من الوحي الذي لا يأتيه

---

(١) انظر: فصل الغيبة.

(٢) إكمال الدين: ص ٤٠٦،-٤٠٧، ٤١٦.

الباطل (!) كما فعل الكليني في أصول الكافي[١] وابن بابويه في إكمال الـدين[٢]، والطوسـي في الغيبـة[٣]، والطبرسي في الاحتجاج[٤]، والمجلسي في البحار[٥]، وقد جمع شيخهم عبد الله بن جعفر الحمـيري الأخبـار المروية عن منتظرهم في كتاب سماه: قرب الإسناد[٦].

وذكر صاحب الذريعة كتابين لهم في هذا باسم التوقيعات الخارجة من الناحية المقدسة[٧].

وتحكي هذه التوقيعات رأي الإمام المزعوم في كثير من أمور الدين والحياة، وتصور قدرته علـى علـم الغيب المجهول.. وتحقيقه لأماني شيعته وشفائه لأمراضهم، وحل لمشاكلهم، وإجابته لأسئلتهم، واستلامه لمـا يقدمونه من أموال، وقد تصاغ أحداث ذلك أحياناً بثوب قصصي.

والمتأمل للفتاوى المنسوبة إليه في أمور الدين يرى في الكثير منها الجهل في أبسط مسائل الشيعة، مما يدل على أن واضع هذه التوقيعات هو من المتآمرين الجهلة الذين لا يحسنون الوضع، أو أن الله سبحانه شاء كشفهم وفضحهم على رؤوس الخلائق.. فجاءت محاولتهم في الكذب كمحاولة مسيلمة في محاكاة القرآن.

استمع إلى شيء من هذه التوقيعات:

(وكتب إليه صلوات الله عليه أيضاً في سنة ثمان وثلاثمائة كتاباً سأله فيه عن مسائل.. سأل عن الأبرص والمجذوم وصاحب الفالج هل يجوز شهادتهم؟ فأجاب عليه السلام: إن كان ما بهم حادث جازت شـهادتهم، وإن كانت ولادة لم تجز)[٨].

فهل للبرص ونحوه أثر في قبول الشهادة وردها؟ وهل للتفريق بين ما هو أصلي وحادث وجه معقـول؟ وهل تستحق مثل هذه الفتاوى مناقشة؟ وكيف ينسب مثل ذلك لأهل البيت، بل وللإسلام؟!

وسأل هل يجوز أن يسبح الرجل بطين القبر وهل فيه فضل؟ فأجاب عليه السلام: (يسبح به فما مـن شيء من التسبيح أفضل منه، ومن فضله أن الرجل ينسى التسبيح ويدير السبحة فيكتب له التسبيح)[٩].

---

(١) أصول الكافي: ٥١٧/١ وما بعدها (باب مولد الصاحب).
(٢) إكمال الدين: ص٤٥٠ وما بعدها (الباب التاسع والأربعون ذكر التوقيعات الوراردة عن القائم).
(٣) الغيبة ص ١٧٢ وما بعدها.
(٤) الاحتجاج: ٢٧٧/٢ وما بعدها.
(٥) بحار الأنوار: ١٥٠/٥٣-٢٤٦ (باب ما خرج من توقيعاته).
(٦) وقد طبع في المطبعة الإسلامية بطهران.
(٧) أغا برزك الطهراني/ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/٥٠٠-٥٠١.
(٨) بحار الأنوار: ١٦٤/٥٣.
(٩) بحار الأنوار: ١٦٥/٥٣.

فهذا المبدأ من دين الوثنين، لا من دين التوحيد.. وله يكتب التسبيح بالعبث بالمسبحة.. فأي شرعة هذه وأي فقيه يفتي بذلك؟!

والأمثلة على هذا اللون من الفتاوى الجاهلة الغبية كثيرة[١].

وهذه السنة التي تخرج من المنتظر تحمل الأخبار بالمغيبات، والقدرات الخارقة على تحقيق الأمنيـات.. فهذا الشيعي الذي أصيب بمرض عضال أعيا الأطباء شفاؤه.. يتوجه لهذا المنتظر عن طريق نوابه فيكتب رقعـة يطلب فيها الشفاء، فيأتي التوقيع بالدعوة له بالشفاء فما تأتي جمعة حتى يشفى[٢].

وهذا الرجل الذي لا تحمل زوجته، وقد بلغ به الحنين والشوق إلى الولد ما بلغ، فمـا أن يكتـب إلى الناحية المقدسة[٣] حتى يخرج التوقيع بأنه سيحمل له قبل الأربعة أشهر وسيولد له ابن[٤].

وعن طريق هذا الطفل الغائب يعرفون متى يموتون، فهذا شيعي يكتب إليه يسأله كفناً فيـأتي التوقيـع: (إنك تحتاج إليه في سنة ثمانين، فمات في سنة ثمانين وبعث إليه بالكفن قبل موته بأيام)[٥].

وقد جاءت توقيعات من المنتظر يؤخذ منها أن العمل بسنن الإسلام وشرائعه يتوقف على إذن القـائم المنتظر، فكأن سنة هذه الرقاع المزورة أبلغ من نصوص الإسلام عندهم، كما قد يؤخذ من النصوص التاليـة:

---

(١) فهو يفتي لمن سأله هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ فيقول: (والذي عليه العمل أن يضع خده الأيمن على القبر، وأما الصلاة فإنها خلفه ويجعل القبر أمامه). (بحار الأنوار: ١٦٥/٥٣).

فكيف يجعل القبر قبلة؟ ولم يعفر خده بطين القبر؟! والمسلم مأمور بالتوجه لبيت الله، والسجود لله وحده. وقد جاء اللعن لمن اتخذ القبور مساجد.

ومن الأمثلة أيضاً التي وجهت بزعمهم للطفل المنتظر وجاء التوقيع بجوابها السؤال التالي: (قد اختلف أصحابنا في مهر المـرأة فقال بعضهم: إذا دخل بها سقط المهر، ولا شيء لها، وقال بعضهم: هو لازم في الدنيا والآخرة، فكيف ذلك؟ وما الذي يجب فيه؟ فأجاب عليه السلام: إن كان عليه بالمهر كتاب فيه دين، فهو لازم له في الدنيا والآخرة، وإن كان عليه كتاب فيه ذكر الصدقات سقط إذا دخل بها، وإن لم يكن عليه كتاب فإذا دخل بها سقط بـاقي الـصداق). بحـار الأنـوار: ١٦٩/٥٣.

فهل هذا الجواب يخرج من فيّ عالم، بل من جاهل يملك ذرة من عقل؟ وهل هذا المبدأ من دين الإسلام؟ كيف يقرر مثل هذا المبدأ الذي يبيح أخذ مال الغير إذا لم يكتب.. فيسقط الصداق إذا لم يكن فيه كتاب.. هذه شرعة اللصوص والإباحيين لا دين الإسلام. هذا ومن أراد التوسع في هذه الأمثلة فليرجع لبحار الانوار جـ٥٣، وإكمال الدين لابـن بابويـه، والغيبـة للطوسي وغيرها.

(٢) أصول الكافي: ٥١٩/١.

(٣) كناية عن مهديهم المنتظر.

(٤) إكمال الدين: ص٤٦٠.

(٥) أصول الكافي: ٥٢٤/١، إكمال الدين: ص٤٦٥، ٤٦٧.

(ولد لي مولود فكتبت أستأذن في تطهيره يوم السابع. فلم يكتب شيئاً فمات المولود يوم الثامن..)[1].

فهو يتوقف في ختان ابنه حتى يأتي له الإذن من القائم.

والزواج مرتبط بأمر القائم في الغالب، قال أحدهم: تزوجت بأمره سراً فلما وطئتها علقت وجاءت بابنة فاغتممت وضاق صدري فكتبت أشكو ذلك -يعني في رسالة إلى هذا الطفل المنتظر - فورد: (ستكفاها، فعاشت أربع سنين ثم ماتت فورد: الله ذو أناة وأنتم تستعجلون)[2].

والحج متوقف على إذن هذا الطفل المزعوم، فهذا شيعي يقول: (تهيأت للحج، وودعت الناس، وكنت -كذا- على الخروج فورد: (نحن لذلك كارهون، والأمر إليك)، قال: فضاق صدري واغتممت وكتبت: أنا مقيم على السمع والطاعة غير أني مغتم بتخلفي عن الحج، فوقع: (لا يضيقن صدرك فإنك ستحج من قابل إن شاء الله) قال: ولما كان من قابل كتبت أستأذن، فورد الإذن)[3]. فهل أمر قائمهم فوق أمر الله وشرعه حتى يستأذن في ركن من أركان الإسلام؟!!

وهذا التوقيعات التي تحمل كل هذه الأباطيل، لها عند شيوخ الشيعة مكانة خاصة، ومزية ظاهرة حتى إنهم رجحوا هذه التوقيعات على ما روي بإسناد صحيح عندهم في حال التعارض.

قال ابن بابويه في كتابه من لا يحضره الفقيه بعدما ذكر التوقيعات الواردة من الناحية المقدسة في باب (الرجلين يوصى إليهما..) قال: (هذا التوقيع عندي بخط أبي محمد الحسن بن علي)، ثم ذكر أن في الكافي للكليني رواية بخلاف ذلك التوقيع عن الصادق، ثم قال: (لست أفتي بهذا الحديث بل أفتي بما عندي بخط الحسن بن علي..)، وعقب على ذلك الحر العاملي فقال: (.. فإن خط المعصوم أقوى من النقل بوسائط).

وكيف يجزمون بأن هذا هو خط الحسن أو المنتظر الذي لم يولد مع أن الخطوط تتشابه، والكذب والتزوير على أهل البيت كثير؟ وكيف يعتمدون في هذا على قول واحد غير معصوم هو نائب المنتظر مع أن العصمة من أصولهم؟ كما أن هذا النائب محل شك كبير، لأن مسألة النيابة يتصارع كثير من رؤسائهم على الفوز بها لأنها وسيلة سهلة لجمع الأموال.

فصار من المحتمل أن الذي فتح على الشيعة هذا الباب لص ماهر محتال لبس ثوب الكذب، وارتدى زي

---

(1) ابن بابويه/ إكمال الدين: ص ٤٥٦.

(2) ابن بابويه/ إكمال الدين: ص ٤٥٦. ويلاحظ أن هذا المنتظر المعصوم - بزعمهم - أقر هذا المشتكي على غمه وحزنه مع أن ذلك سنة أهل الجاهلية الذين (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ)[النحل:٥٨].
وقد اهتم بأمر رزقها مع أن الله سبحانه هو المتكفل بالرزق: (وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ)[الإسراء:٣١] ولكن النص عن هذا المنتظر اعتبر الموت هو الكافي.

(3) أصول الكافي: ٥٢٢/١.

النفاق للكسب الحرام والتآمر والإضلال.. لكن صار نقل هذا الواحد وغير المعصوم؛ بل والمشبوه هو عمـدة عند شيوخهم، فهم يرجحون ما في هذه التوقيعات على ما جاء في أصح كتبهم. ومن يزعم الصلة بهذا المنتظر، أو يزعم أنه قد أرسل له برسالة يحظى بثقة القوم، كما نجد ذلك في تراجم رجالهم[1]، مع أن هذا بدلالة العقل والتاريخ من أكبر البراهين على كذبهم.

كما يجري في هذه التوقيعات توثيق الرجال أو ذمهم، ويجعل ذلك أصلاً عندهم في جرحه وتعديله[2]، فهي مصدر من مصادر دينهم.

قال الألوسي رحمه الله: (إنهم أخذوا مذهبهم من الرقاع المزورة التي لا يشك عاقل أنها افتراء علـى الله تعالى ولا يصدق بها إلا من أعمى الله بصره وبصيرته)[3].

ثم تحدث الألوسي عن أحد رجال الرافضة الذي يدعي أنه اتصل بهذا المنتظر في غيبته المزعومة ويـدعى علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، والذي زعم أنه وصلته رقاع من هذا المنتظر وتعجب كيف تلقبه الرافضة بـالصدوق[4]، وقال: (لا يخفى عليك أن هذا من قبيل تسمية الشيء باسم ضده، وهـو وإن كـان يظهر الإسلام فهو كافر في نفس الأمر)، ثم بين أن دعواه لا يخفى كذبها على عاقل، فهو يزعم أنـه يكتـب مسألة في رقعة فيضعها في ثقب شجرة ليلاً فيكتب الجواب عنها صاحب الزمان[5].

ثم ذكر أن الرافضة لم تكتف بمجرد تصديق هذه الخرافة بل جعلوا هذه الرقاع من أقوى دلائلهم، وأوثق حججهم وتعجب كيف يزعمون بعد هذا أنهم أتباع أهل البيت وقد أثبتوا أحكام دينهم بمثل هذه الترهـات، واستنبطوا الحرام والحلال من نظائر هذه الخزعبلات، وقال: إنهم في الحقيقة أتباع الشياطين وأهل البيت بريئون منهم[6].

ذلك أن مثل هذه الرقاع لا يقام لها وزن في قضاء ولا في منطق ولا في عقل من عقول البـشر، فهـي رقاع منسوبة لطفل مشكوك في وجوده أصلاً -حتى عند طوائف من الشيعة، بل وينكر بعضهم وجوده، وهو متيقن عدمه عند أهل التحقيق -كما سيأتي- عليها خط مجهول ووصلت بوسائط مجهولة، فهل يبنى على مثل ذلك حكم فضلاً عن أن تكون مصدراً من مصادر التشريع؟! إن ذلك لعار على الرافضة إلى الأبد، وبرهـان

---

(١) انظر: رجال الحلي: ص١٠٠ ترجمة علي بن الجهم، ووسائل الشيعة: ٣٣٢/٢٠، ترجمة محمد بن عبـد الله بـن جعفـر الحميري، وكذلك ترجمة علي بن الحسين بن بابويه في ووسائل الشيعة: ٢٦٢/٢٠.

(٢) انظر: رجال الحلي ص ٩٠.

(٣) كشف غياهب الجهالات: ص ١٢ (مخطوط).

(٤) الملقب بالصدوق بإطلاق -عندهم- هو ابنه صاحب من لا يحضره الفقيه.

(٥) انظر نص الشيعة على أن ابن بابويه من كاتب منتظرهم: وسائل الشيعة: ٢٦٢/٢٠.

(٦) كشف غياهب الجهالات: ص ١٢ (مخطوط).

دائم على كذبهم.. وفضيحة من الله سبحانه لمن أراد أن ينسب إلى الدين ما ليس منه.

وهذه التوقيعات جرت في فترة الغيبة الصغرى -كما يسمونها- والتي استمرت قرابة سبعين سنة، تعاقب على دعوى النيابة عن الإمام الغائب فيها أربعة ممن يسمونهم بالسفراء والنواب -كما سبق- وقد أعلن رابعهم وهو السمري انتهاء الصلة بالإمام وانقطاع فترة النيابة. قالوا: (خرج التوقيع إلى أبي الحسن السمري: ((يعـني خرجت ورقة من المنتظر المزعوم) يا علي بن محمد السمري، اسمع أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فأجمع أمرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فـلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره.. وسيأتي من شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر)[1]. وهذا يعني أن النص المعصوم -عندهم- قد انقطع بالغيبة الكبرى سنة (٣٢٩هـ) ولكن شيوخ الشيعة -فيما بعد- لم تقتنع بالإعلان عن الانقطاع التام عـن المنتظـر، وكثـرت الدعاوى عندهم في الاتصال بـالمنتظر، ولقائه والأخذ عنه (مع أن منتظرهم يقول: بأن من ادعى ذلك فهـو كذاب)، وهذا يعني استمرار النص المقدس وأنه لم يتوقف، كما أعلن ذلك الشيعة بعد وفاة السمري.. فها هو شيخهم ابن المطهر الملقب بالعلامة يدعي اللقاء بـالمهدي وأنه نسخ له كتاباً في ليلة واحدة[2].

ويفسر شيخهم النوري الطبرسي نص الكافي الذي يقول: (لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولابد له في غيبته من عزلة، وما بثلاثين من وحشة)[3]بأنه في (كل عصر يوجد ثلاثون مؤمناً ولياً يتشرفون بلقائـه)[4]، بل قالوا: إن بعض المجتهدين يتمكن من لقاء الغائب ويأخذ منه بعض الأحكام الشرعية، وقد لا يـستطيع أن يعلن عن هذا اللقاء لأمر الإمام له بالكتمان فهو حينئذ يدعي حصول الإجماع على هذا الحكم، وإن لم يوجد إجماع في الحقيقة[5].

وبهذا يفسرون دعاوى بعض شيوخهم الإجماع على مسائل لم يقل بها سوى هؤلاء الشيوخ، وسيأتي في مبحث الإجماع عندهم قولهم بتحقق الإجماع بقول فئة يوجد فيها عالم مجهول النسب غير معروف، وأنه بقولها يحصل الإجماع مهما خالف من خالف على اعتبار أن هذا المجهول قد يكون الإمام.

وقرر شيوخهم بأن هذا المنتظر الذي لم يوجد (كان يجتمع بجملة من أهل العلم والتقوى الذين كـانوا يستحقون المقابلة كالعلامة السيد مهدي بحر العلوم النجفي فيما اشتهر عنه، والشيخ ميثم البحراني فيما ينقـل

---

(١) ابن بابويه/ إكمال الدين: ١٩٣/٢، الطوسي/ الغيبة: ص٢٥٧.

(٢) بحار الأنوار: ٣٦١/٥١.

(٣) النوري الطبرسي/ جنة المأوى:٣٢٠/٥٣ (المطبوع مع بحار الأنوار).

(٤) النوري الطبرسي/ جنة المأوى:٣٢٠/٥٣ (المطبوع مع بحار الأنوار).

(٥) جنة المأوى: ٣٢٠/٥٣-٣٢١ (ضمن بحار الأنوار).

عنه..)[1]، وقد ألف بعض شيوخهم مصنفات في حكايات وأحداث من اجتمع بهذا المنتظر، كما فعل المجلسي (ت١١١١هـ) في البحار، ثم جاء بعده النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ) فكتب في ذلك كتاباً سماه جنة المأوى فيمن فاز بلقاء الحجة ومعجزاته في الغيبة الكبرى، وقد أورد فيه تسعاً وخمسين حكاية، وذكر من كان بعد المجلسي ممن ادعى اللقاء بـالمنتظر[2].

وهكذا صار بإمكان كل شيطان رجيم من الإنس والجن أن يحتال على هؤلاء، ويتظاهر بأنه المنتظر ويدس في دينهم ما يبعدهم عن الحق ما داموا فتحوا هذا الباب على أنفسهم ويعتبرون ذلك من السنة، وبإمكان كل شيخ زنديق متلفع برداء الدروشة، ومتوشح بالسواد، متظاهر بالعلم، مدعٍ للسيادة -وما أكثر هؤلاء عندهم- أن يزعم اللقاء بالمنتظر ليحظى بالتعظيم، وليغير من دينهم ما شاء له إلحاده، ولاسيما أن هؤلاء يزعمون أن هذا المنتظر يتصور بصور مختلفة، ويظهر بأشكال وأردية متنوعة[3]. فهذه اللقاءات المزعومة لا تخلو من حالتين: إما أن مدعيها كاذب أراد السمعة، أو قصد الإضلال، أو أراد كلا الأمرين، أو أنه صادق والذي مثل الدور أمامه شيطان من الشياطن[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (.. وكذا منتظر الرافضة قد يراه أحدهم ويكون المرئي جنياً)[5].

وقد ضلت النصارى -كما يقول شيخ الإسلام - بمثل هذا حيث اعتقدوا أن المسيح بعد أن صلب - كما يظنون- أتى إلى الحواريين وكلمهم ووصاهم، وهذا مذكور في أناجيلهم وذاك الذي جاء كان شيطاناً قال: أنا المسيح ولم يكن هو المسيح نفسه[6].

كما قال شيخ الإسلام: (إن أصحاب الحلاج لما قتل كان يأتيهم من يقول: أنا الحلاج، فيرونه في صورته عياناً، وكذلك شيخ بـمصر يقال له الدسوقي بعد أن مات كان يأتي أصحابه من جهته رسائل وكتب مكتوبة، وقد ذكر شيخ الإسلام أنه اطلع على هذا الكتاب المنسوب للدسوقي حيث أطلعه عليه بعض الصادقين من أتباع الدسوقي).

---

(١) محمد صالح/ حصائل الفكر: ص ١٢٣.

(٢) انظر: أغا بزرك/ الذريعة: ١٥٩/٥.

(٣) انظر: تاريخ الغيبة الكبرى للصدر: ص ٤٠.

(٤) راجع للتعرف على هذا المعنى، وبيان كيد الشيطان لبني آدم، وتمثله لبعض الشيوخ المضلين لإغوائهم: (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٩٥/١٣.

(٦) ويجوز أن يشتبه مثل هذا على الحواريين، كما اشتبه على كثير من شيوخ المسلمين، ولكن ما أخبرهم المسيح قبل أن يرفع بتبليغه فهو الحق الذي يجب عليهم تبليغه، ولم يرفع حتى بلغ رسالات ربه، فلا حاجة إلى مجيئه بعد أن رفع إلى السماء (المصدر السابق: ٩٤/١٣).

يقول شيخ الإسلام: (فرأيته بخط الجن، وقد رأيت خط الجن غير مرة). ثم ذكر شيخ الإسـلام نمـاذج أخرى من هذا القبيل ثم قال: (وهكذا الذين كانوا يعتقدون بقاء علي أو بقاء محمد بن الحنفية قد كان يأتي إلى بعض أصحابهم جنى في صورته.. ثم قال: وهذا باب واسع واقع كثيراً وكلما كان القوم أجهل كان عنـدهم أكثر[1].

مرويات الصحابة:

وبعدما لاحظنا أن الإثني عشرية حصرت نفسها في نطاق ضيق، وهو ما ينقل عن بعض أهل البيت من روايات، ولم تكتف بأهل العلم منهم؛ بل أدخلت فيهم من لم يشتهر بعلم -كما سيأتي- حتى عملت برقـاع منسوبة لطفل مختلف في وجوده، وجعلت ما ينقل عن هؤلاء في مقام ما يقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنها أيضاً حرمت نفسها من مصدر عظيم للعلم والإيمان هو: (روايات الصحابة) رضوان الله عليهم، الـذين فازوا بصحبة رسول الله، وشهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، وأثنى الله عليهم ورسوله.

يقول محمد حسين آل كاشف الغطا -أحد مراجع شيعة هذا العصر- في تقرير مذهب طائفته في ذلك: (إن الشيعة لا يعتبرون من السنة -أعني الأحاديث النبوية- إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت.. أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة)[2]، فهو هنا يقرر أن مذهب الشيعة هو قبول (ما صح لهم من طرق أهل البيت)[3]دون ما سواه من روايات صـحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وإذا عرفنا أن الإثني عشرية تعني بأهل البيت (الأئمة الاثني عشر)، والذي أدرك الرسول صلى الله عليه وسلم منهم وهو ميز هو أمير المؤمنين علي، وعليه فهل يتمكن أمير المؤمنين من نقل سنة الرسـول صـلى الله عليه وسلم كلها للأجيال.. كيف وهو لا يكون مع الرسول صلى الله عليه وسلم في كل الأحيان.. فقد كان

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٣/٩٤-٩٥.

(٢) أصل الشيعة وأصولها: ص٧٩.

(٣) قوله: (ما صح لهم من طرق أهل البيت) هذا تعبير فيه شيء من التمويه والخداع، لأن من لا يعرف طبيعة مذهب الشيعة يظن أن العمدة عندهم هو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم - الذي جاء من طرق آل البيت - في حين أنهم يعدون الواحد من الاثني عشر كالرسول لا ينطق عن الهوى، وقوله كقول الله ورسوله، ولذلك يندر وجود أقوال الرسـول في مدوناتهم؛ لأنهم اكتفوا بما جاء عن أئمتهم، كما أن قوله: أهل البيت، إنما يعني بعضهم، فليس كل آل البيت يصلحون – عندهم - طريقاً للرواية، لأن آل البيت ليسوا جميعاً أئمة، فالرواية عن ذرية فاطمة من ولد الحسن رضي الله عنه لا تعتبر روايتهم؛ لأن من بعد الحسن من ذريته ليسوا أئمة عندهم، وغاية أمرهم أن يعتبروا مجرد رواة يخضعون للـرد والقبـول، ولذلك كفر الإثني عشرية كل من خرج وادعى الإمامة من آل البيت (ما عدا الأئمة الاثني عـشر عنـدهم). (أصـول الكافي:١/٣٧٢ رقم ١، ٣). ويلحظ أن الطوسي في الاستبصار يرد روايات زيد بن علي (الاستبصار: ١/٦٦). فتعبير آل كاشف الغطا فيه شيء من التمويه والخداع، لأن الكتاب وضع للدعاية للتشيع في العالم الإسلامي.

الرسول صلى الله عليه وسلم يسافر ويستخلفه في بعض الأحيان كما في غزوة تبوك، كما كان علي يـسافر ورسول الله في المدينة فقد بعثه رسول الله إلى اليمن.

وكذلك ألحقه بـأبي بكر حين أرسله لأهل مكة، بالإضافة إلى حال الرسول صلى الله عليه وسـلم في بيته والتي يختص بنقلها زوجاته أمهات المؤمنين.. وهذا من أسرار وحكم تعددهن.. فإذن علـي لا يمكـن أن يستقل بنقل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكيف يقولون بأنهم لا يقبلون إلا ما جاء عن طريقه؟! كما أن هذه المقالة، وهي حصر نقل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بواحد يفضي إلى فقدان صفة التـواتر في نقل شريعة القرآن، وسنة سيد الأنام صلى الله عليه وسلم (ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجـوز أن يكـون المبلغ عنه العلم واحداً؛ بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب..)[١].

كما أن جُل بلاد الإسلام بلغهم العلم عن رسول الله من غير طريق علي رضي الله عنه[٢] وعامة من بلغ عنه صلى الله عليه وسلم من غير أهل بيته -فضلاً أن يكون هو علي وحده- فقد بعث رسول الله صـلى الله عليه وسلم أسعد بن زرارة إلى المدينة يدعو الناس إلى الإسلام، ويعلم الأنصار القرآن، ويفقههـم في الـدين، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين في مثل ذلك، وبعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، وبعث عتاب بن أسيد إلى مكة، فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه إلا رجل من أهل بيته[٣].

وقد قال بعض أهل العلم إنه: (لم يرو عن علي إلا خمسمائة وستة وثمانون حديثاً مسندة يصح منها نحو خمسين حديثاً)[٤].

فهل سنة الرسول هي هذه فقط؟!

---

(١) منهاج السنة: ١٣٨/٤، ويقول شيخ الإسلام أيضاً: (وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنن المتـواترة، وإذا قـالوا: ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره، قيل لهم: فلا بد من العلم بعصمته أولاً، وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبـل أن تعرف عصمته لأنه دور، ولا تثبت بالإجماع فإنه لا إجماع فيها، وعند الإمامية إنما يكون الإجماع حجة، لأن فيهم الإمام المعصوم فيعود الأمر إلى إثبات عصمته بمجرد دعواه، فعلم أن عصمته لو كانت حقاً لابد أن تعلم بطريق آخر غير خبره). منهاج السنة: ١٣٩/٤.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (.. فإن جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي، أما أهل المدينة ومكـة فالأمر فيها ظاهر، وكذلك الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئاً قليلاً، وإنما كان غالب علمـه في الكوفة، كانوا يعلمون القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان فضلاً عن علي، وفقهاء أهل المدينة تعلموا الدين في خلافـة عمر، وتعليم معاذ لأهل اليمن ومقامه فيهم أكثر من علي؛ ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ بن جبل أكثر مما رووا عـن علي، وشريح وغيره من أكابر التابعين إنما تفقهوا على معاذ بن جبل، ولما قدم علي الكوفة كان شريح فيها قاضيًا، وهـو وعبيدة السلماني تفقها على غيره، فانتشر علم الإسلام في المدائن قبل أن يقدم علي الكوفة). منهاج السنة: ١٣٩/٤.

(٣) منهاج السنة: ١٥/٣.

(٤) ابن حزم/ الفصل: ٢١٣/٤، منهاج السنة: ١٣٩/٤.

وقد أقر الروافض بأنه لم يبلغهم علم الحلال والحرام ومناسك الحج إلا عن طريق أبي جعفر.. وهذا يعني أنه لم يبلغهم عن علي شيء في هذا، وأن أسلافهم كانوا يتعبدون فيما جاء عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

تقول كتب الشيعة: (.. كانت الشيعة قبل أن يكون أبو جعفر وهم لا يعرفون مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم، حتى كان أبو جعفر ففتح لهم وبين لهم مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم، حتى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس..)[1].

ومن العجب أن الشيعة حكمت على من سمع من غير الإمام بالشرك، حيث جاء في أصول الكافي: (.. من ادعى سماعاً من غير الباب الذي فتحه الله فهو مشرك)[2].. فهم يحكمون على أسلافهم بالشرك لأنهم تلقوا علم الحلال والحرام والمناسك من الناس ويقولون: (.. كل ما لم يخرج من عند الأئمة فهو باطل)[3]وهذه جرأة عظيمة على شريعة سيد المرسلين، التي نقلها الرعيل الأول إلى الأجيال، والمتمثلة بالسنة المطهرة التي يتعبد بمقتضى بيانها المسلمون.

ولعل الرافضة حينما وضعت لنفسها ألا تأخذ ما جاء عن طريق علي، ولم يكن عندها مما يؤثر عن علي إلا القليل، حتى إن علم الحلال والحرام ليس عندهم فيه شيء عن علي كما يعترفون فعملت القواعد الشيعية على سد هذه الفجوة بالكذب، ولذلك قال الشعبي: (ما كذب على أحد من هذه الأمة ما كذب على علي)[4].

ولشيوع الكذب على علي من قبل الرافضة[5] حتى لا يكاد يوثق برواية أحد منهم، أعرض عنهم أهل الصحيح فلا يروي البخاري ومسلم أحاديث علي إلا عن أهل بيته كأولاده مثل الحسن والحسين، ومثل محمد بن الحنفية، وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع أو أصحاب ابن مسعود وغيرهم، مثل عبيدة السلماني، والحارث التيمي، وقيس بن عباد وأمثالهم، إذ هؤلاء صادقون فيما يروونه عن علي، فلهذا أخرج أصحاب الصحيح

---

(١) أصول الكافي: ٢٠/٢، تفسير العياشي: ٢٥٢/١-٢٥٣، البرهان: ٣٨٦/١، رجال الكشي: ص٤٢٥.

(٢) أصول الكافي: ٣٧٧/١.

(٣) أصول الكافي: ٣٩٩/١.

(٤) انظر: الذهبي/ سير أعلام النبلاء: ٣٠٧/٤.

(٥) قال ابن الجوزي: إن الرافضة ثلاثة أصناف:

صنف سمعوا شيئاً من الحديث فوضعوا أحاديث وزادوا ونقصوا.

وصنف لم يسمعوا فتراهم يكذبون على جعفر الصادق ويقولون: قال جعفر وقال فلان.

والصنف الثالث: عوام جهلة يقولون ما يريدون مما يسوغ في العقل وما لا يسوغ.

(ابن الجوزي/ الموضوعات ٣٣٨/١، ابن تيمية/ منهاج السنة: ١١٩/٤).

حديثهم[1].

وقد اعترفت كتب الشيعة بكثرة الكذب على أهل البيت، حتى قال جعفر الصادق -كما تروي كتب الشيعة -: (.. إن الناس أولعوا بالكذب علينا..)[2]. وكانت مصيبة جعفر أن (اكتنفه -كما تقـول كتـب الشيعة - قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديـث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر؛ ليستأكلوا الناس بذلك، ويأخذوا منهم الدراهم..)[3]. ولذلك قال بعض أهل العلم: (لم يكذب على أحد ما كذب على جعفر الصادق مع براءته)[4].

ومن هنا ندرك كبير الخطر على الشيعة حينما قبلوا روايات الكذابين على الأئمة وأعرضوا عن روايات صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل وثقوا هؤلاء الذين اكتنفوا جعفراً قالوا: (روى عن الإمام الصادق أربعة آلاف راوٍ. وذهب بعض علماء الإمامية إلى القول بتوثيق الأربعة آلاف بدون استثناء)[5]. مع أن أبا عبد الله يشكو -كما مر- من كثرة الكذابين عليه؛ بل ويذكر أنه لا يوجد له من هؤلاء الذين يدعون التشيع ولا سبعة عشر رجلاً من شيعته كما صرحت بذلك رواية الكافي[6].

ولكن لماذا أعرضت طائفة الإثني عشرية عن رواية صحابة رسول الله؟!

إن السبب يعود إلى البدعة الأولى التي ابتدعها ابن سبأ من القول بأن علياً هو وصي رسـول الله، وأن الصحابة لم ينفذوا الوصية، ويولوه الخلافة.. وترتب على ذلك عند طائفة الإثني عشرية أن الصحابة خرجـوا من دين الإسلام، ولا يستثنون من ذلك إلا عدداً لا يساوي أصابع اليد -كما سيأتي- ولم يشفع للصحابة عند هؤلاء ثناء الله ورسوله عليهم، ولا صحبتهم لرسول الله، وجهادهم في سبيل الله، وتـضحياتهم، وسـابقتهم، وبذلهم الأرواح والمهج، ومفارقتهم للأهل والوطن، ونشرهم للإسلام في أصقاع الأرض!!

ومن المفارقات العجيبة: أن الشيعة تحكم على من زعم أنه رأى المنتظر الذي لم يوجد أصـلاً -كمـا سيأتي- بالعدالة والصدق.

يقول الممقاني -وهو من آياتهم في هذا العصر-: (تشرف الرجل برؤية الحجة -عجل الله فرجه وجعلنا

---

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٣٢/١٣.

(2) بحار الأنوار: ٢٤٦/٢.

(3) انظر: رجال الكشي: ص ٢٠٨-٢٠٩، بحار الأنوار: ٣٠٢/٢٥-٣٠٣، وهذا جزء من نص سيأتي بتمامه.

(4) منهاج السنة: ١٤٣/٤.

(5) محمد جواد مغنية/ الشيعة في الميزان: ص ١١٠، وانظر: محمد الحسين المظفر/ الإمام الصادق: ص ١٤٤، أغـا بـزرك/ الذريعة: ١٢٩/٢، وانظر: وسائل الشيعة: ٧٢/٢٠.

(6) أصول الكافي: ٢٤٢/٢-٢٤٣.

من كل مكروه فداه- بعد غيبته فنستشهد بذلك على كونه في مرتبة أعلى من مرتبة العدالة ضرورة)[1].

ولكن لماذا لا يجرون مثل هذا الحكم في صحابة رسول الله، ويعتبرون تشرف الصحابة برؤية رسـول الهدى صلى الله عليه وسلم برهان عدالتهم، أليس رسول الله أعظم من منتظر موهوم مشكوك في وجوده عند شيعة عصره، فكيف به اليوم بعد تعاقب القرون.. أليس هذا هو التناقض بعينه؟! فانظر وتعجب كيف يزكى رجل يدعي رؤية معدوم، والأصل أن يعتبر هذا دليل كذبه، ويطعن في صحابة رسول الله!! وكـل خطيئـة الصحابة التي من أجلها ردوا رواياتهم، وحكموا بردتهم أنهم أنكروا النص على إمامة علي، وهذا أمر عظـيم وخطب كبير عندهم، فإن من أنكر إمامة واحد من الأئمة ولو كان الغائب المزعوم فهو كإبليس كما نـص على ذلك صدوقهم ابن بابويه القمي[2].

فالإيمان بأئمتهم هو مقياس القبول والرد عندهم، لأنه هو أساس الإيمان والكفر -كما سيأتي- ومع أن هذا الأصل الذي يَزِنُون به الناس واضح البطلان؛ لأنه لو كان بهذه المثابة التي يزعمون؛ لـذكره الله سـبحانه وتعالى في كتابه المبين، ولبينه رسوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن حقيقة الإيمان والإسلام، ولأصبح ذلك من الأمور المجمع عليها بين المسلمين، فهل يخطر ببال عاقل أن الأمة على توالي القرون من الصحابة ومن تبعهم بإحسان، تجهل ركناً أساسياً من أركان الإيمان أو تجمع على إنكاره؟! وما كان الله ورسوله بتاركي خير أمـة أخرجت للناس دون إكمال دينهم، وتعريفهم بحقيقة إسلامهم، وما يدور بخلد مؤمن شيء من هذا قط.

أقول: مع وضوح بطلان هذا الأصل الذي يزنون به الناس فيردون به رواية من أنكر إمامة إمـام مـن الأئمة، فإن هذا الأصل لم يعملوا به إلا في حق الصحابة حيث ردوا روايات الـصحابة، ولكنـهم لم يـردوا روايات من أنكر بعض الأئمة من أسلافهم من الشيعة، وقد أكد شيخهم الحر العاملي على أن الطائفة الإمامية عملت بأخبار الفطحية[3] مثل: عبد الله بن بكير، وأخبار الواقفة[4] مثل: سماعة بن مهران. وكثيراً ما تقرأ في تراجم رجالهم بأن فلاناً فطحي، وذاك واقفي وهذا من الناووسية[5].

---

(١) تنقيح المقال: ٢١١/١.

(٢) إكمال الدين: ص ١٣.

(٣) انظر: ص (٩٨) من هذه الرسالة.

(٤) الواقفة: هم الذين وقفوا على موسى بن جعفر فلم يقولوا بإمامة من بعده، ذلك أنهم زعموا أن موسى بن جعفر لم يمـت بل هو حي، وينتظرون خروجه كما ينتظر الإثنا عشرية غائبهم المزعوم، القمي/ المقالات والفـرق: ص ٩٣، الناشـئ الأكبر/ مسائل الإمامة ص ٤٧. قال صاحب الزينة: (وقد ثبت على هذا القول جماعة إلى يومنا هذا) (الزينة: ص ٢٩٠) ولكنها انقرضت فيما بعد.

وربما يطلق الواقفي على من وقف على غير موسى بن جعفر؛ كمن وقف على علي أو الصادق أو الحسن العسكري، فلم يقل بإمامة من بعده.

(٥) الناووسية: أتباع رجل يقال له ناووس، أو ابن الناووس، أو عجلان بن ناووس، وقيل: نسبه إلى قرية ناووسا، وقالت هذه

وكل هذه الطوائف الثلاث تنكر بعض أئمة الإثني عشرية، ومع ذلك يعدون جملة من رجالها ثقات..

جاء في رجال الكشي مثلاً: (في محمد بن الوليد الخزاز، ومعاوية بن حكيم، ومصدق بن صدقة، ومحمد بن سالم بن عبد الحميد قال أبو عمرو الكشي: وهؤلاء كلهم فطحية وهم من أجلة العلماء والفقهاء والعدول، وبعضهم أدرك الرضا رضي الله عنه وكلهم كوفيون)[1]كما كان الحسن بن علي بن فضال[2]، وعلي بن حديد بن حكيم[3]، وعمرو بن سعيد المدايني[4] كلهم من الفطحية.

وكان أبو خالد السجستاني[5]، وعلي بن جعفر المروزي[6]، وعثمان بن عيسى[7] وحمزة بن بزيغ[8] كلهم من الواقفة، ومع ذلك وثقوهم وعملوا بمروياتهم معرضين عن قول إمامهم: (الزيدية والواقفة والنصاب بمنزلة واحدة)[9]، (والواقف عائد عن الحق ومقيم على سيئة إن مات بها كانت جهنم مأواه وبئس المصير)[10].

وقال: الواقفة (يعيشون حيارى ويموتون زنادقة)[11]. وقال: (فإنهم كفار مشركون زنادقة)[12]، ومع هذا فهي تقبل روايات هؤلاء، أو يقبل شيوخهم روايات هؤلاء لقيام نصوص المذهب الشاذة عليهم، ويردون

الفرقة بأن جعفر بن محمد لم يمت وهو حي لا يموت حتى يظهر ويلي الأمر وهو القائم المهدي.

قال صاحب الزينة: (وقد انقرضت هذه الفرقة ولا يوجد اليوم أحد يقول بهذا القول) (ولكن رجالها لا تزال رواياتهم في كتب الإثني عشرية).

انظر: القمي/ المقالات والفرق ص ٨٠، النوبختي/ فرق الشيعة ص ٦٧، الرازي/ الزينة ص ٢٨٦، الأشعري/ مقالات الإسلاميين ١/١٠٠، الشهرستاني: ١/١٦٦-١٦٧، نشوان/ الحور العين ص ١٦٢.

(١) رجال الكشي: ص ٥٦٣.

(٢) رجال الكشي: ص ٥٦٥.

(٣) رجال الكشي: ص ٥٧٠.

(٤) رجال الكشي: ص ٦١٢.

(٥) رجال الكشي: ص ٦١٢.

(٦) رجال الكشي: ص ٦١٦.

(٧) رجال الكشي: ص ٥٩٧.

(٨) رجال الكشي: ص ٦١٥.

(٩) رجال الكشي: ص ٤٥٦.

(١٠) رجال الكشي: ص ٤٥٦.

(١١) رجال الكشي: ص ٤٥٦.

(١٢) رجال الكشي: ص ٤٥٦.

روايات الصحابة رضوان الله عليهم، أليس هذا هو التناقض بعينه؟! ذلك أننا إذا أدركنا أنهـم ردوا روايـات الصحابة لردهم النص المزعوم على علي، وهؤلاء من الواقفة والفطحية ينكرون مجموعة من الأئمة ويجحـدون النصوص الواردة فيهم عن الأئمة قبلهم، فالجميع يشتركون في نفس العلة المزعومة التي من أجلـها رفـضوا مرويات الصحابة وهو إنكار أحد الأئمة.. إذا أدركنا ذلك -أدركنا عظيم تناقضهم وأنهم ليس لهـم ميـزان ثابت، وأن الهوى المذهبي، والتعصب والتحزب قد أعمى أبصار شيوخهم فأضلوا أتبـاعهم سـواء الـسبيل، وحرموهم من منبع العلم والإيمان.

وهل ثمة مجال لمقارنة من أثنى الله عليهم ورسوله بمجموعة من حثالة الأفاكين والمفترين إلا لبيان أنهم في مذهبهم في رد روايات الصحابة ليسوا على شيء؟!

ولقد جاء في كتب الشيعة: (عن ابن حازم قال: قلت لـأبي عبد الله.. فأخبرني عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقوا على محمد صلى الله عليه وسلم أم كذبوا؟ قال: بل صدقوا)[1].

والصحابة ليسوا بحاجة لمثل هذا بعد ثناء الله ورسوله، ولكن نستشهد بذلك لبيان أنهم أعرضوا حـتى عما جاء عن أئمتهم في كتبهم الموافق لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله، واتبعوا روايات الكذابين عن الأئمة، والتي اعترفت بكذبهم كتب الشيعة نفسها كما سيأتي[2].

بداية تدوين الحديث عندهم: [بداية تدوين الشيعة لحديثهم وإثبات تحريف متـأخريهم في كتـب متقدميهم]:

قال ابن النديم: (إن أول كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس الهلالي)[3]رواه عنه أبان بن أبي عياش لم يروه غيره[4]، وقد كان لنا وقفة عند هذا الكتاب في أثناء الحديث عن أسطورة التحريف عند الشيعة، وقد قدم لنا أحد أساطين الشيعة المتأخرين اعترافاً يقول: (بأن هذا الكتاب موضوع في آخر الدولة الأموية..) يعني لا صحة لنسبته لـسليم. وقد تبين لنا أن سليماً هذا لا ذكر له في مصادر أهل السنة مع تعظيم الشيعة لأمره، وقد يقال بأنه اسم لا مسمى له؛ إذ لو كان كما يقولون.. لكان شيئاً مذكوراً.

ويبدو أن أوسع جمع لآثارهم -في العصور المتقدمة- هو ما قام به أبو جعفر القمي محمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمي (المتوفى سنة ٢٩٠هـ) في كتابه بصائر الدرجات في علوم آل محمد وما خصهم الله بـه

---

(١) أصول الكافي: ٦٥/١، بحار الأنوار: ٢٢٨/٢.

(٢) في بيان (حال رجالهم) الذين نقلوا الروايات عن الأئمة.

(٣) الفهرست: ص ٢١٩.

(٤) الفهرست: ص ٢١٩، روضات الجنات: ٦٧/٤، رجال الحلي: ص٨٣، جامع الرواة: ٣٧٤/١، البروجردي/ البرهان ص ١٠٤.

وهو مجموعة لأحاديثهم، وقد طبع سنة ١٢٨٥هـ[١].

وهذا الصفار اعتبره بروكلمان المؤسس الحقيقي لفقه الإمامية في بلاد العجم[٢].

ويرى الدكتور محمد البلتاجي أنه (أول من دون فقه وآثار الإمامية الإثني عشرية)[٣]، وفي كلام ابن النديم السالف ما ينفي دعوى الأولية، ويكاد شيخهم المجلسي ينقل الكتاب بحذافيره في موسوعته البحار، عبر أبوابه المختلفة. وقد امتلأ هذا الكتاب بالغلو؛ حيث فيه الطعن في كتاب الله سبحانه، والغلو في الأئمة، وتكفير الصحابة.. إلخ، مما يؤكد أن معظم أخباره مفتراة على الأئمة.

وفي أوائل القرن الرابع الهجري جدد التأليف الكليني (المتوفى سنة ٣٢٨ أو٣٢٩هـ) في كتابه الكافي ثم تعاقب التأليف عندهم بعد ذلك.

الكتب الرئيسة عند الإثني عشرية:

إن الكتب الرئيسة التي تعتبر مصادر الأخبار عند الإثني عشرية في ثمانية يسمونها: (الجوامع الثمانية)[٤]، ويقولون بأنها هي المصادر المهمة للأحاديث المروية من الأئمة[٥]. قال عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري: (وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية، أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لحسين النوري المعاصر)[٦].

أول هذه المصادر وأصحها عندهم الكافي[٧] لمحمد بن يعقوب الكليني، ثم كتاب: من لا يحضره

---

(١) انظر: الذريعة: ١٢٤/٣.

(٢) تاريخ الأدب العربي: ٣٣٧/٣.

(٣) مناهج التشريع الإسلامي: ٢٠١/١.

(٤) مفتاح الكتب الأربعة: ٥/١.

(٥) أعيان الشيعة: ٢٨٨/١، مفتاح الكتب الأربعة: ٥/١.

(٦) الحائري/ منهاج عملي للتقريب (مقال نشر في مجلة رسالة الإسلام في القاهرة، كما نشر مع مقالات أخرى منتخبة من المجلة باسم (الوحدة الإسلامية) ص: ٢٣٣).

(٧) انظر في التعريف بالكافي: الذريعة: ٢٤٥/١٧، النوري/ مستدرك الوسائل: ٤٣٢/٣، مقدمة الكافي، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٧١/٢٠، وقد أشارت هذه المصادر إلى أن هذا الكتاب أصح الكتب الأربعة المعتمدة عندهم، وأنه كتبه في فترة الغيبة الصغرى التي بواسطتها يجد طريقاً إلى تحقيق منقولاته..، مع أنه الكتاب الوحيد من بين الكتب الأربعة الذي ورد فيه أساطير الطعن في كتاب الله، وبلغت أحاديث الكافي كما يقول العاملي: ١٦٠٩٩ حديثاً (أعيان الشيعة: ٢٨٠/١) وقد طبع عدة طبعات، وشرحه عدد من شيوخهم، وقد رأيت من شروحه: مرآة العقول للمجلسي، وقد اعتنى بالحكم على أحاديث الكافي من ناحية الصحة والضعف.. وقد صحح روايات هي كفر بإجماع المسلمين كروايات تحريف القرآن.

الفقيه[1]. لشيخهم المشهور عندهم بـ الصدوق محمد بن بابويه القمي (المتوفى سنة ٣٨١هـ)، ثم تهذيب الأحكام[2]، والاستبصار[3]، كلاهما لشيخهم المعروف بـ(شيخ الطائفة) أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٣٦٠هـ).

قال شيخهم الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١هـ): (إن مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأصول الأربعة، وهي المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها)[4]. وقال أغا بزرك الطهراني -من مجتهديهم المعاصرين- وهي: (الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التي عليها استنباط الأحكام الشرعية حتى اليوم)[5]. هذه هي المصادر الأربعة المتقدمة عندهم.

ثم ألف شيوخهم في القرن الحادي عشر وما بعده مجموعة من المدونات ارتضى المعاصرون منها أربعة سموها بالمجاميع الأربعة المتأخرة وهي: الوافي[6] لشيخهم محمد بن مرتضى المعروف بـ ملا محسن الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١هـ)، وبحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار[7] لشيخهم محمد باقر المجلسي (المتوفى سنة ١١١٠ أو ١١١١هـ)، ووسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة[8] تأليف شيخهم

كما اطلعت أيضاً على شرح المازندراني للكافي المسمى (شرح جامع)، وكذلك الشافي شرح أصول الكافي.

(١) انظر في التعريف بهذا الكتاب: الخوانساري/ روضات الجنات: ٦/٢٣٠-٢٣٧، وأعيان الشيعة: ١/٢٨٠، مقدمة من لا يحضره الفقيه، وقد اشتمل على ١٧٦ باباً أولها باب الطهارة وآخرها باب النوادر، وبلغت أحاديثه (٩٠٤٤) وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه ألفه بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه، وأنه استخرجه من كتب مشهورة عندهم وعليها المعول، ولم يورد فيه إلا ما يؤمن بصحته.

(٢) انظر في التعريف به: النوري الطبرسي/ مستدرك الوسائل ٤/٧١٩، الذريعة: ٤/٥٠٤، مقدمة تهذيب الأحكام. وقد ألفه لمعالجة التناقض والاختلاف الواقع في رواياتهم، وبلغت أبوابه (٣٩٣) باباً، أما عدد أحاديثه فسيأتي الحديث عنها.

(٣) ويقع الكتاب في ثلاثة أجزاء، جزءان منه في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه، وبلغت أبوابه (٣٩٣) باباً، وحصر المؤلف أحاديثه بـ(٥٥١١) وقال: حصرتها لئلا يقع زيادة أو نقصان، وقد جاء في الذريعة أن أحاديثه (٦٥٣١) وهو خلاف ما قاله المؤلف. (انظر: الذريعة: ٢/١٤، أعيان الشيعة: ١/٢٨٠، حسن الخرسان، في تقديمه للاستبصار).

(٤) الوافي: ١/١١.

(٥) الذريعة: ٢/١٤.

(٦) ويقع في ٣ مجلدات كبار، وطبع في إيران، وبلغت أبوابه (٢٧٣) باباً، وقال شيخهم محمد بحر العلوم -من المعاصرين- بأنه يحتوي على نحو خمسين ألف حديث. (لؤلؤة البحرين (الهامش) ص١٢٢)، بينما يذكر محسن الأمين بأن مجموع ما في الكتب (٤٤٢٤٤) حديثاً (أعيان الشيعة: ١/٢٨٠).

(٧) قالوا بأنه أجمع كتاب في الحديث، جمعه مؤلفه من الكتب المعتمدة عندهم.
انظر في التعريف به: الذريعة: ٣/٢٧، أعيان الشيعة: ١/٢٩٣.

(٨) هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام عندهم، جمع فيه مؤلفه رواياتهم عن الأئمة من كتبهم الأربعة التي عليها المدار في جميع

محمد بن الحسن الحر العاملي (المتوفى سنة ١١٠٤هـ)، ومستدرك الوسائل[١] لـحسين النـوري الطبرسـي (المتوفى سنة ١٣٢٠هـ).

ملحوظات على الكتب الثمانية:

هناك كتب كثيرة عندهم قالوا: إنها في الاعتبار والاحتجاج كالكتب الأربعة، كما ذكر ذلك المجلـسي في مقدمة بحاره[٢]. والحر العاملي في الوسائل[٣]، وكما نجد ذلك في مقدمات تلك الكتب. ويبدو أن تخصيص ما سلف بالذكر، إما لأنها مجاميع كبيرة، أو قد يكون لمجرد محاكاة أهل السنة وللدعاية المذهبية، ومما يوضـح ذلك أنهم اعتبروا مثلاً من المجاميع الثمانية المتقدمة كتاب الوافي، وعدوه أصلاً مستقلاً، مع أنه عبارة عن جمـع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة -الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه - فكيف يعد أصـلاً خامساً ومستقلاً وهو تكرار لأحاديث الكتب الأربعة؟!

وكذلك اعتبروا الاستبصار للطوسي مصدراً مستقلاً من المصادر الأربعة المتقدمة وهو لا يعدو أن يكون

الأعصار - كما يقولون - وزاد عليها روايات أخذها من كتب الأصحاب المعتبرة تزيد على ٧٠ كتابـاً، كمـا ذكـر صاحب الذريعة، ولكن ذكر الشيرازي في مقدمة الوسائل بأنها تزيد على ١٨٠، ولا نسبة بين القولين، وقد ذكر الحـر العاملي أسماء الكتب التي نقل عنها فبلغت - كما حسبتها - أكثر من ثمانين كتاباً، وأشار إلى أنه رجع إلى كتب غيرهـا كثيرة، إلا أنه أخذ منها بواسطة من نقل عنها، طبع في ثلاثة مجلدات عدة مرات، ثم طبع أخيراً بتصحيح وتعليق بعـض شيوخهم في عشرين مجلداً.

الشيرازي/ مقدمة الوسائل، أعيان الشيعة: ٢٩٢/١-٢٩٣، الذريعة: ٣٥٢/٤-٣٥٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٤/١-٨، ٣٦/٢٠-٤٩.

(١) قال أغا بزرك الطهراني: (أصبح كتاب المستدرك كسائر المجاميع الحديثية المتأخرة في أنه يجب على المجتهدين الفحـول أن يطلعوا عليها ويرجعوا إليها في استنباط الأحكام، وقد أذعن بذلك جل علمائنا المعاصرين) (الذريعة: ١١٠/٢-١١١)، ثم استشهد بعض أقوال شيوخهم المعاصرين باعتماد المستدرك من مصادرهم الأساسية (الذريعة: ١١١/٢).

ولكن يبدو أن بعض شيوخهم لم يوافق على ذلك، فنجد صاحب أحسن الوديعة ينتقد بشدة هذا الكتاب ويقول بأنه: (نقـل منه عن الكتب الضعيفة الغير معتبرة... والأصول الغير ثابتة صحة نسخها، حيث إنها وجـدت مختلفـة النـسخ أشـد الاختلاف)، ثم قال بأن أخباره مقصورة على ما في البحار، وزعها على الأبواب المناسبة للوسائل، كما قابلته حرفاً بحرف (محمد مهدي الكاظمي/ أحسن الوديعة ص ٧٤).

(٢) انظر: جـ١ ص ٢٦، قال المجلسي: (بأن كتب الصدوق ما عدا خمسة فيها لا تقصر في الاشتهار عن الكتب الأربعة) انظر: جـ١ ص ٢٦. وقال: (وكتاب بصائر الدرجات من الأصول المعتبرة التي روى عنها الكليني وغيره). بحار الأنوار: ٢٧/١، وهكذا قال في عدد كبير من كتبهم.

(٣) انظر: وسائل الشيعة: جـ٢٠ الخاتمة.

اختصاراً لكتاب تهذيب الأحكام للطوسي، كما صرح بذلك الطوسي في مقدمة الاستبصار[1]، وكما يبـدو واضحاً لمن شاء المقارنة بين الكتابين، فالدعاية المذهبية واضحة في صنيعهم هذا..

وتجد أن بحار الأنوار وضعه مؤلفه في خمس وعشرين مجلداً، ولما كبر المجلد الخامس والعـشرين جعـل شطراً منه في مجلد آخر فصار المجموع (٢٦) مجلداً[2]، فقام المعاصرون وزادوا فيه كتباً ليست من وضع المؤلف كـجنة المأوى للنوري الطبرسي، وهداية الأخبار للمسترحمي، ومجلدات في الإجازات ليبلغوا بـه في طبعـة جديدة مائة وعشرة مجلدات تبدأ من الصفر[3]. كلون من المظاهر الثقافية الشكلية، والدعاية المذهبية. وهـم مغرمون بهذا الاتجاه الدعائي[4].

أما موضوع هذه المدونات فإن التهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيـه، ووسـائل الـشيعة، ومستدرك الوسائل كلها في الفقه، وكذلك الكافي، فإن المجلدين الأول والثاني في الأصول، وسـائر المجلـدات الباقية في الفقه وهو مما يسمى فروع الكافي.

ويلاحظ التشابه في كثير من مسائلهم الفقهية مع أهل السنة؛ مما يؤكد ما يقول بعض أهل العلم مـن أخذهم لذلك من أهل السنة[5]، ولهم مفردات غريبة، ومسائل منكرة لا تخطر على البال تستحق أن يكتـب فيها تأليف خاص، وقد جمع جزءاً منها شيخهم المرتضى في كتاب سماه الانتصار[6]. وقد نقـل ابـن عقيـل الحنبلي بعض هذه المسائل، وهو يتعجب منها، وقد سجلها ابن الجوزي في المنتظم[7] من خط ابن عقيل، كما أشار إليها في الموضوعات بقوله: ولقد وضعت الرافضة كتاباً في الفقه وسموه مذهب الإمامية، وذكروا فيه مـا

---

(١) الاستبصار: ١/٢-٣.

(٢) انظر: الذريعة: ٣/٢٧.

(٣) حيث إن المجلد الأول يحمل رقم صفر!.

(٤) وتجد أن مجموعة كبيرة منهم تكلف بالكتابة في موضع ما، ويصرف لها المرتبات من الحوزات العلمية، فإذا انتهى العمـل نسب لواحد منهم أو لأحد شيوخهم كأنه هو الذي قام بهذا العمل الذي لا يقوم به إلا جمع من الناس، كما يلاحظ ذلك في كتاب الغدير وغيره، ولهم هوس في ادعاء السبق، حيث تجد في كتاب الشيعة وفنون الإسلام بأن للشيعة السبق في كل علم، مع أن الروافض لم يعرف عنهم شيء من هذا إلا ما أخذوه عن أهل السنة، ولهم مفردات تفضح أمرهم، وترى في أعيان الشيعة للعاملي احتسابه لكثير من أئمة أهل السنة من طائفته لمجرد ما يذكر في تراجمهم من وجود ميـل للتـشيع عندهم، وهو أمر لا يدخلهم في مسلك الروافض، إذ محبة أهل البيت الحقيقية هي في أهل السنة أكثر من الرافضة.

(٥) انظر: منهاج السنة النبوية: ٣/٢٤٦.

(٦) وقد وقفت عليه في طبعته الأخيرة (١٤٠٥هـ، دار الأضواء، بيروت) وقد طبع قبل ذلك ضمن الجوامع الفقهية بطهران سنة ١٢٦٧هـ ومستقلاً سنة ١٣١٥هـ، ويسمى: (مسائل الانفرادات في الفقه) (لؤلؤة البحرين ص ٣٢٠).

(٧) المنتظم: ٨/١٢٠.

يخرق إجماع المسلمين بلا دليل أصلاً[1].

أما بالنسبة للقسم الباقي من هذه المدونات وهي أصول الكافي، وبحار الأنوار فهـي تتعلـق بمـسائل: التوحيد، والعدل، والإمامة.. وأكثر ما فيها يدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة والأئمة الاثـني عـشر والنص عليهم، وصفاتهم، وأحوالهم، وزيارة قبوهم، والحديث عن أعدائهم، وعلى رأسهم صحابة رسـول الله صلى الله عليه وسلم، ونلحظ أن كل شيء -في الغالب- يدور في فلك الإمامة والأئمة.

والقارئ لهذه الأحاديث في هذه المدونات وغيرها من كتب الرواية عندهم يجد أن هناك فرقاً واضـحاً وكبيراً بين الروايات التي ترد عن طريق أهل السنة ويطلق عليها الحديث، وبين الروايات التي ترد عن طريـق الشيعة ويطلق عليها اللفظ نفسه، فكتب السنة الستة وغيرها إذا روت حديثاً فهو منسوب إلى النبي صـلى الله عليه وسلم وهي أحاديثه هو. أما كتب الحديث عند الشيعة فهي تأتي بالرواية عن أحد أئمتهم الإثـني عـشر ويعتقدون -كما مر- أن لا فرق بين ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أحد أئمتهم.

كما أن القارئ لكتب الحديث عندهم لا يجد إلا القليل النادر منها هو المسند إلى النبي صلى الله عليـه وسلم، وأكثر ما يروونه في الكافي واقف عند جعفر الصادق، وقليل منها يعلو إلى أبيه محمد الباقر، وأقل مـن ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ونادراً ما يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

كما يلحظ أن مدوناتهم الأربع المتأخرة ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده، وآخرها ألفه النـوري الطبرسي (المتوفى سنة ١٣٢٠هـ) وهو من معاصري الشيخ محمد عبده. وقد جمع فيه ثلاثة وعـشرين ألـف حديث عن الأئمة[2]. لم تعرف من قبل، فهي متأخرة عن عصور الأئمة بمئات السنين، فإذا كان هؤلاء قـد جمعوا تلك الأحاديث عن طريق السند والرواية فكيف يثق عاقل برواية لم تسجل طيلة أحد عشر قرناً أو ثلاثة عشر قرناً!! وإذا كانت مدونة في كتب فلم يعثر على هذه الكتب إلا في القرون المتأخرة[3]، ولم لم يجمع تلك

---

(١) الموضوعات: ٣٣٨/١.

(٢) الذريعة: ٧/٢١.

(٣) صرح بعض أصحاب هذه المدونات بأنه عثر على كتب لم تدون في كتبهم المعتمدة من قبل. يقول المجلـسي: (اجتمـع عندنا بحمد الله سوى الكتب الأربعة نحو مائتي كتاب، ولقد جمعتها في بحار الأنوار (اعتقادات المجلسي ص ٢٤، مصطفى الشيبـي/ الفكر الشيعي ص٦١)، وذكر شيخهم الحر العاملي بأنه توفر عنده أكثر من ثمانين كتاباً عدا الكتب الأربعـة، وقد جمع ذلك في وسائل الشيعة) (انظر: الوسائل ج١، المقدمة، والذريعة: ٣٥٢/٤-٣٥٣).

أما شيخهم المعاصر النوري الطبرسي فهو أيضاً قد عثر على كتب لم تدون من قبل رغم أنه من المعاصرين، يقول أغا بـزرك الطهراني: (والدافع لتأليفه عثور المؤلف على بعض الكتب المهمة التي لم تسجل في جوامع الشيعة مـن قبـل (الذريعـة: ٧/٢١) وجعلوا هذه الأحاديث المكتشفة والتي جمعها مستدرك الوسائل مما لا يستغنى عنه، قال آيتهم الخراساني - كمـا ينقل صاحب الذريعة - بأن الحجة للمجتهد في عصرنا هذا لا تتم قبل الرجوع إلى المستدرك، والاطلاع على ما فيه من الأحاديث) (الذريعة ١١١/٢)، فهل يعني هذا أنه قبل تأليف المستدرك لا حجة عنـدهم في قـول شـيخهم؟! فـانظر

الروايات متقدموهم؟ ولم لم تذكر تلك الكتب وتسجل في كتبهم القديمة؟! كيف لم يسجلها الكلـيني وهـو بحضرة السفراء الأربعة سفراء المهدي؟! وقد سماه الكافي لأنه كاف للشيعة، وقد عرضه على مهديهم -بواسطة السفراء- فقال: كاف لشيعتنا –كما سلف[1]- بل إن الطوسي قال بأنه جمع في كتابه تهذيب الأحكام جميع ما يتعلق بالفقه من أحاديث أصحابهم وكتبهم وأصولهم، لم يتخلف عن ذلك إلا نادر قليل وشاذ يسير[2].

فهل هذه الكتب وضعت فيما بعد في أيام الدولة الصفوية، ونسبت لشيوخهم الأوائل؟ هذا ليس ببعيد.

بل إن كتبهم الأربعة الأولى لم تخل من دس وزيادة، وآية ذلك: أن كتاب تهذيب الأحكام للطوسـي بلغت أحاديثه (١٣٩٥٠) حديثاً كما ذكر ذكر أغا بزرك الطهراني في الذريعة[3]، ومحسن العاملي في أعيـان الشيعة[4] وغيرهما من شيوخهم المعاصرين، في حين أن الشيخ الطوسي نفسه صرح في كتابه عدة الأصول بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠)، ومعنى ذلـك أنهـا لا تـصل إلا إلى (٦٠٠٠) في أقـصى الأحوال[5]. فهل زيد عليها أكثر من الضعف في العصور المختلفة؟! الدليل المادي الملموس أمامنا يؤكد ذلك.

وأيضا تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة -وهو أحد كتب الكافي التي تضم مجموعة من الأبواب، وكل باب يتضمن عدداً كبيراً من الأحاديث- هل هو من تأليف الكليني أم زيد فيما بعد على كتابـه الكـافي[6]، فكأن أمر الزيادة شيء طبيعي ووارد في كل حال.

بل الأمر أخطر من ذلك؛ فإن شيخهم الثقة عندهم حسين بن حيدر الكركي العاملي (المتـوفى سـنة ١٠٧٦هـ) قال: إن كتاب الكافي خمسون كتاباً بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة[7]، بينما نرى شيخهم الطوسي (المتوفى سنة ٣٦٠هـ) يقول: (كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتاباً، أخبرنا بجميع رواياته الشيخ..)[8].

فهل زيد على الكافي للكليني فيما بين القرن الخامس، والحادي عشر عشرون كتاباً، مع أن كل كتاب

وتعجب.. وقد تستمر مسيرة الاكتشافات للكتب والروايات.

(١) انظر: مقدمة الرسالة.

(٢) الاستبصار: ٢/١.

(٣) الذريعة: ٥٠٤/٤.

(٤) أعيان الشيعة: ٢٨٨/١.

(٥) انظر: الإمام الصادق: ص٤٥٨.

(٦) روضات الجنات: ١٨٨/٦-١٧٦.

(٧) روضات الجنات: ١١٤/٦.

(٨) الفهرست: ص١٦١.

يضم عشرات الأبواب، وكل باب يشمل مجموعة من الأحاديث؟! لعل هذا أمر طبيعي، فمن كـذب علـى رسول الله والصحابة والقرابة فمن باب أولى أن يكذب على شيوخه.

وشواهد هذا الباب كثيرة.

أما متون هذه الكتب ونصوصها فإنك تلحظ فيها ظاهرة الاختلاف والتضاد، ولقد تألم شيخهم محمد بن الحسن الطوسي (لما آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه..) واعترف بأن هذا الاختلاف قد فاق ما عنـد أصحاب المذاهب الأخرى، وأن هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنه جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض[1].

وقام شيخهم الطوسي بمحاولة يائسة لتدارك هذا الاختلاف وتوجيه هذا التناقض فلم يفلـح؛ بـل زاد الطين بلة، حيث علق كثيراً من اختلاف الروايات على التقية بلا دليل سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافـق أهل السنة.

والواقع أنه بصنيعه هذا قد كرس الفرقة، وأضاع على طائفته كثيراً من سبل الهداية.. ومحاولته كانت في أحاديث الأحكام، أما باقي مسائل المذهب فلم يتعرض لها.

والدليل المادي على أن محاولته لم تنجح هو: كثرة اختلافهم، وقد اشتكى بعض شيوخهم مـن هـذه الظاهرة وهو الفيض الكاشاني صاحب الوافي أحد الكتب الثمانية المعتمدة فقال عن اخـتلاف طائفتـه: (.. تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولاً أو ثلاثين قولاً أو أزيد؛ بل لو شئت أقول: لم تبق مـسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها)[2].

ومن الملاحظ أن اختلافهم هو اختلاف في الأحاديث أو النصوص وليس اختلافاً في الاسـتنباط، ولا شك أن التناقض أمارة على بطلان المذهب، وكذب الروايات.. وأن ذلك ليس من عند الله لقوله سـبحانه: ((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)) [النساء:٨٢]..

وقد عزت بعض رواياتهم ظاهرة الاختلاف إلى كثرة الكذب على الأئمة.. فهذا الفيض بن المختار يشكو لـأبي عبد الله -كما تقول رواياتهم- كثرة اختلافهم ويقول: (ما هذا الاختلاف الذي بـين شـيعتكم.. إني لأجلس في حلقهم بـالكوفة فأكاد أن أشك في اختلافهم في حديثهم. فقال أبو عبد الله: (هو ما ذكرت يـا فيض إن الناس أولعوا بالكذب علينا.. وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غيره

---

(١) تهذيب الأحكام: ١/٢-٣.

(٢) الوافي، المقدمة: ص٩.

تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله، وإنما يطلبون الدنيا، وكل يحب أن يدعى رأساً))[1].

وقد كثرت شكاوى الأئمة من كثرة الكذابين عليهم[2]، وقد حف بهم ولا سيما جعفر الصادق مجموعة من المتآمرين والمتكسبين والمحتالين.. وكانوا يستقبلون بعض الوفود القادمة من أصقاع العالم الإسلامي ويأكلون أموالهم باسم الأئمة، ويقدمون لهم تواقيع مزورة باستلامهم، ويحدثون عنهم بما لم يقولوا[3].

وإذا كذب الأئمة أقوالهم قالوا: إن هذا التكذيب منهم تقية[4].

واستمع إلى شريك بن عبد الله القاضي (ت١٧٧-١٧٨هـ) يصف الأقوام الذين التصقوا بـ جعفر وادعوا الرواية عنه -كما تنقل ذلك كتب الشيعة نفسها- (قال أبو عمرو الكشي: قال يحيى بن عبد الحميد الحماني في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين رضي الله عنه: قلت لـ شريك: إن أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف الحديث، فقال: أخبرك القصة، كان جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، ليستأكلوا الناس بذلك، ويأخذوا منهم الدراهم، كانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسمعت العوام بذلك فمنهم من هلك ومنهم من أنكر)[5]. ويبدو أن الإنكار كان من طائفة من المتقدمين.. إذ إن المتأخرين -ولاسيما في العهد الصفوي وما بعده- قد أصبحت الأساطير الكثيرة التي تروى

---

(١) مضى ذكره وتخريجه من كتب الشيعة: ص ٩٠.

(٢) تروي كتب الشيعة عن جعفر الصادق قال: (إن لكل رجل منا رجل يكذب عليه، وقال: إن المغيرة بن سعيد دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا). وقد اعترف المغيرة بن سعيد كما تروي كتب الشيعة بذلك حيث قال: (دسست في أخباركم أخباراً كثيرة تقرب من مائة ألف حديث).
وعن الصادق قال: (إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه). وعن يونس أنه قال: (وافيت العراق فوجدت قطعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله - عليهما السلام - متوافرين فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا فأنكر منها أحاديث كثيرة.. وقال: إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن) (انظر النصوص السابقة في: تنقيح المقال: ١/١٧٤-١٧٥).
فإذا وضعت مع هذه النصوص شهادة أئمة السنة بكذب الروافض (انظر: المنتقى ص٢١-٢٣، ميزان الاعتدال: ١/٢٧-٢٨) تبين شيوع الكذب وكثرته عندهم، وإذا عرفت مدى بضاعتهم في علم الإسناد، والجرح والتعديل تحقق لك الخطر الكبير الذي يعيشه هؤلاء من خلال اعتمادهم في التلقي على تلك المدونات.

(٣) انظر: التحفة الإثني عشرية، الورقة (٩٢) (مخطوط).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال ترجمة زرارة: ٢/٦٩-٧٠، وسيأتي عند الحديث عن حال رجالهم بأن شيوخ الشيعة يحملون الطعن والتكذيب الصادر من جعفر الصادق وغيره في حق معظم رواتهم بأنه تقية.

(٥) رجال الكشي: ص ٢٠٨-٢٠٩، بحار الأنوار: ٢٠/٣٠٢-٣٠٣.

عن جعفر جزءاً من عقائدهم بلا نكير.

أما معاني هذه الروايات ومادتها فإن فيها ما يحكم المرء بوضعه بمجرد النظر في متنه لمخالفته لأصول الإسلام وضروراته، وما علم بالتواتر، وما أجمع المسلمون عليه.. مع مخالفته لصريح العقل، وقد رأيت في رواياتهم ما يلغى هذا المبدأ أعني مبدأ نقد المتن لظهور القرائن التي تدل على ذلك، فقد جاء في بصائر الدرجات عن سفيان السمط قال: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك؛ إن رجلاً يأتينا من قبلكم يعرف بالكذب فيحدث بالحديث فنستبشعه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يقول لك: إني قلت لليل إنه نهار، وللنهار إنه ليل، قال: لا، قال: فإن قال لك هذا إني قلته فلا تكذب به فإنك إنما تكذبني)[1].

وجاء أيضاً (إن حديثنا تشمئز منه القلوب فمن عرف فزيدوهم، ومن أنكر فذروهم)[2].

وقد ذكر شيخهم المجلسي في هذا الاتجاه (١١٦) حديثاً في باب بعنوان (باب إن حديثهم عليهم السلام صعب مستصعب، وإن كلامهم ذو وجوه كثيرة، وفضيلة التدبر في أخبارهم رضي الله عنهم والتسليم لهم والنهي عن رد أخبارهم)[3]، وإذا قارنت هذا بما يذهب إليه أهل السنة استبان بصورة أعظم ضلالهم، وبضدها تتميز الأشياء[4].

---

(١) بحار الأنوار: ٢/٢١١-٢١٢.

(٢) بحار الأنوار: ٢/١٩٢.

(٣) انظر: بحار الأنوار: ٢/١٨٢-٢١٢.

(٤) قارن ذلك بما قاله أئمة السنة في هذا الباب، قال الربيع بن خثيم (المتوفى سنة ٦١ أو ٦٣هـ) والذي قال فيه ابن مسعود: (لو رآك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحبك) (تقريب التهذيب: ١/٢٤٤) قال الربيع: (إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار يعرف، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل ننكره) (رواه الخطيب البغدادي في الكفاية ص٦٠٥)، وقال أبو الحسن علي بن عروة المتوفى سنة ٨٣٧هـ، صاحب الكواكب الدراري في ١٢٠ مجلداً. (انظر: السخاوي/ الضوء اللامع: ٥/٢١٤-٢١٥)، قال ابن عروة: (القلب إذا كان تقياً نظيفاً زاكياً كان له تمييز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والهدى والضلال ولا سيما إذا كان قد حصل له إضاءة وذوق من النور النبوي، فإنه حينئذ تظهر له خبايا الأمور، ودسائس الأشياء، والصحيح من السقيم، ولو ركب على متن ألفاظ موضوعة على الرسول إسناد صحيح أو على متن صحيح إسناد ضعيف لميز ذلك وعرفه. فإن ألفاظ الرسول لا تخفى على عاقل ذاقها) (القاسمي/ قواعد التحديث ص ١٦٥، وقد نقل ذلك عن مخطوطة الكواكب الدراري لابن عروة).

وقد اعتنى أئمة الحديث بالمتن كما اعتنوا بالإسناد، ووضعوا علامات لمعرفة الحديث الموضوع بدون النظر إلى إسناده، وعامة علوم الحديث تعرضت لذلك، قال ابن دقيق العيد: وأهل الحديث كثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث (الاقتراح: ص ٢٣١) كما ذكر ابن الصلاح بأنهم قد يعرفون كون الحديث موضوعاً بقرينة النص المروي، فقد وضعت أحاديث - كما يقول - طويلة تشهد لوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها (علوم الحديث/ لابن الصلاح ص: ٨٩).

وقد كتب ابن القيم - رحمه الله - كتاباً مستقلاً في هذا الشأن إجابة لسؤال يقول: (هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط

والغالب في نقد المتن عندهم: أنه يعمل به إذا كان الحديث يوافق أهل السنة والذين يسمونهم بالعامـة فيرد الحديث حينئذ، لأن مخالفة العامة -كما تقول رواياتهم- فيها الرشاد[1]. فيزدادون بهـذا ضـلالاً علـى ضلالهم.. مع أنه قد جاء عن بعض الأئمة وفي كتب الشيعة نفسها: (لا تقبلوا علينا خلاف كتاب ربنا)[2]، إلا أن هذا المبدأ لم يعمل به شيوخهم.. بل إن الأصل الذي أمر الأئمة بالرجوع إليه (وهو القرآن) قـد كثـرت أساطيرهم التي تتعرض له.

أما مدى صحة هذه الروايات عندهم، والتي تضمنتها تلك المدونات والتعرف على أسانيدهم ورجالهم الذين ارتضوا رواياتهم عن الأئمة، وأقسام الحديث عندهم، ومقاييس نقد السند لديهم، فهذا موضـوع هـام وكبير يستحق أن يكتب فيه كتابات مستقلة.. وذلك لأهميته في كشف حقيقة هذه المدونات أمام المخدوعين والمغفلين.. وتعرية الباطل واكتشاف الأيدي السبئية التي أسهمت في صنع هذا الضلال ونسبته لبعض علمـاء أهل البيت.. وهو مبحث واسع الأطراف متعدد الجوانب لا يكفي هذا الحيز لتفصيل القول فيه.. فـسنكتفي بالعرض المجمل، والإشارة واللمحة.

مدى صحة روايات هذه المدونات:

لقد جاء على لسان جملة من أعلام أهل السنة بأن الرافضة من أعظم الطوائف افتراء للكذب، وتكذيباً للصدق[3].. وحينما قال ابن المطهر: (فإن لهم أحاديثهم التي رواها رجالهم الثقات) قال شيخ الإسلام: (مـن أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم، ولم تعلموا أحـوالهم، ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها)[4].

ولكن: هل أئمة الإسلام على علم بهذه المدونات؟

الحقيقة أنه لم يكن للأمة المسلمة مصادر في التلقي معروفة مشهورة غير أمهات مصادر المسلمين مـن الصحاح والسنن والمسانيد.

والملحوظ أن أئمة الإسلام الذين لهم عناية بأمر الروافض كـالأشعري وابن حزم، وابن تيمية، لم يـرد

من غير أن ينظر في سنده؟) فأورد رحمه الله قواعد عدة في هذا الشأن بلغت (٤٤) قاعدة ومثل لها بـ (٢٧٣) حـديثاً وبين وجه وضعها من خلال نقد المتن فقط وذلك في كتابه المنار المنيف.

(١) انظر: مبحث الإجماع من هذه الرسالة.

(٢) انظر: أصول الكافي، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب: ٦٩/١-٧١، وفيه مجموعة أحاديث في هذا المعنى.

(٣) منهاج السنة: ٥١/٤، وراجع: المنتقى (مختصر منهاج السنة: ص٢١-٢٣، ميزان الاعتدال: ٢٧/١-٢٨).

(٤) منهاج السنة: ١١٠/٤.

عنهم -في حدود تتبعي- ذكر لأسماء هذه المدونات، وبالأخص أخطر كتاب لهم وهو أصول الكافي، رغم أن صاحبه قد توفي سنة ٣٢٩هـ. فهل مرد ذلك إلى أن تلك المدونات سرية التداول بينهم، أو لاحتقار علماء الإسلام لهم، فلم يلتفتوا إلى كتب الحديث عندهم؟ أو أن هذه الكتب صنفت في إبان الدولة الصفوية، ونسبت لشيوخهم الأوائل؟

قد جاء في أصول الكافي ما يفيد أن كتب الحديث عندهم كانت موضع التداول السري بينهم، ولهذا لم تكن متصلة السند بسبب ظروف التقية كما يدعون.

يقول نص الكافي: (إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا. (قال أحد أئمتهم): حدثوا بها فإنها حق)[١]، وتلحظ في بعض رواياتهم مثلاً الأمر بكتمان هذا النص وعدم إذاعته عند غير أهله[٢].

وفي عصر السيوطي قام أحد الروافض يدعو إلى الاحتجاج بالقرآن فقط دون السنة، وألف في الرد عليه كتابه الاحتجاج بالسنة، فلم لم يدع هذا الرافضي إلى كتب أصحابه؟ قد يلتمس من هذا الصنيع أنه يتكتم عليها.. وعلى أية حال لم يكن لكتبهم ذلك الذيوع والانتشار إلا بعد ظهور الطباعة وتفشي أمر الرافضة.

ولعل أولى الإشارات لمصادر الشيعة الأربعة الأولى جاءت في كتاب النواقض في الرد على الروافض، حيث ذكر بأنه من هفوات الروافض إنكارهم كتب الأحاديث الصحاح التي تلقتها الأمة بالقبول، وإيمانهم بمقابل ذلك بأربعة كتب جمع فيها كثير من الأكاذيب مع بعض الأحاديث وأقوال الأئمة[٣].

وصاحب النواقض مخدوم الشيرازي من القرن العاشر، ولكن لا يعني هذا ظهور أمر هذه المدونات؛ لأن الشيرازي هذا عاش في وسط الرافضة، واضطر أن يتلقى تعليمه بينهم.. فعرف من أمورهم -كما يقول- ما يخفى على الكثير[٤].

- أما مدى صحة ما في هذه المدونات في نظر هذه الطائفة، فهم في هذا فريقان: صنف يرى صحتها، ويقطع بثبوت كل حرف فيها عن الأئمة، وفريق يرى أن فيها الصحيح وغيره.. يبين ذلك شيخهم الممقاني فيقول:

---

(١) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ٥٣/١.

(٢) كما في خبر (لوح فاطمة) المزعوم، وفي آخره قال إمامهم: (لو لم تسمع في دهرك إلا هذا الحديث لكفاك قَصُّهُ إلا عن أهله) وهو نص يرويه أبو بصير عن جعفر الصادق. (انظر: أصول الكافي: ٥٢٧/١-٥٢٨)، الكاشاني/ الوافي، المجلد الأول جـ٢ ص٧٢، الطبرسي/ الاحتجاج: ٨٤/١-٨٧، ابن بابويه/ إكمال الدين: ص٣٠١-٣٠٤، الطبرسي (وهو صاحب مجمع البيان)/ أعلام الورى: ص١٥٢ وما بعدها، الكراجكي/ الاستنصار: ص١٨.

(٣) النواقض: ص ١٠٩، ١١٠ (مخطوط).

(٤) انظر: المصدر السابق: الورقة ٨٧، ١٥١، وانظر: ص (٢٠٩) من هذه الرسالة، هامش رقم (٢).

(إن كون مجموع ما بين دفتي كل واحد من الكتب الأربعة من حيث المجموع متواتراً مما لا يعتريه شك ولا شبهة، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر، ولكن هل هي متواترة بالنسبة إلى خصوص كـل حـديث؟ وبعبارة أخرى: هل كل حديث وكلمة بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابية والبنائية، وبهذا الترتيب للكلمـات والحروف على القطع أم لا؟ فالمعروف بين أصحابنا المجتهدين الثاني كما هو قـضية عـدها أخبـار آحـاد، واعتبارهم صحة سندها أو ما يقوم مقام الصحة، وجُلّ الإخبار على الأول كما يقتضيه قولهم بوجوب العمل بالعلم، وأنها قطعية الصدور)[1].

إذن الكتب الأربعة عند الأخباريين من الإثني عشرية أعظم من القرآن عند المـسلمين.. ولهـذا قبلـوا رواياتها التي تتعرض لكتاب الله، وجعلوها هي الحاكمة على كتاب الله وذلك هو الضلال العظـيم، والكفـر الصراح.

أما الأصوليون أو المجتهدون -كما يسمون- فإنهم يعتبرونها من قبيل الآحاد، وينظرون حين الحكم عليها إلى السند، ولذلك قال جعفر النجفي (ت١٢٢٧هـ)-شيخ الشيعة الإمامية، ورئيس المذهب- في زمنه[2] قال في كتابه (كشف الغطاء) عن مؤلفي الكتب الأربعة:

(والمحمدون الثلاثة كيف يعول في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذب رواية بعض.. ورواياتهم بعضها يضاد بعضاً.. ثم إن كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم، وثبوت المكان، والزمان)[3].

ولكن أصحاب الكتب الأربعة نصوا في مقدماتهم بأنهم لا يذكرون إلا الصحيح، فيجيـب صـاحب كشف الغطاء عن ذلك بقوله: (فلابد من تخصيص ما ذكر في المقدمات أو تأويله على ضرب من المجازات، أو الحمل على العدول عما فات، حيث ذكروا في تضاعيف كتبهم خلاف ما ذكروه في أوائلـها[4]، أي أنهـم عدلوا عن شرط الصحة الذي ذكروه في مقدمات كتبهم!!).

ثم يأتي الاعتراض الأكثر صعوبة وهو: أن هذه الكتب الأربعة مأخوذة كما يقولون من أصول معروضة على الأئمة، وأصول الكافي كتب في عصر الغيبة الصغرى، وكان بالإمكان الوصول إلى حكم الإمـام علـى أحاديثه، بل قالوا بأنه عرض على مهديهم فقال: (بأنه كاف لشيعتنا)[5]. كما أن صاحب من لا يحضره الفقيه

---

(١) تنقيح المقال: ١٨٣/١ (ط ١٣٤٩هـ).

(٢) الشيعة في الميزان: ص ٢٧٢ (الهامش).

(٣) كشف الغطاء: ص ٤٠.

(٤) كشف الغطاء: ص ٤٠.

(٥) مضى تخريجه من كتبهم ص: (١٢٣) من هذه الرسالة.

(أدرك من الغيبة الصغرى نيفاً وعشرين سنة)[1]، فلم لم يعترض الأئمة على ما فيها من موضوعات؟ لم يجد صاحب كشف الغطاء جواباً على ذلك إلا الفزع إلى التقية التي هي متعقلهم إذا أعيتهم الحيل فقال: (وأنه لا يجب على الأئمة المبادرة إليهم بالإنكار ولا تمييز الخطأ من الصواب لمنع التقية المتفرعة على يوم السقيفة)[2].

ومع ذلك فإن لسائل أن يقول: إذا كان الأصوليون من الشيعة قد سلكوا مسلك التصحيح والتضعيف من خلال دراسة الإسناد فهل للشيعة بصر بالرجال ودراية بعلم الجرح والتعديل؟

والجواب على ذلك أنه: من خلال النظر في كتب الرجال عندهم يتبين بأنه لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجال حتى ألف الكشي في المائة الرابعة كتاباً لهم في ذلك جاء في غاية الاختصار، وليس فيه ما يغني في هذا الباب، وقد أورد فيه أخباراً متعارضة في الجرح والتعديل[3] وليس في كتب رجالهم الموجودة إلا في حال بعض رواتهم[4]. كما (أنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في أسامي الرجال وآبائهم أو كناهم، أو ألقابهم)[5].

وقد كان التأليف في أصول الحديث وعلومه معدوماً عندهم حتى ظهر زين الدين العاملي[6] الملقب عندهم بـالشهيد الثاني (المقتول سنة ٩٦٥هـ)[7]، وهذا ما تعترف به كتب الشيعة نفسها.

قال شيخهم الحائري: (ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد: أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني وإنما هو من علوم العامة..)[8]، يعني أهل السنة. وسيأتي أن تقسيم الحديث إلى صحيح وغيره لم يوجد عندهم أيضاً إلا في القرن السابع.

ويرى صاحب التحفة أن سبب تأليفهم في ذلك هو ما لحظوه في ورواياتهم من تناقض وتهافت، وأنهم قد استعانوا في وضع هذه الأصول بما كتبه أهل السنة[9]، غير أن لهم بعض المقاييس الخاصة بهم لم تسلم من ضلال كالعادة في كل ما انفردوا به عن المسلمين. فتجدهم مثلاً يوثقون من ادعى رؤية غائبهم المعدوم الذي لم يولد

---

(١) الصدر/ الشيعة: ص ١٢٥.

(٢) كشف الغطاء: ص ٤٠.

(٣) انظر مثلاً: ترجمة زرارة بن أعين، وأبي بصير، وجابر الجعفي وغيرهم.

(٤) الشيرازي/ النواقض ص ١١٣ (مخطوط).

(٥) الممقاني/ تنقيح المقال: ١٧٧/١.

(٦) النواقض: ص ١١١-١١٢.

(٧) انظر: القمي/ الكنى والألقاب: ٣٤٤/٢.

(٨) مقتبس الأثر: ٧٣/٣، وقال الحر العاملي في ترجمة شيخهم المذكور: وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث؛ لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة، كما ذكره ولده وغيره (أمل الآمل: ٨٦/١).

(٩) التحفة الإثني عشرية: ص ١٠٥ (مخطوط).

أصلاً[1]، ويعتبرون ذلك دلالة على كونه فوق العدالة، على حين لا تؤثر عندهم صحبة الرسـول شـيئاً في التزكية والتعديل -كما سلف- فهم بهذا يجعلون الكذب والضلال دليل العدالة، وعدوا برهان العدالة أمـارة على الكذب فانظر وتعجب.. ويوثقون الكليني الذي أخرج أساطير (تحريف القرآن) وأوسع لهـا في كتابـه الكافي، ولذلك قال عنه الكاشاني في تفسيره الصافي[2]، والنوري الطبرسي في فصل الخطـاب[3]، ومحمـود النجفي الطهراني في قوامع الفضول[4]، بأنه كان يقول بتحريف القرآن.

وقال أبو زهرة: (فإن من هذا اعتقاده فليس من أهل القبلة)[5].

ومع ذلك يقول ابن المطهر الحلي بأنه من أوثق الناس في الحديث وأثبتهم[6]. بينما يعدون القول بالقياس -والذي هو من مبادئ الفقه الإسلامي- قدح في الرجل عندهم تترك روايته من أجله[7] فانظر كيف يوثقون الكفار، ويردون روايات المسلمين.

ومن كان على غير مذهب الإمامية فروايته لا ترتقي للصحة -عندهم- كما سيأتي في تعريف الصحيح عندهم، ولكن الإمامي مقبولة روايته ولو كان مذموماً على لسان الأئمة؛ بل صرح ابن المطهر الحلـي بـأن (الطعن في دين الرجل لا يوجب الطعن في حديثه)[8]، فإذا كانت هذه بعض مقاييسهم فما حال رجالهم؟

١ رجال أسانيدهم:

إن مصنفي هذه المدونات لم يحصل لهم ملاقاة الأئمة، وما أخذوا أقوالهم إلا بواسطة رجال بينهم وبين الأئمة، فما حال هؤلاء الرجال الذين رووا كل ذلك الضلال عن جعفر وغيره؟

لقد شهد طائفة من أعلام السنة بأن الروافض من أكذب الناس في الحديث واتقوا الرواية عنهم.. لكن الإثني عشرية لا تقبل هذه الشهادات، فهي لا تقبل روايات العامة كما يقولون فضلاً عن الأخذ بجرحهم.

وقد استقرأ صاحب التحفة الإثني عشرية أحوال رجالهم في الكتب الأربعة من خلال ما تقوله عنـهم

---

(١) كما تقوله طوائف من الشيعة، وكما ثبت ذلك عند ثقات المؤرخين وعلماء النسب، كما سيأتي في مبحث الغيبة.

(٢) انظر: تفسير الصافي: ٥٢/١، ط: الأعلمي بيروت، وص: ١٤ ط: المكتبة الإسلامية طهران.

(٣) انظر: فصل الخطاب: ص ٣٠ وما بعدها (النسخة المطبوعة).

(٤) انظر: قوامع الفضول: ص ٢٩٨.

(٥) الإمام الصادق: ص ٤٤٠.

(٦) رجال الحلي: ص ٤٥.

(٧) رجال الحلي: ص ١٤٥.

(٨) رجال الحلي: ص ١٣٧.

كتب الشيعة نفسها[1]، كما فعل مثل ذلك صاحب الصواقع المحرقة[2]. وقدم الألوسي رحمه الله في كـشف غياهب الجهالات إلمامة موجزة بأحوالهم[3]، كما صدر حديثاً كتاب بعنوان: رجال الشيعة درس فيه مؤلفـه مجموعة كبيرة من رجالهم من خلال مصادر الشيعة، وما قد يوجد في مصادر السنة، وهي خطـوة تـستحق الإشادة[4].

وتبين من خلال ذلك: أن رجال كتبهم في الغالب ما بين كافر لا يؤمن بالله ولا بالأنبياء ولا بالبعـث والمعاد، ومنهم من كان من النصارى ويعلن بذلك جهاراً وَيَتزيا بزيهم، ولم يدع صحبتهم، ومنهم من أعلـن جعفر الصادق كذبهم ونص على ذلك باعتراف كتب الشيعة وقال: (يروون عنا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت)[5]. إلى غير ذلك من أحوال رجالهم، وأنواع ضلالهم. وقد ذكرت هذه المصنفات جملة من أسماء هؤلاء الرجال الذين ذهبوا لهذه المذاهب الملحدة[6].

ولقد لخص شيخ الطائفة، وصاحب كتابين[7] من كتبهم الأربعة في الحديث، وصاحب كتابين أو ثلاثة من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرجال[8] لخص الطوسي أحوال رجالهم باعتراف مهم أجراه الله سبحانه علـى لسانه، يقول الطوسي: (إن كثيراً من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة -ومع هذا يقول: إن كتبهم معتمدة-)[9] فكأن المهم عندهم تشيع الرجل ولا يضر بعد ذلك انتحاله لأي مذهب فاسد. ولكنهم يـردون روايات الزيدية. كما ردوا روايات زيد بن علي وهو من أهل البيت كما فعل الطوسي في الاستبصار[10] مع أن الزيدية شيعة.

---

(1) انظر: التحفة الإثني عشرية: ص ٩٧، ١٠٧ وما بعدها (مخطوط)، ومختصر التحفة ص ٦٩.

(2) الصواقع -بتقديم القاف على العين- المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة من تأليف نصير الدين محمد الشهير بخواجه نـصر الله الهندي المكي، وقد قام الشيخ محمود الألوسي باختصار الكتاب باسم (مختصر الصواقع..) وانظر ما أشـرنا إليـه في مختصر الصواقع: ص ١١٢ (مخطوط).

(3) كشف غياهب الجاهلات: ص ١٠ (مخطوط).

(4) وقد نشرته: دار الأرقم - الكويت عام ١٤٠٣هـ تأليف عبد الرحمن الزرعي.

(5) انظر: التحفة ص ٩٧.

(6) ولعل بعض أقسام السنة في الجامعات الإسلامية تقوم بدراسة متأنية وشاملة لأحوال هؤلاء الرجال الذين قام على رواياتهم مذهب الإثني عشرية لكشف حالهم... وبيان الحقيقة.

(7) وهما: التهذيب والاستبصار.

(8) وهي: الفهرست للطوسي، ورجال الطوسي، والكتاب الثالث وهو رجال الكشي، والذي قام بتهذيبه الطوسي، وقد فقد الأصل اليوم عند الشيعة فلا يوجد إلا تهذيب الطوسي، بالإضافة إلى كتاب الرجال للنجاشي.

(9) الفهرست: ص ٢٤-٢٥.

(10) انظر: الاستبصار: ٦٥/١-٦٦.

إذن المقصود عندهم هو الإمامي أو الغالي، ولهذا ارتضوا أمر الجارودية مع أنها من غلاة الزيدية، ولكن ارتضوا مذهبها لأنها تكفر معظم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وترد مروياتهم فتشاركهم في عمـوم مذهبهم[1]. ثم بعد ذلك لا يضر أن يكونوا من أصحاب المذاهب الفاسدة، والنحل الزائفة.

بل قرر جملة من علماء الرجال عندهم كـابن الغضائري، وابن المطهر الحلي بأن القدح في دين الرجل لا يؤثر في صحة حديثه[2] -كما مر-.

ولكن هناك جملة من رجالهم ورواة مذهبهم هم من الغلاة كما نص على ذلك شيوخ المذهب القدامى، فلم يكونوا يأخذون برواياتهم، ولكن هذا القدح في هؤلاء الرجال لم يرتضه الشيعة المتأخرون بحجة غريبـة، وهي: أن المذهب يتطور ويتغير؛ فأصبح ما يعتبر عند القدامى غلواً هو اليوم من ضرورات المذهب الـشيعي، فصارت مقاييسهم في نقد مذهب الرجل تتغير من عصر لعصر تبعاً لتغير المذهب وتطوره. قال الممقاني -أكبر شيوخهم في علم الرجال في هذا العصر-: (إن القدماء -يعني من الشيعة - كانوا يعدون ما نعده اليـوم مـن ضروريات مذهب الشيعة غلواً وارتفاعاً، وكانوا يرمون بذلك أوثق الرجال كما لا يخفى على من أحاط خبراً بكلماتهم)[3].

وأمر آخر أخطر من هذا، لقد جاءت روايات بأسانيد ثابتة وصحيحة لديهم تذم وتعلن مجموعة مـن الكذابين الذين قام الدين الشيعي على رواياتهم، تذمهم بأعيانهم.. فلم يقبل شيوخ الشيعة الذم الـوارد فـيهم (لأنهم لو قبلوا ذلك لأصبحوا من أهل السنة وتخلوا عن شذوذهم) وقد فزعوا إلى التقية لمواجهة هـذا الـذم، وهذا ليس له تفسير إلا رد قول الإمام من وجه خفي، وإذا كان منكر نص الإمام كافراً في المذهب الـشيعي فهم خرجوا بهذا عن الدين رأساً.

وقد اعترف محمد رضا المظفر -وهو من شيوخهم وآياتهم المعاصرين- بأن جلّ رواتهم قد ورد فـيهم الذم من الأئمة، ونقلت ذلك كتب الشيعة نفسها، قال وهو يتحدث عما جاء في هشام بن سالم الجواليقي من ذم قال: (وجاءت فيه مطاعن، كما جاءت في غيره من أجلة أنصار أهل البيت وأصحابهم الثقات والجـواب عنها عامة مفهوم)[4](أي العلة المعروفة السائرة عندهم وهي التقية) ثم قال: (وكيف يصح في أمثـال هـؤلاء الأعاظم قدح؟ وهل قام دين الحق وظهر أمر أهل البيت إلا بصوارم حججهم)[5].

لاحظ كيف يصنع التعصب بأهله.. فهم يدافعون عن هؤلاء الذين جاء ذمهم عن أئمة أهـل البيـت،

---

(١) كما قرر ذلك شيخهم المفيد في أوائل المقالات، وقد مضى ذكر كلامه ص: (٤١).

(٢) رجال الحلى: ص ١٣٧.

(٣) تنقيح المقال: ٢٣/٣، وراجع ما ذكره محب الدين الخطيب في ذلك في حاشية المنتقى: ص ١٩٣.

(٤) محمد الحسين المظفر/ الإمام الصادق: ص ١٧٨.

(٥) محمد الحسين المظفر/ الإمام الصادق: ص ١٧٨.

ويردون النصوص المروية عن علماء أهل البيت في الطعن فيهم والتحذير منهم، والتي تنقلها كتب الشيعة نفسها.. فكأنهم بهذا يكذبون أهل البيت.. بل ويصدقون ما يقوله هؤلاء الأفاكون حيث زعموا أن ذم الأئمة لهم جاء على سبيل التقية.. فهم لا يتبعون أهل البيت في أقوالهم التي تتفق مع نقل الأمة، بل يقتفون أثر أعدائهم ويأخذون بأقوالهم، ويفزعون إلى التقية في رد أقوال الأئمة.

وهناك مجموعة من رجالهم تميزوا بالإكثار من الرواية في كتبهم، وهم يحظون بتوثيق شيوخهم على الرغم من أنهم قد لعنوا أو كفروا أو كذبوا على ألسنة الأئمة وباعتراف كتب الشيعة نفسها.

وفي ظني أن جمع ما ورد في هؤلاء الرجال الذين شاعت رواياتهم في كتب الإثني عشرية.. جمع ما ورد فيهم من ذم في كتب الشيعة وما قد يوجد من ذلك في كتب السنة يسهم في إيضاح الرؤية وكشف الكذب على أهل البيت، ويسقط الكثير من تلك الروايات السوداء التي أخذت بـالشيعة بعيداً عن جماعة المسلمين، ويكشف الأمر أمام عوام الشيعة وجهالهم الذين لا يعرفون عن مذهبهم إلا أنه مأخوذ عن أهل البيت، كما خدعهم بذلك شيوخهم، وما علموا أن تلك الروايات جاءت بواسطة حثالة من الكذابين الذين تبرأ الأئمة منهن وكذبوهم. فالعوام في الغالب في غفلة عن مذهبهم وما يراد بهم.

ويأتي على رأس هؤلاء الذين تميزوا بكثرة الرواية عندهم جابر الجعفي، قال الحر العاملي: (روى سبعين ألف حديث عن الباقر عليه السلام، وروى مائة وأربعين ألف حديث، والظاهر أنه ما روي بطريق المشافهة عن الأئمة عليهم السلام أكثر مما روى جابر)[1].

إذاً: فـجابر يأخذ المرتبة الأولى في الرواية من ناحية العدد، وإذا لحظنا أن مجموع أحاديث كتبهم الأربعة لم تبلغ سوى (٤٤٢٤٤)[2]، أدركنا ضخامة ما رواه جابر الجعفي، وأن رواياته تأخذ النصيب الأكبر في المدونات الشيعية، فهو أحد أركان دينهم.

ولكن جاء في رجال الكشي -أصل كتب الرجال عندهم- عن زرارة بن أعين قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أحاديث جابر؟ فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل علي قط)[3]. فالإمام الصادق هنا يكذب مما يزعمه جابر من روايته عنه وعن أبيه.. فكيف إذاً يروي هذا العدد الضخم من الأحاديث عمن لم يلتق به، أو لم يلتق به إلا مرة واحدة مع أنه صرح بالسماع والتحديث؟!

ولم يجد شيخهم الخوئي مخرجاً من هذه الرواية التي تكذب جابراً إلا أن يفزع إلى التقية فيقول بأنه:

---

(١) وسائل الشيعة: ١٥١/٢٠.

(٢) أعيان الشيعة: ٢٨٠/١.

(٣) رجال الكشي: ص ١٩١، وقد مضى الاستشهاد به.

(لابد من حمله إلى نحو من التورية)[1]. لأنه يرى أنه من ثقاتهم، حيث يقول: (الذي ينبغي أن يقال: إن الرجل لابد من عده من الثقات الأجلاء)[2].

واستشهد لذلك بتوثيق بعض شيوخهم له كـابن قولويه وعلي بن إبراهيم والمفيد، ثم قال: (ويقـول الصادق في صحيحة زياد: (إنه كان يصدق علينا))[3]. وقد جاء في جامع الرواة الإشارة إلى أن هذه الروايـة التي يصفها الخوئي بالصحيحة قد رويت عندهم بطريق مجهول[4]، وما أدري لم يؤول الرواية الأخرى ويأخذ بهذه الرواية بلا دليل؟

كما أن المفيد الذي يعتبره الخوئي من وثقه كان ينشد أشعاراً كثيرة عنه يستدل بها على اختلاطه، كما أشار إلى ذلك النجاشي[5].

كما أن النجاشي قال عنه: (وكان في نفسه مختلطاً)[6]. وقال هاشم معروف: (إن جابراً الجعفي مـن المتهمين عند أكثر المؤلفين في الرجال)[7]وقال وهو يحكم على بعض رواياتهم: (في سند هذه الروايـة صـباح المزني، وجابر الجعفي وهما ضعيفان، وقد ورد في جابر قدح ومدح والأكثر على أنه كان مخلطاً)[8].

كما أن النجاشي (ت٤٥٠هـ) وهو خبير رجالهم، وصاحب أحد كتبهم الأربعة في الرجال ذكر أنه: (قلّ ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام)[9]، ولكن الخوئي يقول: (فإن الروايات عنه في الكتب الأربعة كثيرة في الحلال والحرام)[10].. فهذا قد يشير إلى شيء آخر وهو: أن الرجل بالإضافة إلى كذبه في نفسه، قد كثـر الذين يكذبون عليه، وهذا ما صرح به النجاشي في رجاله حينما قال: (روى عنه جماعة غمز فيهم وضـعفوا، منهم عمرو بن شمر، ومفضل بن صالح..)[11].

وقال هاشم معروف في ترجمة عمرو بن شمر: (ضعفه المؤلفون في الرجال، ونسبوا إليه أنه دس أحاديث

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢٥/٥.
(٢) معجم رجال الحديث: ٢٥/٤.
(٣) معجم رجال الحديث: ٢٥/٤.
(٤) الأردبيلي/ جامع الرواة: ١٤٤/١.
(٥) النجاشي/ الرجال ص١٠٠.
(٦) النجاشي/ الرجال: ص ١٠٠.
(٧) الموضوعات في الآثار والأخبار: ص٣٣٤.
(٨) الموضوعات في الآثار والأخبار: ص ١٨٤.
(٩) النجاشي/ الرجال: ص ١٠٠.
(١٠) الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٢٦/٤.
(١١) النجاشي/ الرجال: ص ١٠٠.

في كتب جابر الجعفي)[1]، و(أنه كان يضع الأحاديث في كتب جابر الجعفي وينسبها إليه)[2]. فهذا جانب آخر يكشف كذب هذه الروايات الكثيرة المنتشرة في كتبهم عن جابر.

كما جاء في رواياتهم ما يثبت أن جابراً أحد المجانين، وإن زعموا أنه افتعل ذلك خشية بطش الخليفة[3].. كما صورته رواياتهم بأنه واحد من أمهر السحرة والمشعوذين وإن لم تسمه بذلك[4].

وإذا لحظنا أن جابراً قد شاركت رواياته في كثير من أركان الكفر في المذهب الشيعي فهو الذي روى في الكافي أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة.. إلخ، وهو أول من وضع التأويل الباطني في كتاب -كما سلف- وجاء في رواياتهم ما يشير إلى وجوب كتمان تلك التأويلات إلى غير ذلك مما أسهم به في تشييد الكفر والضلال، كما أن رواياته هي من أكبر الأدلة على كذبه وبهتانه، وقد شهد علماء السنة بأنه أحد الكذابين المفترين.

قال الإمام أبو حنيفة: (ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي). وقال ابن حبان: (كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ)، وكان يقول: (إن علياً عليه السلام يرجع إلى الدنيا). وقال جرير بن عبد الحميد: (لا أستحل أن أحدث عن جابر الجعفي)، وقال: (هو كذاب يؤمن بالرجعة). وقال زائدة: (رافضي يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)[5].

ومثل جابر الجعفي، زرارة بن أعين (ت١٥٠هـ)، وثقه شيوخهم كـالطوسي[6]، والنجاشي[7]، وابن المطهر[8]، وغيرهم[9]. واعتبروه أحد الرجال الستة -من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبد الله - الذين أجمعت[10] العصابة على تصديقهم[11]، وله روايات كثيرة في كتب الشيعة، كما أن له إخوة وأبناء شاركوا

---

(١) دراسات في الحديث: ص ١٩٥.
(٢) هاشم معروف/ الموضوعات والآثار: ص ٢٣٤.
(٣) انظر ذلك في رجال الكشي: ص ١٩٤-١٩٥.
(٤) انظر مخاريقه التي ينقلونها عنه في ذلك في رجال الكشي: ص ١٩٧.
(٥) انظر: العقيلي/ الضعفاء الكبير: ١٩٦/١، ابن حبان/ المجروحين: ٢٠٨/١، ميزان الاعتدال: ٣٧٩/١.
(٦) الفهرست: ص١٠٤، رجال الطوسي: ص ٢٠١، ٣٥٠.
(٧) رجال النجاشي: ص ١٣٢، ١٣٣.
(٨) رجال الحلي: ص ٧٦.
(٩) انظر: الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١٩٦/٢٠، الأردبيلي/ جامع الرواة: ٣٢٤/١.
(١٠) لاحظ استدلالهم بمبدأ الإجماع وهم لا يقولون به كما سيأتي في فصل الإجماع.
(١١) انظر: معجم رجال الحديث: ٢١٩/٧.

في ذلك[1] ولهذا قال الطوسي: (ولهم روايات كثيرة وأصول وتصانيف)[2].

وذكر الخوئي مجموع رواياته في كتبهم الأربعة فقال: (وقع بعنوان زرارة في إسناد كثير من الروايـات تبلغ ألفين وأربعة وتسعين مورداً، فقد روى عن أبي جعفر عليه السلام، ورواياته عنه تبلغ ألفاً ومائتين وسـتة وثلاثين مورداً، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ اثنين وثمانين مورداً، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام ورواياته عنه بهذا العنوان، وقد يعبر عنه بـالصادق عليه الـسلام تبلغ أربعمائة وتسعة وأربعين مورداً، وروى عن أحدهما عليهما السلام ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ سـتة وخمسين مورداً..)[3].

هذا ما يقولون، ولكن يقول سفيان الثوري بأن زرارة: (ما رأى أبا جعفر)[4]. ويقول سفيان بن عيينة -حينما قيل له: روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر كتاباً -: (ما هو ما رأى أبا جعفر ولكنـه كـان يتتبـع حديثه)[5].

وقد جاء في ميزان الاعتدال أن زرارة نسب لـجعفر الصادق علم أهل الجنة وأهل النار، وقال لـابن السماك: (إذا لقيته فاسأله هل أنا من أهل النار أم من أهل الجنة؟ ولما بلغ ذلك جعفراً قال: (أخبره أنه من أهل النار، فمن ادعى علي علم هذا فهو من أهلها))[6]، غير أن بعض آياتهم وشيوخهم في هذا العصر يقـول: (لم نجد أثراً مما نسبوه إلى كل من زرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، ومؤمن الطاق وأمثالهم، مع أنا قد اسـتفرغنا الوسع والطاقة بالبحث عن ذلك وما هو إلا البغي والعدوان)[7].

فكأنه يشير إلى أنه لا أصل لما يذكر عن زرارة من ذم، وأن ذلك من عدوان الخصوم، وأنه بحث عـن ذلك في مصادره واستفرغ الوسع في التقصي فلم يجد له أي أثر.. فهل هذا حق؟ لابد من الرجوع لمصادرهم المعتمدة في الرجال لأجل التثبت من صحة هذه الدعوى، لاسيما وأن عقيدة التقية هي شبهة تمنع الباحث من التصديق، وأولى ما يرجع إليه في هذا الشأن كتب الرجال المعتمدة عندهم.. ففي الفهرست للطوسي يتبين أن زرارة من أسرة نصرانية، إذ إن جده سنسن كان راهباً في بلاد الروم، وكان أبوه عبداً رومياً لرجل من بـني

---

(١) انظر: الفهرست للطوسي: ص ١٠٤.
(٢) انظر: الفهرست للطوسي: ص ١٠٤.
(٣) الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٢٤٧/٧.
(٤) انظر: لسان الميزان: ٤٧٤/٢.
(٥) انظر: لسان الميزان: ٤٧٤/٢.
(٦) انظر ميزان الاعتدال: ٦٩/٢-٧٠، لسان الميزان: ٤٧٣/٢-٤٧٤.
(٧) الموسوي/ المراجعات: ص ٣١٣.

شيبان[1].

ويبدو تأثير زرارة في مذهب الشيعة أشبه بتأثير ابن سبأ، بل قال أبو عبد الله: (ما أحـدث أحـد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع عليه لعنة الله)[2]. وقال: (.. زرارة شر من اليهود والنصارى، ومن قـال: إنّ مع الله ثالث ثلاثة)[3].

ونقل الكشي أن أبا عبد الله لعنه ثلاثاً[4]، وقال: (إن الله نكس قلب زرارة..)[5]. وذكر روايات أخرى في ذمه.

ولذلك كان زرارة -كما ينقل الكشي - يقول: (وأما جعفر فإن في قلبي عليه لفتة) وعلل لذلك راوي الخبر عن زرارة بقوله: (لأن أبا عبد الله أخرج مخازيه)[6]وقد بلغ تطاول زرارة على أبي عبـد الله -كمـا في رجال الكشي- أن كذبه في قوله[7] وأساء في القول له[8]، وكان يتعمد الكذب، ويصر على نسبته إليه، ففي رجال الكشي.. عن محمد بن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: (كيـف تركـت زرارة؟ قلت: تركته لا يصلى العصر حتى تغيب الشمس فقال: فأنت رسولي إليه فقل له: فليصل في مواقيـت أصحابي فإني قد حرقت). قال: فأبلغته ذلك فقال (يعني زرارة): أنا والله أعلم أنك لم تكذب عليـه، ولكـن أمرني بشيء فأكره أن أدعه)[9].

فهو يزعم أن جعفراً الصادق هو الذي أمره ألا يصلي العصر حتى تغيب الشمس!! وجعفر بريء مـن هذا الافتراء.

فهذا هو زرارة كما تصفه كتب الشيعة نفسها، ومع ذلك يقول كبير شيوخهم في هذا العصر بأنه قـد استفرغ الوسع والطاقة في البحث فلم يجد شيئاً في ذمه، فهل يخفى عليه ذلك، أم أن في التقية متسعاً لأن يقول

---

(1) الطوسي/ الفهرست: ص ١٠٤، ابن النديم/ الفهرست ص ٢٢٠، والذي جاء في فهرست ابن النديم أنه اسم جده سنبس لا سنسن كما في فهرست الطوسي.

(2) رجال الكشي: ص ١٤٩.

(3) رجال الكشي: ص ١٦٠.

(4) رجال الكشي: ص ١٤٩-١٥٠.

(5) رجال الكشي: ص ١٦٠.

(6) رجال الكشي: ص ١٤٤-١٤٥.

(7) انظر: رجال الكشي: ص ١٥٨.

(8) حتى قال: (سألت أبا عبد الله عن التشهد - إلى أن قال - فلما خرجت ضرطت في لحيته وقلت لا يفلح أبداً). رجـال الكشي: ص ١٥٩.

(9) رجال الكشي: ص ١٤٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١١٣/٣، الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٢٢٢/٧.

ما يشاء ولا أحد ينكر عليه؟!

وكيف يذهب شيوخ الشيعة إلى توثيق زرارة مع هذا التجريح، وهذا التكفير واللعن الذي صدر عـن (المعصوم) في اعتقادهم.. والذي يتفق في روايته الكشي، وشيخ الطائفة الطوسي؟[1]

يجيب على ذلك شيخهم الحر العاملي فيقول: (روي أحاديث في ذمه (أي زرارة) ينبغي حملـها علـى التقية، بل يتعين، وكذا ما ورد في حق أمثاله من أجلاء الإمامية)[2]، ويحتجون لذلك بما يروونه عن محمد بـن عبد الله بن زرارة وابنيه الحسن والحسين عن عبد الله بن زرارة، قال: قال لي أبو عبد الله (جعفر الـصادق): (اقرأ على والدك السلام وقل له: إنما أعيبك دفاعاً مني عنك، فإن الناس والعدو يسارعون إلى كل من قربنـاه وحمدنا مكانه، لإدخال الأذى فيمن نحبه ونقربه، فيذمونه لمحبتنا له وقربه ودنوه منا، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله..)[3].

يحتجون بهذا ولا يلتفتون إلى أن رواية الابن مجروحة، لأنه يدافع عن أبيه، ثم لو كان ذلك الذم تقيـة لم يصل إلى هذا الحد من اللعن والتكفير، ثم إن جعفراً كان في عصره محل الإجلال والتكريم فكيف يهان من يحبه ويقربه؟ وإذا كانت التقية من جعفر للدفاع عن زرارة فلماذا يفتري زرارة عليه بأنه أمره ألا يصلي العصر إلا بعد غروب الشمس ويكذبه، ويسيء إليه، فهل في هذا تقية؟! ولذلك حاول شيخهم أن يتخلص من روايات ذم زرارة في كتبهم بحمل قسم منها على التقية[4]. والتخلص من القسم الآخر في الطعن في سنده.

وقد لحظت أن طعنه في بعض رجال تلك الروايات لا يستقيم مع ما جاء عنه في كتب الرجال عندهم، فهو مثلاً قد رد روايات في ذم زرارة بحجة أن فيها جبرائيل بن أحمد هو -كما يقول- مجهول[5]، في حين أنه ليس بمجهول عندهم، لأنه كما يقول الأردبيلي: كان مقيماً بـكش، كثير الرواية عن العلماء بـالعراق وقم وخراسان[6].

ثم إنه قام بالطعن في روايات الذم فقط وأهمل النظر في روايات المدح وهذا تحيز ظاهر.

ولكن شيوخهم يجرون هذا الحكم في كل رجل ذمه الأئمة وارتضى شيوخهم أخباره مثل أحمـد بـن

---

(١) لأن رجال الكشي من تأليف الكشي، وتهذيب واختيارات الطوسي، والمتداول هو اختيارات الطوسي، لأن الأصل مفقود كما مر.

(٢) وسائل الشيعة: ١٩٦/٢٠.

(٣) رجال الكشي: ص ١٣٨، وسائل الشيعة: ١٩٦/٢٠، معجم رجال الحديث: ٢٤٥/٧.

(٤) معجم رجال الحديث: ٢٤٥/٧.

(٥) معجم رجال الحديث: ٢٤١/٧.

(٦) جامع الرواة: ١٤٦/١.

محمد المروزي[١]، وإسماعيل بن جابر الجعفي[٢]، وبريد بن معاوية العجلي[٣]، وحريز بن عبد الله السجستاني[٤] وغيرهم.

ولاشك بأن أمر التقية في مثل هذه الحالات ليس بمؤكد، فكان أقل الأحوال أن يتوقف في هؤلاء، وإذا كان شيوخ الشيعة لم يقبلوا ما قيل في رواتهم من قبل أهل السنة؛ لأنهم خصوم -على حد زعمهم- فإنهم أيضاً لم يقبلوا ما ورد عن أئمتهم وادعو أنه صدر منهم مجاملة ومصانعة لـأهل السنة.. فضاعت الحقيقة حينئـذ، وقام مذهب الشيعة على أهواء الشيوخ، والرواة الكذبة.

١ أقسام الحديث عند الشيعة:

ومع تأخر التأليف عندهم في علم الرجال، واشتماله على ما لا يغني في بيان الحال، فإن القارئ لكتـب الشيعة المتأخرة، كـمرآة العقول للمجلسي، والمعاصرة مثل الشافي شرح أصول الكافي، يجد أنهم يـذكرون أحياناً أن هذا الحديث صحيح وذاك ضعيف، وإن كانوا لا يلتزمون هذا في الكثير من مصنفاتهم. وقد مـر أن هذا مسلك طائفة من الإثني عشرية وهم الأصوليون.

والعهد بـالشيعة أنهم لا بصر لهم بهذه الأمور ولا معرفة لهم بهذا الشأن، وقد شنع عليهم أهل الـسنة لجهلهم بذلك، فمتى بدأ هذا التقسيم عند الشيعة وما سببه؟

لقد ظهر لي أثناء دراستي لعلم الجرح والتعديل عندهم أن تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف[٥] قد جاء متأخراً جداً عندهم. ولعل هذه القضية تحتاج إلى شيء من التفصيل باعتبارها في نظـري

---

(١) قال الحر العاملي: روى الكشي وغيره فيه مدحاً وذماً، ولعل وجه الذم يأتي في زرارة (أي حمل الذم على التقية). (وسائل الشيعة: ١٢٧/٢٠، انظر: رجال الكشي: ص ٥٥٩-٥٦٢، جامع الرواة: ٤٨/١-٤٩).

(٢) قال الحر العاملي: (وفيه ذم يسير ضعيف السند والدلالة، ويأتي وجهه في زرارة) (وسائل الـشيعة: ١٣٩/٢٠، وانظـر رجال الكشي: ص ١٩٩).

(٣) قال الحر العاملي: (وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه، وعده الكشي من أصحاب الإجماع (أي ممن أجمعت الشيعة على تصحيح رواياتهم) وفيه بعض الذم يأتي الوجه في مثله في زرارة). (وسائل الشيعة: ١٤٥/٢٠-١٤٦، وانظـر: رجـال النجاشي: ص ٨٧، رجال الحلي: ص ٢٦-٢٧، جامع الرواة: ١١٧/١-١١٩، رجال الكشي: ص ١٤٨ (وفيه قال أبو عبد الله: لعن الله بريداً)).

(٤) قال الحر العاملي: (كوفي ثقة، وفيه مدح، وفيه ذم محمول على التقية لما يأتي في زرارة) (وسـائل الـشيعة: ١٦٢/٢٠، وانظر: رجال النجاشي: ص ١١١، رجال الطوسي: ص ١٨١، رجال الحلي: ص ٦٣، جامع الراواة ١٨٢/١-١٨٧).

(٥) الصحيح عندهم: ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات.

والحسن: ما اتصل سنده كذلك بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته مع تحقيق ذلك في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون

جديدة لم أر من نبه عليها من قبل فأقول:

يلحظ أن بداية تقويم الشيعة للحديث وتقسيمه إلى صحيح وغيره قد كانت في القرن السابع -مـع أن بداية دراسة أحوال الرجال عندهم كانت في القرن الرابع كما مر- وجاءت متوافقة مع حملة شيخ الإسلام ابن تيمية عليهم في منهاج السنة حينما شنع على الشيعة قصورهم في معرفة علم الرجال، وقلة خبرتهم في ذلـك، كما انبرى يكشف استدلالات الشيعة من كتب السنة ويبين جهلهم وكذبهم في هذا الباب حيث يـستدلون بالضعيف والموضوع، وينقلون من المصادر غير المعتمدة.

فهل الشيعة تنبهوا إلى ضعف هذا الجانب عندهم فاتجهوا إلى تمحيص أحاديثهم، أو أنهم رأوا أن تقليدهم لـأهل السنة في هذا الباب فيه مجال للتخلص من إلزامات أهل السنة ونقدهم لما جاء في كتب الشيعة من كفر وضلال، فما أن يقول لهم السني: لقد جاء في كتابكم الكافي مثلاً كذا وكذا من الكفر حتى يجـد الـشيعي الجواب حاضراً وميسوراً، حينما يحكم على الحديث بالوضع وفي التقية متسع..؟

إن التوافق الزمني بين رد شيخ الإسلام ووضعهم لهذا الاصطلاح قد ينبئ عن تأثرهم بنقد شيخ الإسلام لهم، حيث اعترفوا بـ(أن هذا الاصطلاح -وهو من تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وموثـق وضـعيف- مستحدث في زمن العلامة)[(١)].

الباقي من رجال الصحيح.

والموثق: ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته.

والضعيف: ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمين بأن يشمل طريقه على مجروح أو مجهول الحال أو ما دون ذلك.

والمرسل: ما رواه عن المعصوم من لم يدركه.

زين الدين العاملي/ الدراية: ص ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٤٧، وانظر: الممقاني مقياس الهداية ص: ٣٣-٣٥، بهاء الدين العاملي/ الوجيزة: ص ٥.

ويلحظ أن المعصوم -كما أشرنا من قبل- ليس هو الرسول صلى الله عليه وسلم فحسب، بل أئمتهم لهم هذه الـصفة الـتي يختص بها الرسل، كما أنهم يشترطون إمامية الراوي في الحكم بصحة الحديثة أو حسنه، وما سوى الإمامي فلا يقبل خبره بقول علامتهم ابن المطهر الحلي: (لا تقبل رواية الكافر وإن علم من دينه التحرز عن الكذب).

وكذلك (المخالف لا يقبل روايته أيضاً لاندراجه تحت اسم الفاسق) ابن المطهر/ تهذيب الوصول: ص ٧٧-٧٨، وهم يجرون حكم الكفر أو الفسق على سائر المسلمين من غير طائفتهم. قال الممقاني: (.. والأخبار في فسقهم بل كفرهم لا تحـصى كثرة) (تنقيح المقال: ٢٠٧/٣) وراجع مبحث الإمامة من هذه الرسالة ص (٧٤٩) وما بعدها.

ولكنهم متناقضون في تطبيق هذه الشروط.. وقد تعقبهم في ذلك صاحب التحفة وغيره، كما كشف أمرهم إخـوانهم مـن الأخباريين.

(١) وسائل الشيعة: ١٠٢/٢٠، وانظر: الكاشاني/ الوافي/ المقدمة الثانية.

والعلامة إذا أطلق في كتب الشيعة يقصد به ابن المطهر الحلي الذي رد عليه شيخ الإسلام. بل هناك ما يؤكد الموضوع أكثر، وهو أن ابن المطهر الحلي هذا هو كما يقول صاحب الوافي: (أول من اصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك)[1].

إذاً: ألا يدل هذا على أن لـابن تيمية، ومنهاج السنة أثراً في ذلك، وإن بدء ابن المطهر في وضع هـذه المقاييس لشيعته إنما هو سبب النقد الموجه له من ابن تيمية؟

وقد اعترف شيخهم الحر العاملي بأن سبب وضع الشيعة لهذا الاصطلاح واتجاههم للعناية بالسند هـو النقد الموجه لهم من أهل السنة فقال: (والفائدة في ذكره (أي السند)... دفع تعيير (يعني أهل السنة) الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم)[2].

وكأن هذا النص الخطير يفيد أيضاً أن الإسناد عندهم غير موجود، وأن رواياتهم كانت بلا زمـام ولا خطام حتى شنع الناس عليهم بذلك فاتجهوا حينئذ لذكر الإسناد. فالأسانيد التي نراها في رواياتهم هي صنعت فيما بعد وركبت على نصوص أخذت من أصول قدمائهم، ووضعت هذه الأسانيد لتوقي نقد أهـل الـسنة، وقولهم بأن أسانيد الشيعة غير معنعنة. ولا يستبعد أن يقوم من يتولى صناعة تلك الأسانيد بوضع أسماء رجـال لا مسمى لهم.

وقد لاحظت في دراستي لكتاب سليم بن قيس -أول كتاب ظهر لهم- أنهم يضعون روايات أو كتبـاً لأشخاص لا وجود لهم، حتى قال بعض شيوخهم وهو يعترف بأن كتاب سليم بن قـيس موضـوع عليـه: (والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح نظير كتاب الحسنية، وطرائـف ابـن طـاووس، والرحلـة المدرسية)[3]. وتبين لنا فيما سلف أن سليم بن قيس قد يكون اسماً لا مسمى له[4].

وقد رأيت صاحب الحور العين يقدم شهادة مهمة لأحد علماء الشيعة الزيدية في هذا الشأن حيث قال: قال السيد أبو طالب[5]: (إن كثيراً من أسانيد الإثني عشرية مبنية على أسامٍ لا مسمى لها من الرجال، قـال: وقد عرفت من رواتهم المكثرين من كان يستحل وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه. وحكي عـن بعضهم: أنه كان يجمع روايات بزرجمهر، وينسبها للأئمة بأسانيد يضعها، فقيل له في ذلـك، فقـال: ألحـق

---

(١) الوافي/ المقدمة الثانية: ١١/١.

(٢) وسائل الشيعة: ١٠٠/٢٠.

(٣) أبو الحسن الشعراني/ تعليقات علمية (على شرح الكافي للمازندراني): ٣٧٣/٢-٣٧٤.

(٤) انظر: ص (٢٦) من هذه الرسالة.

(٥) أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني، وقد قال ذلك في كتابه الدعامة، وقد توفي سنة (٤٢٤هـ). (انظر: معجم المؤلفين: ١٩٢/١٣-١٩٣).

الحكمة بأهلها)[1].

وقد ذكروا أن من رجالهم حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي قالوا بأنه: (روى جميع مصنفات الشيعة وأصولهم.. وروى ألف كتاب من كتب الشيعة)[2]، ولو كان هذا واقعاً لانتشر ذكـره في كتـب الرجـال والتاريخ ولكني لم أجد له أي ذكر أو إشارة.

وما يؤيد هذا وأنه لا سند لهم في الحقيقة النص التالي الذي جاء في أصح كتبهم، حيـث قـالوا: (إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا). ولما سألوا إمامهم عن ذلك قال: (حدثوا بها فإنها حق)[3]، فهذا اعتراف خطير بانقطاع أسانيدهم.

ومن يضمن لهم ولا سيما في ظروف الخوف والتقية التي تشير إليها هذه الرواية.. مـن يـضمن أن لا تكون هذه الكتب التي صارت إليهم من وضع زنديق ملحد أراد إضلال الشيعة وإبعادهم عن حظيرة الجماعة بنسبة روايات تلك الكتب إلى بعض أهل البيت.. وليس هذا ببعيد.. وما يثبت ذلك كثرة النصوص عنـدهم والتي تتناول أقدس ما عند المسلمين وهو كتاب الله سبحانه بالطعن مما لا يوجد عند طائفة من طوائف الضلال والكفر إلا عند هذه الطائفة.

ويؤكد شيخهم الحر العاملي أن الاصطلاح الجديد -وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغـيره- والذي وضعه ابن المطهر هو محاولة لتقليد أهل السنة حيث قال: (والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامـة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع)[4].

وهذا يفيد تأخر الشيعة في الاهتمام بهذه القضية، وأن الدافع لذلك ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم والدفاع عنه. ولذلك جاء علم الجرح والتعديل عندهم مليئـاً بالتناقضات والاختلافات حتى قال شيخهم الفيض الكاشاني: (في الجرح والتعديل وشـرايطهما اختلافـات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى إلى الخبير بها)[5].

وهذه الاعترافات الخطيرة من الكاشاني والحر العاملي لم تظهر إلا في ظل الخلاف الذي دار ويدور بين الأخباريين والأصوليين.. والذي -كما نلاحظ- ارتفعت فيه التقية لاسيما وأن في الشيعة -كما يقول الكافي

---

(1) الحور العين: ص ١٥٣.

(2) وسائل الشيعة: ١٨٥/٢٠.

(3) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ٥٣/١.

(4) وسائل الشيعة: ١٠٠/٢٠.

(5) الوافي، المقدمة الثانية: ١١/١-١٢.

- خصلتين: (النزق[1] وقلة الكتمان)[2]، فجاءت هذه الإقرارات لتكشف أن الإسناد خصيصة من خـصائص أهل السنة، وأن اتجاه الشيعة لذلك إنما هو من باب التقليد وصيانة المهذب من النقد.. وكـان وضـع هـذا الاصطلاح على يد ابن المطهر الذي حظي بنقد قوي من شيخ الإسلام ابن تيمية مما يدل على أثـر ذلـك في الشيعة.

وقد صار هذا الاصطلاح مثل عقيدة التقية يتسترون به على غلوهم، فإذا وجه إليه نقده ادعـوا أن في رواياتهم الصحيح وغيره، كما تلحظ هذه الظاهرة في كتابات ثلة من شيوخهم المعاصرين.

ومنهج التصحيح والتضعيف الذي وضعه المتأخرون إن طبقوه لم يبق لهم من حديثهم إلا القليل، كمـا كشف ذلك شيخهم يوسف البحراني المتوفى (١١٨٦هـ) حيث قال: (والواجب إما الأخذ بهذه الأخبـار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة أخرى غـير هـذه الـشريعة، لنقصانها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة من أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئاً من الأمرين، مع أنـه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر)[3].

فهذا نص مهم يكشف حقيقة أخبارهم في ضوء علم الجرح والتعديل الخاص بهم، وأنهم لو استخدموه بدقة لسقطت معظم رواياتهم.. وليس لهم إلا الأخذ برواياتهم بدون تفتيش، كما فعـل قـدماؤهم، وقبولهـا بأكاذيبها وأساطيرها، أو البحث عن مذهب سوى مذهب الشيعة، لأن مذهبهم ناقص لا يفي بمتطلبات الحياة.

وإذا أخذنا هذا الاعتراف، ووضعناه مع إقرارهم الذي جاء في أخبارهم بأنهم كانوا لا يعرفون مناسك الحج والحلال والحرام حتى جاء أبو جعفر[4]، وأنه في عهد أبي جعفر وابنه كثر الكـذابون علـى الأئمـة[5] تكاملت الصورة في أن معظم رواياتهم مكذوبة، ولو طبق علم الجرح والتعديل لانكشف أمرها بذلك وظلـوا كما كانوا قبل أبي جعفر لا يعرفون الكثير من أمور دينهم إلا عن طريق كتب المسلمين.

ولكن يبدو أنهم لم يلتزموا بتطبيق هذه الأصول التي وضعوها. فتراهم مثلاً يحكمون بصحة كتاب نهـج البلاغة، حتى قال أحد شيوخهم المعاصرين: (إن الشيعة على كثرة فرقهم واختلافها متفقون متسالمون على أن ما في نهج البلاغة هو من كلام أمير المؤمنين رضي الله عنه اعتماداً على رواية الشريف ودرايته ووثاقته) حـتى كاد أن يكون إنكار نسبته إليه رضي الله عنه عندهم من إنكار الضروريات وجحد البديهيات اللهم إلا شـاذاً منهم.. وأن جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحكم والآداب حاله كحال ما يروى عن النبي صلى

---

(١) نزق نزقاً من باب تعب: خف وطاش (المصباح المنير: ص ٧٣٤).

(٢) أصول الكافي: ٢/٢٢١-٢٢٢.

(٣) لؤلؤة البحرين: ص٤٧.

(٤) أصول الكافي: ٢/٢٠، ومضى ذكر النص بحروفه ص (٣٤٦).

(٥) انظر: ص (٣٦٢) من هذه الرسالة.

الله عليه وسلم[1] مع أن كتاب النهج مطعون في سنده ومتنه، فقد جمع بعد أمير المؤمنين بثلاثة قرون ونـصف بلا سند، وقد نسبت الشيعة تأليف نهج البلاغة إلى الشريف الرضي[2]. وهو غير مقبول عند المحدثين لو أسند خصوصاً فيما يوافق بدعته فيكف إذا لم يسند كما فعل في النهج؟ وأما المتهم -عند المحدثين- بوضع النـهج فهو أخوه علي[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على علي، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدم ولا لها إسناد معروف)[4].

كما أن علامات الوضع لنصوص الكتاب كثيرة ليس هذا موضع تفصيلها[5].

والغرض هنا: أن الشيعة يشترطون في الحكم بالصحة اتصال السند فأين اتصال السند هنا؟ ومن قـديم كان شيوخهم لا يعملون بمقاييس الصحة والضعف التي وضعوها بأنفسهم. قال الحر العاملي عـن شـيخهم الطوسي إنه (يقول: هذا ضعيف؛ لأن روايه فلان ضعيف، ثم نراه يعلم برواية ذلك الرواي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى. وكثيراً ما يضعف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسـل، بـل كثيراً ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء، ويرد المسند ورواية الثقات)[6].

وإذا كان شيخهم البحراني المتوفى سنة (١١٨٦هـ) يقرر بأن تطبيق منهجهم في الجرح والتعديل (على ما فيه) يلغي الكثير من أحاديثهم -كما مر- فإن شيخهم الأردبيلي[7]. والمتوفى سنة (١١٠١هـ) يؤلـف كتابه جامع الرواة ويدعي دعوى في غاية الغرابة، حيث زعم -وهو في القرن الحادي عشر- أنه بتأليفه لكتابه المذكور تتغير أحكامه في اثني عشر ألف حديث عن الأئمة في العصور الأولى، تتغير من القـول بـضعفها أو

---

(١) الهادي كاشف الغطا/ مدراك نهج البلاغة: ص ١٩٠-١٩١.

(٢) محمد بن الحسين بن موسى الرضي أبو الحسن، قال الذهبي: رافضي جلد. (ميزان الاعتدال: ٥٢٣/٣).

(٣) علي بن الحسين العلوي الشريف المرتضى المتكلم الرافضي المعتزلي.. المتوفى سنة (٤٣٦هـ) انظـر: ميـزان الاعتـدال: ١٢٤/٣.

(٤) ابن تيمية/ منهاج السنة: ٢٤/٤، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٣٠.

(٥) انظر في نقد نهج البلاغة: ابن تيمية/ منهاج السنة: ١٥٩/٤، المنتقى من منهاج الاعتـدال: ص ٥٠٨-٥٠٩، الـذهبي/ ميزان الاعتدال (ترجمة علي بن الحسين الشريف المرتضى: ١٢٤/٣)، ابن حجر/ لسان الميزان: ٢٢٣/٤، مختصر التحفـة الإثني عشرية: ص ٣٦، محب الدين الخطيب/ حاشية مختصر التحفة: ص ٥٨، وحاشية المنتقى: ص ٤٣٠، أحمد أمـين/ فجر الإسلام: ص ١٧٨، أحمد زكي صفوت/ ترجمة علي بن أبي طالب: ص ١٢٥-١٦٢، الزعبي/ البينات في الرد على أباطيل المراجعات: ص ٣٦-٤٠، مجلة المقتطف المجلد ٤٢ جـ٣ ص٢٤٨ عدد (٢٥) ربيـع الأول عـام ١٣٣١هـ، الوادعي/ رياض الجنة: ص١٦٢-١٦٣.

(٦) وسائل الشيعة: ١١١/٢٠.

(٧) محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري.

إرسالها أو جهالتها إلى القول بصحتها، حيث قال: (بسبب نسختي هذه يمكن أن يصير قريباً من اثني عشر ألف حديث أو أكثر من الأخبار التي كانت بحسب المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم مجهولـة أو ضـعيفة أو مرسلة معلومة الحال وصحيحة لعناية الله تعالى، وتوجه -كذا- سيدنا محمد وآله الطاهرين)[١].

ويستدل بهذا القول صاحب فصل الخطاب على أنه لا مانع من أن تصبح أحاديث التحريف ضعيفة عند قدمائهم لعدم علمهم بطرق صحتها فتتحول عندهم إلى صحيحة[٢].

ونجد شيخهم المجلسي في كتابه مرآة العقول يضعف جملة من أحاديث الكافي مع أنه يقول: (فإننـا لا نحتاج إلى سند لهذه الأصول الأربعة، وإذا أوردنا سنداً فليس إلا للتيمن والتبرك والاقتداء بسنة الـسلف)[٣]، وهذا تناقض غريب. ولكن شيخهم هاشم معروف يرى (أن اتصاف هذا المقـدار مـن مرويـات الكـافي بالضعف[٤] لا يعني عدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، ذلك لأن وصف الرواية بالضعف مـن حيـث سندها، لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة، أو في بعض الكتب المعتبرة.. أو لكونها معمولاً بها عند العلماء، وقد نص أكثر الفقهاء على أن الرواية الضعيفة إذا اشتهر العمل بها والاعتمـاد عليها تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما تترجح عليها في مقام التعارض)[٥]. ولهذا قـال شـيخهم الشعراني -كما مر- بأن أسانيد الكافي وإن كان أكثرها ضعيفاً فإن مضامينها صحيحة[٦].

ويلحظ أن هذا مع ما قبله محاولة للتخلص من تطبيق مبادئ الجرح والتعديل التي وضعها لهم ابن المطهر في القرن السابع وانتهت بهم إلى سقوط كثير من رواياتهم، كما كشف ذلك شـيخهم البحـراني، فطفقـوا يبحثون عما يسند رواياتهم بأي قرينة.. وإلا فما معنى وجودها في كتاب معتبر، وهل هناك أكثر اعتباراً عندهم من الكافي المعروض على مهديهم؟! أمام قوله: (كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة)[٧]. فـإن شـيوخهم يقولون بأن الكتب الأربعة وغيرها من كتبهم المعتمدة كـالخصال، والأمالي، ومدينة العلم.. منقولـة مـن الأصول الأربعمائة[٨].

---

(١) الأردبيلي/ مقدمة جامع الرواة.

(٢) فصل الخطاب: ص ٣٥٤.

(٣) رسالة لزوم نقد رجال من لا يحضره الفقيه، عن أبي زهرة/ الإمام الصادق: ص ٤٧٠-٤٧١.

(٤) قالوا بأن عدد الضعيف من روايات الكافي (٩٤٨٥) حديثاً، والصحيح (٥٠٧٢)، الحـسن (١٤٤)، والموثـق (١٧٨)، القوى (٣٠٢). انظر: الذريعة: ٢٤٥/١٧-٢٤٦، النوري/ مستدرك الوسائل: الفائدة الرابعة.

(٥) هاشم معروف/ دراسات في الحديث والمحدثين: ص ١٣٧.

(٦) الشعراني/ تعاليق علمية (على شرح الكافي للمازندراني) ١٢٣/٢.

(٧) ادعى شيوخ الشيعة بأن أسلافهم كانوا يعتمدون على أربعمائة مصنف يسمونها الأصول، ثم لخصت هذه الكتب وجمعت في كتب خاصة أحسنها الكتب الأربعة. (الوسائل ٦٧/٢٠).

(٨) الوسائل: ٦٧/٢٠.

فكيف يجعلون علامة صحة أخبارهم عن الأئمة في الكافي وجودها في أحد الأصول، والكـافي برمتـه منقول منها -كما يزعمون- أليس هذا تناقضاً؟!

١ تقويم حال الأئمة الذين تدعي فيهم الشيعة كل تلك الدعاوى:

الملاحظ أن روايات الشيعة في كتبها كلها منسوبة إلى الأئمة الإثني عشر، ومعظمها مروي عن جعفـر الصادق، وقليل منها -بل نادر ولا يكاد يوجد إلا بكلفة- مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسـلم، بـل أشار شيخهم الحر العاملي إلى أنهم يتجنبون رواية ما يرفع إلى النبي خشية أن يكون من روايات أهل السنة[١].

إذن هذه الطائفة (لا تعتني بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة صحيحه من سقيمه والبحث عن معانيه، ولا تعتني بآثار الصحابة والتابعين حتى تعرف مآخذهم ومسالكهم وترد ما تنـازعوا فيـه إلى الله والرسول)[٢].

بل عمدتها ما تزعم روايته عن بعض أهل البيت وليس كل أهل البيت، فقد رد الطوسي روايات زيد بن علي بن الحسين[٣].. وكفر هؤلاء جملة من أهل البيت لا لشيء إلا لأنهم لم يصدقوا بدعوى إمامـة الإثـني عشر[٤]. ويا ليتهم أخذوا بما يقوله أمير المؤمنين علي، أو قنعوا بمراسيل التابعين كـعلي بن الحسين؛ بل يأتون إلى من تأخر زمانه كالعكسريين فيقولون: كل ما قاله واحد من أولئك فالنبي قد قاله.

وكل من له عقل يعلم أن العسكريين بمنزلة أمثالهما ممن كان في زمانهما من الهاشميين ليس عندهم مـن العلم ما يمتازون به عن غيرهم، ويحتاج إليهم في أهل العلم، ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم كما يأخـذون عن علماء زمانهم، وكما كان أهل العلم في زمن علي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد، فإن هؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم قد أخذ أهل العلم عنهم كما كانوا يأخذون عن أمثالهم بخـلاف العـسكريين ونحوهما فإنه لم يأخذ أهل العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئاً. فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هـو قول الرسول الذي بعثه الله إلى جميع العالمين، بمنزلة القرآن والمتواتر من السنن، وهذا مما لا يبنى عليه دينه إلا من كان أبعد الناس من طريقة أهل العلم والإيمان[٥].

وقد تحدث ابن حزم عن هذه الدعوى للروافض وقال: (وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علماً أصلاً، لا من رواية ولا من فتيا على قرب عهدهم منا، ولو كان عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن

---

(١) انظر: وسائل الشيعة: ٣٩١/٢٠.

(٢) منهاج السنة: ٤٠/٣.

(٣) انظر: الاستبصار: ٦٦/١.

(٤) انظر: أصول الكافي: ٣٧٢/١، بحار الأنوار: ١١٢/٢٥-١١٤.

(٥) منهاج السنة: ٤٠/٣-٤١.

محمد بن علي وابنه جعفر وعن غيره منهم ممن حدث الناس عنه)[1]. وأما من قبل جعفر فلهم ما لنظرائهم من العلم والفضل.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: بأن من يدعي الروافض أن قوله كقول الله ورسوله: (منهم مـن كـان خليفة راشداً تجب طاعته كطاعة الخلفاء قبله، وهو علي، ومنهم أئمة في العلم والدين يجب لهـم مـا يجـب لنظرائهم من أئمة العلم والدين كـعلي بن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، ومنهم دون ذلك)[2].

ثم فصل القول في من هم دون ذلك في موضع آخر؛ فذكر بأن موسى بن جعفر ليس له كثير روايـة، وقد روى عن أبيه، وروى عنه أخوه علي، وروى له الترمذي وابن ماجه، وأما من بعد موسى فلـم يؤخـذ عنهم من العلم، وليس لهم رواية في الكتب الأمهات من الحديث، ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف، ولا لهم تفسير ولا غيره، ولا لهم أقوال معروفة، ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم له أهل رضي الله عنهم[3].

فكأن شيخ الإسلام رحمه الله يستدرك على ابن حزم.. فيزيد موسى بن جعفر، ويبين أنه كان له رواية في كتب السنة، إلا أنها ليست كثيرة. وقد حدد الذهبي رواياته في الكتب الستة فقال: له عند الترمذي وابـن ماجه حديثان[4].

ولكن يلحظ أيضاً أن ابنه علي بن موسى الرضا؛ له رواية في سنن ابن ماجه، كمـا أشـار إلى ذلـك الذهبي، وابن حجر حيث رمزا له –عند ذكر ترجمته– بالقاف إشارة إلى ذلك[5]. وقد ذكر المزي بأنها رواية واحدة فقط[6]. وبالرجوع إلى سنن ابن ماجه تبين أن تلك الرواية جاءت من طريق أبي الـصلت الهـروي[7] وهو ممن لا يحتج به، حتى قال فيه الدارقطني: (رافضي خبيث متهم بوضع حديث الإيمان في القلب)[8]. وهـو

---

(١) الفصل: ١٧٥/٤.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٦٩/١٩.

(٣) منهاج السنة: ١٥٥/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/٦.

(٥) الذهبي/ الكاشف: ٢٩٦/٢، ابن حجر/ تقرير التهذيب: ٤٤/٢-٤٥.

(٦) المزي/ تهذيب الكمال: ٩٩٣/٢ (المخطوط).

(٧) انظر: سنن ابن ماجه: ٢٥/١-٢٦ رقم (٤٥)، وقد حكم عليها ابن الجوزي بالوضع (الموضـوعات: ١٢٨/١-١٢٩)، وانظر: السخاوي/ المقاصد الحسنة: ص ١٤٠، الكناني/ تنزيه الشريعة: ١٥١/١-١٥٢، البوصيري/ مصباح الزجاجة ص ١٢.

(٨) ميزان الاعتدال: ٦١٦/٢.

الحديث الذي جاء في سنن ابن ماجه من طريق أبي الصلت عن علي بن موسى، ولذلك قال ابن السمعاني: (إن الخلل في روايات علي الرضا من رواته، فإنه ما روى عنه إلا متروك)[1].

وقال فيه ابن حجر: (إنه صدوق والخلل ممن روى عنه)[2].

ولعل هذا ما أشار إليه شيخ الإسلام حينما قال: (لم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحديث شيئاً، ولا روى له حديثاً في كتب السنة، وإنما يروي له أبو الصلت الهروي وأمثاله نسخاً عن آبائه فيها من الأكاذيب ما نزه الله عنه الصادقين)[3].

وأما من بعد علي الرضا - وهو من يعده الإثنا عشرية إمامهم الثامن - فلم يؤثر عنهم في كتب السنة من العلم شيء، وحينما ادعى ابن المطهر الحلي أن الحسن العسكري (إمامهم الحادي عشر) قد (روت عنه العامة -يعني أهل السنة - كثيراً)؛ نفى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وقال: بأن ذلك من الدعاوى المجردة، والأكاذيب المثبتة، فإن العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن علي العسكري ليست لهم عنه رواية مشهورة في كتب أهل العلم. وقال: (بأن شيوخ أهل كتب السنة (البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه) كانوا موجودين في ذلك الزمان وقريباً منه مثله وبعده، وقد جمع الحافظ أبو القاسم بن عساكر أسماء شيوخ الكل -يعني شيوخ هؤلاء الأئمة- فليس في هؤلاء الأئمة من روى عن الحسن بن علي العسكري مع ورايتهم عن ألوف مؤلفة من أهل الحديث، فكيف يقال: روت عنه العامة كثيراً، وأين هذه الروايات؟)[4].

وقد رأيت الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن علي العسكري يذكر بأن ابن الجوزي ضعفه في الموضوعات[5]. فانظر الفرق بين هذا وبين من يعد كلامه وحياً يوحى.

وقد أثار ابن حزم على الشيعة ما ثبت تاريخياً من أن بعض أئمتهم المذكورين مات أبوه وهو ابن ثلاث سنوات، ثم قال: (فنسألهم من أين علم هذا الصغير جميع علومه الشريعة وقد تعذر تعليم أبيه له لصغره؟ فلم

---

(١) الأنساب: ١٣٤/٦، وانظر: تهذيب التهذيب: ٣٨٩/٧.

(٢) تقريب التهذيب: ٤٥/٢.

(٣) منهاج السنة: ١٥٦/٢، وفي تهذيب التهذيب ذكر أمثلة لهذه المنكرات والأكاذيب التي يرويها أبو الصلت الهروي عن علي الرضا (تهذيب التهذيب: ٣٨٨/٧-٣٨٩) كحديثهم الذي يقول: (السبت لنا، والأحد لشيعتنا، والاثنين لبني أمية..) إلخ.

(انظر: المصدر السابق ٣٨٨/٧) وترويه كتب الإثني عشرية في مصادرها المعتمدة عندهم. (انظر: عيون الأخبار: ص ٢٠٧، وسائل الشيعة: ٢٥٨/٨).

(٤) منهاج السنة: ١٦٣/٢-١٦٤.

(٥) لسان الميزان: ٢٤٠/٢.

يبق إلا أن يدعوا له الوحي فهذه نبوة وكفر صريح، وهم لا يبلغون إلى أن يدعوا له النبوة، وأن يـدعوا لـه معجزة تصحيح قوله.

فهذه دعوة باطلة، ماظهر منها قط شيء، أو يدعوا له الإلهام فما يعجز أحد عن هذه الدعوى)[1].

وكأن ابن حزم يتنبأ بما ستضيفه الشيعة، أو هو يكشف شيئاً يتسترون عليه، فقد قالوا بالإلهام والوحي للإمام -كما سلف- وجاء في روايتهم ما يؤكد القول بإمامة الأطفال، ففي أصول الكافي (عن ابن بزيع قال: سألته -يعني أبا جعفر رضي الله عنه- عن شيء من أمر الإمام، فقلت: يكون ابن أقل من سبع سنين؟ فقـال: نعم. وأقل من خمس سنين)[2].

وقالوا بأن الجواد كان إماماً وهو ابن خمس سنوات[3]، وقد مضى احتجـاجهم بروايـات منـسوبة لـمنتظرهم وهو ابن ليلة واحدة.

ويكفي مجرد تصور هذا لمعرفة مدى بطلان رواياتهم التي ينسبونها للأئمة، إذ قد علم بنص القرآن والسنة المتواترة وإجماع الأمة، أن مثل هذا يجب أن يكون تحت ولاية غيره في نفسه وماله، فتكون نفـسه مـضونة ومكفولة لمن يستحق كفالته الشرعية، وهو قبل السبع لا يؤمر بالصلاة، فإذا بلغ السبع أمر بها.. فكيف يكون مثل هذا إماماً معصوماً، قوله قول الله ورسوله؟، وهل يؤمن بهذا إلا من أعمى الله قلبه.

ولذلك اعترفت كتب الفرق عند الشيعة، بأن طوائف من الشيعة أنكروا إمامة الجـواد لاستـصغارهم لسنه، وقالوا: لا يجوز الإمام إلا بالغاً، ولو جاز أن يأمر الله عز وجل بطاعة غير بالغ لجاز أن يكلف الله غـير بالغ، فكما لا يعقل أن يحتمل التكليف غير بالغ فكذلك لا يفهم القضاء بين الناس دقيقه وجليلـه وغـامض الأحكام وشرائع الدين، وجميع ما أتى به النبي صلى الله عليه وآله، وما تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة من أمر دينها ودنياها طفل غير بالغ[4].

وقد أدى بهم القول بإمامة طفل في حكم الحضانة.. إلى قبول رواية الكذابين الذين نسبوا لبعض الأئمة أقوالاً لم تصدر منهم، لأنهم لم يدركوهم إلا في مرحلة الطفولة.

قال الممقاني في ترجمة المعلى بن خنيس: (إن المعلى قتل لأربع وثلاثين ومائة، والكاظم طفل لأنه ولـد سنة ٢٨ أو ٢٩ ومائة، فعمره عند قتل المعلى ست أو سبع سنين)[5]. ولكنه يروي عن الكاظم والشيعة تقبل

---

(١) الفصل: ١٧٢/٤.

(٢) أصول الكافي: ٣٨٣/١-٣٨٤، بحار الأنوار: ١٠٣/٢٥.

(٣) بحار الأنوار: ١٠٣/٢٥.

(٤) النوبختي/ فرق الشيعة: ص ٨٧-٨٨، القمي/ المقالات والفرق ص ٩٥.

(٥) تنقيح المقال للممقاني، ترجمة المعلى.

روايته. يقول الممقاني في توجيه ذلك: (وفيه أن صغرهم لا يمنع من علمهم بالأحكام، ألا ترى إلى إمامة الجواد وهو صغير فيمكن أن يكون المعلى سأل الكاظم وهو صغير فروى عنه)[١].

ثم إنهم فيما ينقلونه عن بعض علماء أهل البيت لا ينظرون في الإسناد إليهم هل ثبت النقل إليهم أم لا، فإنهم لا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد[٢] فهم في حقيقة الأمر (ليس لهم أئمة يباشـرونهم بالخطـاب إلا شيوخهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدونهم عن سبيل الله)[٣]، ولهذا وجدوا كتباً منـسوبة لأوائلـهم، مقطوعة الإسناد، بسبب الخوف من دولة الخلافة الإسلامية -كما يقولون- وقيل لهم اعملوا بها فإنها صـادقة كما مر.

وكان شيوخهم يقبلون بما جاء في هذه الكتب بلا تمحيص.. حتى إذا جاء القرن السابع بدأ ابن المطهر بتقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره. وفي القرن ألف أول كتاب عندهم في مصطلح الحديث.. وخالفهم في ذلك طائفة منهم وهم الإخباريون، الذين رفضوا ذلك وقالوا: إنه مجرد محاكاة وتقليد لـ ـأهل الـسنة.. وفضحوا أمر الشيعة في هذا الباب.

وقد شهد طائفة من أعلام المسلمين بأن صناعة الكذب رائجة في الأوساط الشيعية، وأنهم يرون ذلك من الدين بحكم عقيدة التقية -كما سلف الإشارة إلى ذلك[٤]، وقد بلغ التعصب المذهبي مداه حينمـا قبلـوا روايات الكذابين، ومن أنكر إمامة بعض الأئمة.. لمجرد الانتساب للتشيع، وردوا روايات الصحابة الذين أثـنى الله عليهم ورسوله..

وكانت مقاييسهم في توثيق الرجال في غاية العجب؛ فمن زعم أنه رأى المنتظر، أو أكثر من الافتـراء على أهل البيت[٥]. أو زعم أنهم ضمنوا له الجنة[٦]. أو أنه كان يغلو فيهم[١]. هو الثقة المأمون.

---

(١) تنقيح المقال للممقاني، ترجمة المعلى.

(٢) منهاج السنة: ٢٤٦/٣.

(٣) منهاج السنة: ١٣٤/٢، المنتقى: ص ١٦٣.

(٤) ص: (٣٦٢) هامش (٣)، وانظر: فصل التقية.

(٥) لأنهم رووا عن أئمتهم: (اعرفوا منازل الناس على قدر روايتهم عنا). (أصول الكافي: ٥٠/١).

(٦) ضمان الإمام الجنة لأحد رواتهم من أعلى درجات التوثيق. (انظر: وسائل الشيعة: ١١٨/٢٠ رقم (٢٠)، رجال الكشي: ص ٣٨١ رقم (٧١٤)، ص ٥٦٧ رقم (١٠٧٣)، رجال الحلي: ص٩٨، ١٥٨).

ومن نماذج هذه التوثيقات ما جاء في ترجمة إبراهيم بن أبي محمود والذي قال عنه الكشي بأنه: (روى عنه أحمد بن محمد بـن عيسى مسائل موسى رضي الله عنه (يعني موسى الكاظم) قدر خمس وعشرين ورقة، وعاش بعد الرضا).

جاء فيها النص التالي الذي يدل على توثيق الرجل بزعمهم: (روى الكشي يسنده عن إبراهيم ابن أبي محمود، قال: دخلـت على أبي جعفر -إلى أن قال- فقلت: جعلت فداك تضمن لي عن ربك أن تدخلني الجنة؟ قال: نعم، قال: فأخذت رجلـه فقبلتها) (رجال الكشي: ص ٥٦٧).

فكيف يجعل الكذب أصلاً للتوثيق والتعديل.. وإذا تدبرت رجال السند على ضوء كتب الرجال عندهم رأيت أن كبارهم، والمكثرين من الرواية عندهم قد نالوا من ذم الأئمة، وحاق بهم لعنهم، وكان الأئمة يتبرؤون منهم ويكذبونهم.. وقد نقلت ذلك كتب الشيعة نفسها[٢].

ولكن شيوخ الشيعة أعرضوا عن وصايا الأئمة وأقوالهم بلا مبرر إلا دعوى التقية التي هي في مثل هـذا المقام كنسيج العنكبوت أو أوْهَى.

ومن بعد السند المتن.. فكثير من متون هذه الروايات كما رأينا في أبواب هذه الرسالة وفصولها، وكما يظهر ذلك لمن راجع أصول الكافي، أو البحار، أو تفسير القمي، والعياشي، أو رجال الكشي، كثير من متونها هي معروف كذبها من الإسلام بالضرورة، لأنها تنال من كتاب ربنا، وتحارب سنة نبينا، وتكفر خير القـرون ومن تبعهم بإحسان، وتقول بعقائدنا ليس لها في كتاب الله برهان.

فيكفي في الحكم على أحاديثهم؛ النظر في متونها (وكل متن يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع على الرسول)[٣].

الفصل الثالث: عقيدتهم في الإجماع:

الإجماع من أصول أهل السنة، وهو الأصل الثالث بعد الكتابة والسنة الذي يعتمـد عليـه في العلـم والدين[٤]، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان مـن أهـل الـسنة

ولاشك بأن من يعتقد في الأئمة هذا الاعتقاد فليس من الإسلام في شيء، فضلاً عن أن يؤخذ من ذلك توثيق للرجل، وقد أفتى جعفر الصادق بكفر من اعتقد منهم ذلك. (انظر: ميزان الاعتدال: ٦٩/١-٧٠).

(١) في رجال الحلي، وفي ترجمة رجل من رواتهم يدعى واصل، استدل على وثاقته بما رواه الكشي قال: (حدثني واصل، قال: طليت أبا الحسن - رضي الله عنه – بالنورة، فسددت مخرج الماء من الحمام إلى البئر، ثم جمعت ذلك الماء، وتلك النورة، وذلك الشعر فشربته كله). (رجال الكشي: ص ٦١٤). قال ابن المطهر: وهذا يدل على علو اعتقاده، والسند صـحيح (رجال الحلي: ص ١٧٧-١٧٨).

(٢) انظر ما سبق: ص (٣٧٤).

(٣) ابن الجوزي/ الموضوعات: ١٠٦/١.

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٥٧/٣، وراجع في هذا: الآمدي/ الإحكام في أصول الأحكام: ٢٠٠/١، الغـزالي/ المستصفى: ١٧٣/١ وما بعدها، وانظر: الرسالة للشافعي: ص٤٠٣ رقم ١١٠٥، وص ٤٧١ وما بعدها، ابن عبد الـبر/ التمهيد: ٢٦٧/٤.

والجماعة)[1].

وأهل السنة يَزِنُون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال.. مما تعلق بالدين[2]، وسموا أهل الجماعة، لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة[3]. والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة[4].

والشيعة لا ترى إجماع الصحابة والسلف أو إجماع الأمة إجماعاً، ولها في هذا الباب عقائد مخالفة نذكرها فيما يلي:

أولاً: الحجة في قول الإمام لا في الإجماع:

نقلت كتب الأصول عند أهل السنة أن الشيعة تقول: (إن الإجماع حجة لا لكونه إجماعاً، بل لاشتماله على قول الإمام المعصوم، وقوله بانفراده عندهم حجة)[5].

ونستطلع فيما يلي رأي الشيعة من مصادرها، يقول ابن المطهر الحلي: (الإجماع إنما هو حجة عندنا لاشتماله على قول المعصوم، فكل جماعة كثرت أو قلت كان قول الإمام في جملة أقوالها، فإجماعها حجة لأجله لا لأجل الإجماع)[6]. ومثل هذا قال عدد من شيوخهم[7].

إذن الإجماع ليس حجة عندهم بدون وجود الإمام الذي يعتقدون عصمته، فمدار حجية الإجماع هو على قوله لا على نفس الإجماع، فهم في الحقيقة لم يقولوا بحجية الإجماع، وإنما قالوا بحجية قول المعصوم، ودعواهم الاحتجاج بالإجماع تسمية لا مسمى لها، فقول ابن المطهر: (الإجماع حجة عندنا) من لغو القول؛ إذ الأصل أن يقول: الإجماع ليس بحجة عندنا، لأن الحجة في قول الإمام المعصوم.. لأن هذا هو مقتضى مذهبهم، فهم جعلوا الإمام بمثابة النبي أو أعظم؛ فهو عندهم ينكت في أذنه، ويأتيه الملك، بل يرى خلقاً أعظم من جبرائيل وميكائيل، إلى آخر ما فصلنا القول فيه عنهم في معتقدهم في السنة، فهم ليسوا بحاجة للإجماع والإمام حاضر بينهم، كما أن الصحابة ليسوا بحاجة للإجماع والرسول حاضر بينهم.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٣٤٦/٣.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٥٧/٣.

(٣) وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٥٧/٣).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٥٧/٣.

(٥) الأسنوي/ نهاية السول: ٢٤٧/٣.

(٦) ابن المطهر/ تهذيب الوصول إلى علم الأصول: ص ٧٠، ط: طهران ١٣٠٨هـ.

(٧) انظر: المفيد/ أوائل المقالات ص ٩٩-١٠٠، قوامع الفضول ص ٣٠٥، حسين معتوق/ المرجعية الدينية العليا ص ١٦، وراجع كتب الأصول عندهم عامة.

فعندهم في كل عصر نبي يسمى الإمام، والحجة في قوله لا في الإجماع، ولهذا قالوا: (ونحن لما ثبت عندنا بالأدلة العقلية والنقلية كما هو مستقصى في كتب أصحابنا الإمامية أن زمان التكليف لا يخلو من إمام معصوم حافظ للشرع يجب الرجوع إلى قوله فيه، فمتى اجتمعت الأمة على قول كان داخلاً في جملتها لأنه سـيدها، والخطأ مأمون على قوله، فيكون ذلك الإجماع حجة. فحجية الإجماع عندنا إنما هو باعتبار كشفه عن الحجة التي هي قول المعصوم)[١].

والأرض لا تخلو من إمام، لأنه -كما يزعمون- (لو خلت الأرض من إمام لساخت)[٢]، ومعنى هـذا استمرار تعطيل مبدأ الإجماع.

وأنت إذا تأملت أقوالهم في الإجماع لا تكاد تلمس فرقاً بين مفهوم السنة عندهم، والإجماع إلا باللفظ فقط؛ لأن السنة قول المعصوم، والإجماع المعتبر عندهم هو الكاشف عن قول المعصوم. ولك أن تعجب لمـاذا يعدون الإجماع أصلاً يقررونه في كتبهم الأصولية. وهو اسم بلا مسمى حتى قرروا بأنـه لا عـبرة بـأقوال فقهائهم ولو بلغوا المائة، قالوا: (أما الإجماع فعندنا هو حجة بانضمام المعصوم، فلو خلا المائة من فقهائنا عن قوله لما كان حجة، ولو كان في اثنين لكان قولهما حجة، لا باعتبار اتفاقهما بل باعتبار قوله)[٣].

فمعنى هذا أن الإجماع لغو لا فائدة في القول فيه أصلاً، وإنما نهاية أمرهم أنهم سموا السنة باسم الإجماع.

ويبدو أن هذا الاعتراض أُثير على الشيعة في عصور متقدمة، فقد نقل بعض شيوخ الشيعة عن الشريف المرتضى أنه قال: (إننا لسنا بادئين بالحكم بحجية الإجماع حتى يرد كونه لغواً، وإنما بدأ بـذلك المخـالفون، وعرضوه علينا، فلم نجد بداً من موافقتهم عليه.. فوافقناهم في أصل الحكم لكونه حقاً في نفسه، وإن خالفناهم في علته ودليله)[٤]. أي: أنهم قلدوا لمجرد التقليد والمحاكاة.

وقال صاحب قوامع الفضول أيضاً: (تنعدم فائدة الإجماع لو علم حال شـخص الإمـام خروجـاً أو دخولاً[٥] أو حال قوله تقية أو نحوها، لكن الذي يسهل الخطب هو أن عقد باب الإجماع منهم دوننـا كـي يتجه علينا ذلك)[٦].

ومادام أهل السنة اعتبروا هذا أصلاً، فلماذا تجارونهم وعقيدتكم في الإمام تناقض القول به أصلاً؟!

---

(١) النحاريري/ معالم الدين: ص٤٠٦.
(٢) أصول الكافي: ١٧٩/١.
(٣) معالم الدين: ص ٤٠٥.
(٤) قوامع الفضول: ص ٣٠٥.
(٥) يعني خروجاً من الإجماع أو دخولاً فيه.
(٦) قوامع الفضول: ص ٣٠٥.

ويقول محمد رضا المظفر: (إن الإجماع لا قيمة علمية له عند الإمامية ما لم يكشف عن قول المعصوم.. فإذا كشف على نحو القطع عن قوله فالحجة في الحقيقة هو المنكشف لا الكاشف، فيدخل حينئذ في السنة، ولا يكون دليلاً مستقلاً في مقابلها)[١].

ويقول رضا الصدر: (وأما الإجماع عندنا -معاشر الإمامية - فليس بحجة مستقلة تجاه السنة، بل يعد حاكياً لها، إذ منه يستكشف رأي المعصومين عليهم السلام)[٢].

ويذكر شيخهم محمد جواد مغنية -وهو من شيخهم المعاصرين-: (أن ثمة تبايناً بين موقف متقدمي الشيعة وبين موقف متأخريهم في مسألة الإجماع، حيث اتفق المتقدمون من الشيعة على أن مصادر التشريع أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، وغالوا في الاعتماد على الإجماع حتى كادوا يجعلونه دليلاً على كل أصل وكل فرع، وعد المتأخرون لفظ الإجماع مع هذه المصادر ولكنهم أهملوه، بل لم يعتمدوا عليه إلا منضماً مع دليل آخر في أصل معتبر)[٣]. ولكن هذا الكلام ليس على إطلاقه، إذ من المتأخرين من يعد الإجماع دليلاً مستقلاً[٤].

هذا وإمامهم انقطع ظهوره منذ القرن الثالث، فكيف الطريق للوصول لرأيه الكاشف عن حجية الإجماع؟!

---

(١) المظفر/ أصول الفقه ٩٢/٣.

(٢) رضا الصدر/ الاجتهاد والتقليد: ص ١٧.

(٣) مغنية/ أصول الفقه للشيعة الإمامية بين القديم والحديث/ بحث بمجلة رسالة الإسلام، السنة الثانية، العدد الثالث: ص ٢٨٤-٢٨٦.

(٤) فقد ذهب شيخهم الشعراني والذي وصفوه بالعالم المتبحر إلى القول (بحجية الإجماع، وكونه دليلاً مستقلاً). الشعراني/ تعاليق علمية (على شرح جامع للمازندراني): ٤١٤/٢.

إذن ما يقول مغنية غير مسلم، لكن الخلاف -فيما ألاحظ- دائر في هذا الأصل بين الأصوليين والإخباريين، فنجد الحر العاملي -وهو من الأخباريين- يرى أن (كل ما هو مذكور في هذا البحث في كتب الأصول فهو من العامة (يعني أهل السنة) لا دليل عليه، ولا وجه له أصلاً) الفصول المهمة: ص ٢١٤.

وبإزاء ذلك فإن الأصوليين من الشيعة قد بحثوا هذا الأصل، وقرروا القول به في كتب أصول الفقه عندهم، وإن كان مذهبهم في الإمام لا يستجيب للقول به.

يقول شيخهم المعاصر -الشعراني- في التأكيد على القول بهذا الأصل: روى الطبرسي في الاحتجاج عن أبي الحسن علي بن محمد العسكري في حديث طويل قال: (اجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك على أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها، فهم في حالة الاجتماع عليه مصيبون، وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: لا تجتمع أمتي على الضلالة..). قال الشعراني: وهو يدل على حجية الإجماع، وكونه دليلاً مستقلاً، وإمكان العلم به، وتصديق لصحة الحديث المشهور (لا تجتمع أمتي على ضلالة). (الشعراني/ تعاليق علمية: ٤١٤/٢).

يرى شيخهم الحر العاملي ومن سلك سبيله من الإخباريين أن يتعذر الوصول لرأيه بعد غيبته، وبالتـالي لا يثبت الإجماع، لأنه لا يمكن تحصيل العلم بدخوله فيهم ولا يظن به بعد غيبته، فلا يـدرى في الـبر أم في البحر، في المغرب أم في المشرق[1]. بينما يذهب الأصوليون إلى ثبوت الإجماع، وإمكانية معرفة رأي الإمام.

يقول شيخهم الهمداني في مصباح الفقيه: (إن المدار على حجية الإجماع على مـا اسـتقر عليـه رأي المتأخرين ليس على اتفاق الكل، بل ولا على اتفاقهم في عصر واحد، بل على استكشاف رأي المعصوم بطريق الحدس[2]. من فتوى علماء الشيعة الحافظين للشريعة، وهذا مما يختلف باختلاف الموارد، فرب مسألة لا يحصل فيها الجزم بموافقة الإمام، وإن اتفقت فيها آراء جميع الأعلام.. ورب مسألة يحصل فيها الجزم بالموافقة ولو من الشهرة)[3].

فمن هنا يتبين أن الطريق -عندهم- لاكتشاف قول الإمام هو الحدس، فانظر كيف يجعلون اكتـشاف قول المعصوم بطريق الحدس والظن هو العمدة، وإجماع السلف ليس بعمدة، إنها مفارقات في غايـة الغرابـة، واتفاق جميع أعلامهم لا يحصل به الجزم بموافقة الإمام، ومجرد الشهرة يحصل بها الجزم ولو لم يحصل اتفاق. إنها مقاييس مقلوبة، كما أنه اعتراف منهم بأن شيوخهم قد يتفقون على ضلالة.

ومع إنكارهم حجية الإجماع في الحقيقة، فقد أثبتوا العمل بقول طائفة مجهولة وترك ما تقوله الطائفـة المعروفة، وهذه من ثمار الشذوذ، وقد عللوا لهذا المسلك الشاذ بأن الإمام مع الطائفة المجهولة.

يقول صاحب معالم الدين: (إذا اختلفت الإمامية على قولين، فإن كانت إحدى الطـائفتين معلومـة النسب ولم يكن الإمام أحدهم كان الحق مع الطائفة الأخرى، وإن لم تكن معلومة النسب..)[4]. حتى اعتبروا وجود هذه الطائفة المجهولة شرطاً لتحقق الإجماع في عصور الغيبة. قالوا: (الحق امتناع الاطلاع عـادة علـى حصول الإجماع في زماننا هذا وما ضاهاه من غير جهة النقل، إذ لا سبيل إلى العلم بقول الإمام، كيف وهـو موقوف على وجود المجتهدين المجهولين ليدخل في جملتهم ويكون قوله رضي الله عنه مستوراً بين أقوالهم، وهذا مقطوع بانتفائه، فكل إجماع يدعى في كلام الأصحاب مما يقرب من عصر الشيخ إلى زماننا هـذا، ولـيس مستنداً إلى نقل متواتر وآحاد حيث يعتبر أو مع القرائن المفيدة للعلم، فلابد أن يراد به ما ذكره الشهيد مـن

---

(1) عن مقتبس الأثر للحائري: ص ٦٣.

(2) الحدس في اللغة: الظن والتخمين -مختار الصحاح مادة: حدس- وقد يراد بالحدس المصطلح الفلسفي وهو الإدراك المباشر لموضوع التفكير.

وهو أشبه عندهم بالرؤية المباشرة والإلهام (المعجم الفلسفي: ص ٦٩-٧٠).

(3) مصباح الفقيه: ص ٤٣٦، الاجتهاد والتقليد: ص ١٧.

(4) معالم الدين: ص ٤٠٦.

الشهرة)[1]. العمدة عندهم قول الطائفة المجهولة، وهذا عزيز الوجود، فمنذ ما يقارب عصر شـيخ الطائفـة الطوسي لم يطلع على مثل هذا، والإجماع الموجود هو الإجماع المنقول[2]. وكأنه قبل عصر الشيخ قد وجـد مثل هذا الإجماع.

وهؤلاء الذين يرفضون إجماع الصحابة، يبحثون عن قول طائفة مجهولة ليأخذوا به. ثم هم قد أصابوا في عدم الاعتداد بأقوال شيخهم وإن اتفقت كلمتهم، ولكنهم ضلوا في إعراضهم عما أجمـع عليـه الـصحابة والسلف.

وهم في وصولهم إلى ما يسمى بالإجماع عندهم، يتخبطون أيما تخطب حتى صارت إجماعاتهم المتعارضة كرواياتهم المتضاربة التي تلاحظها أثناء مراجعتك لكتاب الاستبصار أو البحار أو غيرهما، بل إن العالم الواحـد تتضارب أقواله في دعوى الإجماع، انظر مثلاً ابن بابويه القمي صاحب من لا يحضره الفقيـه أحـد الكتـب الأربعة التي عليها مدار العمل عندهم، قالوا إنه: (.. ليدعي الإجماع في مسألة ويدعي إجماعاً آخر على خلافها وهو كثير)[3]. حتى قال صاحب جامع المقال: (ومن هذه طريقته في دعوى الإجماع كيف يتم الاعتماد عليـه والوثوق بنقله)[4].

بل إنهم يدعون الإجماع في أمر لا قائل به، يقول شيخهم النوري الطبرسي: (ربما يدعي الشيخ والـسيد إجماع الإمامية على أمر وإن لم يظهر له قائل)[5]. كما ذكر شيخهم الطبرسي وأكد على وجود (الإجماعـات المتعارضة من شخص واحد ومن معاصرين أو متقاربي العصر، ورجوع المدعي عن الفتوى التي ادعى الإجماع فيها ودعوى الإجماع في مسائل غير معنونة (كذا) في كلام من تقدم على المدعي، وفي مسائل قـد اشـتهر

---

(1) معالم الدين: ص ٤٠٦.

(2) الإجماع في اصطلاح الإثني عشرية ينقسم إلى قسمين:

١- الإجماع المحصل: والمقصود به الإجماع الذي يحصله الفقيه بتتبع أقوال أهل الفتوى.

٢- الإجماع المنقول: والمقصود به الإجماع الذي لم يحصله الفقيه بنفسه وإنما ينقله له من حصله من الفقهاء سواء أكان النقل به بواسطة أم بوسائط، ثم النقل تارة يقع على نحو التواتر، وهذا حكمه حكم المحصل من جهة الحجية، وأخرى يقع على نحو خبر الواحد، وإذا أطلق قول الإجماع المنقول في لسان الأصوليين فالمراد منه الأخير، وقد وقع الخلاف بينهم في حجيتـه، المظفر/ أصول الفقه: ١٠١/٣. وقال الأعلمي في مقتبس الأثر: (للإجماع في اصطلاحات الفقهاء -يعني فقهاء الجعفرية- إطلاقات منها يقولون: الإجماع: هو القطع برأي الإمام رضي الله عنه.

ومنها الإجماع المحصل، وعلق عليه بقوله: وهو غير حاصل، ومنها الإجماع المنقول بخبر الواحد وعقب عليه بقوله: وهو مقبول) (مقتبس الأثر: ٦٢/٣).

(3) جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال/ الطريحي: ص١٥.

(4) جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال/ الطريحي: ص١٥.

(5) فصل الخطاب: ص ٣٤.

خلافها بعد المدعي، بل في زمانه، بل ما قبله)[1].

هذا قول الطبرسي وهو الخبير المتتبع لكتبهم، واضطر ليكشف هذا لنصرة مذهبه الذي ألـف فـصل الخطاب من أجله، ويرد دعوى الإجماع على خلافه فاستفدنا من هذا الاعتراف غير المقـصود لذاتـه لنـبين اضطرابهم في هذا الأصل، واضطرابهم في تحديده وفي تطبيقه.

ثم إنهم -وهم يقولون بأن الإجماع هو ما يكشف عن قول المعصوم- لا يطبقون هذا، بل يتتبعون اتفاق أصحابهم لا قول معصومهم. ولهذا قال صاحب معالم الدين حينما ذكر ما قاله أحد كبار شيوخهم مـن أن العمدة هو كلام المعصوم لا اتفاق الفقهاء بدونه، فقال: (والعجب من غفلة الأصحاب عـن هـذا الأصـل وتساهلهم في دعوى الإجماع عند احتجاجهم به للمسائل الفقهية، حتى جعلوه عبارة عن مجرد اتفاق الجماعة من الأصحاب فعدلوا به عن معناه الذي جرى عليه الاصطلاح من غير قرينة جلية، ولا دليل علـى الحجيـة معتداً -كذا- به)[2].

فهم لا يقولون بالإجماع على الحقيقية، ومع ذلك يجعلونه من أصول أدلتهم، ويتناقـضون في دعـواه وتطبيقه أيما تناقض. والتناقض في القول دليل بطلانه.

وحتى يتجلى لك الفرق جلياً بين مذهب أهل السنة في القول بحجية الإجماع، وبين مذهب الـشيعة في ذلك، فلك أن تتصور أنه لو صدر من إمامهم محمد الجواد، والذي قالوا بإمامته وهو ابن خمس سنين[3].. لـو صدر منه وهو في هذا العمر قول أو رأي، أو نسب إليه عن طريق جماعة من الروافض أنه يقول في أمر شرعي بحكم، أو قول، وخالفته في ذلك الأمة الإسلامية جمعياً، فإن الحجة في رأيه لا في إجماع الأمة[4].

ولو أثر عن منتظرهم الذي قال التاريخ بأنه لا وجود له -كما سيأتي- قول، ولو عن طريق حكايـات الرقاع، وخالفه في هذا القول أو ذلك الحكم المسلمون جميعاً، فإن القول قول هذا المعدوم الذي لم يوجد، ولا عبرة بقول المسلمين جميعاً. قال مفيدهم في تقرير هذا: (فلو قال (يعني الإمام) قولاً لم يوافقه عليه أحـد مـن الأنام لكان كافيًا في الحجة والبرهان)[5].

وهذا مذهب في غاية البطلان لا يحتاج إلى مناقشة.

---

(١) فصل الخطاب: ص ٣٤.

(٢) معالم الدين: ص ٤٠٥-٤٠٦.

(٣) انظر: بحار الأنوار: ١٠٣/٢٥.

(٤) وقد جاء في أصول الكافي القول بإمامة الإمام، ولو كان عمره ثلاث سنين.

انظر أصول الكافي، كتاب الحجة، باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني: ٣٢١/١، وانظر: المفيد/ الإرشـاد ص ٢٩٨، الطبرسي/ أعلام الورى: ص ٣٣١. وفيهما (ولو كان ابن أقل من ثلاث سنين)، وبحار الأنوار: ١٠٢/٢٥-١٠٣.

(٥) أوائل المقالات: ص ١٠٠.

ولهذا قرر المفيد أن هذا مما شذت به طائفته، فقال: (وهذا مذهب أهل الإمامة خاصة، ويخالفهم فيه المعتزلة والمرجئة والخوارج وأصحاب الحديث..)[1].

ثانياً: ما خالف العامة ففيه الرشاد:

الإجماع عند جمهور المسلمين ينظر فيه إلى إجماع الأمة، لأن الأمة لا يمكن أن تجتمع على ضلالة. قال تعالى: ((وَمَن يُشَاقِقِ الرسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبينَ لَهُ الْهُدَى وَيتبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِهِ مَا تَوَلى وَنُصْلِهِ جَهَنمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)) [النساء:١١٥][2]. وقال صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهو ظاهرون على الناس»[3].

وروي عنه صلى الله عليه وسلم عدة روايات في أن هذه الأمة «لا تجتمع على ضلالة»[4].

---

(١) أوائل المقالات: ص ١٠٠.

(٢) فمن خرج من إجماع الأمة فقد اتبع غير سبيل المؤمنين (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٩٤/١٩). ولذلك عول الإمام الشافعي رحمه الله في الاحتجاج على كون الإجماع حجة تحرم مخالفته بهذه الآية الكريمة، وذلك بعد التروي والفكر الطويل، وهو من أحسن الاستنباطات وأقواها، وإن كان بعضهم قد استشكل ذلك فاستبعد الدلالة منها (تفسير ابن كثير: ٥٩٠/١). ولشيخ الإسلام تحقيق بديع حول هذه الآية والإجماع، انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٧٨/١٩، ١٧٩، ١٩٢ وما بعدها، وانظر: تفسير القاسمي: ٤٥٩/٥ وما بعدها.

قال الإمام ابن كثير: (قوله (وَيتبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ) هذا ملازم للصفة الأولى، ولكن قد تكون المخالفة لنص الشارع، وقد تكون لما اجتمعت عليه الأمة المحمدية فيما علم اتفاقهم عليه تحقيقاً، فإنه قد ضمنت لهم العصمة في اجتماعهم من الخطأ تشريفاً لهم وتعظيماً لنبيهم.

وقد وردت أحاديث صحيحة كثيرة في ذلك.. ومن العلماء من ادعى تواتر معناها).

(تفسير ابن كثير: ٥٩٠/١).

(٣) رواه مسلم في كتاب الجهاد، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم) ١٥٢٤/٢.

والحديث بهذا المعنى أخرجه أيضاً البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق) ١٤٩/٨.

(٤) قال السخاوي: (حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره) (المقاصد الحسنة ص٤٦٠) فروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله أجاركم من ثلاث خلال –ومنها- وأن لا يجتمعوا على ضلالة) رواه أبو داود في سننه: ٤٥٢/٤ (رقم ٤٢٥٣). قال الحافظ في التلخيص: في إسناده انقطاع، وقال في موضع آخر: سنده حسن (عون المعبود: ٣٢٦/١١).

وروى الإمام أحمد عن أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (سألت الله عز وجل أن لا يجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها) (المسند ٣٩٦/٦) قال الحافظ في التلخيص: (.. رجاله ثقات لكن فيه راو لم يسم) (عون المعبود:٣٢٦/١١). وروى الترمذي عن ابن عمر (أن الله تعالى لا يجمع أمتي - أو قال: أمة محمد صلى الله عليه

هذا بالنسبة لجمهور المسلمين، أما طائفة الشيعة فالنظر عندهم في الإجماع إلى الإمـام لا إلى الأمـة، والاعتبار بمن دان بإمامة الاثني عشر بشرط أن يكون من ضمنهم الإمام، أو يكون إجماعهم كاشفاً عن قـول الإمام -كما قدمنا- ولا يلتفت إلى اتفاق العلماء المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم.

بل الأمر أعظم من عدم اعتبار إجماعهم، حيث تعدى ذلك إلى القول بأن مخالفة إجماع المسلمين فيـه الرشاد، وصار مبدأ المخالفة أصلاً من أصول الترجيح عندهم، وأساساً من أسس مذهبهم، وجاءت عنـدهم نصوص كثيرة تؤكد هذا المبدأ وتدعو إليه.

ففي أصول الكافي سؤال أحد أئمتهم يقول: إذا (.. وجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة (يعني أهل السنة) والآخر مخالفاً لهم بأي الخبرين يؤخذ؟ فقال: ما خالف العامة ففيه الرشاد، فقلت (القائل هو الراوي): جعلت فداك، فإن وافقها الخبران جميعاً؟ قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل حكامهم وقضاتها فيترك ويؤخذ بالآخر، قلت: فإن وافق حكامهم الخبرين جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك فارجئه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الـشبهات خير من الاقتحام في الهلكات)[1].

وذكر ثقتهم الكليني أن من وجوه التمييز عند اختلاف رواياتهم قول إمامهم: (دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم)[2].

وسلم - على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ إلى النار). قال أبو عيسى: حديث غريب من هذا الوجه (سنن الترمذي ٤٦٦/٤) (رقم ٢١٦٧). وقال ابن حجر في تخريج المختصر: حديث غريب خرجـه أبـو نعـيم في الحليـة، واللالكائي في السنة ورجاله رجال الصحيح لكنه معلوم، فقد قال الحاكم: لو كان محفوظاً حكمت بصحته على شـرط الصحيح، لكن اختلف فيه على معتمر بن سليمان على سبعة أقوال فذكرها، وذلك مقتضي للاضطراب والمضطرب مـن أقسام الضعيف (عن فيض القدير ٢٧١/٢). ورواه ابن ماجه بلفظ: (إن أمتي لا تجتمع على ضلالة) (سنن ابن ماجـه - كتاب الفتن - باب السواد الأعظم ١٣٠٣/٢) (رقم ٣٩٥٠).

وأورده السيوطي في الجامع ورمز له بالصحة (فيض القدير: ٤٣١/٢). لكن قال السندي: (وفي الزوائد في إسناده أبو خلـف الأعمى، واسمه حازم بن عطاء وهو ضعيف) (حاشية السندي على سنن ابن ماجه: ٤٦٤/٢)، وقال العراقي في تخـريج أحاديث البيضاوي: (جاء الحديث بطرق في كلها نظر) (المصدر السابق). وقال ابن حجر: (له طرق لا يخلو واحد منـها من مقال) (عن فيض القدير: ٢٠٠/٢) وقد أورده أصحاب الأصول محتجين به. (انظر: المستصفى: ١٧٥/١، والإحكام للآمدي: ٢١٩/١).

(١) الكليني/ أصول الكافي: ٦٧/١-٦٨، ابن بابويه القمي/ من لا يحضره الفقيـه: ٥/٣، الطوسـي/ التهـذيب: ٣٠١/٦، الطبرسي/ الاحتجاج ص ١٩٤، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٧٥/١٨-٧٦.

(٢) أصول الكافي/ خطبة الكتاب ص ٨، وانظر: وسائل الشيعة: ٨٠/١٨.

وقال أبو عبد الله -كما يفترون-: (إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما يخالف القوم)[١].

وعن الحسن بن الجهم قال: قلت للعبد الصالح[٢] رضي الله عنه: (هل يسعنا فيما ورد علينا منكم إلا التسليم لكم؟ فقال: لا والله لا يسعكم إلا التسليم لنا، فقلت: فيروى عن أبي عبد الله شيء، ويروى عنه خلافه فأيهما نأخذ؟ فقال: خذ بما خالف القوم (إشارة لأهل السنة) وما وافق القوم فاجتنبه)[٣].

ويعللون الأخذ بهذا المبدأ بما يرويه أبو بصير عن أبي عبد الله قال: (ما أنتم والله على شيء مما هم فيه، ولا هم على شيء مما أنتم فيه، فخالفوهم فما هم من الحنيفية على شيء)[٤].

ويغرر هؤلاء الزنادقة الذين يبغون في الأمة الفرقة والخلاف، بأولئك الأتباع الجهال الذين تعطلت ملكة التفكير عندهم بعدما شحنت نفوسهم بما يسمى (محن آل البيت) وخدرت عقولهم بما يقال لهم من ثواب كبير ينتظرهم بمجرد حب آل البيت، غرر هؤلاء الزنادقة بأولئك الأتباع فقالوا: إن الأصل في هذا المبدأ (أن علياً رضي الله عنه لم يكن يدين الله بدين إلا خالف -كذا- عليه الأمة إلى غيره إرادة لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عن الشيء الذي لا يعلمونه، فإذا أفتاهم جعلوا له -كذا- من عندهم ليلتبسوا -كذا- على الناس)[٥].

مع أنهم يقولون بأن عمر كان يستشيره في كل صغيرة وكبيرة، ويأخذ بقوله ويعمل بفتواه، وأن الصحابة كانت ترجع إليه في مشكلاتهم[٦]، وأن عمر قال: (لا عشت في أمة لست لها يا أبا الحسن[٧]. لا عشت لمعضلة لا يكون لها أبا الحسن)[٨].

فأي القولين نأخذ به ونصدقه؟ ولكن هذا هو دأب هؤلاء الوضاع التناقض، وهذه ثمار الكذب.

كما يوصون أتباعهم بالوصية التالية والتي تعمق الخلاف وتضمن استمراره، وتكفل لهذه الفئة العزلة عن جماعة المسلمين وإجماعهم: عن علي بن أسباط قال: (قلت للرضا رضي الله عنه: يحدث الأمر لا أجد بداً من معرفته، وليس في البلد الذي أنا فيه أحد أستفتيه من مواليك، قال: ائت فقيه البلد، فاستفته عن أمرك، فإذا

---

(١) وسائل الشيعة: ٨٥/١٨.

(٢) هذا اللقب المراد به الإمام.

(٣) وسائل الشيعة: ٨٥/١٨.

(٤) وسائل الشيعة: ٨٥/١٨.

(٥) ابن بابويه/ علل الشرائع: ص ٥٣١، وسائل الشيعة: ٨٣/١٨.

(٦) انظر: منهاج السنة حيث نقل كلام ابن المطهر في ذلك: ١٦٠/٤.

(٧) مناقب آل أبي طالب: ٤٩٢/١-٤٩٣، الصادقي/ علي والحاكمون: ص١٢٠.

(٨) الإرشاد للمفيد ص ٩٧-٩٨، مناقب آل أبي طالب: ٤٩٤/١.

أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فإن الحق فيه)[1].

وعلق على هذا النص أحد شيوخهم، فقال: (من جملة نعماء الله على هذه الطائفة المحقة أنه خلى بـين الشيطان وبين علماء العامة، فأضلهم في جميع المسائل النظرية حتى يكون الأخذ بخلافهم ضابطة لنا، ونظيره ما ورد في حق النساء «شاوروهن وخالفوهن»[2].

هذه النصوص في منتهى الخطورة، وهي من وضع زنديق ملحد أراد الكيد للأمة ودينها، وأراد أن يفتح للقوم باباً واسعاً للخروج من الإسلام، حيث يتجهون إلى مخالفة كل أمر من الدين عليه أمة الإسلام. وكيف يدعو قوم هذه عقائدهم إلى التقريب؟! وكيف يزعمون إمكانية اللقاء مع أهل السنة الذين يكون الرشـد في خلافهم؟!

الجانب النقدي لهذه المقالة:

بالإضافة إلى ما ألمحنا إليه في أثناء العرض نوضح هذه المسألة أكثر، فأقول: أما ثبوت حجية الإجمـاع، فقد تكفلت كتب الأصول ببيانه، والاستدلال عليه بما يغني ويكفي.

والشيعة تقر بالإجماع اسماً، وتخالفه في الحقيقة كما سلف.

وقد نقل شخيهم المعاصر مغنية اتفاق شيعته القدماء على القول بالإجماع، وأن المتأخرين عـدوه مـن أصول أدلتهم، ولكن لم يعتمدوا عليه[3]، وهذا يعني أنهم خالفوا الإجماع الذي عدوه من أصول أدلتهم، أو أن قدماء الشيعة قد أجمعوا على ضلالة، أو أن متأخريهم خالفوا الحق الذي أجمع عليه متقدموهم.. والحقيقـة أن مآل الجميع إلى الإنكار، وإن كثر ادعاء بعضهم في هذا الباب لاسيما في كتب الأصول عنـدهم، ذلـك أن دعوى الإجماع عند التمحيص مجرد لغو لا حقيقة له.

ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن حيرتهم في الوصول إلى هذا الإجماع الذي يدعونه برهان جلي يدل على أنهم ليسوا على شيء، ومن أوضح الأمثلة على ذلك اشتراطهم وجود عالم مجهول النسب لتحقق الإجماع على اعتبار أن يكون هو الإمام الغائب، وقد اعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك من أعظم الجهل، حيث قال: (رأيت في كتب شيوخهم أنهم إذا اختلفوا في مسألة على قولين، وكان أحد القولين يعرف قائله، والآخر لا يعـرف قائله، فالصواب عندهم القول الذي لا يعرف قائله. قالوا: لأن قائله إذا لم يعرف كان من أقوال المعصوم، فهل هذا إلا من أعظم الجهل).

---

(1) ابن بابويه/ علل الشرائع: ص ٥٣١، الطوسي/ التهذيب: ٢٩٥/٦، وسائل الـشيعة: ٨٢/١٨-٨٣، وبحـار الأنـوار: ٢٣٣/٢.

(2) الحر العاملي: الإيقاظ من الهجعة ص ٧٠-٧١.

(3) انظر: ص (٤٠٦).

وتعجب كيف يجعلون عدم العلم بالقول وصحته، دليلاً على صحته، وقال: (من أين يعرف أن القـول الآخر الذي لم يعرف قائله إنما قاله المعصوم؟ ولم لا يجوز أن يكون المعصوم قد وافق القول الذي يعرف قائله، وأن القول الآخر قد قاله من لا يدري ما يقول، بل قاله شيطان من شياطين الجن والإنس؟ فهم أثبتوا الجهـل بالجهل، حيث جعلوا عدم العلم بالقائل دليلاً على أنه قول المعصوم. وهذه حال من أعرض عن نور السنة التي بعث الله بها رسوله، فإنه يقع في ظلمات البدع، ظلمات بعضها فوق بعض)[1].

وقد انتقدهم شيخهم الحر العاملي صاحب الوسائل على هذا المسلك[2]، فقال: (وقولهم باشتراط دخول مجهول النسب فيهم أعجب وأغرب، وأي دليل دل عليه؟ وكيف يحصل مع ذلك العلم بكونه هو المعصوم أو الظن به)[3].

وأمر آخر لا يقل عن هذا، وهو كيف يجعل قول طفل عمره خمس سنين لم يخرج عن طور الحـضانة بمنزلة إجماع الأمة بأسرها، بل يرفض إجماع الأمة ويؤخذ بقول صبي أو معدوم؟! هذا في غاية الفساد!

وإذا بحثت عن إجماعهم الاسمي الذي يكشف عن رأي المعصوم -كما يزعمون- لم تجد إلا روايـات يعارض بعضها بعضاً، كما ترى ذلك في روايات التهذيب والاستبصار. وقد صرح به شيخ الطائفة في مقدمة التهذيب، وذكر أن هذا من أسباب خروج الكثير من التشيع -كما مر-[4].

ثم يلحظ أن أهم مسألة عند الشيعة وهي مسألة الإمام قد تضاربت في تعيينه فرق الشيعة، واختلفـت مذاهبهم، واضطربت اتجاهاتهم حوله بشكل كبير، كما حفلت ببيانه وتفصيله كتب المقالات عند الفـريقين، فأين تحقق الإجماع وأصل المذهب تنخر فيه الاختلافات، وتدور في شأنه المنازعات؟

وترى كذلك أن دعاوى الإجماع عندهم متعارضة متضاربة. وما انفردت به الشيعة عن الجماعة وادعت الإجماع عليه هي أقوال في غاية الفساد سواء في الأصول أو الفروع، كإيمانهم بذلك المنتظر الـذي لم يولـد، ومبالغاتهم في أوصاف الإمام ومعجزاته، وإلى آخر ما شذوا به مما سيأتي بسطه وبيانه. بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الشيعة ليس لهم قول واحد يتفقون عليه)[5].

وهذا حق اعترفت به الشيعة نفسها، حيث جاء في أصول الكافي: (عن زرارة بن أعين عن أبي جعفـر رضي الله عنه قال: (سألته عن مسألة فأجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها، فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جـاءه

---

(١) منهاج السنة: ٣/٢٦٥-٢٦٦.

(٢) لأنه من الأخباريين الذين لا يقولون بدليل الإجماع.

(٣) عن مقتبس الأثر: ٣/٦٣.

(٤) انظر: ص (٣٦١).

(٥) منهاج السنة: ٢/١٢٩.

رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله، رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه؟ فقال: يا زرارة، إن هذا خير لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا، ولكان أقلّ لبقائنا وبقائكم)[1].

فهذا يؤكد أن من أصول مذهبهم بحكم عقيدة التقية اختلاف أقوالهم وتباين آرائهم، حتى لا يقف - بزعمهم- الأعداء على حقيقة مذهبهم، فكان من أثر ذلك أن ضاع المذهب، ولم يعرف حقيقة رأي الأئمة، فكيف يمكن تحقق الإجماع على قول أو حكم في ظل هذا الاختلاف والاضطراب؟!

والإمام أبو جعفر بريء من هذا، لكن هذا من اختراع الزنادقة حتى لا يعرف الشيعة رأي أبي جعفر وغيره من علماء آل البيت ليتسنى لهم نشر كفرهم وغلوهم، وكلما كذب هذا الغلو أئمة أهل البيت قالوا: هذا تقية.

قال علامة الهند صاحب التحفة الإثني عشرية: (وأما الإجماع فدعواهم أنه من أدلتهم باطل، لأن كونه حجة ليس بالأصالة، بل لكون قول المعصوم في ضمنه، فمدار حجيته على قول المعصوم لا على نفس الإجماع.

وهم ينازعون في ثبوت عصمة الإمام، كما ينازعون في تعيينه. وأيضاً إجماع الصدر الأول -يعني قبل حدوث الاختلاف في الأمة- غير معتبر عندهم، لأنهم أجمعوا على خلافة أبي بكر وعمر.. ومنع ميراث النبي صلى الله عليه وسلم، وحرمة المتعة، وهذا باطل في نظرهم، فإذا كان هذا الإجماع غير معتبر عندهم فبعد حدوث الاختلاف في الأمة وتفرقهم بفرق مختلفة كيف يتصور الإجماع، ولاسيما في المسائل الخلافية المحتاجة إلى الاستدلال وإقامة الحجة القاطعة).

ثم أشار صاحب التحفة إلى صور من التناقض عندهم، حيث إن بعضهم نقل إجماع فرقتهم على أمر وكذبهم وأنكر عليهم بذلك الآخرون منهم. وأن شيخهم الشهيد الثاني وهو من أجلة علمائهم قد أفرد فصلاً مستقلاً في أن شيخ الطائفة قد ادعى في مواضع إجماع الفرقة مع أنه قال هو بخلافه في مواضع أخر[2]. ثم نقل

---

(1) أصول الكافي: ٦٥/١.

(2) جمع شيخهم زين الدين العاملي، الملقب عندهم بالشهيد الثاني أربعين مسألة ادعى فيها شيخ الطائفة الطوسي الإجماع، وقد خالف أكثرها في موارد أخرى، كما أن بعض شيوخهم يدعي الإجماع فيما يتفرد به، وعلل شيخهم المجلسي لهذه الظاهرة عندهم بقوله: إنهم لما رجعوا إلى الفروع نسوا ما أسسوه في الأصول، فادعوا الإجماع في أكثر المسائل سواء أظهر فيها الخلاف أم لا، ووافق الروايات المنقولة أم لا.

انظر: الشيعة في الميزان: ص٣٢٣.

وقد لا يكون مرد ذلك النسيان كما يقول المجلسي، بل سبب ذلك أن كتب الفروع عندهم منقولة في الغالب من كتب أهل السنة، فانفصلت عن آرائهم في مسائل الإمامة.

صاحب التحفة نص كلامه[1].

وأقول: إن مذهبهم بأن الإجماع حجة من جهة كشفه عن رأي المعصوم فقط لا من جهة أن الأمـة لا تجتمع على ضلالة كما عليه أهل السنة، فوق أن هذا إنكار للإجماع على الحقيقة، فإن في ذلك مخالفة للحديث الثابت عندهم وهو: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[2]. كما أن هذا الحديث أيضاً ورد من طرق أهل السنة كما سبق تخريجه[3].

فلماذا لا يؤخذ بهذا النص الذي يستدل به كل الفريقين، وليس ذلك فحسب بل قـد ورد أيـضاً في الاحتجاج - وهو من كتبهم المعتمدة كما قرر ذلك المجلسي وغيره - رواية عن أبي الحسن علي بـن محمـد العسكري رضي الله عنه في حديث طويل قال: «واجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلـك علـى أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها، فهم في حالة الاجتماع عليه مصيبون وعلى تصديق مـا أنـزل الله مهتدون لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تجتمع أمتي على الضلالة) فأخبر أن ما أجمعت عليه الأمـة، ولم يخالف بعضها بعضاً هو الحق، فهذا معنى الحديث، لا ما تأوله الجاهلون، ولا ما قاله المعاندون من إبطال حكم الكتاب، واتباع حكم الأحاديث المزورة، والروايات المزخرفة، واتباع الأهواء المردية المهلكة التي تخالف نـص الكتاب، وتحقيق الآيات الواضحات النيرات..»[4].

فأنت ترى في هذا النص إمامهم لم يقل: انظروا إلى ما اتفق عليه الجماعة التي فيها المعصوم، ودعوا رأي الجماعة الأخرى، ولم يقل: ابحثوا عن الجماعة أو الشخص المجهول النسب، فقد يكون المنتظر من ضمن تلـك الجماعة، أو يكون هو نفس المجهول النسب، بل قال: بأن ما أجتمعت عليه الأمة ولم يخالف بعضها بعضاً هو الحق، وبين أن أساس إصابة الحق هو الاعتماد على الكتاب والسنة، وأن إصابة الحق في حالة الإجماع محققـة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تجتمع أمتي على ضلالة» وهذا الحديث هو أحد حجج جمهور المـسلمين في إثبات حجية الإجماع.

وحذر من اتباع غير ذلك من الروايات المكذوبة.

فلماذا تشذ هذه الطائفة، وتأخذ بتلك الروايات المكذوبة، وتدع قول إمامهم، وتفارق الأمة، وتنبـذ إجماعها، وتأخذ برأي طفل صغير أو معدوم، وتدع ما أجمعت عليه أمة الإسلام، كل ذلك لأن زنديقاً وضـع لها أصلاً يقول بأن ما خالف العامة فيه الرشاد (فجعلوا مخالفة أهل السنة والجماعة الذين هم على ما كان عليه

---

(١) انظر: التحفة الإثني عشرية - الورقة ١١٨ (مخطوط)، ومختصر التحفة ص٥١.

(٢) انظر: الشعراني/ تعاليق علمية (على شرح الكافي للمازندراني): ٤١٤/٢.

(٣) انظر: ص (٤١٢) من هذه الرسالة.

(٤) بحار الأنوار: ٢٢٥/٢.

الرسول وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين أصلاً للنجاة، فصار كلما فعل أهل السنة شيئاً تركوه، وإن تركوا شيئاً فعلوه، فخرجوا بذلك عن الدين رأساً، وذلك هو الضلال المبين والهلاك باليقين)[1].

والله سبحانه وتعالى يقول: ((وَمَن يُشَاقِقِ الرسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبينَ لَهُ الْهُدَى وَيتبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُـؤْمِنِينَ نُوَلِهِ مَا تَوَلى وَنُصْلِهِ جَهَنمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)) [النساء:١١٥].

ولو كان هذا الأصل؛ أعني قولهم: ما خالف العامة -أي أهل السنة - فيه الرشاد، لو كان هذا من عند الأئمة كما تزعم هذه الزمرة لكان الأئمة أسبق الناس إلى تطبيقه على أنفسهم، والواقع الذي يوافقنا شـيوخ الشيعة عليه: أن علياً رضي الله عنه لم يشذ عن الصحابة، بل إنه كما يقول شيخهم الشريف المرتضى: (دخل في آرائهم، وصلى مقتدياً بهم، وأخذ عطيتهم، ونكح سبيهم، وأنكحهم، ودخل في الشورى)[2]. وغير ذلك. ولم يذهب إلى مخالفتهم في شيء مما أجمعوا عليه، وكان رضي الله عنه يكره الاختلاف، كما روى البخـاري عن علي رضي الله عنه قال: (اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف حتى يكون الناس جماعة)[3].

قال ابن حجر: (قوله: (فإني أكره الاختلاف) أي: الذي يؤدي إلى النزاع. قال ابن التين: يعني مخالفـة أبي بكر وعمر، وقال غيره: المراد المخالفة التي تؤدي إلى النزاع والفتنة، ويؤيده قوله بعد ذلك (حـتى يكـون الناس جماعة)[4].

وكل ما ينفرد به الشيعة وتشذ به ليس من هدي علي رضي الله عنه، وكان علي رضي الله عنه مع الأمة في إجماعها؛ لأن فيه الرشاد، لا في مخالفتهم كما تدعيه هذه الزمرة الحاقدة على الأمة، والتي تبغي فيها الفرقـة والشتات، ولهذا لم نجد إجابة عن موافقة علي رضي الله عنه للأمة إلا بدعوى التقية، أي نفاق علي للصحابة - برأه الله مما يفترون- وهي دعوى تتناقض مع العقل والتاريخ، فضلاً عن الشرع والدين.

فلم يستطع شيوخ الشيعة -كما ترى- أن يثبتوا على علي تطبيقه لهذا الأصل المفترى، بل أقروا بموافقته للأمة على لسان شيخهم الشريف المرتضى، وحتى إبان خلافته، وامتلاكه لزمام الأمور والتي تنتفي معها التقية لم يقدروا على إنكار موافقته للأمة.

يقول شيخهم نعمة الله الجزائري: (ولما جلس أمير المؤمنين عليه السلام على سرير الخلافة لم يتمكن من إظهار ذلك القرآن وإخفاء هذا؛ لما فيه من إظهار الشنعة على من سبقه، كما لم يقدر على النهي عن صـلاة الضحى، وكما لم يقدر على إجراء المتعتين متعة الحج ومتعة النساء.. وكما لم يقدر على عزل شـريح عـن

---

(١) الألوسي/ كشف غياهب الجهالات/ الورقة (٦).

(٢) المرتضى/ تنزيه الأنبياء: ص ١٣٢.

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري: ٧١/٧.

(٤) فتح الباري: ٧٣/٧.

القضاء، ومعاوية عن الإمارة)[1].

فثبت بنقل الفريقين أن أمير المؤمنين لم يفارق إجماع الأمة، وأن الإمامية قد خالفـت سـيرته حينمـا وضعت لنفسها مبدأ مخالفة الأمة، فليست له بشيعة، وليس لها بإمام!

(١) الأنوار النعمانية: ٣٦٢/٢.